



إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة

الجامع الأزهر
كلية الشريعة الإسلامية

تاريخ الشرع الإسلامي تأليف

عبد اللطيف محمد البكي محمد علي السابيس محمد يوسف البربري
المدرسين في الكلية

الطبعة الثانية

(حقوق الطبع محفوظة)

سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م

القاهرة
مطبعة الشرق الانكليزية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ملهم الصواب ، الهادي الى سبيل الرشاد ، والصلاة والسلام
على خير أنبيائه ، وسيد أصفياه : سيدنا محمد ، وآله وصحبه ،
وبعد : - فهذه كلمات في تاريخ التشريع الاسلامي ، تريك نشأته ،
وتطوره ، وتطالعك على مصادره ومذاهبه ، وتكشف لك عن مزاياه
ومقاصده ، وتصور لك كيف أبلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده
في تدعيم قواعد الراسخة ، وكيف وقف الأولون من سلف المسلمين جهودهم
ونشاطهم على خدمة هذه الشريعة في استكناه أسرارها ، والبحث عن أحكامها
وحكمها ، وتبين لك في وضوح أنها كانت محاولات موفقة ، وجهوداً طيبة
مباركة ، وتقص عليك من أخبار الفقهاء والمجتهدين وتاريخ الحياة العلمية
لأبطال الاسلام ما يحفزك على التأسي بهم ، ويقنعك بأنهم رجال صدقوا ما
عاهدوا الله عليه

ولإذ كان هذا العلم حديث النشأة والتكوين ، لم يفرد الأولون بالبحث
كعلم مستقل ذي أبواب وفصول ، بل كانت مباحثه متفرقة في ثنايا الكتب ،
مشررة في أحضان العلوم الاسلامية الأخرى : في علوم القرآن ، وعلوم
الحديث ، وأصول الفقه ، والسيرة النبوية ، وتاريخ الرجال ، والتاريخ
الاسلامي العام : في كل علم من هذه العلوم نبت من مسأله - لم تكن

مسائله محصورة في موضع ولا محدودة الأطراف ، بل يكون ذكرها في هذا العلم موكولا إلى نظر الباحث فيه ، فلا يمتنع منها إلا ما يرى البحث يقتضيه والحاجة ماسة اليه ، على حين أن باحثاً آخر يتخير غير ما تخير الأول لاستغناؤه عن ذلك أو لاعتبارات أخرى .

لذلك قصرنا بحثنا في هذه الكلمات على ما يتطلبه المنهاج الجديد الموضوع لطلاب كلية الشريعة الإسلامية بالأزهر ، وراعينا ألا نفعل ما جاء بالمذكرة الأولى حسب المنهاج القديم وكان يتفق مع منهاجنا هذا . والله نسأل أن يسدد خطانا . ووفقنا لخير الأعمال وأحبها اليه .

عبر اللطيف السبكي محمد السابسي محمد يوسف البربري



موضوعات المقدمة

تاريخ التشريع - التشريع ضروري للأمم - التشريع سماوي
ووضعي - التشريع السماوي كلي وجزئي - التشريع الاسلامي كفيل
بالسعادة

تاريخ التشريع الاسلامي

التاريخ :- بالهمز - مصدر أرخ كذا : بمعنى عين وقت حدوثه ، ثم
تركت همزة المصدر تخفيفا ، وصار يطق على نفس الوقت الذي يحدث
فيه الشيء ، ثم توسع فيه حتى صار يستعمل فيما يشمل وقت حدوثه وما
يعرض له من أحوال .

التشريع : مصدر شرع - بتشديد الراء - مضاف شرع - بتخفيفها
مأخوذ من الشريعة ، وقد وردت في اللغة لمعنيين (أحدهما) الطريقة المستقيمة
ومنه قوله تعالى (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها) (والثاني)
مورد الماء الجاري الذي يقصد تشرب ، ومنه قولهم : شرعت الابل -
إذا وردت شريعة الماء ، ثم اطلق لفظ الشريعة في لسان الفقهاء على الاحكام
التي سنّها الله لعباده ليكونوا مؤمنين عاملين على ما يسدّم في الدنيا والآخرة
وسميت هذه الاحكام شريعة ؛ لأنها مستقيمة بحكمة الوضع ، لا ينحرف
نظامها ، ولا تتلوى عن مقصدها كالأداة المستقيمة ، لا التواء فيها ، ولا
اعوجاج ، ولأنها شبيهة بمورد الماء : من قبل أنها سبيل إلى حياة النفوس

و غذاء العقول ، كما أن مورد الماء سيل إلى حياة الأبدان

ومن الشريعة بهذا المعنى اشتق - شرع - بمعنى أنشأ الشريعة ، فيقال شرع الدين يشرعه شرعاً - فإسناد القواعد ، وبين النظم ، أظهر الأحكام ، وفي التنزيل (شرع لكم من الدين - ما وصى به نوحا) وفيه أيضا (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وعلى هذا ، فالشرع - سن الشريعة ، ويان الأحكام ، وإنشاء القوانين ، والتشريع الاسلامي بهذا المعنى لم يكن إلا في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ومنه فقط : إذ لم يجعل الله لأحد غير نبيه سلطة التشريع ، وكان يعتمد فيه الوحي بقسيمه : المتلو - وهو القرآن ، وغير المتلو - وهو السنة ، ففي حياته صلى الله عليه وسلم وضعت القواعد الكلية ، وأنشئت الأحكام ، وبين مجملها ، وقيد مطلقها ، وخصص عامها ، ونسخ ما شاء الله أن ينسخ ، ونص على علة ما شرع جزئيا ليأخذ حكم الكلي ، وليمكن تطبيق ذلك الحكم على ما يحدث من قبيل هذا الجزئي في كل زمن وعلى أى حال . وبالجملة فقد أحكت قواعد هذه الشريعة ، وأقيمت أسسها ، وكلت أصولها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، يشهد لذلك قوله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) وقوله سبحانه : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) والرد إلى الله : هو الرجوع إلى كتابه ، والرد إلى الرسول : هو الرجوع إليه في حياته ، وإلى سنته بعد مماته ، فقد قال الله في ذلك أيضا (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم - الآية) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه ، وقال صلى الله عليه

وسلم تركتكم على الحنيفية السمحة ، ومن ذلك يتضح لك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفارق هذه الحياة إلا بعد أن تكامل بناء الشريعة ، فما كان بعد وفاته مما ثبت باجتهاد الصحابة والتابعين فليس تشريعاً على الحقيقة ، وإنما هو توسع في تبسيط القواعد الكلية ، وتطبيقها على الحوادث الجزئية المتجددة ، واستنباط للأحكام من النصوص بفهمها ، والقياس عليها فيما لم يرد نص فيه ، فليس للتشريع إذن مصدر سوى الكتاب ، والسنة مهما طال الزمن ، وينبئ على هذا أن - تاريخ التشريع الإسلامى - لا يطلق إلا على ما وضع ، وبين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشمل ما تبين بعد من الأحكام الجزئية التى كشفتها عقول المجتهدين .

ولكن لما كان هذا العلم الذى نحن بصدده لا يتقيد فى بحثه بما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فحسب ، بل يتناول كذلك كل ما طرأ على الفقه حتى عصرنا هذا ، ويتناول الكلام على الفقهاء ، والمجتهدين ، وما كان لهم من الأثر العلمى فى كل أطوار هذا العلم : وجب أن توسع فى إطلاق هذا المركب الإضافى فيقال :-

تاريخ التشريع الإسلامى :- هو العلم الذى يبحث عن حالة الفقه الإسلامى فى عصر الرساله ، وما بعده من العصور : من حيث تعيين الأزمنة التى أنشئت فيها تلك الأحكام ، وبيان ما طرأ عليها من نسخ ، وتخصيص ، وتفريع ، وما سوى ذلك - وعن حالة الفقهاء ، والمجتهدين : وما كان لهم من شأن فى تلك الأحكام

فتكون كلمة « تاريخ التشريع » بعد هذا التوسع فى إطلاقها - مرادفة لكلمة « تاريخ الفقه الإسلامى » ومفيدة لمعناها

التشريع ضرورى للامم

يسير الناس فى هذه الحياة منذ بدء الخليقة وراء حاجاتهم الشخصية المتعددة ، وتحت تأثير ميولهم الغريزية المختلفة ، وقد قضت الفطرة ألا ينهض الفرد وحده بشأن نفسه ؛ فهو مدنى بطبعه ، محتاج إلى معاونة بنى جنسه فى ادراك مآربه ، وتكميل أسباب حياته : بما تقصر عنه يده ، ولا تتسع له مداركه ، ولا تحتمله قواه ، وبهذا كانت الحياة الانسانية حياة جماعة يسد كل فرد منها ثغرة فى بناء المجتمع ، وتنظم من مجهودات الجميع عيشة هنيئة ، وقد جبلت النعوس على الآثرة ، وأشربت حب الذات ، فكل امرئ يبنى أن يستوفى حظه ، ويحرز أكبر قسط من اللذة

فلو ترك الناس وشأنهم فى مناحى العيش - يستبد كل برأيه ، ويقع شهوته مع ماعرفنا من تباين الميول ، واختلاف النزعات ، ولم توضع لهم النظم التى تميز الحديث من الطيب ، وتقف رغباتهم عند حد من الصواب ، وتنظم العلاقة فيما بينهم ، وتوجههم إلى ناحية الخير لصالح المجموع - لتعارضت هذه الميول ، وتشعبت عليهم سبل العمل ، وعميت عليهم وجهة الخير ، وساروا فى جنبات مظلة ، لا يلبى فردٌ على فرد ، ولا تعطف جماعة على أخرى ، فتكون حياة الفرد - والحالة على ما وصفنا من التقاطع - حياة بهيمية مضطربة ناقصة ، لا هناءة فيها ، ولا غاية لها ، وتكون حياة الجماعة حياة شيطانية متردة يموت فيها الحق ، وينهض الباطل ، وتقوم الانانية مقام المساواة ؛ فلا عدل إلا ما كان وسيلة الى نفع ذاتي ، ولا خير إلا فيما وافق الهوى ، ولا حساب لشيء بعد هذا قصر الزمن على ذلك أو طال .

ذلك بمجل الوصف فيما تكون عليه الحياة لو تجردت من القيد وعريت
عن الآداب ، وهو فيما يتضح لك انتفاض على الفطرة التي عرفت أنها
ربطت الناس بعضهم ببعض في مضمار الحياة ، وقطع لوشائج الإنسانية التي
أحكم الله نسجها منذ خلق الناس من ذكر وأنثى ، وجعلهم شعوباً وقبائل
ليتعارفوا ، ومن أجل هذا طبع الله الجماعات البشرية منذ القدم على الشعور
بحاجتها إلى وضع النظم التي تلم شعبتها ، وترفع عليها الحياة ، وتحفظ عليها
أسباب النهوض

وقد جرى الاصطلاح على أن يسمى النظام أو القانون الذي تختاره
الجماعة لنفسها - بالتشريع الوضعي - فالتشريع الوضعي إذن : هو القانون
الذي تختاره الأمة لتسير على ضوئه في شئون الأفراد ، وتنظيم حياتها بوجه
عام ، غير أنه لما كان التشريع الوضعي وليد الحاجة التي تحسها الجماعة في
محيطها الخاص وكان من عمل الإنسان : والإنسان مهما بلغت مداركه محدود
الفكرة لا يدرى شيئاً من المغيب عنه ، ولما كان المرء لا يخضع للنظام
الوضعي خضوعاً تاماً ، ولا تربي نفسه على الآداب ولا تصاغ على الطاعة
إلا تحت تأثير قوة قاهرة تدفعه إلى الخير رغبة في وعد ، وتذوده عن الشر
رهبة من وعيد - لم يكن للناس بد من تشريع سماوى يفوق ما يضعه
الناس من النظم ، ويحيط بكل ما يمسهم من الحاجة في حاضرهم ومستقبلهم ،
ويحدد لهم على أتم الوجوه علاقتهم فيما بين بعضهم والبعض ، وفيما بينهم
وبين خالقهم ، ويربي فيهم تلك القوة القاهرة المنشودة : قوة العقيدة التي تهيمن
على المرء في سره وجهره ، وتقيم لنفسه وازعاً من نفسه ؛ لذلك جرت سنته
تعالى في خلقه مذ همرت بهم الأرض أن يشرع لهم الشرائع ، ويعت فيهم

رسلا من أنفسهم يبشرونهم بالفلاح في الدارين إن أطاعوا ، وينذرونهم بالخسران وسوء المنبة إن خالفوا (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيم) ، وذلك التشريع السماوى هو ما يسمى - بالدين ، أو الملة ، أو الشريعة - فهو دين لأنه يتعبد ، ويتدين به ، وهو ملة من جهة أنه يعلى على الناس ، وهو شريعة من حيث أنه أحكام مشروعة وطريقة مينة

وإذا كانت الأمم كالأطفال فى تدرجها من طور إلى طور : وكان الطفل لا يعطى من الطعام إلا ما يستمره ، ويقوى على هضمه - فكذلك لم يشرع الله سبحانه لقوم إلا ما يناسب حياتهم ، ويلتئم عقولهم ، وتحتمله مداركهم وذلك هو السر فى تعدد الشرائع واختلافها . (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) ، غير أن الشرائع وأن اختلفت أزمانها وكثرت أعدادها فهى لم تختلف إلا فى الفروع والأعمال ، مع اتحادها فى المصدر الذى صدرت عنه ، والأصل الذى دعت إليه (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه - الآية)

فالقرآن يحدثننا عن الأديان السابقة أنها كانت تدعو إلى مادعا إليه هو من توحيد الله تعالى وتنزيهه عن كل نقص : كما حدثنا بأن الله جعل لكل أمة شرعة ومنهاجاً . أى فى عبادتها وأعمالها البدنية .

وكما أن من رحمة الله التى جرت بها سنته فى الكائنات أن يأتى النور بعد الظلمة ، والمطر بعد المحل - كان من حسن صفيحه أن يبعث إلى الأمة

رسولها عند طغيان الجهالة عليهم ، وانتشار الغواية فيهم ، وقد غشيت العالم قيل الاسلام سحابة كثيفة من الشرك ، وانحدر الناس إلى الأعماق في انحطاطهم ، وحل المنكر محل المعروف ، وقبض أهل الرذيلة على ناصية الأمم حتى نفر الناس من مقامهم على هذه القوضى ، وأحسوا بالحاجة إلى رسول ينقذهم من ظلمات الجهل ، وينشلهم من مهاوى الرذيلة ، ويسموهم إلى مراقى العز والفضيلة . فكانت بعثة محمد صلى الله عليه وسلم هاديا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله بأذنه وسراجا منيرا ، اختاره الله « سبحانه » خاتم النبيين بعد أن بلغ الإنسان من فضوج الفكر حدا لا تقا ، واستعدت العقول لكامل الهداية - فبعثه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا

التشريع سماوى ووضعى

عرفت بما سبق أن التشريع ضرورة من ضرورات الاجتماع ، لا بد منها لحفظ كيان الجماعة ، وحماية الافراد باستتاب الأمن في صفوفهم ، وتحقيق العدل والمساواة فيما بينهم ، وأن حكمة الله تعالى ورحمته بعباده قد اقتضيتا منذ القدم أن يتعبد الناس بدين يرجع على ما يرضع الناس لانفسهم من نظم ، ويكفل من وجوه الخير لهم مالم تدركه عقولهم ، وقد جرى العرف - على ما سلف يانه - أن يسمى الاول - بالتشريع الوضعى - كما يسمى الثانى - بالتشريع السماوى -

فالتشريع السماوى . هو مجموعة الأوامر ، والنواهي ، والارشادات ، والقواعد التى يشرعها الله للامة على يد رسول منها يدعوها إلى العمل بها ،

ويلفها ما أعد الله من الجزاء لمن أطاع ، والعذاب لمن عصى
والتشريع الوضعى : هو ما يختاره صاحب السططان فى الجماعة من النظم
التي يرتضونها مرجعاً لهم ويتعاملون بمقتضاها

وجوه الفرق بين السماوى والوضعى

ويفرق بين السماوى والوضعى من وجوه عدة : أهمها ماأتى :
١ - يقصد التشريع السماوى إلى تكوين المرء على مثال حسن من
الأخلاق ، فيربي فيه طهارة القلب ، وعلو النفس ، وبقظة ضمير ، والشعور
بالواجب ، ويعنى بتوثيق الملاقة بين المرء وأخيه ، وبين المرء وخالفه على
أكل وجه ، بخلاف التشريع الوضعى ، فإنه لا يعنى إلا بما يجب على المرء
بالنسبة للناس ، وإن تعرض لما يخص المرء فى نفسه فبقدر ما يعود من ذلك
على المجتمع : كاجبار الناس على التعليم - فالقصد منه أن يكون أقدر على
تبادل المنافع مع الغير : وأن تقلل الجرائم بنسبة ما يصل إليه التعليم من
تهذيب النفوس

ب - الشرائع السماوية إيجابية وسلبية : على معنى أنها تأمر بالمعروف
وترغب فيه من طريق الوعد الحسن ، وتنهى عن المنكر وأنواع الأذى
وتنفر من كل ذلك بالوعيد المخيف ، والزجر الشديد ، فهي تقصد إلى جلب
المصالح ، ودرء المفاسد قصداً أولياً ، وأما القوانين الوضعية فأنما تعنى ألا
بالتهى عن الأذى درءاً للمفاسد فى المجتمع ، وأن دعت إلى عمل الخير فبالتبعية
لا بالقصد الذاتى ، وهى لهذا سلبية لحسب ، أو هى سلبية أكثر منها
إيجابية .

ج - الشرائع السماوية أديان يتعبد بها ، فامتثالها طاعة يثاب لأجلها ، ومخالفتها معصية يعاقب عليها ، فالأصل في الجزاء فيها أخرى : وأن تقرر في فيها عقوبات مقدرة ، أو غير مقدرة مما يورث إلى أولى الأمر أن يقوموا بتنفيذه ردعا للنفوس الجائعة التي لا يثنها عن التني إلا أن ترى العذاب رأى العين .

أما القوانين الوضعية فالجزاء فيها دنيوى مادي ، تقوم على تنفيذه السلطات التنفيذية والقضائية

د - الشرائع السماوية تحاسب على الأعمال الداخلية والخارجية والتحضيرية : مما يكون وسيلة إلى غيره ، ولكن القوانين الوضعية لا تعرض إلا لبعض الأعمال الخارجية التي لها أساس بالغير : كالاستيلاء على ماله ، أو محاولة الإيذاء على بدنه ، أو العمل على التأثير في الرأي العام بما لا يتفق مع النظام المعمول به

هـ - ولأن التشريع السماوى من وضع الله سبحانه - وهو محيط بكل مادي وجل من شئون عباده - يكون دائما عادلا مستوفيا لما يعينهم من وجوه المصلحة التي يعلمها الله لهم حتى ينتهي الأمد الذي قدر لذلك التشريع . بخلاف النظام الوضعي ؛ فانه من عمل الواضعين من ذوى السطة في الجماعة ، وليس من شك في أن الواضع يتأثر في تكوينه . وفي عمله بالعوامل الاجتماعية . كالعرف . والعادة . والبيئة . وبالعوامل الطبيعية كالزمن ، والمكان ، والجو ، وأن تلك العوامل أو أكثرها عرضة للتغير ، فلا يكون القانون الذي وضعه الواضع في هذه الحالة ملائما لحالة أخرى تغيرت فيها تلك المؤثرات . وطبعت فيها الأفكار بطابع آخر . والإنسان مهما بلغ

من سمو الفكر لا يستطيع أن يتكهن بما يحدث بعد : ولا يملك على الزمن أن يسير بالناس في جادة واحدة من نظام الحياة ، لذلك ترى القوانين الوضعية دائما ناقصة ، وفي حاجة إلى تكميل ، أو تغيير ، وإلا كانت جائرة بعيدة عن المقصود منها وقتا ما ، وهذا النقص هو ما يتلافاه على الدوام رجال القانون بالتأويل والتغيير .

ى - تجيز القوانين الوضعية أحيانا ما تحرمه الشرائع السماوية : كالانحجار في الخنور ، وفتح دور اللهو ، والتعامل بالربا - زاعمة أن هذا كفيل بمصلحة الناس : أولا يأتي بضرر على الأقل : كما أنها قد تحظر أشياء مباحة ، أو واجبة في التشريع السماوى : كأن تمنع اجتماع الناس وقتا ما ، أو تكفهم عن زراعة القطن مثلا إلا بقدر معين : أو تصدم عن الزواج إلا في سن محددة ، أو لا ترى أن تقطع يد السارق : أو يجلد شارب الخمر - زاعمة كذلك أن هذه الحدود تتنافى مع الرحمة والمدنية .

ذلك بجمل القول في وجوه الفرق بين التشريعيين : ومنها يتبين لك أن للأهواء ، والرغبات ، والعوامل المثقلة : ولنظر المشرع ، ومقدار ثقافته : وعلمه ، أثر كبير في التشريع الوضعى

التشريع السماوى كلى وجزئى

لم تكن تكاليف الشرائع السماوية التى ناطها الله بعباده في مختلف أزمانهم مجرد تحكم منه - سبحانه - في خلقه ، ولا خلوا من الفائدة التى لها تمام الاتصال بسعادتهم في الدنيا ، وفوزهم في الآخرة ، بل هى لمحضر النفع لهم ، وسبيل الخير العائد عليهم ، وذلك أن الله تعالى أقام الشرائع

كلها على اعتبار مصالح الناس في الدارين ، وناط كل نوع منها وكل جزء من أجزائها بمصلحة عاجلة أو آجلة ، واستنض عبادته بمختلف الأساليب والوسائل إلى العمل بمقتضاها ، لتجلى عليهم في الدنيا آثار نعمته ، ويحمدوا في الآخرة مغبة طاعته ، والله تعالى غني عن العالمين ، وهو بالناس رؤوف رحيم وقد شادت حكمته تعالى أن تكون التكاليف المشروعة موضوعة على اعتبار الكلية في بعضها ، والجزئية في البعض الآخر ، ويتجه العلماء في تفسير الكلية والجزئية إلى نواح ثلاث

الأولى :- أن الكلية : هي الأوامر والقواعد التي أقرتها كل الشرائع ودعت إليها على التعاقب والتوالي ، وذلك ما يتعلق بالعقائد ومكارم الأخلاق ، كتوحيد الله ، ووصفه بكل كمال ، وتنزيهه عن كل نقص ، وكاعدل والاحسان والوفاء بالعهد ، والخوف من الله وحده ، والصبر والشكر ، وكأنهى عن الفساد في الأرض ، وعن الفحشاء والمنكر والبغى وأن الجزئية : هي الأوامر المتعلقة بأفعال المكلفين مما يمكن الاختلاف فيه بين شريعة وشريعة ، كهيئة الصلوات ، ومقادير الزكوات ، والحللات والمحرمات من النساء ، وما يحل أو لا يحل من المعاملات ووجه التسمية في الأولى :- أنها لا تختص بزمان ، ولا بحال دون حال ، ولا ببعض المكلفين دون البعض ، وفي الثانية ، - أنها متعلقة بمجزيات الاعمال ، وتختلف باختلاف الازمنة والمكلفين

ويرادف هذا التقسيم تقسيمها إلى أصلية وفرعية ، أو اعتقادية وعملية ، وفائدة هذا التقسيم تبين فيما يرجع إليه من الأدلة في إثبات كل من

لاحكام الاصلية والفرعية أو (الكلية والجزئية)

ما يرجع إليه

في إثبات كل من الاحكام الأصلية والفرعية

في الاقسام الاصلية

الاحكام الاصلية ثلاثة أقسام - الاول - ما لا يمكن إثباته إلا بالدليل العقلي القاطع ، كوجود الله تعالى ، وصدق الرسل في دعوى الرسالة ، فانه لا طريق لاثبات ذلك بالدليل النقلى وحده ، لان هذا الدليل لا يثبت إلا بعد العلم بوجود الشارع ، وصدق الرسول فهو متوقف عليهما ، فلو كان العلم بوجود الشارع وصدق الرسول مستفاداً من هذا الدليل ومتوقفاً عليه للزم الدور الباطل .

وثبتت هذا القسم بالدلائل العقلية لا يؤثر في كونه شرعياً ، فان الشارع أرشد إلى طريقة النظر والاستدلال عليه (قل انظروا ماذا في السموات والأرض) (وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون) وأيضاً فانه إنما يعتمد بمدركات العقل إذا صادق عليها الشرع ، تميزاً للحقائق الثابتة عن الخيالات ، والأوهام ، فهذا النوع من الاحكام عتلى : من حيث اهتمام العقل إليه ، وثبوته به شرعى : من حيث الاعتماد به ، وإرشاد الشارع إليه .

القسم الثانى : ما لا سبيل لاثباته إلا بالنقل ، وذلك كالأحكام المتعلقة بتفاصيل الآخرة .

القسم الثالث : ما ثبت بكل من الدليلين ، العقل والنقل ، وذلك كالحكم بأن الله عالم ومريد ، وبأن الأنبياء تجوز عليهم الاعراض البشرية .

هذا - ولا مانع أن ترد أدلة عقلية على أحكام القسم الأول ، فنفيد حينئذ توكيد ما يصل اليه العقل بالدليل القاطع .

وفي جميع هذه الأقسام لا يجوز من الأدلة إلا ما كان قطعياً يقينياً ؛ لأن الله تعالى قد ذم الظن ، ونهى على الآخذين به (أن يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) فمن كان يعتقد تلك الأحكام اعتقاداً لا يصل إلى مرتبة اليقين فإنه لا يكون مؤمناً .

قد يقال : إن هذا قد يسلم في الأدلة العقلية ، فاما العقلية فاتها - وإن أمكن في بعضها أن يكون ثبوته يقينياً بالتواتر كما في القرآن الكريم - لا يمكن أن تكون دلالتها على ما دلت عليه يقينية إلا إذا انتفت الاحتمالات العشرة التي منها احتمال المجاز ، والاشتراك ، والتقليل ، واحتمال وجود المعارض . وذلك ما لا سبيل اليه ، فكيف يكتفى في عقائد الإيمان بشيء من هذه الأدلة التي حالها على ما وصفنا ؟

والجواب أن عدم القطع بما دل عليه الدليل النقل إنما يكون عند قصر النظر عليه ، وعدم اعتبار غيره معه - فاما إذا اجتمعت أدلة كثيرة وعضد بعضها بعضاً كان المعنى المشترك بينها حقاً لا شك فيه ، كما قيل في شجاعة علي ، وجود حاتم ، وهذا هو ما يسمى بالتواتر المعنوي الذي لا يستطيع أحد إنكاره : إلا أن يكون مكابراً لا اعتبار لمجادله .

في الأحكام الفرعية

أما الأحكام الفرعية - فرجع إثباتها الأدلة النقلية : من الكتاب ، والسنة ويلحق بهما الاجماع والقياس ، فانهما - وإن عددهما الأصوليون والفقهاء دليلين مستقلين نظرنا لما لهما من الأحكام والشروط الخاصة بهما - يرجعان في باطن الأمر إلى الكتاب والسنة : أما الاجماع فانه لا بد أن يكون مسبوقاً بدليل يدل على ما نعتقد عليه هذا الاجماع ؛ إذ الأمة لا تجتمع على شيء بمجرد الميل ومحض الهوى . وأما القياس فقد قال فيه الأصوليون : انه كاشف عن وجه تناول النص المقيس ، ومبين طريقة دلالة عليه ، وهذا معنى قولهم : ان القياس مظهر لا مثبت .

وبعد : فهذه هي الأدلة المتفق عليها بين الأئمة لاثبات الأحكام الفرعية ؛ وهناك أدلة أخذ بها بعض منهم ، وأعرض عنها آخرون : وهي الاستحسان - والاستصحاب ، والمصالح المرسلة ، والاستدلال . وتحقيق القول فيها قد تكفل به علماء الأصول .

الوجهة الثانية :- أن السكينة : هي المقاصد العامة التي ترمى تكاليف الشريعة بقسميها إلى حفظها في الخلق ، وهي الضروريات ، والحاجيات ، والتحسينيات ، فلكل الأغراض الثلاثة هي كل ما تنوعاه الشريعة فيما دعت إليه من عمل ، أو وردت به من أحكام

وأما الجزئية على هذا الوجه : فهي التكاليف العملية أو الاعتقادية التي ترجع إلى أي مقصد من هذه المقاصد الثلاثة الرئيسية

فالمقصد الأول : هو الضروريات التي لا بد منها لصالح الناس ، وهي خمس : حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ النسل ،

وحفظ المال - والتكاليف التي يحفظ بها كل نوع من هذه الأنواع الخمسة المتدرجة تحت مقصد الضروريات هي من الجزئيات ، وإن كانت في نفسها تحتوى على تفصيلات

حفظ الدين مثلا - نوع من أنواع المقصد الأول : ويكون بالإيمان ؛ وأصول العبادات : من صلاة ، وزكاة ، وصوم ، وحج ، وبقتال المرتدين ، والمحاربين ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

وحفظ النفس : والعقل - من الضروريات ؛ ويكون بما أوجبه الشارع من تناول الضروري : من مأكل ، وملبس ، ومسكن ؛ وبشرع التفصيص ؛ والحد . وما يرتبط بذلك من ثواب وعقاب

وحفظ النسل والمال - من الضروريات ؛ ويكون بالتعامل مع الغير على الوجه المشروع فيما يتعلق بنقل الملك - بعوض وبغير عوض - واستحلال الزوجات ؛ وما ألحق بهذا من أنواع الجزاء ؛ كحد الزنى ؛ والسرقه ؛ وضمان المتلفات ؛ والغصب

ذلك توضيح بجمل للأنواع الكلية التي يجمعها المقصد الأول ؛ وللتكاليف الجزئية التي شرعت لحفظ كل واحد منها

أما المقصد الثاني : - فهو الحاجيات - وهي الأمور التي لا بد منها للتوسعة على الناس . ودفع الحرج عنهم . وتجرى الحاجيات التي يراد بها التوسعة على الناس والترفيه بهم فيما ألزموا به من عبادات ؛ وما يقع لهم من عادات ومعاملات ؛ وجنایات .

فالتخفيف عنهم في العبادات يكون بالرخص الجزئية : كتخفيف الرابطة للمسافر ؛ والجمع بين الصلاتين ؛ والفطر في الصيام للمعذور - وفي العادات : بأن يباح للناس أن يأكلوا من طيبات الرزق أكثر من الضروري اللازم

لحفظ النفس ، وأن يتمتعوا بما يتاح لهم من ملبس ، ومسكن - وفي المعاملات : بأن يجاز لهم القرض ، والعلم ، مع أن في الأول علة الريا - وهي النساء - وفي الثاني بيع المجهول - وفي الجنایات : بأن يخفف عن الجاني متى أمكن . كأن يبدأ الحد بالشبهة ، وكأن تكون دية المقتول على عاقلة القاتل خطأ

والمقصد الثالث :- التحسينات - وهي المسماة بمكارم الأخلاق ويتحقق في الأخذ بمحاسن العادات ، وتجنب ما تأتف منه العقول ، ويجرى ذلك في العبادات : كإزالة النجاسة ، وستر العورة ، وأخذ الزينة ، والتقرب بنوافل الصدقة - وفي العادات : كآداب الأكل والشرب ، وتجنب المآكل النجسة ، والمشارب المستبثة ، وعدم الاسراف والتقتير - وفي المعاملات : كالمنع من بيع النجاسات ، وفضل الماء ، والكلاء ، وما إلى ذلك مما يعتبره الناس بعد الضروري والحاجي

وليس من شك بعد هذا في كلية المقاصد ، أما الثانية - وهي ما به حفظ تلك المقاصد - فقد تكون نصوصاً جزئية : كالنص على طهارة سور الهرة ، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، وقد تكون نصوصاً كلية : مثل قوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ومثل قوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » لكنها على الجملة جزئيات بالاضافة إلى هذه الكليات ، فهي جزئيات حقيقية ، أو اضافة

وفائدة هذا التقسيم تظهر في أن الكليات قطعية لا يتطرق إليها النسخ ، وأما الجزئيات فقد تكون ظنية وقد يرد النسخ عليها

الوجهة الثالثة :- أن التشريع الكلي : هو القواعد العامة التي تدرج تحتها جزئيات كثيرة ، وأن الجزئي : هو تلك الأحكام المتعلقة بجزئيات

الحوادث عما يعرض للناس في حياتهم ، وقد يرجعون في تعرفها إلى تلك الضوابط الكلية

وأمثلة التشريع الكلى على هذا الترجيح نحو (يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل أحل لكم الطيبات) فإنه يتناول كل طيب : من مطعم ، ومشرب ، وملبس ونحو قوله (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ونحو (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والآثم والبغي بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فإنه يدخل فيه تحريم كل فاحشة ظاهرة ، وباطنة ، وتحريم كل ظلم ، وعدوان على النفس ، أو المال ، أو العرض ، وكل شرك بالله ، أو ما يؤدى إلى الشرك فى قول ، أو فعل ، أو عزيمة ، وتحريم الادعاء على الله بما لم يرد فيه عنه سبحانه أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم دليل .

ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام » ، « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » ، « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل » ، « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » ، « كل أحد أحق بماله من ولده ووالده ، والناس أجمعين » ، « كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » ، « كل معروف صدقة » ، « لا ضرر ولا ضرار » ،

ومن أمثلة التشريع الجزئى حكمه صلى الله عليه وسلم بطهارة سؤر الهرة ، وطهارة التيد ، وحل لحوم الأضاحى ، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها ، أو خالتها ، ومنعه أن يقتل المسلم بالكافر ، « أمره من طلاق زوجته وهى حائض أن يراجعها حتى تطهر : وقضاؤه صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد ، وأن العمه والحالة وغيرها من قرابات الرضاع محرمات كقرابات النسب ، فهذه وأمثالها جزئيات باعتبار أنها وردت على حوادث

معينة كانت تعرض للناس على عهده صلى الله عليه وسلم وإن كانت متجهة إلى جميع المكلفين . وكثيراً ما كانت ترد هذه الجزئيات معللة بعلتها : ليسهل على الناس تعدية حكمها إلى نظائرهما : كقوله صلى الله عليه وسلم في شأن المرأة ، أنها من الطرفين عليكم والطوافات ، وفي النيز ، ثمرة طيبة وماء طهور ، وفي تحريم نكاح المرأة على عمها أو خالتها ، أنكم إن فعدتم ذلك قطعتم أرحامكم .

وبذلك تنسج الشريعة لكل ما يعرض للناس من حوادث جديدة فيتعرفون حكمها بالرجوع إلى تلك الضوابط الكلية ، وقياس ما لم يعرفوا على ما عرفوا بما يبدو لهم من وجه الشبه بين الحادثتين : وما يتضح لهم أنه مناط الحكم فيما نص عليه

وإلى هنا يتضح لك بوجه عام أن التشريع السماوى كلى وجزئى . وأن ذلك مما يكفل مصالح الناس على أكمل حال : سواء أكانت الكلية هى العائدات التى اصطلحت عليها ودعت ، إنها جميع الشرائع ، والجزئية هى الأوامر والنواهى التى تختلف باختلاف الشرائع ، على التوجيه الأول

أم كانت الكلية هى المقاصد العامة التى ترمى الشرائع إلى حفظها فى الناس ، والجزئية هى التكاليف التى يكون بها حفظ تلك المقاصد على التوجيه الثانى

أم كانت الكلية هى القواعد ، والضوابط التى تندرج تحتها جزئيات كثيرة ، والجزئية هى تلك الأحكام الموزعة على حوادثها والداخلية كلها تحت الضوابط الرئيسية على التوجيه الثالث ، ولا يفوتك أن الكلية والجزئية على التوجيه الثالث لاتعديان الأحكام الفرعية العمالية ، وأن الكلى على هذا

بمنزلة العام ، والجزئي بمثابة أفراد ، ولك فيما تقدم من الأمثلة غناء ، وذلك مصداق قوله سبحانه (ما فرطنا في الكتاب من شيء)

التشريع الاسلامي كفيل بالسعادة

التشريع الاسلامي - كما علمت - تشريع سماوي ، سنه للناس رب الناس الذي أحاط علمه بشئون عباده : مظهر منها : وما بطن ، وما كان منها وما يكون ، الحكيم الذي يضع كل شيء موضعه : يعلم كامن الداء فيويء له نافع الدواء (لا يضل ربي ولا ينسى)

وقد كان من تمام النعمة على الناس : ومن مظاهر حكمة الله في خلقه - بعد أن تخطى العنزل البشري دور الطفولة ، وتهاى التسكر للتدرج في مراقى الحياة الدنية - أن يكون الاسلام هو الدين الذي يتعبده به بنى الانسان ، والشريعة التي يحتم بها شرائعه الأولى : فلا غرو أن كان تشريعاً بحكم الأساس وطيد البناء : كامل النظام . رائع المظهر : سامى الأغراض ، وافا بحاجة الافراد والجماعات ، عادلاً من غير افراط ، وسهلاً بلا تعريض ، أبدياً صالحاً لكل زمان ومكان ، محبياً إلى النفوس ، كاشفاً للناس عن نواحي الخير ، وداعياً إلى سعادة الدارين .

وحسبك في تعرف أسرار هذا الدين وإدراك ميزاته أن البحث في تعاليمه يهديك من غير جهد إلى أنه أتى بما لم يكن سبق في سالف الشرائع الأخرى من أحكام ، وما لم تنسج له الحياة قبل : من رسوم ، وتعاليم ، وذلك مع احتوائه على خير ما تضمنته الديانات الأولى ، وتحاشيه لما كان في تلك الديانات ملائماً للأجيال السابقة ولم يعد صالحاً للتطور مع الحياة في مدارجها ، ولا منسجماً مع روح الاسلام السمحة الرحيمة في كل مادعت إليه

جاء الاسلام باحترام العقول ودعوتها إلى التفكير في الكون
وأسراره ، وحضها على نبذ التقليد الأعمى ، والعناد الباطل ؛ لينها لها بين
الطرفين سبيل وسط ، ومحجة واضحة ، تأمن فيها العثار ، وتصل منها إلى
غاية محمودة

جاء معنا بتقرير النظم الاجتماعية ، فدعا إلى المساواة بين الناس ، وألّا
فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى ، وحفظ لكل نصيبه من الحرية ،
راغباً في الحياة الملهمة المشبعة بروح الاعتداد بالنفس ، مع مراعاة حرمة
الغير ، سالكا بالناس سبيل المدنية البريئة من رجس الغواية ، البعيدة عن
«هاوى الرذيلة» .

أنظر إليه تجده يرافق المرء في كل أطواره ، وينظم له عامة شئونه ؛
ليتكون من الافراد الناشئين على نهجه جماعة ناضجة تمثل الانسانية الكاملة .
ثم يبرج بعد عنايته بالفرد من الروابط الاجتماعية ، وما يكون بين المرء
وأخيه : من صلات في النسب ؛ أو التعامل ؛ أو القومية ؛ فلا يغادر من هذا
كله صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، وأثبت حكمها ، وحاطها بسياج من
النظام المحكم .

فها هوذا يعلم الانسان - كيف يتصل بربه من طريق العبادات
المشروعة على أوجه رسمها له ؛ ويتقيه حينما كان وينيب إليه في سره ؛
وجهره ، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه من كل شيء ؛ وكيف يراقب
نفسه في دخيلة نفسه ، فلا يضطئن على أحد ، ولا يعتزم شراً يأتي به ،
ولا يتبع ظناً يهجر به خياله - ويعلمه كيف يشعر بواجبه ، ويحرص
على حقه ، ويحشه على أن يبتنى فيما آتاه الله الدار الآخرة ولا ينسى
نصيبه من الدنيا

ثم ينتقل بالمرء إلى الحياة البيتية فيرسم له كيف يستريح المرأة بالعقد المشروع ، والعروض المستحق ، وبين لكل من الزوجين ماله ، وما عليه نحو الآخر ، وما يتعلق بالصلة بينهما من وجوب الاخلاص ، والمحبة ، والرحمة ، وكيف تكون العشرة بالمعروف ، وما يترتب على التضامن الزوجي نحو الابداء : من صيانة ، وتربية ، ويحوط الاسرة بما يحفظ كيانها فيضع نظام الحجاب ، والاستئذان في دخول البيوت ، ويمنع اختلاط غير المحارم ؛ ليظل رباط الزوجية وثيقا ، وجوها صافيا مما يكدره ، أو يتسرب اليه من ظنون ، ويرسم طريقة الفراق بينهما حينما يستحكم الخلاف ، وتكون حياتهما معاً ماثرا شقاء ، ومدعاة لعدى حدود الله

ثم يخطر ببد ذلك بالزوجين إلى ما وراء هذه العشرة في الحياة ، أو بعد المات ؛ فيثبت حق الواحد منهما في مال الآخر : من نفقة للزوجة ، أو ميراث لأحدهما ، كما نظم الصلة بين الأبوين ، والأولاد . وبين الأولاد بعضهم مع بعض ، وما يتصل بهذا كله مما يدخل تحت - قانون الأحوال الشخصية -

ويتدرج مع المرء فيعرض لما بينه وبين غيره من تعامل ، فيبين له وسائل الكسب المشروع ، وطريق الحصول على المال بالبيع ، أو الأجرة ، أو القرض ، والرهن ، وما إلى هذه مما ينظم في باب المعاملات ، أو ما يسميه العرف - بالقانون المدني ، والتجاري - ويتعهد هذه التعامل بالحراسة ، فيقيم سلطان القضاء ؛ ويعتد بالشهادات ، والاقارات ، وما يكون لأحد المتداعين ، أولها معا : من الحجة على ما يدعى ، لتستقر الأمور في نصابها على

ضوء العدل ، والانصاف ، فلا تسلط ذوو الجاه على المستضعفين ، ولا يطغى بعض الناس على بعض

ويلتفت الاسلام بعد ما أسلمنا إلى الروابط العامة بين الناس ، ويدعها بأرشاداته ، فيعلمهم أن من غش المسلمين فليس منهم ، وأن الدين النصيحة ، وأن من رأى متكرراً فعليه أن يغيره ما استطاع ؛ لئلا يكونوا مثل بنى اسرائيل فيما عيب عليهم : من أنهم كانوا لا يظاهرون عن شكر فضله ، ويطلب إليهم الوفاء بالعقود ، وأن يتقيدوا بما بينهم من شروط : إلا شرطاً أحل حراماً ، أو حرم حلالاً ، وبهائم عن التقرب إلى الحكام بالرشا لئلا يتمكنوا من الحصول على غير حقهم ، ويحذرهم الكذب ، والخيانة ، والخذاع ؛ لئلا يكونوا في عداد المنافقين ؛ ثم يعلمهم كيف يحسن الجار إلى جاره ، ويعطف التريب على قريبه ، ويسير الحاكم مع المحكوم ، والرئيس مع المروء ، وكيف يكون الجميع إخواناً في التأزر ، والتحاب ، كيلا تفرق كلمتهم ، وتضعف شوكتهم ، ويستعين بهم عدوهم ، ويذهب سلطانهم ادراج الرياح ولم يغفل الاسلام علاقة المسلمين بغير المسلمين بعد ، بل نظمها ، ورسم لنا على أى وجه يمكن الاتصال بهم : فى الزواج ، أو العشرة بالصحة ، أو الحكومة ، وكيف تبقى صولة العدو منهم ، ونعد العدة للرد عادياتهم علينا ، ونجاهد من يحاول العدوان على بيضة الاسلام ، مع احترامنا لكل مانعطيهم من عهد ، وما يثب بيننا وبينهم من وفاق ، على نحو يحصون كرامة المسلمين ، ويرتضيه الدين الخفيف

ولما يعلمه الله من أن فى عباده الخير الطائع الذى تكفيه الزواجر الدينية والمستتر المتدرد الذى لا يذبه عن غيه إلا أن يذوق مرارة الآلام الجسمانية

ويرى العذاب رأى العين - وضع زواجر وحدودا مادية ، يقوم بتنفيذها /
ولى الأمر فى المسلمين ، ليكف الأشرار عن طغيانهم ، ويسلس قياد العصي
منهم ، فقتل أو تتمتع الجنائيات ، والجرائم ، وتغالى حدود الله مصونة من
العبث ، ويتوفر للناس أن يأمنوا على أموالهم ، وأعراضهم ، وأنفسهم ،
ويسود النظام فيما بينهم ، ويتفرغ كل للقيام بما يظ به من عبادة ربه ،
ويهبأ له أن يساهم فى عمارة الكون ، ويسد فراغه فى بناء المجتمع بنفس
مطمئنة راضية

ولم يجعل للولاة مطلق التحكم فى الناس ، بل قيد سلطانهم : وحذرهم
أن يتعدوا ما بين لهم الكتاب ، والسنة : من الحق فى ولاية الأمر ، وتنفيذ
ما عهد إليهم . أو أذن لهم أن يقوموا به فى حدود طاعة الله
ثم لم يترك الله الناس وشأنهم فى الأخذ بتلك الأحكام ، بل رتب عليهم
أنواع الجزاء ما يحجزهم جميعا على الاتياد : وأشعرهم بوعده ووعيده أنه
من ورائهم محيط ، وبين لهم أنهم جميعا -- حاكمهم ومحكرمهم - فى قبضته
وأنه غنى عنهم ، وأن من أحسن ولنفسه : ومن أساء فعليها ، وأنه ليس
بظلام للعبيد .

ذلك هو النقط الذى رسمته الشريعة الإسلامية فى كل ناحية من نواحي
الحياة الفردية ، أو الاجتماعية ، لمن استمسك بعروتها ، واعتم على بحبلها ،
وآثر الرشد على النقي فيما يتقدم لنفسه من عمل

ولقد ظهر لك منه أن من كمال هذه الشريعة وجمالها فوق هذا كله - أنها
لم تدع الناس إلى الانقطاع عن الدنيا ، ولم تحملهم على الرهبانية : بل نهتهم
عن ذلك : وحثهم على أن يسيروا فى الأرض : ويتبعوا من فضل الله ، وأن

يتمتعوا بما رزقهم الله ، ووعدهم سبحانه أن يزيدهم من فضله كلما شكروا له نعماءه

وذلك هو كل ما يأتى للناس أن يتدنوه ، أو يطعموا فيه من إصلاح وانصاف ، وهل هناك سبيل للعمل الدنيوى خير مما رسم الله لعباده وهو أعلم بحاجاتهم من أنفسهم ، وأرحم بهم من أمهاتهم ؟؟ أو هناك مطعم يتعلق به الرجاء أعز مما أعد الله للطائعين ووعد به المتقين ؟؟

ففتى عن البيان بعد - أن تلك الشريعة لاتدع فى المراء عوجا إلا قومته ، ولا فى نظام الجماعة ثغرة إلا أحكمتها ، وإن الآخذ بأداب الاسلام آخذ بأسباب لاتنقص ، وأن السائر على منها سائر فى مأمن من الزلل ، والمهتدى بنورها لايضل أبدا ولا يزيع

وحسبك أنها شريعة الخلود ، وأنها تنفع لشئون الناس ماعمرت بهم الدنيا ، وأن ما يظن فيها من جمود ليس إلا عجزا من الطائعين عليها عن فهم أسرارها ، وجهلا منهم بمراميقها ، أو شهوة فى الانتناص من كمالها ومماحتها ومن يك ذا فم مر مريض يجد مرأ به العذب الزلالا

أطوار التشريع الاسلامى

سلك العلماء فى تقسيم أطوار التشريع الاسلامى مسلكين الأول - مبنى على تشبيهه بالانسان ، فكما يمر المراء بدور الطفولة ، ثم الشباب ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة : كذلك الفقه الاسلامى فى تطوراته المسلك الثانى - مبنى على مراعاة الفوارق والمميزات التى لها أثر ظاهر فى

التشريع ، وتختلف بها عصوره ، وينحصر ذلك بالاستقراء في أقسام ستة وقد آثرنا هذا المسلك لأنه أوضح وأكثر تفصيلاً ، وإليك البيان

الطور الأول : التشريع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم

الطور الثاني : التشريع في عصر الخلفاء الراشدين

الطور الثالث : التشريع بعد عصر الخلفاء إلى أوائل القرن الثاني للهجرة

الطور الرابع : التشريع من أوائل القرن الثاني إلى منتصف الرابع

الهجري

الطور الخامس : التشريع من منتصف القرن الرابع إلى سقوط بغداد

الطور السادس : من سقوط بغداد إلى الآن

الطور الأول

كيف كان التشريع في عصر النبي صلى الله عليه وسلم

كان العرب قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم أمة فاقدة النظام تسودها
الهمجية ، ويخيم عليها ظلام الجهل ، لا يربطهم دين ، ولا يخضعون لقانون ،
وقد كان من أثر ذلك أن تشبعت نفوسهم بالعقائد الباطلة ، فصاروا يتخلون
الآله مرة في الهياكل التي ينحتونها بأيديهم ، ومرة في الكواكب التي تبدو
وتقيب امام نواظرم ، كما ان كل فريق منهم يرى الحق فيما نشأ عليه وورثه
عن آبائه ، والعظمة فيما فشا وعرف بين قبيلته ، ولم يكن لهم إلا نزر يسير
من الضوابط التي يفصلون بها في خصوماتهم ، والعادات المستحسنة ، والتزعات
الطبية الكريمة . يرى إليهم بعض هذا كله من شريعة أيهم اسماعيل ، وانحدر
إليهم بعض آخر من ديانة اليهود ، والصارى الذين كانوا يعيشون بينهم ، او

يجاورون بلادهم ، أو ينزحون اليهم لقضاء ما رُبهم ، واهتدوا إلى البعض الآخر على ضوء التجارب ، وعن طريق العرف والعادة ، من ذلك قولهم في القصاص : القتل أنقى للقتل ، الدية على العاقلة في الخطأ ، وكان نظام القسامة عندهم معروفا ، ولهم طلاق ، وظهار ، ونكاح تخطب فيه المرأة إلى وليها ، ويصدقها الخاطب مهرأثم تزف إليه

لكن تلك الضوابط وأمثالها لم تكن قانونا مدونا يرجعون اليه في فصل خصوماتهم ، وصيانة حقوقهم ، تسرى نصوصه على كل الناس ، أو جلهم ، بل كانت ضوابط قليلة الاهمية ليست كافية في تحقيق النظام ولا رادعة لاهل الفساد ، وقد ظلت حالهم على ما وصفنا حتى أذن الله ان تكون الجزيرة العربية الفحلة هي المهد الذي يشب فيه الاسلام ، والمشرق الذي تبزغ منه شمس العلم والهداية على ارجاء العالم ، وان يكون هؤلاء الأعراب الجفاة هم الدعاة الى الدين ، والحماة النائدون عن حوزته ، الدافضون لحرماته ، والله سبحانه اعلم حيث يجعل رسالته

جاء الاسلام إلى الناس كافة ، ولكنه بدأ باصلاح شأن العرب الذين اختارهم الله أنصارا لدينه ودعاة اليه ، وكانت حال العرب - كما عرفت - تقوم على امرين ، (الوثنية في الدين - والفوضى في نظام المجتمع) فكان لا بد لانتشالهم من الهمجية ، واستخلاصهم لنصرة دين الله من اصلاح هذين الامرين فيهم بأن يفرس في قلوبهم عقيدة التوحيد لله سبحانه ، ويوجههم نحو إخلاص العبادة لذاته العلية ، ويقتلع من نفوسهم الاخلاق المرذولة ، ويمحور من بينهم العادات المستخبة ، ويطبعهم على غرار حسن من الاخلاق الفاضلة والسجايا الكريمة

وبأن يضع لهم نظاما محكما يتناول كافة شؤونهم ، ليسيروا

على هديه في نواحي العيش

وقد اتجه الاسلام أول أمره إلى إصلاح العقيدة ، فأنها الأساس الذي
يبنى عليه ماعداه . حتى إذا تم له الغرض الأول أخذ فيما يليه من وضع
نظم الحياة

ومن أجل هذا ترى القرآن كان ينزل عليهم بمكة - قبل الهجرة - معنيا
بردم عن الشرك ، ودعوتهم إلى التوحيد ، وإقناعهم بصدق الأنبياء فيما
يلفونهم ، ويسوق لهم العبرة بالقصص عن الأمم السابقة ، ويحضهم على
التنظر في ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله من شيء ، ويحشهم
على نبد التقليد لآبائهم

ويصرفهم عن آثار الجاهل التي خلفوها لهم : كالقتل ، والزنا ، ووأد
البنات ، وياقتهم كثيرا من آداب الاسلام وأخلاقه : كالعدل ، والوفاء ،
والاحسان ، والتعاون على البر والتقوى ، وعدم التعاون على الإثم والعدوان
ويلح عليهم في كثير من الآيات أن يستخدموا العقول التي ميزهم الله بها
على سائر خلقه ، ليهتدوا إلى الصواب من تلقاء أنفسهم ، ويحذروهم أن
يحتفلوا على الأنبياء لئلا يصيبهم مثل ما أصاب سلفهم من الماضين الذين كذبوا
رسولهم وعصوا أمر ربهم ، ويسلك بهم كل سبيل من القول ، ليزحزحهم عن
تشبههم بما درجوا عليه ، ويقرر في نفوسهم ما يريد لهم من خير ، وهذا كله
لحاجة العرب إلى شدة تكفكف من حشمتهم ، وتلين جوانبهم ، وتسير بهم
في مناهج الطاعة التي لم يتعودوها ، وتأبى نفوسهم أن يجنحوا إليها ، وقليل
ما كان يعرض القرآن في هذه الحقبة للغرض الثاني ، حتى أن أغلب العبادات

لم تشرع إلا بعد الهجرة ، وما شرع قبل الهجرة فله مساس بحماية العقيدة :
 كتحریم الميتة ، والسم ، ولم يذکر اسم الله عليه ، ذلك هو المنحى الذى
 انتحاه القرآن فى أكثر آياته ، والمقصود الذى رعى اليه فى معظم أساليبه ، فمع
 أن القرآن قد بلغ ستة آلاف من الآيات لم يكن منها متعلقاً بالأحكام الفرعية
 إلا نحو المائتين ، وما عداها تان المائتين فقياً أسلفنا لك ، وإن اختلفت
 أوضاعها اثباتاً ونفيًا ، وخبراً وإنشاءً ، وتعددت أساليبها أمراً ونهياً ،
 واستفهاماً ، وتوكيداً ، وقسماً .

سرف القرآن فى ذلك ثلاث عشرة سنة ، حتى رسخت العقيدة فى أنفس
 الكثيرين ، وتلاشت أمام نوره ضلالة الشرك ، وفقدت حيل المقاومين له
 فى صد المقبلين عليه بأنواع الآهانات ، ومختلف التدابير السيئة ، وحينذاك
 أذن الله للمؤمنين ، ثم للذي صلى الله عليه وسلم بالهجرة الى المدينة : دار
 الانصار والوطن الجديد للمسلمين ، ومبعث القوة التى سيكون لها شأن جديد
 فى السير بدعوة الله الى غايتها

ومن ذلك الحين اتجه التشريع الاسلامى نحو الغرض الثانى ، فشرع
 لهم الاحكام التى تتناول كل شأن من شؤونهم ، وتتصل بحياة الفرد والجماعة
 فى كل ناحية من نواحيها : فى العبادات ، والمعاملات ، والجهاد ، والجنایات ،
 والموارث ، والوصايا ، والزواج ، والطلاق ، والايمان ، والقضاء ، وكل
 مايتناول له علم الفقه ، ويدخل فى واحد من هذه الأنواع

وطريقة التشريع فى عصر النبوة لم تقم على فرض الحوادث ، وتخيل
 وقوعها ، والتماس الأسباب للتفريع ، وتدوين الاحكام ، كما هو معهود فى
 العصور الاخيرة ، بل كانت سائرة مع الواقع ، ومبنية على أن المسلمين إذا

عرض لهم أمر يقتضى بيان الحكم رجوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم فيفتهم تارة بالآية ، أو الآيات ، ينزل عليه الوحي بها من عند الله ، وتارة بالحديث وأحياناً يبين لهم الحكم بعمله ، أو يعمل البعض منهم عملاً فيقرم عليه ان كان صواباً

وكيفما كان الجواب منه صلى الله عليه وسلم فلم يكن يصدر الا عن الوحي من ربه : قرآناً كان الوحي ، أو سنة قولية ، أو عملية ، أو تقريراً (وما ينطق عن الهوى ، أن هو إلا وحي يوحى) (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين - الآية)

ويتلخص لك من هذا كله أمور ثلاثة

(أولاً) أن سلطة التشريع في هذا العصر كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وحده دون أن يتدخل فيها واحد سواه ، وأن مرجعه في التشريع كان الوحي بقسميه : - المتلو : وهو القرآن - وغير المتلو : وهو السنة ، فلم يكن هناك مجال للخلاف أذن في حكم من الاحكام

(ثانياً) أن آيات الاحكام كانت تنزل بمناسبة ، أو جواباً عن سؤال ، وقليل منها ما لم يسبق بحادثة أو سؤال يتسبب فيها - وستعرف عند الكلام على القرآن طائفة من هذه الاسباب ، وفائدة العلم بها في فهم الكتاب (ثالثاً) أن الفقه الاسلامي لم يثبت جملة واحدة ، بل ثبت مجزئاً متتابعاً بالآيات أو الأحاديث

وقد جرى الفقهاء على تسمية آيات التشريع بآيات الاحكام وعلى تسمية أحاديث التشريع كذلك - بأحاديث الاحكام -

ولعلك سألنا بعد هذا - كيف يقال : أن مصدر التشريع في العصر (٣٤)

النبوى هو القرآن والسنة فحسب ، مع أن الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أنه اجتهد في بعض الأحكام ، وأقر الصحابة على اجتihadهم في بعض آخر ، فمن الأول - أذنه في غزوة تبوك للمعتذرين عن الجهاد من المنافقين أن يتخلفوا ، ومن الثاني - موافقته لآبي بكر في قبول الفداء من أسرى بدر ، وعلى ذلك يمكن أن يعتبر الاجتهاد في العصر الأول من مصادر التشريع بجانب القرآن والسنة

والجواب : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجتهد عند الحاجة وتأخر الوحي عنه ، ثم ينزل عليه الوحي بعد ذلك فيقره على اجتihadه ، أو ينبئه على وجه الخطأ فيه ، فالوحي أذن هو المرجع في اجتihadه

وأما اجتihad الصحابة فكان يحصل كذلك عند بعد الشقة بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم أو عند الخوف من فوات الفرصة ، فإذا ما رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم بين لهم وجه الحكم فيما اجتهدوا فيه ، صواباً كان أو خطأ ، فالمرجع في اجتihadهم هو السنة ، وعلى ذلك فليس الاجتهاد مصدراً للتشريع في هذا العصر - وسيأتيك بسط الكلام في هذا عند الكلام على الاجتهاد بعد

الكتاب

هو ذلك القرآن المبين ، والكنز الثمين ، عمدة الملة ، وأساس الدين ، أودع الله سبحانه وتعالى فيه علم كل شيء ، وأبان به الرشد من الغي ، فهو ينبوع الحكمة ، وآية الرسالة ، ونور الأبصار ، والبصائر ، والعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ، قال تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء)

وقال جل ذكره (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وفي الحديث : إن هذا القرآن حبل الله المتين ، والنور المبين ، والشفاء النافع ، عصمة لمن تمسك به ، ونجاة لمن تبعه ، لا يعوج فيقوم ، ولا يزيغ فيستعيب ، ولا تقضى عجائبه ، ولا يخلق على كثرة الرد ، وعن ابن مسعود - إذا أردتم العلم فأثيروا القرآن ، فإن فيه علم الأولين والآخرين .

غير أن تعريف القرآن للأحكام أكثره كل لا جزئ ، وإجمال لا تفصيل ، فيحتاج في الوقوف على حقائقه إلى الرجوع إلى السنة المبينة له الشارحة لما خفي فيه ، وهذا مما شرف الله به هذه الأمة ، إذ لم يهمل عقولها ، ولم يلقها أحكام الجزئيات تفصيلاً كما كان عليه الحال في الأمم السابقة ؛ ولتكون الشريعة الإسلامية عامة ، وقواعدها ثابتة لا يطرأ عليها بعد استقرارها نسخ ولا يعتريها تغيير .

وقد غنى الأصوليون بتعريف القرآن ، وتحديدده ، ليتبين ما تجوز به الصلاة وما لا تجوز ، وما يكون حجة في استنباط الأحكام ، وما لا ينهض بذلك ، وما يكفر جاحده ، وما لا يكفر ، فقالوا : القرآن هو الكتاب المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي ، المنقول بالتواتر ، المبدوء بسورة الفاتحة ، المختوم بسورة الناس . وعلى هذا فترجمة القرآن لا تسمى قرآناً وإنما هي تفسير : سواء في ذلك الترجمة الحرفية وغير الحرفية ، وكذلك القراءة الشاذة : وهي التي لم تنقل بالتواتر ، كقراءة ابن مسعود (فان قاموا فيهن ، فان الله غفور رحيم) ، وقراءته أيضاً (وعلى الوارث ذنوب الحرم ، مثل ذلك) وقراءته في كفارة الإيمان (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات)

كيف كان ينزل القرآن

نزول بحسب الوقائع والمناسبات - قال تعالى (وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ، ونزلناه تنزيلا) وقال جل شأنه (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ، كذلك لنثبت به فؤادك ، ونزلناه تنزيلا)

من هذا يتبين أن القرآن لم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم جملة واحدة كما نزلت التوراة على موسى عليه السلام ، بل كان ينزل وفقا للحوادث ، وينايا لحكم ما عرض من الوقائع ، أو جوابا لأسئلة واستفتاءات - فمن الأول قوله تعالى (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) الآية : فانها - على ما قال العلماء - نزلت في شأن مرثد الغنوى ، وقد بشه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى مكة ليحمل منها المستضعفين من المسلمين ، فعرضت امرأة مشركة عليه أن يبيت عندها وكانت ذات جمال ومال ، فأعرض عنها خوفا من الله : ثم أقبلت عليه تريد منه أن يتزوجها ، فقبل على شرط أن يرجع بالأمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رجع إليه سأله أن يأذن له في الزواج بها ، فنزلت الآية . ومنه قوله تعالى (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيما) وآيات بعدها ؛ فانها نزلت في شأن رجل من بني ظفر يقال له : طعمة بن أبيرق ، وكان قد سرق درعا من جاره - يدعى : قتادة بن النعمان - في جراب دقيق ، فجعل الدقيق ينتثر من خرق فيه ، وخباها عند زيد بن السمين « رجل من اليهود » فالتصت الدرع عند طعمة فلم توجد ، وحلف ما أخذها ،

ولا له علم بها ، فتركوه ، واتبعوا أمر الدقيق حتى انتهى إلى منزل اليهودي فأخذوها فقال : دفعها إلى طعمة ، وشهد له ناس من اليهود ، فقال بنو ظفر : انطلقوا بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه أن يجادل عن صاحبهم ، وقالوا : إن لم تفعل هلك واقتضح ورى اليهودي ، فنزلت الآيات

ومن الثاني (يسألونك عن اليتامى) و (يسألونك ماذا ينفقون) و (يسألونك عن المحيض) و (يستفتونك في النساء) و (يسألونك عن الأنفال) وقلنا كان ينزل القرآن ابتداء غير مسبوق بحادثة أو استفهام غير أنه قد يأتي مع جواب السؤال أو حكم الواقعة حكم آخر يكون له بالحكم الأول ارتباط كبير ، فمن ذلك قوله تعالى : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية

فإن السؤال كان عن الزوج باليتامى من النساء ، فأجيبوا عن ذلك مع زيادة حكم الاحسان إلى الوالدان والعدل في اليتامى ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (ولا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا) الآية ، فانها نزلت مع الآية الأولى التي سببها قصة مرثد النخوى كما علمت

نزول الفرائض منجما وحكمة ذلك

ظل القرآن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما حسب الوقائع والمناسبات ، فتارة تنزل عليه سورة بجملة ما في الفاتحة ، والمدثر وكما في الانعام ، فانها نزلت كلها دفعة بمكة إلا ثلاث آيات منها نزلت

بالمدينة ، وتارة تنزل عليه عشر آيات كما في قصة الأفك ، وأول سورة المؤمنين ؛ وتارة خمس آيات وذلك كثير ، وقد صح أنه نزل عليه بعض آية ، وذلك كما في قوله تعالى (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) فإنه نزل بعد ما نزل قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين) وكقوله تعالى (وإن خِفْتُمْ عيلةً فسوفَ يُغْنِيَكُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ ، إن اللهَ عليمٌ حكيمٌ) فإنه نزل بعد (يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بعد عامهم هذا) . وما زال الأمر هكذا حتى كملت الشريعة بتمام نزول القرآن .

وقد ذكر العلماء وجوها في حكمة انزاله منجما : منها أنه أنزل هكذا ليقوى به قلب الرسول فيعيه ويحفظه ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم أمي لا يقرأ ولا يكتب ، أما غيره من الرسل السابقين فقد كانوا كاتبين قارئين يمكنهم أن يضبطوا ويحفظوا ما ينزل عليهم من الكتب جملة ، وهذا ما أشار الله إليه بقوله (كذلك لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ) .

ومنها أنه اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون في القرآن ما هو ناسخ وما هو منسوخ ، وهذا لا يتأتى إلا فيما ينزل مفرقا

كذلك اقتضت الحكمة أن يكون منه ما هو جواب لسؤال ، وما هو بيان لحكم حادثة ؛ ليكون فلك إبعث على القبول ، وادعى للامتنال ، وليكون تلك الاستلة وهذه الحوادث قرائن معنوية يستعان بها على أن يفهم القرآن حق الفهم ، وأن تعرف أسرارِهِ ومراميهِ أحسن معرفة .

ومنها - أن في تفرقة رحمة بالعباد ، فإنهم كانوا قبل الاسلام في اباحة مطلقة ، فلم نزل عليهم القرآن دفعة لثقلت عليهم التكاليف فتفرق قلوبهم

عن قبول ما فيه من الأوامر والنواهي ، ويوضح ذلك ما أخرجه البخارى
عن عائشة قالت :

« إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل ، فيها ذكر الجنة والنار ،
حتى إذا ثاب الناس إلى الاسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء
لا تشربوا الخمر لقالوا : لا ندع الخمر أبداً ، ولو نزل لا تزنا لقالوا :
لا ندع الزنا »

بقى التوفيق بين قوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) وما علمته
من نزول القرآن منجماً ، وأقرب وجوه التوفيق أن نقول : معنى
نزوله في ليلة القدر أن ابتداء نزوله كان فيها ، فالضمير في أنزلناه للقرآن
ولا شك أن ابتداء نزول القرآن كان في تلك الليلة كما ستعرف .

فائدة العلم بأسباب النزول

قد مر بك أن القرآن كان ينزل بحسب الوقائع والمناسبات ، وتلك هي
المسماة بأسباب النزول ، وللعلم بهذه الأسباب أهمية كبرى في تفسير القرآن
وفهمه على الوجه الصحيح ، ويظهر لك جلياً فضل معرفة سبب النزول من
المثاليين الآتين : روى عن مروان بن الحكم أنه أشكل عليه معنى قوله
تعالى (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا ، وَيَجْهَلُونَ أَن يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ
يَفْعَلُوا ، فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) . حتى قال : لئن كان كل
امرئ مفرح بما آتى ، وأحب أن يحمد بما لم يفعل - معذبا لتعذبن أجمعون ، فلما
بين له ابن عباس رضى الله عنهما أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم
النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره ، وأرواه أنهم

قد أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك اليه : لما بين له ذلك زال عنه الاشكال . وروى أن قدامة بن مظعون اتهم بشرب الخمر وقامت عليه البينة بذلك عند عمر فقال عمر : يا قدامة - أتى جالك . قال : والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدى ، قال عمر : ولم ؟ قال : لأن الله يقول (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات 'جناح') إلى آخر الآية . فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا ، شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرأ ، وأحدأ ، والحدنق ، والمشاهد . فقال عمر : ألا تردون عليه قوله ؟ . فقال ابن عباس : ان هؤلاء الآيات أنزلن عنراً للماضين ، وحجة على الباقين ، فعنر الماضين انهم لقوا الله قبل أن تحرم عليهم الخمر ، وحجة على الباقين لأن الله يقول : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر) إلى آخر الآيتين . فأن كان من الذين آمنوا ، وعملوا الصالحات ، ثم اتقوا وامنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا فأن الله قد نهى أن تشرب الخمر . قال عمر : صدقت

أول افتراده نزوله وانمده

نزل القرآن وحيا منجما في نحو ثلاث وعشرين سنة ، وكان ابتداء نزوله — كما روى ابن سعد — يوم الاثنين لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان سنة إحدى وأربعين من ميلاده صلى الله عليه وسلم ، وكان ذلك بفار حرام حين فجأه الوحي ، ونزل عليه جبريل الأمين ، وكان ما حدثنا به البخارى عن عائشة أم المؤمنين - في باب كيف كان بدء الوحي - من غطه صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ، وقول جبريل له : اقرأ ، وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنا بقارىء ، حتى قال في الثالثة (اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان

من علقى ، إقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم) الحديث ، فكانت هذه الآيات أول ما نزل من القرآن ، وهذا قول عائشة والجمهور . وروى عن جابر بن عبد الله أن أول ما أنزل (ياها المدثر) . والقول الأول أرجح . فان قوله صلى الله عليه وسلم : ما أنا بقارىء - صريح فى أنه عليه الصلاة والسلام لم يقرأ قبل ذلك شيئاً ، ولا نزل عليه الوحي ، وأيضاً فإنه ورد فى حديث جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال : « فرفعت رأسى ، فاذا الملك الذى جاءنى بجرا ، فرجعت إلى أهلى ، فقلت : زملونى دثرونى ، فأنزل الله - ياها المدثر ، وهذا صريح فى أن نزول المدثر كان بعد نزول اقرأ ؛ ولهذا أول العلماء ما روى عن جابر رضى الله عنه عدة تاويلات كلها صالح للتوفيق بين قوله وقول الجمهور : منها - أن المراد أن المدثر أول ما نزل بعد قرة الوحي ؛ ومنها - أنها أول سورة كاملة نزلت من القرآن : ومنها - أن المراد أنها أول ما نزل من القرآن خاصاً بالرسالة ؛ فإنه قد ورد فيها (قم فأنذر) أما قوله سبحانه (اقرأ) فقد كان أول ما نزل على الإطلاق محققاً للنبوّة

وقد اختلف فى آخر ما نزل من القرآن على أقوال كثيرة ، تقتصر منها على أشهرها

ف قيل : إن آخر ما نزل قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) - الآية - فقد قال السدى : إنه لم ينزل بعدها حلال ولا حرام ، وفى الصحيح عن البراء بن عازب أن آخر آية أنزلت آية الكلاله . وروى مسلم عن ابن عباس قال : آخر سورة نزلت (إذا جاء نصر الله) ولعل أولى الأقوال مالا اعتبار هو أن آخر ما أنزل قوله تعالى (واتقوا يوماً ما ترجعون فيه إلى الله ، ثم توفى كل

نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) أخرج غير واحد عن ابن عباس رضي الله
 عنهما - أن آية (واثقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) آخر ما أنزل من
 القرآن ، وعلى هذا فما أخرجه البخارى عن ابن عباس أيضاً أنه قال
 آخر آية نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الربا ،
 ينبغي أن يؤول على معنى أنها الآية التي ختمت بها آيات الربا من
 سورة البقرة ، حتى يتفق ذلك مع الروايات الكثيرة عنه أنها آية (واثقوا
 يوماً ترجعون فيه إلى الله) وقد نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعد ما فرغ من حجة الوداع ، إشارة لمنعاه عليه الصلاة والسلام ،
 فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يمكث بعدها إلا تسع ليال ، أو سبعة
 أيام ، وقيل مكث بعدها أحدًا وعشرين يوماً ، ومن قبل ذلك نزلت عليه
 سورة النصر في أيام التشريق ، وفهم منها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
 النعم أيضاً . أما قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
 ورضيت لكم الاسلام ديناً) فقد نزل باتفاق العلماء يوم عرفة من حجة
 الوداع قبل نزول سورة النصر ، وآية البقرة ، فلا يستقيم القول بأنها آخر
 ما نزل على الإطلاق : اللهم إلا أن يكون المراد أنها آخر ما نزل مينا
 كمال الدين ، وتتمام أحكامه ، فلم ينزل بعدها تحليل ، ولا تحريم جديد ، كما
 قال السدى ، فلا مانع أن يكون قد نزل بعدها وعظ وارشاد : كما في سورة
 النصر ، وآية البقرة ، أما آية الكلاله التي ورد أنها آخر ما نزل ، فكان نزولها
 بل آية المائدة ، فيحمل ما ورد فيها على أنها آخر ما نزل من آيات
 الأحكام ، ولا يتعارض هذا مع ما قلناه كما هو ظاهر
 هذا وقد كان القرآن ينزل على سبعة أحرف ، وذلك ما ورد به

قول النبي صلى الله عليه وسلم « أنزل القرآن على سبعة أحرف » وقد اختلف العلماء اختلافا كثيراً في المراد بهذه الأحرف ، فقيل : إنها المعاني السبعة التي تدور عليها آيات القرآن (وهي السبع المثاني في رأى بعضهم) الأمر ، والنهى ، والوعد ، والوعيد ، والإباحة ، والارشاد ، والاعتبار ، وقيل : أنها طرق الأداء السبعة التي هي الادغام والاعطاف والتفخيم والترقيق ، والأمانة ، والأشباع ، والمد والقصر ، والتشديد والتخفيف ، والتلين والتحقيق ، وقيل غير ذلك .

وأمثل الأقوال أنها سبع لغات ولهجات من لغات العرب ولهجاتهم كانت أشهر لغاتهم ، وأكثرها شيوعاً ، وأعنيها لفظاً : وهي لغة قريش وهذيل ، وتميم ، والأزد ، وربيعة ، وهوازن ، وسعد بن بكر ، وقد صحح هذا القول اليبقى ، واختاره بن عطية ، وقال به من أهل اللغة ثعلب ، وأبو عبيد ، والأزهري . وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ بهذه اللغات جميعها ، بل معنى نزوله عليها أنه لا يخرج عنها ، فالكلمة : إما أن تكون بلغة قريش - وكثيراً ما تكون كذلك - وإما أن تكون بلغة قبيلة أخرى ، لأنها أعذب وافصح مما عند قريش .

وقد يقال : كيف يتم هذا وقد ورد في البخارى « ان عثمان رضى الله عنه حين جمع زيد بن ثابت وأصحابه لينسخوا القرآن في المصاحف قال لهم : إذ اختلفتم في شيء من القرآن فاكتبوه بلغة قريش ؛ فانه إنما نزل بلسانهم ؟ والجواب عنه من وجهين - الأول - ان مراده ان معظمه نزل بلسانهم . - الثاني - أن القرآن نزل بلغتهم أولاً ، فانه ورد ان جبريل عليه السلام كان يقرئ المصطفى صلى الله عليه وسلم في كل عرضة بلغة ، حتى

امت السبع ، اخرج البخارى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقرأنى جبريل على حرف فراجته ، فلم أزل أستزيده وزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف »

ولا يقال : إن بعض الكلمات يقرأ بأكثر من سبعة أوجه ؛ لأننا نقول : ان غالب ذلك يرجع إلى الاختلاف فى كيفية الأداء ، كما فى المد ، والأمالة ، ونحوهما

وقد اعترض السيوطى هذا القول - بأن عمر بن الخطاب ، وهشام بن حكيم اختلفا فى القراءة مع أنهما من قريش ، فهذا يدل على أن ليس المراد بالأحرف اللغات ، والجواب : أنه ليس معنى نزوله بسبع لغات أن النبي صلى الله عليه وسلم قد اقتصر فى التبليغ على أن يعلم كل قبيلة القرآن بالحرف الذى يوافق لغتها ، فقد يكون فى مجلسه عليه الصلاة والسلام جماعة من قبائل مختلفة فيتلو عليهم ما أنزل من القرآن بحرف من الحروف فيحفظه كلهم بهذا الحرف ، فلا يلزم أن يجتمع أهل القبيلة الواحدة على حفظ القرآن بحرف واحد ، وعلى هذا يصح أن يكون عمر سمع حرفاً لم يسمعه هشام ، بل سمع غيره فى مجلس آخر . فاتحاد قبيلتهما لا يمنع ذلك .

كتاب القراءة وحفظه

كان النبي صلى الله عليه وسلم أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، كما قال تعالى (وما كنتَ تتلو من قبله من كتابٍ ولا تحطهُ يمينك) فكان يحرص على حفظ ما يوحى إليه حين نزوله ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى (لا تحرك به لسانك لتعجل به ، إن علينا جمعه وقرآنه ، فإذا قرأناه

فاتبعه فرائه ، ثم إن علينا بيانه)

وقد كان صلى الله عليه وسلم له كتاب يكتبون القرآن فيما يتيسر لهم من العظام ، والسعف ، والحجر الرقيق ، وقد كان هذا المكتوب يوضع في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكتب الكتاب منه لأنفسهم صوراً يحفظونها عندهم ، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يدلهم على موضع كل آية من سورتها .

ولا خلاف بين العلماء في أن ترتيب آيات السور توقيفي : روى عن عثمان بن العاص رضي الله عنه أنه قال : كنت جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ شخص بصره ، ثم صرّبه ، ثم قال : أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة - إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، وإيتاء ذى القربى ، الآية

أما ترتيب السور فقيل : إنه باجتهاد الصحابة ، والراجح أنه توقيفي ، فإن بمصر الصحابة كابن مسعود عن حفظوا القرآن عن ظهر قلب حضروا مدارس القرآن بين جبريل عليه السلام والنبي صلى الله عليه وسلم ، وشهدوا بأنها كانت على وفق هذا الترتيب المعهود في السور وفي الآيات .

هذا - وأشهر كتابه صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ، وأبي بن كعب ، ووزيد بن ثابت ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وأخوه يزيد ، والمغيرة ابن شعبة ، والزيبر بن العوام ، وخالد بن الوليد .

وكان من القراء في العهد النبوي من جمع القرآن كله حفظاً عن ظهر قلب منهم : عبد الله بن مسعود ، وسالم بن معقل مولى أبي حذيفة ، ومعاذ ابن جبل ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت .

المكي والمدني من القرآن ومميزات كل منهما

المكي والمدني

نزل القرآن - كما علت - في ثلاث وعشرين سنة تقريبا . وهذه المدة تنقسم قسمين : المدة التي أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة قبل الهجرة ، وكانت ثلاث عشرة سنة تقريبا ، والمدة التي أقامها بالمدينة بعد الهجرة ، ومقدارها عشر سنوات تقريبا ، ومن هنا جاء تنويع القرآن إلى المكي والمدني

ولتتيز المكي من المدني ، قيمة كبيرة في فهم الكتاب الكريم ، ومعرفة الناسخ منه والمنسوخ

والعلماء في المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة ، الأول ، أن المكي منازل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدني منازل بالمدينة ، وعلى هذا فانزل في الاسفار لا يطلق عليه مكي ولا مدني ، فهو قسم ثالث

، الثاني ، أن المكي ما وقع خطابا لأهل مكة ، والمدني ما كان خطابا لأهل المدينة

، الثالث ، - وهو أشهرها - أن المكي ما نزل قبل الهجرة ، والمدني منازل بعدها ولو في مكة : نحو سورة النصر ، وقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) . وقد ورد عن يحيى بن سلام أن منازل بمكة ومنازل في طريق المدينة قبل أن يبلغها النبي صلى الله عليه وسلم فهو من المكي ، ومنازل على النبي صلى الله عليه وسلم في أسفاره بعد ما قدم المدينة فهو من المدني ، ومن هذا

يعلم أن ما نزل في سفر الهجرة مكي اصطلاحاً

وقد اختلف العلماء في تعيين المكي والمدني من سور القرآن . وحكى بعضهم أن في القرآن تسع عشرة سورة مدنية باتفاق ، وهي : البقرة ، آل عمران ، النساء ، المائدة ، الأنفال ، التوبة ، النور ، الأحزاب ، القتال ، الفتح ، الحجرات ، المجادلة ، الحشر ، المتحة ، الجمعة ، المنافقون ، العلاق ، التحريم ، النصر

وأن الباقي - منه ما هو مكي باتفاق ، وذلك إحدى وسبعون سورة ، ومنه ما هو مختلف فيه ، وذلك أربع وعشرون سورة . وهي : الفتح ، يونس ، الرعد ، الحج ، الفرقان ، يس ، الحديد ، الصف ، التنبان ، الانسان ، المطففين ، الفجر ، البلد ، الليل ، القدر ، البينة ، الزلزلة ، العاديات ، التكاثر ، الماعون ، الكوثر ، الاخلاص ، المعوذتان . ولعل من أقوى أسباب الاختلاف أن كثيراً من هذه السور المختلف فيها : بعض آياته مكي وبعضه مدني .

مميزات كل من المكي والمدني

وقد استنبط العلماء مميزات بها يعرف كل من المكي والمدني إن لم يمكن الوقوف على ذلك بالنقل وإليك بيانها :

١ — أن الآيات المقررة للأحكام المينة للفرائض والحدود معظمها مدني . أما المكي فأغلبه يرجع إلى المقصد الأول من الدين - وهو توحيد الله تعالى ، وإقامة البراهين على وجوده ، وهزم قواعد الشرك ، والحث على تطهير القلوب من الرذائل ، والتحلي بمكارم الأخلاق .

وهذا ماتقضى به الحكمة ، ويتفق مع الحالة النفسية للناس حينئذ ؛ فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءهم وقد تأصل الشرك في نفوسهم وعكفوا على الاصنام ، وعبدوا الاوثان ، ولم يفقهوا معنى للحياة الآخرة وما فيها من ثواب وعقاب ، فالأوفق بحالهم ألا تسن لهم - وهم يسبحون في دياجير الجهل والضلال - قوانين المواريث ، واليوع وغيرها ، لذلك قصد القرآن أول الأمر أن يجتث من نفوسهم جنور الشرك ، ويستأصل تلك الشرور والاثام التي كانوا منغمسين في حاتها ، فذكرهم بالله ، واليوم الآخر ووصف لهم يوم الدين ، وبين أهواله وشدائده ، وأفاض في ذكر الجنة والنار ، وضرب لهم الامثال بمن كانوا قبلهم ، وما أصابهم بما كسبت أيديهم ، ودعاهم إلى التفكير في أنفسهم ، وما يحيط بهم ليهتدوا إن كانوا يعقلون .

٢ - ان صيغة الخطاب في المكي تارة تكون بـ (يا أيها الناس) وتارة تكون بـ (يا بني آدم) وفي المدني يغلب أن تكون بـ (يا أيها الذين آمنوا) ولم يرد في المدني الخطاب بـ (يا أيها الناس) إلا في سبع آيات - اثنتان في البقرة : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم - يا أيها الناس كلوا مما على الأرض) وأربع في النساء (١) أولها (٢) ان يشأ يذهبكم أيها الناس (٣) يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم (٤) يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم ، وواحدة في الحجرات : يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى

٣ - إن آيات المكي غالباً قصيرة ليتمكن الرسول والمؤمنون من حفظها ، بخلاف المدني . وبين ذلك أن سورة الأنفال مدنية ، وآياتها

خمس وسبعون آية ، وسورة الشعراء مكية ، وآياتها مائتان وسبع وعشرون آية ، مع أن كلام السورتين نصف جزء من القرآن . وأن جزءه قد سمع ، مدنى على خلاف فى الصف والتناوب ، وآياته سبع وثلاثون ومائة آية . وجزءه عم ، مكى على خلاف فى بعضه كما علمت ، وآياته خمس مائة وسبعون آية

٤ - أن كل سورة فيها ذكر المناقنين مدنية : إلا العنكبوت ؛ لأن المناقنين لم يكونوا بمكة

٥ - أن كل سورة فيها بحجة فى مكية إلا الحج ، فان الراجع أنها مدنية

٦ - كل سورة فيها كلمة كلا ، فى مكية . والحكمة فى ذلك أن عبارات الزجر والردع إنما تليق بالجباية سكان مكة ، أما اليهود سكان لمدينة فهم قوم أهل ذلة وضعف ، يراعى فى خطابهم . الا يراعى فى خطاب غيرهم .

أساس التشريع الاسلامى فى القرآن

قام التشريع الاسلامى على أسس ثلاثة - عدم الحرج - قلة التكاليف - التدرج فى التشريع

١ - عدم الحرج

ليس فى التكاليف الاسلامية شئ من الحرج والشدة ، وليس فى أحكام القرآن شئ مما يفسر على الناس وتضيق به صدورهم

ولا نفى بعدم الحرج في الاسلام انتفاء أصل المشقة ، فان المشقة نوعان ، الأول ، مشقة معتادة لاتعتبر في العرف مشقة ، فثل هذه لا يقصد الشارع إلى رفضها ، فان كل عمل في الحياة لا يخلو عن مشقة ، حتى الضروريات التي لاغنى لأحد عنها من الأكل والشرب واللباس ، وهذه لا مانع من وقوعها في التكاليف الشرعية ، بل لا يتحقق التكليف إلا بها ، إذ أن التكليف هو طلب ما فيه كلفة . الثاني ، مشقة زائدة تضيق بها الصدور ، وتستنفد الجهود ، وتؤثر على المرء في جسمه ، أو ماله ، وتؤدي به إلى الانقطاع عن كثير من الأعمال النافعة ، فهذه هي التي تفضل الله على الأمة برفعها عنهم تيسيرا وتسيلا عليهم . يشهد بذلك قوله تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) (مَا يُرِيدُ اللَّهُ) (يجعل عليكم من حرج) (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم) . وقوله عليه الصلاة والسلام : « بعثت بالحنيفة السمحة ، وما صح أنه عليه الصلاة والسلام ماخير بين شيئين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يكن إثما .

وإنك إذا تتبعت أحكام الشريعة الاسلامية وجدت مظاهر رفع الحرج جليلة واضحة ، ووجدت أن جميع التكاليف في ابتدائها ودوامها قد روعي فيها التخفيف والتيسير على العباد

فقد أوجب الله الصلاة على المكلف في اليوم خمس مرات ، وأوجب عليه أن يؤديها من قيام ، وهذا تكليف يسير لا حرج فيه ، ومع ذلك فقد رخص له أن يؤديها من قعود ، أو كما قدر إذا لم يستطع القيام وكذلك الصيام فرضه شهراً في السنة ، فالمشقة فيه لا تصل إلى درجة

العسر والخرج ، ومع ذلك فقد أباح له الفطر في حالات تعظم فيها المشقة فأباح الفطر للمسافر ، والمريض ، والحامل ، والمرضع .
وقد حرم الميتة ، لكن أباحها عند المخمصة .

وشرع التيمم عند فقد الماء ، والقصر في السفر ، وشرع الكفارات لتححو آثار الذنوب ، إلى غير ذلك مما يدل على مراعاة السهولة ورفع الحرج في التشريع حتى لا تكمل همم الناس عن أداء ما أوجبه عليهم ، وتضعف عزائمهم إزاء ما شرعه لمصلحتهم

هذا - وقد استقرأ الفقهاء موارد التخفيف في الشريعة فوجدوه يأتي على سبعة أنواع :

- ١ - إسقاط العبادة في حالة قيام العذر كالحج عند عدم الأمن
- ٢ - النقص من المفروض كالقصر في السفر
- ٣ - الأبدال : كإبدال التيمم من الوضوء
- ٤ - التقديم : كالجمع بعرفات
- ٤ - التأخير : كالجمع بمزدلفة
- ٦ - التغيير : كتغيير نظام الصلاة في وقت الخوف
- ٧ - الترخيص : كأكل الميتة عند المخمصة ، وشرب الخمر لازالة الغصة .

تخفيف التكليف

امتازت الشريعة الإسلامية عما تقدمها من الشرائع بقلة التكليف ، فلم تثقل كواهل أتباعها بالأوامر والنواهي ، بل سلكت بهم طريقاً وسطاً

لا إعانات فيه بكثرة التكليف ، ولا إرهاق : انظر ما في كتاب الله من الواجبات ترها قليلة يمكن العلم بها في زمن وجيز ، وليست كثيرة التفاصيل والتفاريع ليسهل عليها والعمل بها ، يشهد لذلك قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم ، عفا الله عنها والله غفور حلیم ، قد سأله قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) فأنت ترى أن الله تعالى ينهانا عن التعمق في المسألة والتشديد فيها ، لئلا يكون ذلك سبباً في فرض أحكام لم تكن مفروضة فتعجز عن الامتثال لكثرة الفرائض قهلك مع الهالكين . فهذه الآية تادی بأن الله قد راعى قلة التكليف حتى يسهل علينا الامتثال وحتى لا تقع في العنت والمشقة

ومن الأدلة في السنة قوله صلى الله عليه وسلم - للأنقرع بن حابس حين سأل عن الحج : أفى كل عام يا رسول الله ؟ - « لو قلت نعم لوجبت ، ذروني ما تركتكم فأنا هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم ، واختلافهم على أنبيائهم » . ويدل على هذا أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم « أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسأله » ، وقوله عليه الصلاة والسلام « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » ، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث المقررة لهذا الأصل .

التدرج في التشريع

جاء الاسلام والعرب في إباحة واسعة ، يكرهون كل ما يقيد حريتهم ويحد من شهواتهم ، وقد تمكنت من نفوسهم عادات كثيرة وغرائز متنوعة لا يستطيعون التحول عنها دفعة ، فاقضت الحكمة الالهية ألا يفاجئوا بالاحكام جملة فتثقل بها كواهلهم ، وتفر منها نفوسهم ؛ فلذلك نزل القرآن نجوما ، ووردت الاحكام التكليفية شيئا فشيئا ليكون السابق من الاحكام معدا للنفس ، ومهيا لقبول اللاحق ، وكان أغلب هذه الاحكام ينزل - كما علمت - بعد أسباب تقتضيه فيكون أوقع في النفس وأقرب إلى الانقياد .

- من ذلك تحريم الخمر ، فانها كانت قد تمكنت من نفوس العرب تمكنا اقتضت معه الحكمة الالهية أن يتدرج القرآن في تشريع احكامها ، فلم يصرح لهم بتحريمها بادى ذى بدء ، بل قال في الجواب عنها وعن الميسر (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما) ولا يفهم طلب الكف عنهما من هذه الآية إلا الخبير بسر التشريع ؛ لأن ما كثر إثمه ينبغي تركه ، إذ لا يوجد في الأفعال شر محض ، ولا خير محض ، فالعبرة في الحل والحرمة بغلبة جهة المصلحة أو المفسدة .

وبعد أن أشار إلى أنه ينبغي تركها لغلبة إثمها نهى الناس عن الصلاة في حالة السكر (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) ثم صرح بالنهي عنها نهيا عاما مؤكدا فقال (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما

يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ، ويصدكم
عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون)

٢ - وكانت عقوبة الزاني في صدر الاسلام لا تعدو الحبس في البيوت
والأيذاء بالقول (واللاقى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا
عليهن أربعة منكم ، فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت) ثم جعلها الله
بعد ذلك الرجم للمحسن ، والجلد للبكر - اما الرجم فقد ثبت بالسنة ،
وأما الجلد فبقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة)

٣ - وقد شرعت الصلاة أولاً ركعتين بالغداة ، وركعتين بالعشي : رأفة
بالناس ورحمة بهم ، لأنهم كانوا حديثي عهد بالاسلام ، ولم يكونوا قد تذوقوا
حلاوتها ، ولا عرفوا لذة المناجاة فيها ، فلما اطمأنت بها نفوسهم زادها الله
على حسب ما اقتضته الحكمة العلية

٤ - ولما كان المسلمون في بدء الاسلام في قلة عدد ، وضعف شوكة
لا يقوون على مناهضة المشركين وقتالهم - اقتضت المصلحة أن يؤمروا بالعفو
والصبر على الأعداء ، والأعراض عنهم ، وترك مقاتلتهم ، قال تعالى (اتبع
ما أوحى إليك من ربك لا إله إلا هو ، وأعرض عن المشركين) (خذ العفو
وأمر بالعروف وأعرض عن الجاهلين) (وان الساعة آتية قاصحة الصفح
الجميل) فلما اشتد ساعد المسلمين ، ودخل الناس في دين الله أفواجا أذن لهم
في القتال ليدفعوا عن أنفسهم ، ويدركوا لذة النصر والظفر (أذن للذين
يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير) ولما عرفوا فائدة القتال
وأدر كوا حسن عاقبته أمرهم به أمراً ، وفرضه عليهم حكماً قال تعالى (وقاتلوا

في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ، واقتلوا من حيث تقتلهم ، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم ، والفتنة أشد من القتل (وقاتلوا من حيث لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) .

هـ - ولما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة لم يشأ الله له أن يفجأ أهل الكتاب بخلاف ما عهده عن أنبياء بني إسرائيل من اتجاهمهم في الصلاة إلى بيت المقدس ، فشرع له استقبال هذا البيت ليستميلهم ، ويبين لهم أنه ليس بدعاً من الرسل ، ولا مخالفاً لهم ، بل هو مصدق لما جاءوا به ، وداع بدعتهم ، وهاد إلى طريقتهم ، حتى يستقر الإيمان في قلوبهم ، وحتى يكونوا مستعدين لقبول كل ما يأتي به في المستقبل ، فلا ينزعجوا إذا حولت القبلة عن بيت المقدس إلى المسجد الحرام الذي جعله الله مثابة للناس وأمناً ، قال تعالى (وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ، وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله ، وما كان الله ليضيع إيمانكم ، إن الله بالناس لرؤوف رحيم ، قد نرى تقلب وجهك في السماء ، فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره)

وأما هذا في الأحكام كثير ، فأن هذه الشريعة بنيت على مصالح العباد ، وعلى هذا الأصل جاء الاجمال ثم التفصيل . ويرى هذا واضحا من المقارنة بين التشريع المكي والتشريع المدني ، فلما تعرض القرآن في أحكام تفصيلية - أما المدني فقد عرض القرآن فيه لكثير من التفصيلات ، لاسيما ما يتعلق بالمعاملات ، ولذلك ترى أن معظم آيات

الأحكام الفرعية مدنية ، وليس في المكي من الأحكام إلا ما يقصد به حماية العقيدة - كتحريم مالم يذكر اسم الله عليه من الذبائح .

اسلوب القرآن في (الطلب والتخيير)

إن القرآن الكريم لم يلتزم في بيان الأحكام الخمسة ما التزمه كتب الفقه ، فلم يعبر في كل ما كان واجبا مثلا بمادة الوجوب ، ولا فيما هو محرم بمادة الحرمة ، فلم يقل في كل واجب : وجب ، ولا في كل محرم : حرم ، ولا غير ذلك من العبارات التي تسأما النفوس وتملأ الطباع ، وتصرف الانسان عن التأثر والاعتبار ، بل له في ذلك أساليب متنوعة اقتضتها بلاغته ليكون معجزا ، وليكون مشوقا ، وباعثا على القبول وحب الامثال ، فراه يسوق الأحكام بمزوجة بالبشير ، والاثار ، والوعظ ، والتذكير ، ويورد الصيغ دالة على رضا الله تعالى عن الفعل ، أو سخطه على الفاعل : مقرونة بالوعد ، والوعيد ، أو غير مقرونة بذلك . وقد رأى الفقهاء أن تلك الصيغ على اختلافها لا تخرج عن الأحكام الخمسة ؛ لأنها - إما أن تطلب الفعل ، أو تنهى عنه ، أو تأذن فيه : فالأذن فيه هو المباح ، والمطلوب فعله : إن اقترنت صيغته بما يؤكد هذا الطلب ، ويفيد تحتمه ، أو كانت هذه الصيغة تفيد وحدها بحسب الاستعمال العربي ذلك التحتم فهو الواجب ، وإلا فهو المندوب . وكذلك الصيغ التي تمنع من الفعل : إن اقترنت بها من الوعيد الشديد ما يؤكد المنع ، أو كانت مادتها بحسب الاستعمال تقضي بذلك فهو المحرم ، وإلا فهو المكروه .

وبالجملة - فقد استعان الفقهاء في استنباط تلك الأحكام الخمسة من هذه

الأساليب المتنوعة ، والصيغ المختلفة بما قارنها من وعد ، أو وعيد ، وبما جرى عليه عرف العرب في الاستعمال ، وسترى أن التمييز بين الأحكام الخمسة ، وتسميتها بأسمائها المعروفة اصطلاح للفقهاء نشأ في القرن الثاني عند تدوين المذاهب .

في طلب الفعل

- ١ - صريح الأمر - كما في قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) .
- ٢ - فعل الأمر ، أو المضارع المقرون باللام - نحو (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ونحو (ثم ليقضوا قسطهم وليوفوا نذورهم)
- ٣ - الأخبار بأن الفعل مكتوب أو مفروض - نحو قوله تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) ونحو (كتب عليكم الصيام) . وقوله سبحانه (قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم)
- ٤ - الأخبار عن الفعل بأنه خير ، أو بر ، أو موصل للبر : كما في قوله تعالى (ويسألونك عن الزامى قل إصلاح لهم خير) . (ولكن البر من اتقى) (لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) .
- ٥ - وقوع الفعل جزاء للشرط - (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) (وإن كان ذو عسرة فقظرة إلى ميسرة) .

في طلب الكف عن الفعل

- ١ - صريح النهي أو التحريم (وينهى عن الفحشاء والمنكر) (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين) (حرمت عليكم أمهاتكم) (حرمت عليكم الميتة)
- ٢ - صيغة النهي أو الأمر بالترك (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) (وذروا ظاهر الإثم وباطنه) (ودع أذاكم) .
- ٣ - الأخبار بأن الفعل شر أو ليس من البر (لا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هـ خيراً لهم ، بل هو شر لهم) (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها) .
- ٤ - ذكر الفعل مقروناً بالوعيد ، أو باستحقاق الإثم (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه) .
- ٥ - نفي الفعل أو الحل (فان اتهموا فلا عدوان إلا على الظالمين) (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها) .

في التخيير

- ١ - لفظ الحل (أحلت لكم بهيمة الأنعام) (اليوم أحل لكم الطيبات) .
- ٢ - نفي الإثم ، أو الجناح ، أو الحرج (فمن اضطر غير باغ ولا

عاد فلا إثم عليه) (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن) (ليس على الأعمى حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ، ولا على انفسكم ان تأكلوا من يوتكم الآية) .

هل وقع النسخ في القرآن ؟؟

يطلق النسخ - في اللغة - على إزالة الشيء ومحوه ، ومنه قولهم : نسخت الشمس الظل ، وعلى النقل والتحويل ، ومنه : نسخت النحل إذا نقلها من خلية إلى أخرى .

وفي اصطلاح الأصوليين رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي متراخ عنه ، وعلى ذلك فليس من النسخ رفع الإباحة الأصلية ، لأنها ليست حكماً شرعياً ، ولا رفع الحكم بنحو الموت ، أو الجنون ، فإنه لم يرفع دليل شرعي ، بل بعروض المتأني للأهلية . ولا يبان الحكم بخطاب مقارن يفيد اخراج بعض ما تناوله الخطاب السابق بواسطة تقيده بنحو الشرط ، أو الغاية ، أو الاستثناء .

والنسخ بهذا المعنى واقع في القرآن ، قال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال جل شأنه (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون)

وروى مسلم في صحيحه عن أبي العلاء بن الشخير قال : كان رسول الله - ﷺ - ينسخ حديثه بعضه بعضاً ، كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً .

ومن الآيات التي وقع فيها قوله تعالى (كتب عليكم) إذا حضر أحدكم لموت أن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)

فكانت الوصية للوالدين والأقربين واجبة ، ثم نسخ هذا الحكم بآيات الميراث ، (يوصيكم الله في أولادكم : للذكر مثل حظ الأنثيين) إلى آخرها ، فانه تعالى لما بين فيها مراتب المستحقين ، ومقادير أنصبتهم ، وأعطى كل ذي حق حقه على الوجه الذى فيه الحكمة البالغة انتهى حكم تلك الوصية ، لحصول المقصود بأقوم طريق ، وقيل : الناسخ حديث « لا وصية لوارث » ومنها قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير اخراج) فان الآية تفيد وجوب الاعتداد على المتوفى عنها زوجها سنة ، ووجوب الوصية لها بالنفقة والسكنى هذه المدة ، وعد الحول نسخت بقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) والناسخ وأن تقدم فى التلاوة متأخر فى النزول ، فان ترتيب آيات المصحف لم يكن على ترتيب النزول ، بل هو بأمر خاص من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاجماع ، والوصية للأزواج نسخت بآية الميراث ، فان الله جعل لمن فريضة معلومة وهى الربع ، أو الثمن

ومنها قوله تعالى (يا أيها الذين امنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) فكان تقديم الصدقة عند مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم واجبا ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (أأشفقتم ان تقدموا بين يدي نجواكم صدقات) الآية ، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وقوع النسخ فى القرآن

ولهذا اتفق المسلمون على وقوعه فيه ، ولم يخالف فى ذلك إلا ابو مسلم الأصفهاني ؛ فانه نفي وقوعه فيه مستدلا بقوله تعالى فى شأن القرآن (لا

يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) والاية الكريمة بمعزل عن الدلالة له ؛ لأن النسخ ليس يبطل ، فكل من الناسخ والمنسوخ حق من عند الله تعالى : إلا ان المنسوخ قد رفع حكمه ، لانهاء امر العمل به ، وصار العمل بحكم الناسخ في الاحتجاج ، وثبت الأحكام ، بتحقيقا للمصلحة حسبما اقتضته المشيئة (يحو الله ما يشاء وثبت)

وذلك أن الشريعة الاسلامية قائمة على مصالح العباد ، والمصالح تختلف باختلاف الأحوال ، والأزمان ، فناسب أن يشرع الحكم باعتبار المصلحة في حال ، حتى إذا ما تغيرت جهة المصلحة غير الحكم بما هو أوفق وأبقى رحمة من الله تعالى

وبقيت تلاوة ما نسخ حكمه للتعبدها ، والاعجاز ، ومعرفة تاريخ التشريع ، واستحضار تلك الحال السابقة ، ليدكروا نعمة الله وفضله ، وأنه شرع لهم ما تقتضيه الحكمة والمصلحة في الابتداء والحوام وقد ثبت بالاستقراء أن النسخ لم يقع في المشروعات الكلية : من العقائد ، والأصول التي جاءت بها جميع الأديان السماوية - كالإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، ولا في المقاصد العامة التي ترمى الشرائع إلى حفظها وهي الضروريات ، والحاجيات ، والتحسينات ، وإنما وقع في الجزئيات ؛ ولذلك قد ورد النسخ في التشريع المكى ، لأن أغلب ما تقرر في مكة كان من الأحكام الكلية ، والقواعد الأصولية ، وكان معظم ما وقع منه في التشريع المدني ؛ لكثرة ما جاء فيه من الجزئيات . والمجهور على أن النسخ لا يرد على الأخبار ، لأنه يستلزم الكذب في خبر الشارع وهو محال

وقد اختلف العلماء في الآيات التي تناولها النسخ ، فعدّها بعضهم عشرين ، ومنهم من زاد ، ومنهم من نقص ، والحق أن النسخ في القرآن قليل ، لأنه خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع بين الدليلين - ووجوه الجمع كثيرة - . ولأن القول برفع الحكم بعد تحقق ثبوته لا يكون إلا بعلوم محقق ، ومن هنا قالوا : لا ينسخ القرآن بخبر الواحد ، لأنه يلزم منه رفع اليقين بالظن

وأنت إذا تأملت وجدت أن أكثر ما يدعى فيه النسخ راجع إلى ما أبطله الشرع من أحكام الجاهلية ، وما كانوا عليه بحكم الأباة الأصلية ، وأن كثيراً منه يمكن الجمع فيه بين الدليلين بوجه من وجوه الجمع : كأن يكون الثاني مخصصاً لعموم الأول ، أو مقيداً لإطلاقه ، أو مبيهاً لأجماله ، وبهذه الطريقة أسقط ابن العربي كثيراً مما يذكر في عداد الناسخ والمنسوخ - على أن الظاهر من كلام المتقدمين أنهم يتوسعون في معنى النسخ ويطلقونه - فوق ما تقدم - على تخصيص العام ، وتقيد المطلق ، وبيان المجمل ، وما إلى ذلك مما يستفاد حكمه بضميمة غيره إليه ، فقد روى عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد) أنه ناسخ لقوله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها) وهذا على التحقيق تقيد لمطلق : إذ كان قوله تعالى (نؤته منها) مطلقاً ومعناه مقيد بالمشيئة ، وإلا فهو إخبار ، والأخبار لا يدخلها النسخ كما علمت ، وقال في قوله تعالى (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلطوا على أهلها) أنه منسوخ بقوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة) ولانسخ في الحقيقة ، وإنما هو تخصيص لعموم البيوت

في الآية الأولى ، بل في نفس الآية ما ثبت أنها خاصة باليوت المسكونة ، لأن قوله تعالى (حتى تستأنسوا وتسلوا على أهلها) يقتضى ذلك ، وقال في قوله تعالى : يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول) أنه منسوخ بآية (واعلموا إنما غنمتم من شيء . فإن لله خمسة وللرسول) وليس ذلك نسخاً ، بل هو من باب بيان المبهم ، فإن الآية الأولى جعلت القول في قسمتها لله والرسول ، وجاءت الآية الثانية ببيان كيفية تلك القسمة

وإذا علمت مما تقدم أن المتقدمين لا يستعملون كلمة النسخ في المعنى الضيق الذي حدده المتأخرون فحسب ، فينبغي ألا نزل ما ورد عنهم في هذا الباب على اصطلاح الأصوليين بأطلاق : بل ينبغي التحرى والتثبت حتى لا نتبع في الخطأ من حيث لا نشعر - ولا بد أن يكون النسخ للقرآن نصاً من كتاب أو سنة ، وفي نسخ القرآن بالسنة خلاف : موضعه كتب الأصول أما الإجماع فقد قالوا : أنه لا ينسخ ، ولا ينسخ به ، لأنه لا ينعقد في زمن الرسالة : وإنما يكون حجة بعده ، ولا نسخ بعد حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما القياس فأبعد عن أن يكون نسخاً : لأن شرط صحة القياس ألا يكون في مقابلة النص

هذا - والنسخ ثلاثة أنواع (١) ما نسخ حكمه وبقي لفظه وقد تقدم (٢) ما نسخ لفظه وبقي حكمه كآية الرجم (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله واهه عزيز حكيم) فقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : كانت فيما يقرأ (٣) ما نسخ لفظه وحكمه ، ومثاله ما روى عن عائشة رضى الله عنها أنه كان فيما أزل عشر رضعات محرقات ،

ثم أن النسخ قد يكون من الأخف إلى الأشد : كنسخ وجوب صوم عاشوراء بوجوب صوم رمضان ، وكنسخ حبس الزانية في البيت ، وإلذاء الزاني بالقول إلى رجم المحصن ، وطلاء غير المحصن وقد يكون من الأشد إلى الأخف : كما في عدة المتوفى عنها زوجها ، وتقديم الصدقة عند مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى كل فالناسخ خير للكلف : أما في الأول فلائن فيه تعريض المكلف لكثرة الثواب ، ففي الحديث ، أجره بقدر نصبك ، وقال تعالى (لا يصيهم ظمأ ولا نصب) الآية ، وأما في الثاني فلائنه انتقال من شدة وعسر إلى سهولة ويسر

السنة

الكلام في السنة يقع في مواضع : تعريفها ، حجيتها في التشريع ، مرتبتها في التشريع ؛ علاقتها بالكتاب ، ورود النسخ عليها .
تعريف السنة - السنة في اللغة الطريقة : حسنة كانت أو سيئة : ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة »
وقد تطلق في مقابلة البدعة فيراد بها المشروع مطلقا : سواء أدل عليه كتاب أم أثر .
والمقصود بها هنا ما أثر عنه صلى الله عليه وسلم : من قول ، أو فعل و تقرير .

مبينها في التسريع : بما لا يختلف فيه اثنان أن السنة مفتاح الكتاب والنبيراس الذي يهتدى به إلى كشف حقائقه ، والوقوف على دقائقه ، فإن القرآن ينبوع الشريعة ، حوى علم كل شيء حسبما دل عليه قوله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء) (اليوم أكملت لكم دينكم) . ومنصب الرسالة منصب التبليغ عن الله تعالى والبيان لأوامره ونواهيه . قال تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) . فمن ثم كانت الستواجة الاتباع .

ونحن - إذ نستمسك بالسنة ونعمل بها - إنما نعمل بكتاب الله . قيل لمطرف - بكسر الراء مشددة - بن عبد الله : لا تعذبونا إلا بالقرآن . فقال : والله لا نبغى بالقرآن بدلاً ، ولكن نريد من هو أعلم منا بالقرآن . وروى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال : كان الوحي ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التي تفسر ذلك ، فلم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يصدر عنه : من قول ، أو فعل ، أو تقرير إلا مصدراً عن الوحي (وما يطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)

وقد ضل أقوام وأضلوا ، لأنهم طرحوا سنة الرسول ونبذوها ، وقالوا : في كتاب الله تبيان لكل شيء ، فما حاجتنا بالسنة ؟؟ وظنوا خطأ أن نظرم المجرد يكفهم في الوصول إلى مقاصده ، وهذا هو ما أوقع الرافضة والجهمية والخوارج في مخالفة أهل الاجماع ، فالرواض ردوا حديث ، ونحن معاصر الأنبياء لانورث ، ماركناه صدقة ، بعموم قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) ورد الجهمية أحاديث الصفات بآية (ليس كمثل شيء) (وردت (٥٢)

الخوارج أحاديث الشفاعة بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شُفَعَاءُ) وكذلك ردوا الأحاديث الدالة على خروج أهل الكبائر من النار بما فهموا من آيات الوعيد في القرآن

وقد تحدثت النبوة عن ذلك بما أوتيت من الغيب ، ونعى النبي صلى الله عليه وسلم على من رد سنة صحيحة . فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يوشك رجل منكم متكئاً على أريكته يحدث بحديث عني فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال استحلناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه - ألا وإن ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي حرم الله ،

فما الذي سوغ لهؤلاء القوم أن يقفوا عند ظواهر الكتاب ، ولا يسترشدوا بنور النبوة ، وهدى الرسالة ، والكتاب يأمر باتباعها ، ويتوعد على مخالفتها ؟ قال تعالى (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا) وقال (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) وقال (وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) وقال جل شأنه (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب أليم) فقد دلت هذه الآيات - وغيرها في القرآن كثير - على حجية السنة ، ووجوب الرجوع إليها واعتبارها

مرتبها في التشريع

دلت الآيات الكثيرة على حجية السنة واعتبارها كما رأيت ، والآن ينبغي أن يعلم أن رتبها في الاعتبار بعد رتبة الكتاب ، فهي في المقام الثاني

منه ، نظرا إلى أن ثبوت الكتاب قطعى ، وثبوتها فى الجملة ظنى ، ويشهد لذلك الأخبار والآثار . ففى حديث معاذ : بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال فان لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله ، وعن عمار بن الخطاب أنه كتب إلى شريح القاضى : أنظر ماتين لك فى كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ، ومالم يتبين لك فى كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومثل هذا كثير فى كلام السلف والعلماء ، وما فرق به الحنفية بين الفرض والواجب راجع إلى تقدم اعتبار الكتاب على اعتبار السنة

(علاقتها بالكتاب)

وعلاقة السنة بالكتاب : من حيث الأحكام الثابتة بها . على أربعة أنحاء
١ - أنها تأتى موافقة للكتاب ، فتكون واردة حيثنذ مورد التأكىد ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : لا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه ، فانه يوافق قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وحديث : اتقوا الله فى النساء فانهن حوان عندكم ، أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، يؤكد قوله تعالى (وعاشروهن بالمعروف)

٢ - أنها تبين المجهل ، وتوضح المشكل ، وتخصص العام ، وتقيد المطلق : فمن الأول الأحاديث الواردة فى بيان أعداد الركعات ، وكيفية الصلاة ، ومن الثانى تفسيره صلى الله عليه وسلم الحيط الأبيض والحيط الأسود فى قوله تعالى (حتى يتبين لكم الحيط الأبيض من الحيط الأسود) بأنه يابض النهار وسواد الليل ، ومن الثالث تخصيصه صلى الله عليه وسلم

الظلم في قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) فان بعض الصحابة فهم أن الظلم مراد منه العموم حتى قال « أيتا لم يظلم » ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ليس بذلك » إنما هو الشرك ، ومن الرابع تقييد اليد في قوله تعالى (فاقطعوا أيديهما) باليمين ، وتقييد الثلاثة الأيام في قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) ، ذلك كفارة إيمانكم) بالمتابعة

٣ - أنها تدل على حكم سكت عنه القرآن ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، والأحاديث الدالة على جواز الرهن في الحضرة وميراث الجدة . والحكم بشاهد ويمين . وصدقة الفطر ، والوتر ، ورجم الزاني المحصن ، والقسامة ، والدية على العاقلة ، ووجوب الكفارة على من انتهك حرمة رمضان . وأمثال هذا كثير

٤ - أنها ترد ناسخة لحكم ثبت بالكتاب : كقوله صلى الله عليه وسلم « لا وصية لوارث » ، فانه نسخ آية الوصية في البقرة ، وحديث « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » ، نسخ آية النساء (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) الآية ، وأمثلة هذا النوع كثيرة على مذهب الحنفية القائلين بأن الزيادة على الكتاب من قبيل النسخ ، وفي هذه المرتبة الرابعة خلاف كما هو معروف في كتب الأصول

وقد يقال : إن هذا التقسيم يفيد أن السنة مستقلة في التشريع ، ومثبتة لأحكام لم ترد مجملة ولا مفصلة في الكتاب العزيز ، فكيف يتفق هذا مع ما قدمته من أن الكتاب لم يتأدر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأن كل ما ورد في السنة دل عليه القرآن إجمالاً ، أو تفصيلاً ؟ والجواب ينبغي على فهم المراد من أن القرآن دل على كل ماوردت به السنة

والعلماء في بيان ذلك طرق ثلاث

١ - أن المراد بكون القرآن مشتملا على جميع السنة أنه أمر باتباعها وهدى إليها ، وحتم العمل بها ، فكل ماورد في السنة مندرج تحت قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وأمثالها من كل مابحث على اتباع الرسول ، ويجعل طاعته طاعة لله تعالى . وهذه طريقة ابن مسعود : وكثير من السلف . روى أن امرأة جاءت الى عبد الله بن مسعود ، وقالت له : بلغني أنك تلعن كيت وكيت ، وتقول : لعن الله الواشيات والمستوشيات ، والمتنصصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله ، وقد قرأت ما بين دفتي المصحف فلم أجد ذلك ؟ فقال لها ابن مسعود : لو كنت قرأته لعلته ، فقالت : وأين أجد ذلك ؟ قال في قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)

٢ - أن القرآن الكريم قصد الى جلب المصالح ودفع المفاسد ، وتنحصر هذه المقاصد في ثلاثة : الضروريات الخمس ومكملاتها ، والحاجيات ومكملاتها ، والتحسينيات ومكملاتها ، وإذا نظرت الى السنة على تفصيلها وكثرة ما جاء بها وجدتها لا تزيد على تقرير هذه الامور ، فالكتاب أتى بها أصولا يرجع اليها والسنة أتت بها تفريعا على الكتاب ، وبيانا لما فيه منها ، فلا تجد في السنة الا ما هو راجع الى تلك الاقسام

وأنت ترى أن الطريقتين المتقدمتين في غاية الاجمال - الاولى منها تدور حول الأدلة العامة الدالة على اعتبار السنة - والثانية تعتمد وحدة المقاصد

الشرعية المقررة في الكتاب اجمالاً وفي السنة تفصيلاً
أما الطريقة الثالثة فهي أقرب الى الوضوح والتفصيل من سابقتها ، وذلك
٣ - أن البيان يقع على أربعة أضرب

الضرب الأول - البيان الذي يتنظم توضيح المشكل ، وتخصيص العام
وتقييد المطلق ، وتفسير المجمل : من كفيات العمل وأسبابه وشروطه وموانعه
وذلك كالأحاديث التي تبين الصلاة والزكاة والحج والصوم وغير ذلك ،
ومن هذا الضرب - النسخ ، فانه بيان انتهاء أمد الحكم الأول ، وتقدم مثاله
الضرب الثاني - البيان من طريق الالحاق ، وذلك أن القرآن اذا نص
على حل شيء وحرمة آخر مثلاً وكان هناك شيء ثالث لم ينص على حكمه وهو
أخذ من كل منهما بطرف - كان ثم مجال للاجتهاد في إلحاقه بأحدهما ، فاذا
أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم حكم أحدهما تبين أنه كان من مشمولاته ،
واليك أمثلة توضح ذلك .

١ - أحل الله الطيبات وحرم الخبائث ، وهناك أشياء تتردد بين هذين
الأصلين يمكن إلحاقها بأحدهما ، فبين عليه الصلاة والسلام في ذلك
ما اتضح به الأمر ، فهي عن أكل كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي
مخالب من الطير . وهذا منه صلى الله عليه وسلم إلحاق لهذه الأصناف بالخبائث
كما ألحق العنب والحباري وأشباهاها بالطيبات

ب - أباح الله الأكل من صيد الجارح المعلم اذا أمسك على صاحبه
وعلم من ذلك أن ما لم يكن معلماً فصيده حرام اذا لم يمسك الا على نفسه ، فدار
بين الأصلين ما كان معلماً ولكنه أكل من صيده ، فجاءت السنة ببيان ذلك
فقال عليه الصلاة والسلام : فان أكل فلا تأكل ، فأني أخاف أن يكون

إنما أمسك على نفسه ، وهنا ترجيح لأحد الوجهين المتعارضين وتقدير
للمحرم على المباح

ج - أحل الله صيد البحر فيما أحل من الطييات ، وحرم الميتة فيما حرم من
الحبائث ، فدارت ميتة البحر بين الطرفين وأشكل حكمها ، فقال عليه الصلاة
والسلام : هو الطهور ماؤه الحل ميتته .

د - حرم الميتة وأباح المذكاة ، فدار الجنين الخارج من بطن المذكاة ميتاً
بين الطرفين فاحتلمها ، وصلح أن يلحق بكل منهما ، فقال عليه الصلاة
والسلام : ذكاة الجنين ذكاة أمة ، وفي ذلك ترجيح لجانب الجزئية على جانب
الاستقلال

هـ - قال تعالى (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ
كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ) فبقيت البتتان مسكوتا عنها ، فنقل في السنة
حكمهما : وهو إلحاقهما بما فوق البتين .

فهذه الأمثلة توضح لك أن عمل السنة فيها وفي نظائرها ليس إلا الحاق
الأمر المتردد بين أصليين بأقربهما إليه .

الضرب الثالث - البيان بطريق القياس على ماورد في الكتاب ، وذلك
راجع الى دلالة القرآن ، فان النص القرآني المقرر لحكم الاصل - وإن كان
خاصا به في الصورة - فهو عام في المعنى من حيث عموم العلة . ومن أمثلة
ذلك أن الله حرم الربا ورد على أهل الجاهلية قرضهم (إنما البيع مثل الربا)
يقوله سبحانه (وأحل الله البيع وحرم الربا) وكان الربا الشائع عندهم هو
فسخ الدين في الدين ، يقول الطالب : إما أن تقضى وإما أن تربي . ولما كان
المنع فيه من قبل لونه زيادة بلا عوض ألحقت السنة به كل ما فيه زيادة

بهذا المعنى ، فقال عليه الصلاة والسلام : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يبدأ يد ، فمن زاد أو ازداد فقد أربى ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يد ،

ب - حرم الله الجمع بين الاختين ثم قال (وأحل لكم ماوراء ذلكم) فجاء فيه صلى الله عليه وسلم عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها من باب القياس ، لأن المعنى الذى لأجله ذم الجمع بين الاختين موجود هنا ، وقد روى فى هذا الحديث : فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم ، والتعليل يشعر بوجه القياس

ج - بين القرآن بعض المحرمات من الرضاغة بقوله (وأمهاتكم اللاتي ارضعنكم ، واخواتكم من الرضاغة) فألحقت السنة بهاتين سائر القربات بالرضاغة من اللاتي كن يحرم بالنسب كالعمة ، والخالة ، وبنت الأخ ، وبنت الاخت ، وهذا اللاحق بطريق القياس من باب نفى الفارق بين الأصل والفرع

الضرب الرابع - البيان بطريق التفريع على القواعد العامة المستنبطة من أدلة القرآن المختلفة ، وهذا شبيه بما يسمى بالمصالح المرسلة والاستحسان ومن مثله ذلك :-

قوله صلى الله عليه وسلم : لا ضرر ولا ضرار ، فانه راجع الى بيان قاعدة عامة مرعية فى الشريعة مأخوذة من عدة اوامر ونواه متفرقة فى القرآن قال تعالى (ولا تمسكوهن ضاراً لتعدوا) (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) (لا تضار والدة بولدها ، ولا مولود له بولده) وفى غير موضع من

القرآن النهى عن التعدى على الأنفس ، والأموال ، والأعراض ، وعن
النصب ، والظلم

قوله صلى الله عليه وسلم : من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ،
و «دع مايريك الى مالا يريك ، فانهما يرجعان الى سد الذرائع المرد رأسه
في القرآن بقوله تعالى (ولا يضرين بأرجلن لعلم ما يخفين من زيتن)
وقوله تعالى (ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوهم
فتصيكم منهم معرفة بغير علم ليدخل الله في رحته من يشاء لو تزولوا لعذبنا
الذين كفروا منهم عذابا أليما)

فتبين لك بما قدمنا من الطرق أن السنة راجعة الى القرآن رجوع الشرح
للمشروح ، والمبين للجميل : الا أن هذا لا يمنعنا أن نقول : أن السنة مستقلة
في التشريع ، على معنى - أنه ثبت بها احكام غير منصوصة في القرآن ما كان
لنا أن نهتدى اليها فيه بمجرد عقولنا ، ولولا هدى الرسالة ما انكشف لنا
قريبها فضلا عن بعيدها

هذا :- والسنة القصصية نوعان : ما يقع موقع التفسير للقرآن ، وهذا
لاخفاء في كونه يائنا له ، وذلك كما في قوله تعالى (رادخلوا الباب سجداً
وقولوا حطة) قال صلى الله عليه وسلم (دخلوا يزحفون على أوراكم) (فبدل
الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم) قال : « قالوا حبة في شجرة ، وحديث
موسى مع الخضر ثابت صحيح

ومنها :- ما لا يقع موقع التفسير كحديث الثلاثة الذين اختبرهم الله
تعالى (الابرص ، والاقرع ، والاعمى) وكحديث أصحاب الصخرة الذين
التجوا الى الله بهالاحمالهم - وحديث جريج العابد . - وهذه الاحاديث

في كتاب به الخلق من البخارى.. وهذا الضرب من السنة يجرى مجرى
القصص القرآنى فى الترغيب والترهيب والوعظ والتذكير فهو وإن لم يفسر
قصصاً خاصة قد بين الغرض الاصلى الذى سيقت له تلك الاخبار

ورود النسخ على السنة

لا نزاع بين العلماء فى ورود النسخ على بعض ما وردت به السنة من
الاحكام ، وحكمة النسخ هنا هى بعينها حكمة النسخ فى القرآن من التخفيف
على الناس : اذا كان نسخاً للاشد إلى الاسهل ، أو امتحانهم فى مقدار طاعتهم
وإثابتهم على مقدار ما يتحملون من مشقة العمل : إذا كان النسخ للاسهل الى
الاشق ، ومع أن النسخ هنا لا يبدو أن يكون نسخاً للسنة بالقرآن ، أو
للسنة بالسنة فيمكنك أن تفصله الى صور أربع ، ليتبين لنا ما اتفق عليه معنا
وما اختلف فيه

الاولى :- نسخ السنة بقسميها المتواتر والآحاد - بالقرآن

الثانية :- نسخ المتواتر والآحاد بالمتواتر من السنة

الثالثة :- نسخ الآحاد بالآحاد

الرابعة :- نسخ المتواتر بالآحاد

وقد اتفق العلماء على وقوع النسخ فى الثلاث الصور الاولى ، إذ لا يرى
الجميع مانعاً من رفع الحكم الشرعى بدليل أقوى من دليله فى المنزلة أو مثله ،
وذلك متحقق فى تلك الصور الثلاث

أما الرابعة - وهى نسخ المتواتر بالآحاد - فقد جرى فيها من الخلاف
مثل ما جرى فى نسخ القرآن بالسنة ، فبعض الظاهرية يجيزونه باطلاق ،

وفريق من غيرهم ومعهم الغزالي والقرطبي يميزونه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فحسب ، وجهور العلماء ينعون نسخ المتواتر بالآحاد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد عهده ، ويحتج القائلون به على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لمذهبهم بأمور

منها : أنه يجوز تخصيص المتواتر بالآحاد ، فلم لا يجوز النسخ به ؟
ومنها . أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث الافراد من أصحابه الى أطراف البلاد يبلغون الاحكام : ناسخا ومنسوخا ، وربما كان المنسوخ قطعياً فيزال بخبر الصحابي المبعوث

ومنها : أن أهل قباء تحولوا في صلاتهم عن بيت المقدس ، لخبر الوافد عليهم - وقد كان مع النبي صلى الله عليه وسلم - إذ أخبرهم بأن القبلة صارت الى بيت الله الحرام ، وكل ذلك مما يثبت النسخ بالآحاد في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأما بعده فلا

ويحتج الجمهور المانعون من القول به باجماع الصحابة على أن القرآن والمتواتر من السنة قطعيان ، والاحاد ظني ، والظني لا ينهض لنسخ القطعي ويحملون أدلة المجوزين على أنها محفوفة بقرائن تجعلها في منزلة المتواتر ، وعلى قول الجمهور تكون نسخ السنة ثلاثاً - لا أربعاً ، واليك جملة من الأمثلة

١ - كانت القبلة الى بيت المقدس ثابتة بالسنة ، فنسخها قول الله سبحانه (فولّ وجهك شطر المسجد الحرام)

ب - وكانت مباشرة الرجل لوجهه في ليالي رمضان محظورة بالسنة ، فنسخ الحظر بقوله سبحانه (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم - الآية)

ج - وكان الصوم في يوم عاشوراء واجباً بالسنة، وقد سامه النبي والمسلمون على هذا الاعتبار ، ثم نسخ بوجوب صوم رمضان بمقتضى قوله عز شأنه (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) الآية وقوله (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس ، وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شهد منكم الشهر ، فليصمه - الآية)

وهذه الامثلة في نسخ السنة بالقرآن

ومن أمثلة نسخ السنة بالسنة قوله صلى الله عليه وسلم «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ، كنت نهيتكم عن ادخال لحوم الاضاحي ألا فادخروها ، فهو يدل على أن زيارة القبور كانت محظورة بنهي صلى الله عليه وسلم ثم أيجت باذنه ثانياً فيها ، وكذلك لحوم الاضاحي

٢ - ومنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أولاً أن يقام الحد على شارب الخمر بجلده اربعين ، حتى اذا ما تكرر منه الشرب أربع مرات ولم يرتدع بالجلد قتل في الرابعة أو الخامسة - على خلاف في الاخيرة ، وبذلك صار الحد للمرة الأخيرة هو القتل بمقتضى السنة

ولكن حكم القتل لم ينفذ ، فقد روى أبو داود في سننه عن قبيصة بن ذؤيب قوله صلى الله عليه وسلم «إذا شرب فاجلدوه ، فاذا شرب الرابعة فاقتلوه ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمن شرب الرابعة فلم يكن قتل : تخفيفاً من الله تعالى ، ومن ذلك يتبين أن القتل للشارب قد شرع بالسنة ونسخ بالسنة

٣ - ومنها : أن الحجامة كانت تفطر الصائم : حاجماً كان أو محجوماً ، لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية شداد بن أوس «أفطر الحاجم والمحجوم ،

وقد نسخ ذلك الحكم في قول جمهور العلماء بما رواه ابن عباس بعد ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وما أخرجه ابن أبي شيبة أنه صلى الله عليه وسلم « رخص في الحجامة للصائم » ، وما رواه انس بن مالك مؤيداً لذلك الترخيص

٤ - ومنها ان نكاح المتعة كان ثابتاً بالسنة لضرورة الحرب او السفر ، وقد نسخ هذا الجواز إلى الحظر من طريق السنة كذلك

وقصارى الحديث - ان النسخ واقع في السنة بلا خلاف ، ويطول بنا الكلام في استيعاب الامثلة ، وحسبك ما قدمنا لك في هذا : غير أن مواضع النسخ فيها ليست كلها محل إجماع من العلماء ، فبينما يقول به البعض في موضع ترى آخرون ينادونهم الراى في ذلك حتى لم ينعقد الاجماع إلا على التزوير اليسير ، وقد روى ابن القيم في إعلام الموقعين عن سلف العلماء انهم قالوا : النسخ - الواقع في الاحاديث - الذي اجمعت عليه الأمة لا يبلغ عشرة احاديث البتة ، ولا شطرها .

الاجتهاد في هذا العصر

يطلق الاجتهاد بمعنى القياس ، فيقال : اجتهد بمعنى قاس ، والكثير أن يستعمل بمعنى بذل الجهد في استنباط الحكم الشرعى بما اعتبره الشارع دليلاً وهو كتاب الله وسنة نبيه ، وهذا بالضرورة أوسع من المعنى السابق ، فانه يشمل الوجه الآتية :

أولاً - أخذ الحكم من ظواهر النصوص إذا كان محل الحكم مما تناوله تلك النصوص ، وذلك بعد النظر في عامها وخاصها ، ومطلقها

ومقيدها ، وناسخها ومنسوخها ، وما إلى ذلك مما يتوقف عليه الاستنتاج من الالفاظ

ثانياً — أخذ الحكم من معقول النص : بأن كان للحكم علة مصرح بها أو مستنبطة ، ومحل الحادثة مشتمل على تلك العلة والنص لا يشملها - وذلك طريق القياس

ثالثاً — أن تنزل الوقائع على القواعد العامة المأخوذة من الأدلة المتفرقة في القرآن والسنة ، وهذا ما يقع تحت اسم الاستحسان ، والمصالح المرسله ، وسد الذرائع وما إلى ذلك

هذا - ومع أن الكتاب والسنة هما أصل التشريع الاسلامي فقد ثبت ثبوتاً لا يحتمل الريه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مأذوناً بالاجتهاد ، وأنه وقع منه ، وأنه أذن فيه أصحابه ، وأقرهم على الكثير مما اجتهدوا فيه ، فأنت تراه يقول فيما صح عنه من الأحاديث : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ، ويقول لأحدى أزواجه : لولا قومك حديث عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم ، فذلك كله يدلنا على تخيره بعض الأمور على بعض مراعاة لما يراه مصلحة للأمة ، وقد وقع الاجتهاد منه في كثير من المواضع

منها - أنه كان حرم على نفسه بعض ما أحل له لمصلحة رآها ، فصرفه الله عن ذلك بقوله (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله غفور رحيم ، قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم - الآيات) على ما هو مبسوط في موضعه من كتب التفسير

ومن وقائع الاجتهاد التي يشهد بها القرآن - أنه استشار أصحابه فيما

يصنع بأسرى بدر ، ثم أخذ برأى أبي بكر ورجح قبول الفداء على ما راه
عمر من قتلهم ، فين له الله سبحانه أن المصلحة كانت تقضى بعكس هذا ،
وفي ذلك قوله سبحانه (ما كان لبي أن يكون للأسرى حتى يُنْخِزَ في الأرض)
وكذلك اجتهد يوم بدر قبل المعركة فنزل بأصحابه منزلاً اختاره من
بدر ، فقال له الحباب بن المنذر : أهذا منزل أنزلك الله فلا تعدل عنه ، أم
هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قل : بل هو الرأي والحرب والمكيدة ،
فأشار الحباب إلى منزل آخر واقع عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وكان
من أسباب تغلبهم على كفار قريش

كذلك اجتهد صلى الله عليه وسلم ، في الاذن للمعتذرين من المناهقين
أن يتخلفوا عن غزوة تبوك ، وفي ذلك نزل قوله تعالى (عفا الله عنك ،
لم أذن لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) ؟

كذلك اجتهد يوم خيبر حينما رأى أصحابه أوقدوا النار تحت القدور
فقال صلى الله عليه وسلم : على م أوقدتم هذه النيران ؟ قالوا : لحوم الحمر
الانسية : قال : أهريقوا ما فيها واكسروا قدورها ، فقام رجل من القوم فقال
نهرق ما فيها ونفسلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم أو ذاك ، فهو يأخذهم
أولاً بالأشد حسماً للبادء : ومنعاً لهم أن يأكلوها ، فلما سلوا بالحكم
وأشعروهم أن تكسير القدور قد يفوت عليهم مصلحة ويزيدهم حرجاً رخص
لهم في غسلها لينتقموا بها في غير هذا

ومن أمثلة اجتهاده - أن امرأة جاءت وقالت : يا رسول الله - إن أمي
قد ماتت وعليها صوم نذر ، أفأصوم عنها ؟ فقال : رأييت لو كان على امك
دين قضيته ، أكان يجزئ عنها ؟ قالت : نعم ، قال : فدين الله أحق أن

يفضى ، ومنها أن رجلاً أنكر ولماً وضعت زوجته أسود ، فقال له صلى الله عليه وسلم : هل لك من إبل حمر فيها أورك - أسود - قال نعم ، قال صلى الله عليه وسلم : فمن أين ؟ قال : لعله نزع عرق ، قال صلى الله عليه وسلم : وهذا لعله نزع عرق ، وغير ذلك من الأمثلة كثير

وأما إذنه للصحابة بالاجتهاد فيشهد له حديث معاذ بن جبل ، فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن يعلمهم ويقوم ببعض الأمر فيهم قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله وقال : فان لم يكن في كتاب الله ؟ قال فبسنة رسول الله ، قال : فان لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال : اجتهد رأيي ، لا الو . قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدرى وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله ، اه

فهذا ارتياح منه صلى الله عليه وسلم لما رآه من أخذ معاذ بالقياس ، والاعتماد على الاجتهاد

وقد تعددت وقائع الاجتهاد من الصحابة فكان صلى الله عليه وسلم يقرم على ما اصابوا ، وينكر عليهم ما اخطأوا

من ذلك ان بنى قريظة حينما انتصر عليهم المسلمون وحصروهم في حصنهم حكموا سعد بن معاذ ورضوا ان ينزلوا على قوله ، فحكم ان تقتل رجالهم ، وتسبي نساؤهم وذرايرهم ، فقال صلى الله عليه وسلم : حكمت فيهم بحكم الله ، و كان حكم سعد فيهم بقياسهم على المحاربين المذكورين فى قوله تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا - الآية) لأن هؤلاء مالاؤا قرشا على المشركين فى غزوة الاحزاب

ونقضوا عهدا كان بينهم ، وقيل : قاسم سعد على أسرى بدر الذين عوثب النبي صلى الله عليه وسلم في عدم قتلهم ، ولم يكن نزل حتى الآن قوله سبحانه (فَأَمَّا مَتَى بَعْدَ وَإِنَّمَا فُتِنُوا)

ومنها - أن صحابين خرجا في سفر فحضرت الصلاة ولم يكن معهما ماء ، فضليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما ، ولم يعد الآخر ، فصوبهما الرسول صلى الله عليه وسلم وقال للذي لم يعد صلاته « أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك » ، وقال للذي أعاد « لك الأجر مرتين » ،

ولما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة الأحزاب وأراد أن يخلع لباس الحرب أمره الله عز وجل باللاحق ببني قريظة فقال صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة » ، فساروا مسرعين : إلا أن بعضهم صلى العصر في الطريق وأول كلام الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه قصد السرعة ، ولم يصل البعض الآخر إلا في بني قريظة ، ولما تحاكموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أحد منهم

وقد كان جماعة من الصحابة في سفر وفيهم عمر ومعاذ رضي الله عنهما فأصبح كلاهما بحاجة إلى الفسل ولا ماء معهما ، فبذل كل منهما اجتهاده ، فأما معاذ فقاس الطهارة الترابية على المائية وتمرغ في التراب وصلى . وأما عمر فلم ير ذلك وأخر الصلاة ، فلما رجعا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بين لهما الصواب ، وأشار إلى أن قياس معاذ فاسد لأنه في مقابلة النص وهو قوله (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) وقال له : (يكفيك أن تفعل هكذا - مشيرا إلى كيفية التيمم) وأفهم عمر أن التيمم كما يرفع الحدث الأصغر يرفع الأكبر ، وأن اللامسة - في الآية - التي يجزئ فيها التيمم ليست مقدمة الجماع كإفهم (٦٢)

عمر ، بل هي كناية عن الجماع نفسه
وقد حكم على كرم الله وجهه باجتهاده في أصحاب الزينة حينما وجهه
النبي صلى الله عليه وسلم قاضيا الى اليمن ، وذلك أن قوما احتفروا زينة
فوقع الأسد فيها وازدحم الناس عليها ، فوقع فيها رجل ، وأمسك بآخر ،
وأمسك الثاني بذاك ، حتى صاروا فيها أربعة فأتوا ، فقضى على رضى الله عنه
للاول بربع الدية لانه مات بتلفع المزدحمين حول الزينة وبوقوع الثلاثة
الذين جذبهم فوقه ، فأهدر ما يقابل فعله من الدية ، وذلك ثلاثة أرباعها ،
وجعل للثاني ثلث الدية ، لانه مات بجذب الاول له ووقوع الاثنى اللذين
جنبهما فوقه ، فأهدر ما يقابل فعله وهو ثلث الدية ، وجعل للثالث نصف الدية ،
لانه مات بجذب الثاني له ووقوع الرابع الذى جذبه عليه ، وأهدر ما يقابل
فعله وهو نصف الدية ، وجعل للرابع الدية كاملة ، لانه مات بجذب الثالث
له فقط ، وحكم بأن الواجب كله على قبائل الذين ازدحموا ،
ولما أبوا قبول هذا الحكم قنعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
والقضاء كما قضاه على ،

الى غير هذه الأمثلة مما يطول بنا سرده

ومع هذا - فيمكننا ألا نعتبر الاجتهاد في عصره - مصدراً مستقلاً من
مصادر التشريع ، إذ أنك تعلم أن اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم يرجع
في نهايته الى الوحي ، فان كان صواباً أقر عليه ، وإن كان غير ذلك نبه الى
وجه الخطأ فيه

وأما اجتهادات الصحابة فما كانت تحصل منهم غالباً إلا في الحالات التى
يعسر فيها رجوعهم الى النبي صلى الله عليه وسلم لاستفتائه في الأمر بسبب بعد الشقة

بينهم وبينه ، أو خرف قوات الفرصة ، وكان لابد لهم أن يرجعوا بعد ذلك
باجتهادهم إليه صلى الله عليه وسلم فيقف بهم على حقيقة الأمر ويصوبهم أو
يخطئهم ، ويكون مرجعهم بمقتضى هذا آل السنة

حكمة اجتهاده صلى الله عليه وسلم

وإذنه للصحابة فيه

هذا والحكمة في اجتهاده صلى الله عليه وسلم وإذنه للصحابة في الاجتهاد
أن هذه الشريعة هي خاتمة الشرائع ، وأنهادين الناس إلى يوم القيامة ، فأراد
أن يعلمهم طريقة الاستنباط ، ويمرنهم على كيفية أخذ الأحكام من أدلتها
الكلية ، فإن قواعد الدين ونصوصه لم تعرض للتفاصيل والجزئيات : إذ كانت
الحوادث لا تقف عند حد ، فكل زمن يحدث لأهله من الوقائع ما لم يكن
يعرفه أهل الزمان السابق

لكن أهل الفقه والمعرفة يستطيعون بقوة مداركهم أن ينزلوها على
عمومات الكتاب والسنة ، ولعل هذا هو معنى قوله تعالى (ما فرطنا في
الكتاب من شيء) وقروا سبحانه . (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً
لكل شيء)

فالنبي صلى الله عليه وسلم باجتهاده يضرب للناس المثل ، ويرسم لهم
الطريق ليأخذوا أخذه من بعده . حتى يكون الفقه بتفاصيله قويا على مسامرة
الزمن ومتابعة نهوض الأمم ، ولذلك كان عليه الصلاة والسلام في كثير من
أقواله وقضايايه يبين لهم الأحكام مقرونة بعللها متصلة ببيان السر فيها كما

قال صلى الله عليه وسلم في المرة « أنها من الطوافين عليكم والطوافات »
وكما قال في النيز « تمرة طية وماء طهور » وكقوله في نكاح البنت على عمتها أو
خالها « انكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ».

وقد بان لك بوضوح من مجموع ما تقدم أن ليس للفقه الاسلامي في
العصر النبوي مصدر سوى الكتاب والسنة فحسب ، وأن كل ما ثبت من
طريق الاجتهاد كان استنباطا من الكتاب مرة ، وراجعا الى الوحي
مرة أخرى .



الطور الثاني

التشريع في عصر الخلفاء الراشدين

كيف كان التشريع في هذا العصر

قد علمت أن مصدر التشريع في عصر النبوة كتاب الله وسنة رسوله وأنه صلى الله عليه وسلم المرجع الأعلى للأفتاء والقضاء ، فلما لحق صلى الله عليه وسلم بربه وانقطع الوحي وترك للأمة هذين الكثرين الثمينين تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله وسنة نبيه ، اضطلع بهذا العبد من بعده كبار الصحابة ، فواجهوا مهمة شاقة وأمرأ عظيما . ذلك أن الفتوحات الإسلامية اتسعت وامتد نفوذ العرب إلى ماوراء الجزيرة ، وبسطوا سلطانهم على مصر والشام وفارس والعراق ، ووجد المسلمون أنفسهم أمام حوادث ووقائع لاعهد لهم بها من قبل ، فلكل بلد أخلاقه ، وعاداته ، ونظمه التي يسير عليها في معاملاته ومبادئه وسائر مرافق حياته

فدعاهم ذلك إلى البحث عن أحكام تلك المسائل الطارئة في كتاب الله وسنة رسوله . وجلى أنهما لم ينصا على كل منازل وينزل بالمسلمين من حوادث ووقائع ، فكان لزاماً على أولئك الأئمة أن يجتهدوا في تطبيق القواعد الكلية المنمرة في الكتاب والسنة على هذه التوازل الجزئية ، وقد مهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبل الاجتهاد ، ودرهم عليه ، ورضيه لهم ،

وأنابهم عليه : أخطأوا أم أصابوا ، فبذلوا قصارى جهدهم ، ووقفوا نشاطهم على استنباط أحكام ما جد من المسائل

وكان اجتماع الصحابة رضوان الله عليهم بعمته الواسع ، فقد نظروا في دلالة النصوص ، وقاسوا ، واستحسنوا ، إلى غير ذلك : إلا أنهم كانوا يطلقون كلمة — الرأى — على ما سوى الاخذ من دلالة النص ، فليس الرأى عندهم مقصوراً على القياس كما هو المعروف الآن ، بل كان يشمل القياس ، والاستحسان ، والبراهة الأصلية ، وسد الذرائع ، والمصالح المرسلة . فالرأى في نظرهم — ما يراه القلب بعد فكر ، وتأمل ، وطلب لمعرفة وجه الصواب . قاله ابن القيم .

وقد كان الاستنباط في هذا العصر مقصوراً على ما ينزل بهم من الأحداث فلم يكونوا يتخيلون مسائل لم تقع ، ويقدرّون وقوعها ، ويبحثون عن أحكامها كما فعل المتأخرون ، بل اقتصروا على الاقتناء فيما يقع لهم ، ورأوا أن الاشتغال بغير ذلك عبث قاطع عن أعمال الخير والبر ، قاتل للوقت النفيس . وكانوا يتورعون عن الفتوى ويحيل بعضهم على بعض خشية الزلل والخطأ ، ومن هذا شأنه فهو أبعد عن التوسع بالفتوى فيما لم يكن . روى عن زيد بن ثابت أنه كان إذا استفتى في مسألة سأل عنها فان قيل له وقعت أم لم تقع فيها ، وإن قيل له لم تقع قال : دعوها حتى تكون .

أضف إلى ما تقدم أن المبرزين من الصحابة وقادة الرأى منهم في ذلك العصر كانوا خلفاء أو أعماماً للخطفاء ، فلديهم من شئون الدولة الإسلامية وسياسة المسلمين الدينية والدنيوية ما يشغلهم عن الغرض وعن التقدير وفيما أخرجه البغوى عن ميمون بن مهران صورة واضحة لطريقتهم

في الاستنباط . قال : كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصوم نظر في كتاب الله ، فان وجد فيه ما يقضى بينهم قضى به ، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك سنة قضى بها ، فان أعياه خرج فسأل المسلمين أنا أنى كذا وكذا ، فهل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء فرما اجتمع عليه نفر كلهم يذكر فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء ، فان أعياه ان يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رموس الناس وخيارهم فاستشارهم ، فان أجمع رأيهم على شيء قضى به . وكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك ، فان أعياه أن يجد في القرآن والسنة نظر : هل كان فيه لأبي بكر قضاء ؟ فان وجد أبا بكر قضى فيه بقضاء قضى به ، وإلا دعا رموس الناس ، فاذا اجتمعوا على أمر قضى به .

فن هذا الأثر يتبين لنا أنهم كانوا يعتمدون في فتاواهم على أربعة أشياء هي مصادر التشريع في ذلك العصر : الكتاب ، السنة ، الإجماع ، الرأي ، ولتسكلم على مسلكهم في كل واحد من هذه الأربعة

الكتاب

جمع القرآن ونسخه في المصاميف :

لم يجمع القرآن في مصحف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووحكمة ذلك أنهما دام الرسول عليه السلام حيا فهو على رجاء نزول الوحي عليه ، وما استبان أن ما أنزل عليه هو كل القرآن إلا بوفااته ، لكن ينبغي أن يعلم أنه ما فارق النبي صلى الله عليه وسلم هذه الدار حتى كانت كل آيات

القرآن مكتوبة في الرقاق والعظام وغيرها . فلما قام بالأمر بعده أبو بكر رضي الله عنه وكانت وقعة اليمامة التي قتل فيها كثير من القراء اشار عمر على أبي بكر رضي الله عنهما بجمعه في الصحف خشية أن يذهب بذهاب القراء ، فتردد أبو بكر أول الأمر ، لأنه فعل لم يكن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم ارتاح لرأى عمر لما فيه من المصلحة ، وكان أن أحضر زيد بن ثابت لأنه كان الزم الصحابة لمجلس الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن حفظهم للقرآن ، وأقمه بوجوب جمعه لجمعه . أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت قال : « أرسل إلى أبو بكر مقتل أهل اليمامة ، فإذا عمر ابن الخطاب عنده ، فقال أبو بكر : ان عمر أتاني ، فقال : ان القتل استحر بقرآن القرآن ، واني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن . فذهب كثير من القرآن ، واني أرى أن تأمر بجمع القرآن ، فقلت لعمر ، كيف نفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هذا والله خير ، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيت الذي رأى عمر ، قال زيد - قال أبو بكر : إنك شاب عاقل لا تهملك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتبعت القرآن فاجمعه . فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلان شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والله خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر ، فتبعت القرآن أجمعه من العصب ، والخلف ، وصدور الرجال ووجدت آخر سورة التوبة مع خزينة الأنصارى ، لم أجدها مع غيره (لقد جاءكم رسول من أنفسكم - حتى غائمة برامة) فكانت الصحف عند أبي

بكر حتى توفاه الله تعالى ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر ، فلم يكن لأبي بكر إلا أنه جمع في صحف خاصة ما كان متفرقا ، فكان في عمله - كما قال المحاسبي - كن وجد أوراقا مفرقة في بيت فربطها بخيوط .

وقد كان الاعتماد في هذا الجمع على ما يجدونه مكتوبا ولا يكتبون بمجرد الحفظ زيادة في الثبوت ، فقد روى أنه لم يعثر فيما كان في بيت النبوة من الصحف على (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) الآيتين . ولا على قوله تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) الآية . فلم يكتب زيد رضي الله عنه بحفظه لها ولا بحفظ العدد الكثير الذي يحصل به التواتر ، وما زال يجد في البحث عنها حتى عثر عليها مكتوبة ، الأوليان عند خزيمه الأنصاري ، والثالثة عند أبي خزيمه ، وبذلك تم جمع القرآن ، وقره على ما جمع كل الصحابة من المهاجرين والأنصار وتحقق وعده تعالى بحفظه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)

ثم جد في زمن عثمان بن عفان ما أوجب نسخه في مصاحف عدة وتوزيعها على الأمصار ، فقد روى البخاري عن أنس « أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وآذربيجان مع أهل العراق ؛ فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة - فقال لعثمان أدركه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي لنا الصحف فننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان للرهط الفرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان

قريش ، فانه إنما نزل بلسانهم ، ففعلوا ، حتى اذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف الى حفصة ، وأرسل الى كل ائمة بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من كل صحيفة ومصحف ان يحرق .
ومن هنا يظهر ان بعض الصحابة كانوا قد جمعوا القرآن في مصاحف خاصة ، ولكنهم لم تكن على الحرف الذي اتفق عليه الاجماع ، بل كانت وفق ما سمعه صاحب كل مصحف .

تفاوت الصحابة في فهم القرآن

كان القرآن الملجأ الاول للمفتين ، اذا نزات بهم مسألة فزعوا اليه يعرضونها عليه ، لانه ينبوع الشريعة ، وعمدة الدين ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم أقدر الناس على فهم القرآن ، لانه نزل بلسانهم ، وقد عرفوا أسباب نزوله ، ومع ذلك اختلفوا في فهمه حسب اختلافهم في أدوات الفهم ، فقد كانوا يتفاوتون في العلم بلغتهم ، ففهم من كان واسع الاطلاع فيها ، عارفا غريبها ، ومنهم دون ذلك ، ومنهم من كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم فيعرف من أسباب النزول ما لا يعرفه غيره ، وقد علمت آتفا أهمية معرفة أسباب النزول وأثرها في فهم الايات ، أضف الى ما تقدم أن الصحابة لم يكونوا في درجتهم العلمية سواء ، بل كانوا مختلفين في ذلك اختلافا عظيما ، قال مسروق : جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فوجدتهم كالإخاذ - التدير - بالإخاذ يروى الرجل ، والإخاذ يروى الرجلين ، والإخاذ يروى العشرة ، والإخاذ يروى المائة ، والإخاذ لو نزل به اهل الأرض لأصدرهم فلا غرابة بعد ما تقدم إذا رأيتهم اختلفوا في الاستنباط من الكتاب : كما

في قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فان الاختلاف في ان العدة ثلاثة اطهار ، او ثلاث حيض فرع الاختلاف في معنى القروء ، ومن ذلك قول ابي بكر : ان الجدة في الميراث أب ، فأنزله في الميراث منزله في كل الاحوال ، مستدلا بنحو قوله تعالى (واتبعت ملة آباي) الآية وراى غيره ان اطلاق الأب عليه مجاز ، وعلى التسليم بأنه حقيقة لا يلزم من الاطلاق اللغوى استحقاق الارث

ومن أمثله كذلك - ماروى أن رجلا جاء إلى ابن مسعود وقال له : تركت في المسجد رجلا يفسر القرآن برأيه ، إذ يفسر قول الله سبحانه (فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين) : بأن الناس يوم القيامة يأتيهم دخان فيأخذ بأقسامهم حتى يأخذهم كهيئة الزكام ، فقال ابن مسعود : من علم علما فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل الله أعلم ، إنما كان هذا لأن قريشا استعصروا على النبي صلى الله عليه وسلم فدعا عليهم بنزول كسنى يوسف ، فأصابهم قحط وجهد حتى أكلوا العظام ، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد

ومنها - أن الصعابة فرحوا حينما نزل قوله سبحانه (اليوم أكملت لكم دينكم) لظنهم أنها مجرد اخبار وبشرى بكامل الدين ، ولكن عمر بكى وقال ما بعد الكمال إلا النقص ، مستشعرا نعى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كان مصيبا في ذلك ، إذ لم يعثر النبي صلى الله عليه وسلم بعده إلا أحدا وثمانين يوما كما روى

ومنها - ماروى أن عمر قرأ في خطبته يوما على المنبر قوله تعالى (أو يأخذهم على تخوف) ثم سأل الناس عن التخوف فقال : ماتقولون فيها

والنخوف منها ؟؟ ققام شيخ من هذيل فقال : هذه لنتنا ، النخوف -
التقص ، فقال عمر : هل تعرف العرب ذلك في أشعارها ؟ فقال نعم ،
وحكى بيتا من شعرهم يشهد لذلك ، فقال عمر رضى الله عنه : عليكم
بديوانكم لاتضلوا ، قالوا : وما ديواننا ؟ قال : شعر الجاهلية ، فان فيه
تفسير كتابكم ، ومعاني كلامكم . والمعنى أن يأخذهم بالهلاك بعد أن
يتلبسهم بالنقص والبلاء شيئا فشيئا في أنفسهم وأموالهم حتى يملكهم
الخوف ، ويتوقعوا الشر دائما . فأنت ترى أن عمر على صفاء ذهنه ، وقوة
إدراكه ، وسعة علمه ، لم يكن يعلم بمعنى هذه اللفظة حتى استفسر عنها من
القوم ، وبهذه الأمثلة وفضائلها يتضح لنا ما كان بين الصحابة من تفاوت في
فهم بعض آى القرآن ، وتعرف بعض الأحكام ، تبعاً لتفاوتهم كما أسلفنا في
قوة الذهن ، والاحاطة بأنماط اللغة ، والالمام بأسباب النزول ، وما يتصل
بالقصص منه من أخبار السابقين واليهود ، ومعركة أشعار العرب وعاداتهم
كما يقرب المعاني إلى العقول ، ويساعد في الوصول إلى المراد

وسند كر لك فيما بعد الكلام على السنة والاجماع والرأى جملة مما
اختلفوا فيه ، لتعرف ما كان لاختلافهم هذا من الأثر في التشريع

السنة - كانوا إذا أعياهم العثر على حكم الحادثة في الكتاب لجأوا إلى
السنة يفتشون فيها عن حكم هذه الحادثة ، ولم تكن السنة مدونة إذ ذاك ،
بل كانت مبثوثة في صدور الرجال ، ولم يكن من الصحابة من يحفظ كل
الاحاديث عنه صلى الله عليه وسلم بل منهم المقالون والمكثرون ، وقد يحضر
أحدهم مجلسا لا يحضره الآخر فيسمع ما لا يسمع غيره ، ولم تكن رواية
الحديث شائعة في هذا العصر شيوعها فيما بعد ، وذلك لأن ابا بكر وعمر

رضي الله عنهما كرهما لناس كثرة الرواية خشية الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وخشية ان يصددهم ذلك عن القرآن ، بل قد اخافهم عمر في ذلك ورهبهم منه - روى الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ قال : ومن مراسيل ابن ابي مليكة ان الصديق جمع الناس بعد وفاة تميم فقال : انكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث تختلفون فيها ، والناس بعدكم اشد اختلافا ، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئا ، فن سألكم فقولوا : بينا وبينكم كتاب الله ، فامسحوا حلاله ، وحرموا حرامه ، وسئل ابو هريرة : أكنت تحدث في زمان عمر هكذا ؟ فقال : لو كنت احدث في زمان عمر مثل ما احدثكم لضربني بمخفقتي . وروى عن قرظة ابن كعب قال : خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر الى حراء ، فتوضأ ففصل اثنتين ثم قال : أندرون لم مشيت معكم ؟ قالوا : نعم ، نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا ، فقال : لانكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تصدوهم بالاحاديث فتشغلوهم ، جودوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، امضوا وأنا شريككم . فلما قدموا قرظة قالوا : حدثنا ، قال : نهانا عمر بن الخطاب .

طرق الصحابة في العمل بالسنة

لا خلاف لأحد من يقام لرأيه وزن أن السنة انا ثبتت وصحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب الأخذ بها والعمل على مقتضاها ، لكن لما اختلفت طرق اثباتها ، وتوعدت أسانيدها ، وكان من الأحاديث ما رواه

الجم الغفير ، ومنها ما حفظه النزر اليسير ، وكان من الرواة الموثوق به ، ومنهم المطعون فيه - استدعى ذلك انقسام الحديث الى : صحيح ، وحسن وضعيف ، وانقسامه الى : متواتر ، وآحاد

فالمتواتر مقبول اجماعا - أما الآحاد فليقام الشبهة في ثبوته اختلفت طرق الصحابة في الأخذ به ، فلم يكن أبو بكر ولا عمر يقبلان من الأحاديث إلا ما شهد اثنان انهما سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . روى الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ قال : روى ابن شهاب عن قبيصة بن ثؤيب أن الجنة جاءت الى أبي بكر تلمس أن تورث ، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئا ، ثم سأل الناس ، فقام المغيرة فقال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس » فقال : هل معك أحد ؟ وشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأقنعه لها ، - وروى البخارى ومسلم عن أبي سعيد الخدرى قال : كنت جالسا في مجلس من مجالس الأنصار ، فجاء أبو موسى فزعا ، فقالوا : ما أفرعك ؟ قال : أمرني عمر أن آتية فأتيته ، فاستأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، فقال : مامنعك ان تأتينا ؟ فقلت : اني أتيت فسلمت على بابك ثلاثا فلم تردوا على فرجعت ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا استأذن احدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع » قال عمر : لتأتيني على هذا بالينة ، فقالوا : لا يقوم إلا اصغر القوم ، فقام ابو سعيد معه فشهد له ، فقال عمر لأبي موسى : اني لم اتهمك ، ولكنه الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - وذكر ان عمر قال لأبي - وقد روى له حديثا - لتأتيني على ما تقول بيته ، فخرج فلما ناس من الأنصار قد ذكر لهم ما قال

عمر ، قالوا : سمعنا هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر : اما انى لم اتهمك ، ولكنى احببت ان اثبت ، وكان على كرم الله وجهه يستحاف الراوى

وربما رد الصحابي الحديث فلم يعمل به لضعف ثقته بالراوى او لعلله بما ينسخه ، او لمعارضته لما هو اقوى منه فى نظره

روى ابو هريرة حديثه من حمل جنازة فليتوضأ ، فلم يأخذ ابن عباس به ، وقال : لا يلزمنا الوضوء فى حمل عيدان يابسة . ولم تعمل عائشة بما ثبت عنه فى الصحيحين . متى استيقظ احدكم من نومه فيغسل يده قبل ان يضعها فى الاء فان احدكم لا يدري اين باتت يده . وقالت : كيف نصنع (بالمهراس) ؟ - المهراس الصخرة المتقورة - ورد عمر حديث فاطمة بنت قيس لما قالت : دبت زوجى طلاقى فلم يجعل لى رسول الله صلى الله عليه وسلم تفقة ولا سكى ، وقال : لاندع كتاب ربنا وستة ندين لقول امرأة لاندري اصدقت ام كذبت ، حفظت او نسيت ؟ ورد على كرم الله وجهه حديث معقل بن سنان الاشجعي : اذ قال لابن مسعود - وقد قضى فى المفوضة التى مات عنها زوجها بأن لها صداق مثلها من نساءها لا وكس ولا شطط - قضيت فيها - والنزى يحلف به - بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فى برع بنت واشق الاشجية

فلم يعمل على بهذا الحديث وقال : لا يقبل قول اعرابي من أشجع على كتاب الله ، وفى رواية عنه - لا ندع كتاب ربنا لقول اعرابي بوال على

عقبيه . فقد قاس على كرم الله وجهه الوفاة على الطلاق ، وزدتم القياس على خبر الواحد

كل هذه الاعتبارات المتقدمة تبين لنا مناحى الصحابة في العمل بالسنة ، وتكشف لنا عن سبب عظيم من أسباب اختلافهم - على ماسنيين - عن قريب

الاجماع - من أدلة الأحكام الشرعية الاجماع - وهو لغة يطلق على معنيين - احدهما - العزم ، ومنه قوله تعالى (فأجمعوا أمركم) اى اعزموا ثانيهما - لاتفاق ، يقال ، اجمع القوم على كذا ، اى اتفقوا عليه . ويطلق في عرف الأصوليين على اتفاق جميع المجتهدين من هذه الأمة في عصر على حكم شرعى ، وعاليه فلا ينعقد الاجماع باتفاق غير المجتهدين ، ولا باتفاق بعض المجتهدين دون من عاصروهم ، لافرق في ذلك بين الخلفاء الأربعة - رضى الله عنهم - وغيرهم ولا بين الصحابة والتابعين ، على معنى - انه إذا اتفق الصحابة وخالفهم التابعي المجتهد في زمانهم لم ينعقد اجماع ؛ لأن المتفقين لم يكونوا كل المجتهدين ، والعصمة من الخطأ انما هى للكل

تيسره - اجماع المجتهدين في هذا العصر ايسر منه في العصور المتأخرة ، وذلك لأن جمهور الصحابة فيه وخاصة المجتهدين منهم كانوا يقطنون حاضرة الخلافة الاسلامية دار الهجرة النبوية ، فن عمر رضى الله عنه رأى بئاقب نظره الا يسمح للصحابة بمغادرة المدينة إلى الافطار المفتوحة ، فلم يكن يأذن لأحدهم بالهجرة إلى مصر منها إلا للضرورة القصوى التى تستدعيها حاجة الفتح ، ولم يكثر تفرقهم في الامصار إلا في زمن عثمان رضى الله عنه ، فكان من السهل اذا ان اجتمع اهل الفقه والفتوى يتشاورون

ويتناظرون ، ثم يكون من وراء ذلك الاجماع والاتفاق إذ كان غرض الجميع الوصول الى الحق

أنواعه - الاجماع قولى وعملى :- فالأول - الاتفاق على القول بحكم شرعى :- والثانى - الاتفاق على عمل من الأعمال ، فأن كان القول أو العمل من بعض المجتهدين وسكت عنه الباقيون ولم ينكره أحد منهم سمي ذلك بالاجماع السكوتى .

ججيته - قد عرفت أن الاجماع تارة يكون بالقول أو العمل من كل المجتهدين ، وتارة يكون سكوتيا :- أما الأول - فهو حجة عند جميع العلماء ، لم يشذ إلا بعض الخوارج والشيعه ، ولا عبرة بمخالفتهم ، فأنهم انما وجدوا وخالفوا بعد الاتفاق من الصحابة والتابعين على اعتباره ، وليس قول الامام أحمد بن حنبل « من ادعى الاجماع فهو كاذب » ، انكارا لحجية الاجماع . وانما هو استبعاد لصحة دعوى الاجماع ، لانفراد ناقله بالاطلاع : إذ لو كان صادقا لنقله غيره أيضا ، يؤيد ما ذكرنا ما أخرجه البيهقي عنه قال : أجمع الناس على أن هذه الآية فى الصلاة يعنى : (فأذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) فقد قل الاجماع ، وذهب ابن تيمية والأصفهاني إلى أنه أراد اجماع غير الصحابة ، اما اجماعهم فهو متصور وحجة ، لكن المجمعين ثمت فى قوة ، والآن فى كثرة وانتشار ، والذي حقيقته من مذهبه أن الاجماع عنده بمعنى عدم العلم بالمخالف فقط

وقد استدل على حجية الاجماع بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجتمع أمتى على الخطأ » ، وإن الله لا يجمع أمتى - أو قال أمة محمد - على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار ، « من فارق الجماعة مات ميتة » (٧٢)

جاهلية ، إلى غير ذلك من الروايات التي تضافرت على معنى واحد : وهو عمسة الأمة من الخطأ ، حتى أفادت فيه التطع ، فأن للاجتماع من القوة ما ليس للافراق ، ألا ترى أن التواتر يفيد ما لا يفيد خبر الواحد ، فهذه الأحاديث وإن لم تكن متواترة فقد تواتر القدر المشترك بينها ، وحصل العلم به كالعلم بشجاعة علي - رضى الله عنه - وجرد حاتم المستفاد من كثرة الوقائع المنقولة عنهما وإن كان نقل كل واحدة منها بالآحاد .

وقد تمسك الثاني للحجة بقوله تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) فان الله جعل الرجوع إلى الكتاب والسنة ولم يجعله للاجماع ، فلا يصح أن يكون مرجعاً شرعياً ، وهذا استدلال واحد ، فأن الأجماع لابد أن يستند إلى كتاب ، أو سنة ، أو قياس صحيح يرجع إلى أحدهما ، فالتبرؤ بأن الاجماع حجة راجع في الحقيقة إلى التمسك بالكتاب والسنة اللذين هما سند الأجماع ، وماذا لك إلا كالقول بأن القياس حجة ، فان المعنى فيه أن مساواة الفرع للأصل في العلة علامة على شمول دليل الأصل للفرع ، فيكون حكمه مستفاداً من النص في المعنى ، وقد قال هؤلاء المخالفون بحجة القياس وهو ليس كتاباً ولا سنة ، على أن الآية الكريمة جاءت بوجوب الرد فيما يقع فيه التنازع ، والمجمع عليه لا نزاع فيه

أما الثاني - وهو الاجماع السكوتي - فقد اختلف العلماء في حجته وعدمها على مذاهب كثيرة ، أرجحها أنه حجة ظنية ، فإن سكوت الباقيين ظاهر في الموافقة ، إذ يبعد سكوت الكل مع اعتقاد المخالفة عادة ، وليس الظن الحاصل بذلك دون الحاصل من القياس وظواهر الأخبار ، فوجب

العمل به ، وشبهة من قال : بأنه ليس بأجماع ولا حجة - ان السكوت لا يلزم منه الموافقة ؛ لاحتمال أن الساكت لم يجتهد بعد ، فلا رأى له في المسألة ، أو اجتهد وتوقف لتعارض الأدلة ، أو أن سكوته كان لمقتضى آخر ، وترد هذه الاحتمالات بأنها خلاف الظاهر ، لما لم من عنايتهم بأمر الدين ، وحرصهم على حفظ حدود الله لا تأخذهم في الحق لومة لائم ، وهذه امرأة قالت لعمر رضى الله عنه لما نفي المغالاة في المهر : أيطينا الله بقوله (وآتيتم إحداهن قطارا) وبمنعنا عمر ؟ فقال : أصابت امرأة وأخطأ عمر . ومعاذ قال له لما رأى جلد الحامل : إن كان لك سييل عليها فلم يجعل الله لك على ما في بطنها سييلا ، وغير ذلك كثير يعلم بتبع آثارهم

استعمال الصحابة الراى ومسلكتهم فيه

لم يكن للصحابة - رضوان الله عليهم - بد من استعمال الراى ، فان النصوص محدودة ، والنوازل متكاثرة لا تقف عند حد ، فكان حتما أن يقبلوا المسألة على وجهها حتى يظهر لهم وجه الصواب في حكمها مسترشدين بمقاصد الشرع العامة وقواعده الكلية . وهكذا فعلوا ، ونقل عن كثير من كبار الصحابة قضايا أفتوا فيها برأهم كأبي بكر ، وعمر ، وزيد بن ثابت ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل . وأول ما كان من ذلك مسألة الخلافة ، فانه لم ينص عليها في كتاب ولا سنة ، فلم يكن مفر من إعمال الراى . وإليك ما دار بينهم في ذلك

بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم على سرير الموت وفريق من الصحابة
 هشتغل بتجهيزه - إذ اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة يريدون أن يسندوا
 منصب الخلافة لسيدهم سعد بن عباد ، ولما دخل عليهم ابو بكر وعمر ،
 وعبيدة بن الجراح وهم على ذلك ، وخطبهم ابو بكر مينا أن المهاجرين أحق
 بها - صاح من الأنصار من قال : منا أمير ومنكم أمير ، فقال سعد : هذا
 والله أول الوهن ، وقال ابو بكر : - إذا والله لا يصلح ميفان في قراب واحد
 بل منا الأمراء ومنكم الوزراء ، وكان ان تم الامر لابي بكر ، وأيضا جاء
 على إثر هذا نكوص كثير من العرب عن دفع الزكاة مع إقرارهم بالاسلام واقامتهم
 للصلاة فكيف يصنع بهم ولم تحدث حادثة كهذه في تنصر النبوة ؟ فلجئوا إلى
 الرأي ، فكان من رأى عمر حرمة قتالهم ، فحاجه ابو بكر حتى حجه - وواقفه
 على قتالهم . وكانت قتلهم ومطمح أنظارهم الوصول الى الحق حيثما
 وجدوه ، فربما نبذ أحدهم رأيه واستمسك برأى غيره لأنه تبين الحق
 في جانبه .

رفعت إلى عمر قصة رجل قتل امرأة أبيه وخليلها ، فردد عمر : هل
 يقتل الكثير بالواحد ؟ فقال له على : أرايت لو أن نفرا اشتركوا في سرقة
 جزور فأخذ هذا عضوا وهذا عضوا ، أكنت قاطعهم ؟ قال نعم ، قال : فكذلك
 فعمل عمر برأيه ، وكتب الى عامله : أن اقلبهما ، فلو اشترك فيه أهل صنعاء
 كلهم لقتلهم .

ولما اختلفوا في المسألة المشتركة - وهي التي توفيت فيها امرأة عن زوج ،
 وأم : واخوة لأم ، واخوة اشقاء كان عمر يعطى لأصحاب الفروض سهامهم
 فلا يبقى للاخوة الأشقاء - وهم المصبة - شيء . فقالوا له : هب أن أبانا

كان حمارا ، ألسنا من أم واحدة ؟ فعدل عن رأيه وأشرك
بينهم .

أشهر القائلين بالرأى

كان عمر رضى الله عنه أmeer الصحابة فى استعمال الرأى ،
وأكثرهم توسعا فيه . وذلك بفضل ما أوتى من نفاذ البصيرة ،
ورجاحة العقل ، وجودة الرأى - فخرم المؤلف قلوبهم ما كانوا يستحقون
بنص الكتاب : لزوال مقتضى الاستحقاق ، فان الله - سبحانه - أعز
الاسلام وأغناه عنهم . ولم يقطع يد السارق فى عام المجاعة لشبهة الاضطرار
وحرم المائدة تحريما مؤبدا على من تزوجها فى العدة . لأن من تعجل شيئا
قبل أوانه عوقب بحرمانه . إلى غير ذلك مما لا يعد

وأشهر من سار على طريقة عمر عبد الله بن مسعود ، روى
أنه كان لا يكاد يخالف عمر فى شيء من مذهبه . قال الشعبي :
كان عبد الله لا يقنت ، ولو قنت عمر لقنت عبد الله . وقال أيضا :
ثلاثة يستفتى بعضهم من بعض : عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد
ابن ثابت ، وكان على ، وأبى بن كعب ، وأبو موسى الأشعرى يستفتى
بعضهم من بعض

التوفيق بين ذم الراى والعمل به

وإذا ثبت بما قدمنا أنهم لم يكونوا يرون فى استعمال الراى غشاضة ، وأنهم اعتمدوه فى استنباط أحكام كثيرة - كان لنا أن نعتقد أن ما ورد عنهم فى ذم الراى والرايين لم يكن القصد منه إلا أن يبعدوا عن ساحة الراى من لم يتأهل له ، حتى لا يجترىء الناس على القول فى الدين بلا علم فيدخلوا فيه ما ليس منه ، فالراى المذموم إنما هو اتباع الهوى فى الفتوى من غير استناد إلى أصل من الدين يرجع إليه

نموذج مما اختلف فيه الصحابة

بعد أن علمت مناهج الصحابة فى مصادر التشريع واختلاف مناهجهم ومنازعتهم فى البحث والتفكير - نورد لك نموذجاً من المسائل التى اختلفوا فيها لتبين منها أسباب اختلافهم

١ - قال عمر بن الخطاب وابن مسعود : إن الحامل المتوفى عنها زوجها عدتها وضع الحمل . وقال على وابن عباس : تعتد بأبعد الأجلين ، وسبب الخلاف تعارض نصين عامين ، فإن الله جعل عدة المطلقة الحامل وضع الحمل ، وجعل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً من غير تفصيل ، فذهب على وابن عباس إلى العمل بالآيتين معاً وأن كل آية

منها مخصصة لعموم الأخرى . وابن مسعود يقول من شاء بأهله أن سورة النساء القصوى نزلت بعد سورة النساء الطولى - يريد سورة البقرة - ومآله تخصيص آية البقرة بآية الطلاق . وقد تأيد مذهبه بحكمه صلى الله عليه وسلم فى قضية سيعة الأسلية التى وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فأحلها صلى الله عليه وسلم للأزواج

٢ - أفتى ابن مسعود ووافقه عمر بأن المطلقة لا تخرج من عدتها إلا إذا اغتسلت من الحيضة الثالثة . وأفتى زيد بن ثابت بأنها تخرج من العدة بمجرد دخولها فى الحيضة الثالثة . ومنشأ الخلاف فى ذلك اختلافهم فى القرء أهو الطهر أم الحيضة ؟

٣ - ذهب أبو بكر وابن عباس إلى أن الجسد كالأب يحجب الأخوة أيا كانوا من الميراث ، نظراً إلى أنه أطلق عليه فى القرآن لفظ الأب . وذهب آخرون - ومنهم عمر ، وعلى ، وزيد بن ثابت - إلى أن الأخيرة الأشقاء أو لأب يقاسمون فى الميراث : نظراً إلى اتحاد درجاتهم ، فان كلا منهم يدلى إلى الميت بواسطة الأب

٤ - أفتى ابن عباس فيمن ماتت عن زوج وأبوين : بأن للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللأب الباقي تعصياً : تمسكاً بظاهر قوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثلث) وقال زيد بن ثابت وبقية أعلام الصحابة : لها ثلث مابقى بعد فرض الزوج ، نظراً للمعنى المقصود من تشريع الحكم ، لأنها والأب - ذكر وإثني وراثية واحدة ، فللذكر مثل حظ الأنثيين كالأولاد والأخوة

٥ - قال ابن عباس : إن الأم لا يحجبها من الثلث إلى السدس أخوان أو أختان ، وإنما يحجبها ثلاثة ، لقوله تعالى (فان كان له اخوة فلائمه السدس) وقال غيره : بل الأخوان والأختان في معنى الثلاثة بدليل قوله تعالى في آية الكفالة (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) وقوله (فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان) والكل في الاخوة فلا فرق

٦ - اختلفوا في جواز بيع أم الولد ، وسبب الاختلاف يدين من الحديث الآتي ، روى الامام احمد عن سلامة بنت معقل قالت : كنت للحباب بن عمر ، ولي منه غلام ، فقالت لى امرأته : الآن تباعين في دينه ، فأثيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صاحب تركه الحباب ؟ فقالوا : أخوه أبو اليسر - كعب بن عمر ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا تبعوها ، واعتقوها ، فاذا سمعتم برقيق قد جاءني فأتوني اعوضكم ، ففعلوا فاختلوا بينهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قوم ام الولد مملوكة ، لولا ذاك لم يوضهم . وقال بعضهم : هي حرة حيث اعتقها ، فمن ثم كان الاختلاف

٧ - أفتى عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت بأن الحرة تكون زوجة العبد تبين البيئونة الكبرى بطلقتين ، وخالفهما على فقال : لا تحرم إلا بثلاث تطليقات ، ومنشأ الخلاف اختلاف وجهة النظر ؛ فانهم بعد ما انفقوا على أن الرق منصف اختلفوا : هل يعتبر الطلاق بالزوج أو الزوجة ؟ فرأى عثمان ، وزيد أن يعتبر بالزوج ؛ لأنه الموقع للطلاق ، ورأى على أنه يعتبر

بالزوجة ؛ لأنها الواقع عليها الطلاق .

٨ - أقي عثمان رضى الله عنه بأرث الزوجة من الزوج الذى طلقها فى مرض الموت ولو كان موته بعد انقضاء عدتها ، ويروى عن عمر أنه قيد استحقاتها للأرث بما إذا مات وهى فى العدة ، فإذا انقضت عدتها فلا ميراث لها ، والمسألة اجتهادية .

٩ - أقي عمر بن الخطاب فى المعتدة تزوج بغير مطلقها بأنها تحرم على الزوج الثانى ان يدخل بها حرمة مؤبدة : معاملة لها بنقيض مقصودها ، وزجرا عن مخالفة أمر الله تعالى ، ومحافظة على النسل - أخذاً بالمصالح المرسلة ، وخالفه على قائل : إذا انقضت عدتها من الأول تزوجت الآخر إن شاء : تمسكا بالبراءة الأصلية .

١٠ - أقي ابن مسعود وغيره أن الزوج إذا آلى من زوجته ومضت أربعة أشهر دون أن ينهى فقد طلقت طلقة بائنة ، وزوجها خاطب من الخطاب ، وأقي غيره بأنها لا تطلق بمجرد مضى المدة ، بل يؤمر الزوج بعدها بالنهى أو التطليق ، ومنشأ القوانين الاختلاف فى فهم آية الأيلاء فى سورة البقرة .

١١ - أقي عمر بن الخطاب بأن المطلقة إذا كانت من ذوات الأقراء وامتد طهرها فأنها تنتظر تسعة أشهر ، فإن لم يظهر بها حمل اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ، وأقي غيره بأنها تنتظر حتى تكون آيسة فتعتد حينئذ بالأشهر ، فدر رضى الله عنه نظر إلى المعنى المقصود من شرع العدة وهو تحقق البراءة من الحمل ، وبعد مرور المدة الغالبة لا يتبقى رية فتعتد بالأشهر - أما غيره فقد أخذ بظواهر النصوص فى العدة ؛ لأن هذه المعتدة من

ذوات الأقرام وعدتها بالنص ثلاثة قروء ، ولم تكن آيسة بعد حتى تنتقل إلى الأشهر

١٢ - أفتى عمر بن الخطاب بأن المطلقة باتنا لها النفقة والسكنى : عملاً بقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) ورد حديث فاطمة بنت قيس كما سبق ، وأفتى غيره بأنه لا نفقة لها ولا سكنى : أخذاً بحديث فاطمة ، وحملوا الآية على المطلقة رجعيًا بإشارة قوله (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) والمطلقة ثلاثاً لارجاء فيها . وأفتى آخرون بأن لها السكنى لا النفقة : اثبتوا السكنى لها بالآية المتقدمة ، ونفروا وجوب النفقة بفهم قوله تعالى (وإن كنَّ أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) فقالوا : غير الحامل لا نفقة لها

١٣ - روى مالك عن ابن شهاب أن ضوال الأبل كانت في زمان عمر رضى الله عنه ابلا مرسله : تتناجح ولا يمسها أحد ، حتى إذا كان زمن عثمان ابن عفان أمر بمعرفتها وتعريفها ، فإذا جاء صاحبها أعطى ثمنها ، فدمر رضى الله عنه وقف في هذه المسألة عند النص ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التقاط ضالة الأبل وقال : د مالك ولها ؟ دعها فإن معها حذاهما وسقاها ، ترد الماء وترعى الشجر حتى يلقاها ربها ، فلما رأى عثمان رضى الله عنه أن الناس امتدت أيديهم إليها أمر بمعرفتها وبيعها وحفظ ثمنها : أخذاً بالمصالح المرسله

١٤ - أفتى ابن مسعود فيمن مات عنها زوجها قبل أن يدخل بها ولم يكن لها صداق مفروض بأنها تستحق في تركه المتوفى مهر المثل ، وقد وافق اجتهاده ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق

الأسلية ، كما روى ذلك معقل ابن سنان الأشجعي . وخالفه علي ، فلم يجعل لها صداقا ، لأن هذه الزوجة لو كانت طلقت ما كان لها من الصداق شيء ، قال تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة) فعلى كرم الله وجهه يرى الموت كالطلاق ، ولا يأخذ بالحديث لما عرف عنه من التشدد في الرواية ، وابن مسعود لا يرى الموت كالطلاق ، وتأيد رأيه برواية معقل .

١٥ - كان أبو بكر يرى التسوية في العطاء ، ويقسم المال بين الناس على السواء ، لا يفضل أحداً على أحد ، محتجاً بأنه لا يجعل العطاء ثمناً لأعمالهم التي عملوها لله ، وكان يقول : إنما أسلموا لله ، وأجورهم على الله ، وإنما الدنيا بلاغ ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الآخرة . أما عمر فكان من رأيهِ التفضيل

وكان يقول : لا نجعل من ترك دياره وأمواله مهاجراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم كن دخل في الإسلام كرها ، ولا أجعل من قاتل رسول الله كن قاتل معه

١٦ - لما فتحت العراق والشام اختلفوا : كيف يفعلون في هذه الأرض التي فتحت عنوة ؟ فكان من رأى عبد الرحمن بن عوف وعمر بن ياسر وكثير غيرهما أن تخمس ، وتوزع أربعة أخماسها على الغزاة ، والجنس يصرف إن ذكروا في كتاب الله ، تمسكاً بقوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) ورأى عمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاذ بن جبل ، وطلحة وغيرهم ألا يسلك بها ممالك الغنائم ، بل توقف للمسلمين ، وترك بأيدي أهلها ، ويوظف الخراج عليها ، فيكون مادة للمسلمين تسد به الثغور ،

ويرزق منه القضاة والعمال والجند ، وفيه نفقة الأراامل واليتامى والمحتاجين ،
وينفع به أول المسلمين وآخرهم ، وما زال عمر بالمخالفين حتى أقروا بالحكم
الأغلبية

١٧ - كان ابن عباس رضى الله عنهما يفتى بصحة نكاح المتعة عند
الضرورة ، وعلى ، وابن الزبير ، وجابر ، وغيرهم يفتون ببطلانه ، ومنشأ
الخلاف أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص فيه قبل خيبر ، ثم نهى عنه في
فتح مكة ، ثم رخص فيه في غزوة أوطاس ، ثم نهى عنه ، فقام ابن عباس
من صنيع النبي صلى الله عليه وسلم أن الرخصة كانت للضرورة ، وأنهى
لانعقادها ، والحكم باق ، فإذا تحققت الضرورة جاز ، وحمل غيره النهى
على نسخ الجواز وزوال حكم الرخصة بالكلية ، وروي أن ابن عباس
رجع إلى قول الجمهور في آخر حياته

١٨ - أفتى عثمان رضى الله عنه بأن المختلعة لا عدة عليها ، وإنما تستبرأ
بحيضة : ذاهباً إلى أن الخلع فسخ لاطلاق ، عمتجا بأن امرأة ثابت بن قيس
ابن شماس لما اختلعت من زوجها أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد
بحيضة ثم تلحق بأهلها . ويرى غيره أن الخلع طلاق ، وعلى المختلعة أن تعتد
كالطلقات ، لدخولها في عموم قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قُروء) ويؤيد كون الخلع طلاقاً قول النبي صلى الله عليه وسلم
لثابت - لما قبلت امرأته أن ترد عليه حديثه - « اقبل الحديقة وطلقها
تطليقة »

١٩ - نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأبطح عند النفر من الحج ،
فذهب أبو هريرة وابن عمر إلى أنه من النسك فجعلاه من سنن الحج ،

ورأى ابن عباس وعائشة أنه كان اتفاقاً وليس من السنن

٢٠ - كان ابن عباس يرى أن الرمل في الطواف ليس من النسك ،
وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم رمل في طوافه اظهاراً للجلادة لما
سمع قول المشركين : حطمتهم حتى يثرب ، فلانعدام العلة لم يبق الحكم ،
ورأى غيره أنه سنة ، تمسكاً بظاهر فعله صلى الله عليه وسلم من غير نظر
للعلة ، وابن عباس عول على المعنى المقصود من شرعية الحكم

هذا طرف من المسائل يعطيك صورة واضحة من تصرف الصحابة
رضى الله عنهم في الاجتهاد والاستنباط ، ومنه يتبين أسباب اختلافهم
ونستطيع أن نجمل هذه الأسباب في ثلاثة :

١ - اختلافهم في فهم القرآن ، وقد رأيت أن الاختلاف فيه يقع تارة
بسبب ورود لفظ محتمل لمعنيين : كما في لفظ القرء - وتارة من قبل أن
التركيب يحتمل وجهين : كما في آية الأيلاء ، فان قوله تعالى (فان قاموا فأن
الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلاق فأن الله سميع عليم) يحتمل أن يكون
مرتباً على ما قبله ترتيب المفصل على المجرى ، فتكون الفاء للترتيب الذكري ،
فيكون النية في المدة ، فاذا انتقضت بدون فيه فيها وقع الطلاق بمضيها .
ويحتمل أن تكون الفاء للترتيب الحقيقي ، فتكون المطالبة بالنية أو الطلاق
عقب مضي الأجل المضروب - وتارة من تعارض النصوص كما في آيتي عدة
الوفاة وعدة الحوامل

٢ - السنة - فقد علمت انها لم تكن مدونة ، ولم يتيسر لفرد أو
أفراد أن يجمعوها كلها حفظاً ، وكيف يسهل ذلك وقد مكث صلى الله عليه
وسلم من مبعثه إلى وفاته ثلاثاً وعشرين سنة وهو يحدث ، ويرى أفعالا

يقرها أو ينكرها؟ ومن الصحابة السابقون إلى الاسلام ، ومنهم من تأخر اسلامه ، والصحابة أو جلهم منهم يكون معظم أوقاتهم في تحصيل أوقاتهم ، والقيام بالمهام الدينية التي توكل اليهم ، من الحروب والدفاع عن حوزة المسلمين ، وجاية الصدقات وتعليم الناس القرآن ، نعم كان بعضهم أكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم من بعض ، فتج من ذلك أن علم السنة كان موزعا بينهم ، فمنهم المقل ، ومنهم المكثر ، وأياما كان : فما يعلمه أحدهم أقل مما يجهله . لذلك كان يسأل بعضهم بعضا ، ولكن تنوعت طرقهم في الأخذ بمروى غيرهم ، وقد رأيت تشدد أبي بكر وعمر وعلى في الرواية مما كان مبناه التورع والاحتياط . كل ذلك كان له أكبر الأثر في الاختلاف ، فقد يعمل أحدهم برأيه لأنه أعياه الوقوف على الزمن ثم يظهر النص بخلاف مارأى - أخرج مسلم أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينتضن رؤوسهن . فسمعت عائشة بذلك فقالت : عجا ل ابن عمر كنت أغتسل أنا ورسول الله من إناء واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث افراغات . وسئل ابو مرسى الأشعري عن ابنة وابنة ابن وأخت ؟ فقال : للابنة النصف ، وللأخت النصف ، وأت ابن مسعود فسيتابعني . فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى ، فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : للابنة النصف ، ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين . وما بقي فللاخت ، وقد رجع أبو مرسى لفتوى ابن مسعود وقال لما أخبر بها : لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم .

وقد يعمل الصحابي بحديث على حين انه منسوخ لكنه لم يعلم ناسخه وعلمه غيره : كتطبيق الدين في الركوع ، أخذ به ابن مسعود ولم يطلع على

أنه منسوخ ، واطلع سعد بن أبي وقاص على ناسخه فرواه ، وأخذ به جمهور الفقهاء ، والحديثان في الصحيح

وقد أسلفنا لك أنهم كانوا يردون الحديث لضعف ثقتهم بالراوي ، أو لأنه عارضه ما هو أقوى منه في نظرهم : كما رد عمر حديث فاطمة بنت قيس ، ورد على حديث معقل ، وتقدمت لذلك أمثلة كثيرة

وبالجملة - فعدم شيوع الرواية ، والتدقيق في قبول ما يروى من السنة جعلهم أحيانا يفتون بما يفهم من عموم النصوص القرآنية ، وربما كانت هناك سنة تخصص ذلك العموم ، وأحيانا يفتون بالاجتهاد والرأى ويقدمون ذلك على حديث لم تثبت لديهم روايته

٣ - الرأى - عرفت أنهم كانوا يستعملون الرأى إذا لم يجدوا نصا في الكتاب والسنة ، وإن الرأى عندهم ما يراه القلب بعد فكير وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب : سواء أكان ذلك بطريق القياس ، أم بغيره ، وجلى أن الرأى يختلف باختلاف الناظرين لكل وجهة هو موليا ، وفيما قدمنا كثير من المسائل : مبني الاختلاف فيها الرأى

ومع هذا كله فقد كانت ما اختلفوا فيه قليلا ، لم تتسع هوة الخلاف بينهم اتساعا في العصر التالية : وساعد على ذلك الأسباب الآتية

١ - تقرر مبدأ الشورى بينهم ، فانه كان يؤدي غالبا إلى القضاء

على الخلاف

٢ - تيسر الاجتماع لاجتماع كبار الصحابة والمفتين في صنع

واحد

٣ - قلة رواية الأحاديث ، فان عمر كان قد خرفهم من الاكثار وتوعدهم عليه

٤ - قلة النوازل بالنسبة لما جد فيما بعد

٥ - تورعهم عن الفتوى واحالة بعضهم على بعض ، وعدم بحثهم إلا فيما ينزل بهم فعلا

وقد انقضى هـ هذا العصر ولم يدون فيه شيء من نصوص الفقه ، بل كانت تلك الفتاوى التي امتاز بها هذا الدور محفوظة في صدور الرجال يتناقلها صغار الصحابة وكبار التابعين ، ويمتثلون بها في الحوادث التي ينطبق عليها نص من النصوص

وإليك تراجم طائفة من مشاهير المفتين في هذا العصر

ابو بكر الصديق

هو عبدالله بن ابي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي ، يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ، وكان يسمى في الجاهلية عبد الكعبة ، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالله ، ولقب بالعتيق ، لجمال وجهه ، وقيل : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : انت عتيق من النار ، وسمى بالصديق لأنه بادر الى تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد لستين واشهر من مولده صلى الله عليه وسلم

نشأ ابو بكر عفيف النفس ، محبا للفضيلة ، رغابا عن الدنايا ، حرم على نفسه شرب الخمر في الجاهلية ، ولم يسجد لصنم قط ، وما إن ظهر نور

الاسلام حتى كان أول المسلمين لدعوته من غير تردد ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما دعوت احداً إلى الاسلام الا كانت له كبوة - غير أبي بكر ، ولما كان ابو بكر يحيا في قومه ، يحترما لديهم ، أسلم باسلامه عثمان بن عفان ، وطاحنة بن عبيد الله ، وسعد بن أبي وقاص وغيرهم . صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم من حين أسلم إلى ان توفي خير صحبة ، وكان احب رفيق اليه ، واعز صاحب عليه ، له في الاسلام مواقف رفيعة ، صاحب الرسول في الهجرة ، ورافقه في الغار ، وبذل ماله في سبيل الله ، وكان يشتري من ماله المعتدين على الاسلام ، وجاد بنفسه فلم يترك مشهداً من المشاهد إلا حضره ، ولازم فيه الرسول يحميه بنفسه ، ويقف في وجه الاعداء دونه ، وناهيك بثباته ورباطة جأشه عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حين كاد الناس يزلون ، فقد خطبهم وقال كلمته الماثورة : من كان يعبد محمد فان محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فأن الله حي لا يموت ، وما زال بهم حتى سكنوا ، وكان خطيباً فصيح اللسان ، مقداماً ، قوى الإرادة ، بعيد النظر ، صادق الفراسة ، انظر مقامه في سقفة بني ساعدة ، واقناعه الانصار بأحقية المهاجرين بالخلافة ثم اهتمامه وثباته في بعث جيش أسامة بن زيد إلى الشام : وتصميمه على ذلك في الوقت الذي شق فيه كثير من قبائل العرب عصا الطاعة ثم موقفه في قتال أهل الردة ، ومناظرته للصحابة حتى حجهم ، ثم تجهيزه للجيش إلى الشام ، ثم استخلافه عمر على المسلمين ، وتفرضه الخير فيه ، وكم الصديق من مواقف ومناقب : لقد مدحه الرحمن ، ونوه بذكره

القرآن

قال المفسرون : إنه المعنى بقوله تعالى (وَسَيَجْزِيهَا الْآتِق) وفي الصحيح
 « إن من آمن الناس على في صحبته وماله - أبا بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً
 لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الاسلام ومودته ، لا يقيان في المسجد خوذة
 إلا خوذة أبي بكر ، استخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 بالناس ، وجعله أمير الحج سنة تسع ، ولا يوجه لهذا الأمر إلا من كان
 بالمكانة العليا فيها وافناء ليعلمهم مناسكهم ، ويفتيهم فيما لم يعلموا . سئل ابن
 عمر : من كان يفتي الناس في زمن النبوة ؟ فقال : أبو بكر وعمر ، ما علم
 غيرهما ، وقال أبو سعيد الخدري : كان أبو بكر أعلننا برسول الله صلى الله
 عليه وسلم . وقال له عمر : رأينا لرأيك تبع . روى للصدیق رضی الله عنه
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث واثان وأربعون حديثاً ، اتفق
 البخارى ومسلم منها على ستة ، وانفرد البخارى بأحد عشر ، ومسلم بحديث .
 وسبب قلة روايته مع تقدم صحبته وملازمته النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 تقدمت وفاته قبل انتشار الأحاديث واعتناء التابعين بسماعها وتحصيلها
 وحفظها . وكان رضى الله عنه وافر الحظ في الزهد والورع والتواضع

روى البخارى عن عائشة قالت : كان لابی بكر غلام يأكل من
 خراجہ ، فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر ، فقال له الغلام : تدري مم هذا ؟
 قال : وما هو ؟ قال : كنت تكلمت لانسان في الجاهلية وما أحسن الكهانة ؛
 إلا أنى خدعته فلقينى فأعطاني بذلك ، فهذا الذى أكلت منه ، فأدخل أبو بكر
 يده ففأكل كل شيء في بطنه ، وكان إذا مدحه الناس يقول : اللهم أنت أعلم بى
 من نفسى ، وأنا أعلم بنفسى منهم ، اللهم اجعلنى خيراً مما يظنون ، واغفرلى
 ما لا يعلمون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون . ولما مرض قيل له : ألا ندعوك

طيباً ؟ قال : نظر إلى ، قالوا : ما قال لك ؟ قال : قال إني فعال لما أريد . روى ابن سعد أنه كان يحلب لأهل الحى أغنامهم ، فلما استخلف قالت جارية من الحى : الآن لا يحلب لنا ، فقال : بلى ، لاحتبنا لكم ، وإني لأرجو ألا يغيرني ما دخلت فيه عن خلق كنت عليه ، فكان بعد الخلافة يحلب لهم . وقد أسلفنا لك جملة من فتاويه . توفي رضى الله عنه وله ثلاث وستون سنة ، بعد أن قضى فى الخلافة سنتين وأشهرًا

عمر

هو عمر بن الخطاب بن نفيل العدوى القرشى ، انتهى إليه من شرف قريش السفارة ؛ وما زال يحترف التجارة حتى شغل عنها بمصالح المسلمين أيام خلافته ، وكان المسلمون قبل اسلامه يجتمعون فى دار الأرقم بن أبى الأرقم المخزومى فى اصل الصفا مستخفين لقلتهم ، وشدة قريش عليهم ، وكانوا بحاجة إلى الاستكثار من ذوى العvisية ، والجرأة والأقدام ، ليستطيعوا إعلان دينهم ، والذب عن نبيهم ، وكان ممن عرف بشدة البأس ، وقوة البطش ، وعزة الجانب ، ونفوذ الكلمة ، وسمو المكانة عمر ابن الخطاب وأبو جهل ، وقد توقع النبي صلى الله عليه وسلم خيرا للمسلمين باسلام احد الرجلين ، فقال : اللهم اعز الاسلام بأحب الرجلين إليك : عمر بن الخطاب ، او عمرو بن هشام ، فاستجاب الله دعاءه ، واسلم عمر فى ذى الحجة من السنة السادسة من البعثة ، وقد اسلم قبله تسعة وثلاثون رجلا وثلاث وعشرون امرأة ، ولما اسلم قال : يا رسول الله ، على م نحنى ديننا ونحن على الحق وهم على الباطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« إنا قليل ، وقد رأيت ما لقنا ، فقال له عمر : والذي بعثك بالحق لا يبق
 مجلس جلست فيه بالكفر إلا جلست فيه بالإيمان ، ثم خرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إلى الكعبة في صفين من المسلمين ، حمزة في
 أحدهما ، وعمر في الآخر ، فأصاب قريشاً كآبة شديدة حين رأوا
 حمزة وعمر ، وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ الفاروق ،
 لأنه أظهر الاسلام ، وفرق بين الحق والباطل . قال عبد الله بن مسعود
 كان اسلام عمر فتحاً ، وكانت هجرته نصراً ، وكانت امارته رحمة ،
 ولقد رأيتنا وما نستطيع أن نصلي في البيت حتى أسلم عمر ، فلما
 أسلم قاتلهم حتى تركونا فصلينا . وكان رضى الله عنه القدوة الصالحة
 للمسلمين ، والمثل الأعلى في التقوى ، والعدل ، والشهامة ، ونصرة
 الدين وتأييد الحق ، والشدة على الأعداء ، بلغ به علو الهمة ، ومضاء
 العزيمة والرأى والاخلاص في خدمة الرسول صلى الله عليه وسلم ودين
 الله القويم حداً يحل عن الوصف ، فما زال يناضل عن المسلمين ،
 وينافح عن سيد المرسلين حتى أذن لهم بالهجرة فهاجروا مستخفين
 إلا عمر ، فانه لشدة بأسه على قريش هاجر على ملائمة منهم . فقد
 روى عن على كرم الله وجهه أنه قال : ما علمت أن أحداً من المهاجرين
 هاجر إلا محتفياً . إلا عمر بن الخطاب فانه لما هم بالهجرة تقلد سيفه ، وتكب
 قوسه ، واتنضى في يده أسهما ، واختصر عنزته ، ومضى قبل الكعبة
 والملا من قريش بفنائها ، فطاف بالبيت سبعاً ، ثم أتى المقام فصلى
 متمكناً ، ثم وقف على الحلق واحدة واحدة ، وقال لهم : شأنت
 الوجوه ، لا يرغب الله إلا هذه المعاطس ، من أراد أن تشكله أمه

ويؤتم ولده ، ويرمل زوجته فليلقى وراء هذا الوادى ، فاتبعه أحد من المشركين ، وسار خلفه قوم من المستضعفين ، علمهم وأرشدهم ومضى لوجه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستشير الصحابة فى بعض أموره فكان أبو بكر وعمر أفضلهم عنده رأيا ، لصدق لهجتهما ، وعظيم إخلاصهما . روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » وقال : « لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون فإن يك فى امتي أحد فانه عمر » وحسبك دليلا على فضله وغزارة علمه موافقاته للقرآن والوحى ، وقد بلغت بضعة عشر موضعا - منها أنه قال متمنيا : لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى ، فنزلت الآية بوقته . وقال للنبي صلى الله عليه وسلم : إنه يدخل عليك البر والفاجر ، فلو أمرت نساءك أن يحتجبن فنزلت آية الحجاب . وقال : اللهم بين لنا فى الخير يانا شافيا ، فنزل تحريره - وأشار بقتل أسارى بدر ، وخالفه غيره ، فنزل القرآن بتصويب رأيه . وقال لنساء النبي صلى الله عليه وسلم حين أغضبته : عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن ، فنزلت الآية .

وكتابه إلى أبى موسى الأشعرى ينطق بسعة علمه ، وشمول عدله ، وحسن سياسته ، وقد اتخذ هذا الكتاب على وجازته اسلسا للقضاء الاسلامى وكم استنبط العلماء منه فوائد وفرائد ، وهاك هو : أما بعد - فان النضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة فافهم اذا ادلى اليك بحجة ، وانفذ الحق إذا وضع لك ، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، آس بين الناس فى وجهك ، ومجلسك وعدلك ، حتى لا يئأس الضعيف من عدلك . ولا يطمع الشريف فى حيفك ، البينة على من ادعى ، واليمين على من أنكر

والصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحا أحل حراما ، أو حرم حلالا ، ومن ادعى حقا غائبا أو بينة فاضرب له امدا ينتهى اليه ، فان بينه ، اعطيته بحقه ، وإن اعجزه ذلك امتحالت عليه قضيته . لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه نفسك ، وهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فان الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماهى فى الباطل . ثم الفهم الفهم فيما يختلج فى صدرك عما لم يبلغك فى الكتاب والسنة . وأعرف الامثال والاشباه ، ثم قس الأمور عند ذلك ، فاعمد إلى أحبها إلى الله عز وجل ، وأشبهها بالحق فيما نرى ، وإياك والغضب ، والقلق ، والضجر ، والتأذى بالناس ، فان القضاء فى موطنه مما يوجب الله به الأجر ، ويحسن به الذكر ، فمن خلصت نيته فى الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تزين بما ليس فيه شانه الله تعالى ، فان الله لا يقبل من العبادة إلا ما كان خالصا - اهـ

واعمر رضى الله عنه قوته الفطرية فى الحكم على الاشياء ، وإصابته فى معرفة العدل ، والظلم ، وخبرته الواسعة بالعالم الذى يحيط به ، وعقله الكبير فى تصريف شئون الدولة ، ونظام الأمور ، ورأيه الناضج فى تشريع الأحكام ، ورقفه بالمسلمين ، وانصافه ، واهتمامه بمصالحهم ، ووقوفه مع الحق ، وتعظيمه آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فله الفضل على الأمة الاسلامية ، سياسة ، وفتحا ، وعدلا ، واستقامة ، وقياما بنشر الدين ، والعلم ، والأمن ، والتهديب ، وبسط النفوذ الاسلامى ، وتنظيم الدولة ، وضبط ادارتها ، وله الفضل فى استنباط أحكام كثيرة أصاب فيها روح التشريع الاسلامى ، وعين المصلحة التى جامت الشريعة بحفظها ، وقد مر بك

كثير منها ، وثناء الصحابة والتابعين عليه مستفيض ، ويكفى أن نروى من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ما يشهد بمقامه العلمية والدينية ، قال عليه السلام : « بينما أنا نائم أو تيتُ بقدح لبن ، فثربت حتى رأيت الرى يخرج من أظفارى ، ثم أعطيت فضلى عمر ، قالوا فما أولته ؟ قال : العلم ، وقال عليه السلام : « بينما أنا نائم والناس يعرضون على وعليهم قصص ، فنها ما يبلغ إلى التدى ، ومنها دون ذلك ، وعرض على عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره ، قالوا : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : الدين ،

روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسائة حديث وتسعة وثلاثون حديثاً ، اتفق البخارى ومسلم منها على ستة وعشرين حديثاً ، وانفرد البخارى بأربعة وثلاثين ، ومسلم بأحد وعشرين ، وترجع قلة ما روى عنه ، إلى أنه كان يكره الا كثار من رواية الحديث ، ونهى الناس عنه ، بل لقد حبس بعض المكثرين ، وكان ذلك منه لما قلنا من أنه كان يخشى من شيوع الرواية أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويخاف أن يصدم التحديث عن القرآن . وينضم إلى هذا السبب ما قلناه فى تعليل قلة المروى لأبى بكر رضى الله عنه . وعلى كل حال فابرز نواحى عمر العلمية ناحية الفقه . والافتاء . والعمل بالرأى . وانك لتقف من الآثار الآتية على مبلغ زهده وتواضعه قال طلحة بن عبد الله : ما كان عمر بن الخطاب بأولنا اسلاما . ولا أقدمنا هجرة . ولكن كان أزهدنا فى الدنيا . وأرغبنا فى الآخرة . وقد كان يلبس المرقع من الثياب . ولا يجمع بين أدمين فى طعام . وقد دخل « عتبة ، وعمر يأكل خبزاً وزيتاً . فدعاه عمر ليأكل معه . فذهب عتبة يأكل فلم يستسغ الطعام لخشوته . فأشار عليه بخبز يسمى الحوارى . فلم

يرض بحجة أن بعض المسلمين لا يتسع له ماله . ولا يقدر عليه . والأحاديث في فضائله كثيرة

وقد استخلف بعهد من أبي بكر رضى الله عنه وكانت خلافته يمنا وبركة على المسلمين . ضرب فيها المثل الأعلى لحسن السياسة ، وبعد النظر ، وإقامة العدل ، والمحافظة على حدود الله ، والقيام بمصالح الرعية ، وسيرته رضى الله عنه حافلة بالمكارم ولقد صدق الامام على كرم الله وجهه إذ يقول : إن الله جعل أبا بكر وعمر حجة على من بعدهما من الولادة إلى يوم القيامة ، فسبقا والله سبقا بيذا ، واتعيا من بعدهما اتعابا شديدا ، فذكرهما حزن لامة وطن على الأئمة

مات رضى الله عنه مقتولا بيد أبي لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبه ؛ لأنه لم يخفف عنه ما فرضه عليه مولاه من الضريبة ، وفيما هو يجود بنفسه لم يدع مصالح الرعية . بل نظم لهم مجلس شورى الخلافة . وعين أعضائه الستة الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض : على وطلحة وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف . وعثمان والزبير . وبين لهم طريقة الانتخاب . وبذلك . سلك طريقا وسطا . فلم يترك الخلافة بلا عهد كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم تفاديا من وقوع النزاع والاختلاف وقد رأى بنفسه ما كان من الاختلاف عند يعة أبي بكر . ولم يهدهما كما عهد أبو بكر : تورعا واستبراه لدينه .

وكانت وفاته سنة ٢٣ هـ . ومدة خلافته عشر سنوات ونصف

عثمان

هو عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي القرشي ، يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ، ويكنى أبا عبد الله ، وأبا عمرو : كنيتان مشهورتان له ، وأشهرهما أبو عمرو . ولد في السنة السادسة بعد الفيل ، كان تاجرا بزازا ، أوتي من الغنى والثروة حظا عظيما ، كريما حسن الشيمة ، محبا في قومه ، مأمونا عندهم محترما لديهم ، أخرج ابن عساكر عن الشعبي ، قال : كان عثمان في قريش محبا يوصون اليه ويعظمونه ، وإن كانت المرأة من العرب لترقص صبيها وهي تقول : أحبك والرحمن ، حب قريش عثمان . أسلم بدعوة أبي بكر ، فاز بذلك فضل السابقين ، وزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم بنته رقية : وكانا أول من هاجرا إلى الحبشة ، ثم هاجرا إلى المدينة ، وماتت رقية في السنة الثانية فتزوج اختها أم كلثوم ، ولما ماتت في السنة التاسعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كانت لنا ثالثة لزوجناك ، وهذا يدل على مكانته عنده وثقته به وحب له . وبما يؤثر عن كرمه وبذله العظيم في سبيل الله - ابتاعه بثمن رومة بعشرين ألف درهم وجعلها للمسلمين يستقون منها . وتجهزه جيش العسرة بنحو ألف بغير وألف النار ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ : ما ضر عثمان ما عمل بعد يوم . وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الشورى ، وأخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو عنهم راض ، وهو الذي أمر بنسخ المصاحف وتوزيعها على الأوصياء . وقد شهد مع النبي

صلى الله عليه وسلم بعض المشاهد ، وكان يستخلفه على المدينة في بعضها ،
لم يشهد بديراً لتمريره زوجه ، ولا يعة الرضوان ، لأنها كانت من
أجله

روى لعثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث وستة
وأربعون حديثاً ، اتفق البخارى ومسلم منها على ثلاثة ، وانفرد البخارى
بثمانية ، ومسلم بخمسة ،

كان غزير العلم ، رصين العقل ، شديد الحياء والحلم ، وكان ابو بكر
وعمر يدعوانه مع أهل الشورى في معضلات الحوادث : وهو أعلم الناس
بالمناصب بشهادة كثير من الصحابة ، وقد كان ذا قدم راسخة في الاجتهاد
والفتوى ، غير أنه لم يكن له أصحاب يعرفون ، والمبلغون عن عمر قتيابه
ومذاهبه واحكامه كانوا أكثر من المبلغين عن عثمان والمؤدين عنه ، ومن
فتاواه - وجوب زكاة الدين ، وتوريث المبتوتة في مرض الموت بعد العدة ،

وأن الخلع فسخ ، ويبيع ضوال الابل بعد معرفة أوصافها
استخلف بانتخاب مجلس الشورى ، ومكث في خلافته اثنتى عشرة
سنة إلا أياماً ، وقد نعم عليه أهل الأمصار أموراً حاصروه بسببها : منها
إيثاره قرابته الاموين وجعله الولاية فيهم ، وظهور بعض الظلم من بعض
هؤلاء الولاة من غير ان يكون له علم به ولا اطلاع عليه ، لأنه كان كبير
السن عظيم الثقة بهم ، فأحفظ ذلك عليه بنى هاشم . وكانت هناك جماعات
سرية من اليهود والفرس الذين غلبهم الاسلام على امرهم ، وسلبهم ما كانوا
يقتلبون فيه من عزة وسلطان ، كانت هذه الجماعات تدبر امرها في الخفاء
ضد الاسلام والمسلمين ، فانهزت ما كان من بنى أمية الذين اتخذهم عثمان

عمالا وولاة في الدولة من الحيف والظلم ، وما كان في النفوس بسبب ذلك من الألم فجمعوا من العراق ومصر وذهبوا إلى المدينة ، وحاصروه في داره ، وطلبوا اليه التنازل عن الخلافة فأبى ، تخافوا إن هم استمروا على حصاره ان تدرهم الجيوش من الشام والبصرة وغيرهما ، فتسوروا عليه داره وقتلوه ويز يدية المصحف . وزعيم هذه الحركة المجرمة عبد الله بن سبا من يهود اليمن المتظاهرين بالاسلام ، ومن هنا يقين انه لا يد لبني هاشم في قتل عثمان رضى الله عنه

على

هو على بن أبى طالب بن عبد المطلب ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصهره على بنته فاطمة ، وأبو السبطين ، وهو أول هاشمى ولد بين هاشميين ، وأول خليفة من بنى هاشم ، وأول الشبان إسلاما ، هاجر إلى المدينة ، وشهد المشاهد كلها إلا تبوك ، فقد استخلف فيها على المدينة ، وله في الجميع بلاء عظيم وأثر حسن ، وأعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم اللوا في مواطن كثيرة ، وقال في خير : « لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ، ثم أعطاهما علياً ، ولما آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه قال له : « أنت أخى في الدنيا والآخرة ، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، اجمع فيه من الفضائل ما لم يحظ به غيره ، أوتي حظاً عظيماً في العام والشجاعة ، والزهد ، والفصاحة ، وجودة الخطابة والشعر : إلى عقل قضائي ناضج ، وبصيرة نافذة إلى بواطن الأمور . إلى قوة الحجة وسطوع البرهان ،

ولا عجب فقد تربى في بيت النبوة ، وغذى بلبان معارفها . روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة حديث وستة وثمانين حديثاً ، اتفق البخارى ومسلم منها على عشرين ، وانفرد البخارى بقسعة ، ومسلم بخمسة عشر . وأحكامه وفتاواه كثيرة شهيرة : إلا أن الشيعة افسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه ، ومن أجل ذلك لم يستمد اصحاب الصحيح من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق الأئيات من اهل بيته ، أو من اصحاب ابن مسعود كعبدة السلماني ، وشریح ، وابی وائل ، ولاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الیمن ، ودعا له قاتلاً : اللهم ثبت لسانه واهد قلبه ، فكان موفقاً مسدداً حلالاً للشكالات ، فيصلاً في المعضلات حتى صار مضرب الامثال في قضية ولا ابا حسن لها ،

حكى علقمة عن عبد الله قال : كنا نتحدث ان اقضى اهل المدينة على ، كان صاحب شورى عمر في اقصيته ، وكثيراً ما استشاره ابو بكر وعثمان .

وقد جمع إلى مهارته في القضاء والفتوى ، وتبريزه فيهما - عليه بكتاب الله روى ابن سعد انه قال : والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم نزلت ، واين نزلت ، وعلى م نزلت ؟ إن ربي وهب لي قلباً عقولاً ، ولساناً ناطقاً . قيل لعطاء : أ كان في اصحاب محمد أحد أعلم من علي ؟ قال : لا والله ما اعلمه ، وقالت عائشة ام المؤمنين : أما إنه لأعلم الناس بالسنة . ومن فقهه الذي قضى به - ان امرأة تزوجت ، فلما كانت ليلة زفافها ادخلت صديقاً لها في الحجرة سرّاً ، وجاء الزوج فدخل الحجرة فوثب عليه الصديق فاقتنلا ، فقتل الزوج الصديق ، فقامت المرأة فتلته ، فقضى بديه الصديق على المرأة ؛ لانها هي التي عرضته لقتل الزوج له

فكانت أولى بالضمان من الزوج الذى باشر قتله لأنه مأذون بقتله شرعاً دفاعاً عن نفسه وعرضه ، ثم قتلها قصاصاً ، ومنه ماروى أن رجلاً تزوج امرأة وأراد سفراً فأخذ أهل امرأته ، فجعلها طالقاً إن لم يبعث نفقتها إلى شهر ، فجاء الأجل ولم يبعث إليها بشيء ، فلما قدم خاصمونه إلى على فقال : اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً . فردها عليه . ومنه قضية المجنونة التى أمر عمر برجمها ؛ لأنها وضعت لستة أشهر ، فردها عليه على وقال : إن الله يقول (وحمله وفضاله ثلاثون شهراً) وقال (والوالدات يرضعن أولادهنّ حولين كاملين) فيؤخذ منهما معاً أن أقل الحمل ستة أشهر ، وإن الله رفع القلم عن المجنون ، فكان عمر يقول : لولا على لهلك عمر . والمسألة المنبرية تدل على فرط ذكائه ؛ وحدة ذهنه ، وسرعة خاطره . أما زهده وعدا فلا يمكن استقصاء ذكرهما ، وخطبه ووصاياه حافلة بالشئ الكثير من ذلك . وهو الذى يقول : الدنيا جيفة ، فمن أراد منها شيئاً فليصبر على مخالطة الكلاب ، مات رحمه الله فى رمضان سنة ٤٠ هـ مقتولاً بيد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي

· زيد بن ثابت

هو أبو سعيد زيد بن ثابت بن الضحاك النجارى الأنصارى . قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن إحدى عشرة سنة ، وكان يحفظ من القرآن وقتئذ ست عشرة سورة ، شهد الخندق وما بعدها من المشاهد . وأعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم راية بنى النجار يوم تبوك ، وكانت مع عمارة بن حزم ، فلما استقر عن سبب أخذها منه قال : « القرآن مقدم ،

وزيد أكثر أخذا للقرآن منك . وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي والرسائل . روى عنه أنه قال : قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « إني أكتب إلى قوم فأخاف أن يزيدوا على أو ينقصوا ، فتعلم السريانية ، فتعلمتها في سبعة عشر يوما ، وتعلم العبرانية في خمسة عشر يوما . وكان يكتب لأبي بكر وعمر في خلافتهما ، وولى بيت المال لعثمان ، وكان كل من عمر وعثمان يستخلفه على المدينة إذا حج . وهو الذي جمع القرآن بإشارة أبي بكر وعمر ، وقال له أبو بكر : انك شاب ثقف لا تهتك ، وكفى بهذا تعديلا ، فكان زيد رأساً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض . صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابه : « أفرضكم زيد » . وقال الشعبي : غلب زيد الناس على اثنتين - الفرائض ، والقرآن . وعن ابن عباس : لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد أن زيد بن ثابت من الراسخين في العلم ، وبالجملة فقد كان واسع الاطلاع ، ضليعا في فهم تعاليم الاسلام ، له القدرة الفائقة على استنباط الأحكام ، ذا رأى فيما لم يرد فيه أثر . قال سليمان بن يسار : ما كان عمر ولا عثمان يقدمان على زيد بن ثابت أحداً في القضاء والفتوى والفرائض والقراءة ، روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وتسعون حديثا : اتفق الشيخان على خمسة منها ، وانفرد البخارى بأربعة ، ومسلم بحديث ، توفي رضى الله عنه سنة ٤٥ هـ .

عائشة

هي عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين ، أعلم نساء الأمة ، كانت أحب نساء الرسول إليه ، لازمته سفراً وحضراً ، فشاهدت وعلت ما لم يطلع عليه غيرها ، ومن هنا كانت من أكثر الصحابة رواية . روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألفا حديث ، ومائتا حديث ، وعشرة أحاديث ، اتفق البخاري ومسلم منها على مائة وأربعة وسبعين حديثاً ، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين ، ومسلم بثمانية وستين . وعلى رواياتها المعول في معرفة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل في بيته ، وكان كبار الصحابة وأعلامهم يستفتونها ويرجعون لرأيها ، وكانت تناظر علماءهم وترد عليهم ، فكم من مرة ردت على أبي هريرة ، وعبد الله بن عمر وابن عباس وغيرهم ، وكان لها الرأي الصائب في الفتوى والاستنباط ، حافظة لأشعار العرب وأيامهم . ملأت فتاويها كتب الصحاح . قال مسروق رأيت مشيخة أصحاب محمد الأكبر يسألونها عن الفرائض . وعن أبي موسى : ما أشكل علينا أصحاب محمد أمر قط فأسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً . وقال عروة : ما رأيت أحداً أعلم بفقه ، ولا بطب ، ولا بشعر من عائشة ، وقال عطاء : كانت عائشة أفقه الناس ، وأعلم الناس ، واحسن الناس رأياً في العامة ، نشر عليها واكثر من الرواية عنها ابن اختها اسماء - عروة بن الزبير ، وابن اختها القاسم ابن محمد بن أبي بكر

تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بنت ست سنين ، وبني
بها بالمدينة بعد منصرفه من بدر ، في شوال سنة اثنتين وهي بنت تسع سنين
وتوفى عنها وهي بنت ثمانى عشرة سنة ، وتوفيت رضى الله عنها سنة
ثمان وخمسين هجرية

أبو موسى الأشعرى

أبو موسى : هو عبد الله بن قيس الأشعرى الكوفى من السابقين الى
الاسلام والخائزين فضل الهجرتين (إلى الحبشة ثم إلى المدينة) وكان موضع
ثقة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده في علمه وورعه وحزمه ، ولذلك
ستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض جهات اليمن كزيد وعدن ،
واستعمله عمر على البصرة فافتتح مما يجاورها الاهواز وأصبهان ، وفي عهد
عثمان طلبه اهل الكوفة فولاه عثمان عليهم

ولما كانت خلافة على وشجر الخلاف بينه وبين معاوية كان أبو موسى
احد الحكمين مختارا من على واصحابه في موقعة صفين ، ثم اعتزل الفريقين
الى النهاية ، وقد امتاز بتجويد القرآن ، وحسن صوته في التلاوة التي
تبعث الخشية في النفوس ، حتى شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال
« لقد اوتى مزارا من مزامير آل داود » وكان نساء النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم يستمعن في الليل الى قراءة ابى موسى وهو يصلى في المسجد ، وكان
اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم يشبهون كلام ابى موسى في وعظه
بالجزار الذى لا يحيط به الفصل ، ومن اجل هذا كان عمر اذا لقيه يقول له :

ذكرنا ربنا يا أبا موسى ، وأوصى عمر حين وفاته فقال : لا يقرلى عامل أكثر من ستة ، وأقروا أبا موسى الأشعري أربع سنين ، وقد قيل لعل ابن أبي طالب : حدثنا عن أبي موسى ، فقال : صبغ في العلم صبغة ثم خرج منه ، ومجمل القول فيه أنه من أهل الفتوى المشهورين بين الصحابة ، وأحد قضاة الاسلام المشهود لهم في الأمة ، وما يؤثر عنه قوله : لا ينبغي للقاضي أن يقضى حتى يتبين له الحق كما يتبين الليل من النهار ، وقد بلغ هذا القول عمر فقال : صدق أبو موسى ، وقد روى البخارى عن الحسن البصرى قوله : ما أتى البصرة راكب خير لأهلها من أبي موسى الأشعري ، وقد توفى بعد السنة الأربعين أو الخمسين من الهجرة على خلاف في ذلك

أنس بن مالك

هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم الأنصارى الخزرجى ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل البصرة ، روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثير من الصحابة ، وكان ابن عشرين حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ، وقد جاءت به أمه إلى رسول الله وقالت : يا رسول الله ، أنيس ، أَدع الله له ، فقال : اللهم أكرمه وولده وأدخله الجنة . قال أنس : فقد رأيت اثنتين وأنا أرجو الثالثة . وقد لزم خدمة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان يسمى بذلك ويفرح به ، وهو أحد الستة المكثرين من رواية الحديث ، فله في الصحيحين ثلاثمائة واثنا عشر حديثاً ، اتفق البخارى ومسلم منها على مائة وثمانية وستين ، وانفرد البخارى بثلاثة وثمانين (٩٢ تشرح)

ومسلم باحد وسبعين ، قال أبو هريرة : مارأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن أم سليم ، يعنى أنسا ، ولما استخلف أبو بكر بعث إلى أنس ليوجهه إلى البحرين على السعاية ودخل عليهما عمر ، فقال له أبو بكر : إنى أردت أن أبعث هذا إلى البحرين على السعاية ، وهو قى شاب ، فقال عمر : ابعته فانه فتى لبيب كاتب ، فبعثه ، وهو آخر من بقى بالبصرة من الصحابة ، مات سنة ٩٣ هـ ، وله من العمر ١٠٣ سنة ، روى البخارى عن قتادة قال : لما مات أنس قال مروق : اليوم ذهب نصف العلم ، قيل له : وكيف ذلك ؟ قال : كان الرجل من أهل الأهواء إذا خالفنا فى الحديث قلنا له : تعال إلى من سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم

عبد الله بن عمر

هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى القرشى ، أسلم مع أبيه قبل بلوغه ، وهاجر قبله إلى المدينة ، شهد الخندق وما بعدها من المشاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن أحد أأزم لطريق الرسول وأتبع لآثاره من ابن عمر ، حتى انه كان ينزل منزله ، ويصلى فى كل مكان صلى فيه ، ويبرك ناقته فى مبرك ناقته ، ونقلوا أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل تحت شجرة فكان ابن عمر يتعاهدها بالماء لثلاثين ، وهو احد الستة المكثرين من الحديث ، روى له الف وستائة وثلاثون حديثا ، اتفق الشيخان على مائة وسبعين منها ، وانفرد البخارى بأحد وثمانين ، ومسلم باحد وثلاثين ، اعطى ابن عمر القوة فى الجهاد ، والعبادة ، والزهد ، والمعرفة للآخرة ، والايثار لها ، قال

ابن مسعود : انه من أملك قريش لنفسه عن الدنيا ، وكان ذكي الفؤاد فطنا بصيرا ، ويدلك على ذلك ما وقع في القصة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم : إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ، وانها مثل المسلم خدثوني ما هي ؟ فوقع الناس في شجر البواذي ، وكان ابن عمر هو الذي فطن لها وأدرك أنها النخلة ، ولكنه لم يستعمل هذا الذكاء في جودة الفقه ودقة الاستنباط وأعمال الرأي ، بل وجه عنايته إلى حفظ الآثار والتدقيق في نقلها . قال أبو جعفر : لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمع رسول الله يحدث حديثاً أجدر أن لا يزيد فيه ولا ينقص منه ، ولا ، ولا ، من عباده بن عمر بن الخطاب . وقال الشعبي : كان جيد الحديث ولم يكن جيد الفقه ، حمله الورع والخوف من الله ألا يكثر من الفتوى برغم أنه تصدى لأفتاء الناس ستين عاماً ، ولهذا السبب نفسه لم يدخل في شيء من الفتن . قال ابن الأثير : وكان ابن عمر شديد الاحتياط والتوقى لدينه في الفتوى وكل ما تأخذه به نفسه ، حتى انه ترك المنازعة في الخلافة مع كثرة ميل أهل الشام إليه ومحبتهم له ، ولم يقاتل في شيء من الفتن ، ولم يشهد مع علي شيتا من حروبه ، فترى من هذا أن ميزته العلمية كثرة الجمع ودقة النقل ، لا كثرة الاستنباط ، ولا وفرة الفتوى ، ومن مذهبه في الفقه تفرع مذهب المدنيين ، ثم مالك واتباعه . توفي عباده بمكة بعد الحج سنة ٧٣ هـ عن أربع وثمانين عاماً

عبد الله بن عباس

هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يقال له : الخبر والبحر ؛ لكثرة علمه . ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات حين كان بنو هاشم بالشعب ، ولما أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم حنكه بريقة ، وضمه الى صدره وقال : اللهم فقهِه في الدين وعلمه التأويل - وفي رواية - علمه الحكمة ، ومن ثم انتهت اليه الرياسة في الفتوى والتفسير ، وكان أكثر الصحابة فياً على الإطلاق . وهو أحد العبادلة الأربعة ، وأحد الستة المكثرين لرواية الحديث ، فقد روى له ألف وستمائة وستون حديثاً ، اتفق الشيخان منها على خمس وتسعين ، وانفرد البخاري منها بمائة وعشرين ، ومسلم بتسعة وأربعين . وجل مروياته عن كبار الصحابة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم توفي ولابن عباس ثلاث عشرة سنة . فكان يجتهد في تعرف ما عند الصحابة من حديث وعلم ، ويقول : وجدت عامة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الانصار ، فان كنت لآتي الرجل فاجده نائماً لو شئت أن يوقظ لي لأوقظ ، فأجلس على بابه تسقى على وجهي الريح حتى يستيقظ متى ما استيقظ ، وأسأله عما أريد ثم أنصرف ؛ ولسعة علمه وقوة حجته وصفاء ذهنه كان عمر يدينه ويعظمه ويعتد به مع حداثة سنه ، ولما قال له عبد الرحمن بن عوف : إن أبناءنا مثله ، قل عمر : انه من حيث تعلم (يريد قومه علمه) وكان من الأدب بمكان ، فاذا سأله عمر مع الصحابة يقول : لا أتكلم حتى يتكلموا . وكان

عمر يقول له : انك لأصبح فياتنا وجها ، وأحسنهم خلفا ، وأفقههم في كتاب الله . روى البخارى في تفسير سورة النصر عن ابن عباس أن عمر دعا ذات يوم شيوخ بدر ودعانى معهم فقال : ماتقولون في قول الله تعالى (إذا جاء نصر الله والفتح) ؟ فقال بعضهم : أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم ، فقال لى : أكذلك يابن عباس ؟ قلت لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلن له ، فقال عمر : ما أعلم منها إلا ماتقول ، وهذا يدل على قوة فهمه وجودة فكره . وبالجملة فقد ظهر النبوغ العربى فى ابن عباس باكمل معانيه علما وفصاحة وكالا والمعية ، وكان واسع الاطلاع فى نواح عليية مختلفة : يعرف الشعر والانساب وأيام العرب ويعلم ماورد فى تفسير القرآن وأسباب نزوله وحساب الفرائض والمغازى ، ويعرف شيئا من الكتب الأخرى كالتوراة والانجيل . قال ابن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابن عباس ، وكان ابن عمر يقول : ابن عباس أعلم أمة محمد بما نزل على محمد . وقال عطاء : ما رأيت أكرم من مجلس ابن عباس ، أصحاب الفقه عنده ، وأصحاب القرآن عنده ، وأصحاب الشعر عنده ، يصدرهم كلهم من واد واسع ، وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : ما رأيت أحدا أعلم من ابن عباس بما سبقه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبقضاء أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، رضى الله عنهم ، ولا أفقه منه ولا أعلم بتفسير القرآن ، وبالعرية ، وبالشعر ، والحساب والفرائض . وكان يجلس يوما للفقه ، ويوما للتأويل ، ويوما للمغازى ، ويوما للشعر ، ويوما لأيام العرب ، وما رأيت عالما قط جلس إليه إلا خضع له ، ولا سائلا سألته إلا وجد عنده علما . كانت أكثر حياته حياة عليية يتعلم ويعلم ، لم يشتغل بالامارة إلا قليلا لم

استعمله على على البصرة ، وتوفي بالطائف سنة ٦٨ هـ عن أحد وسبعين عاما .
وعلى ابن عباس يدور علم أهل مكة في التفسير والفقه

ابن مسعود

هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي ، وينسب إلى أمه أحيانا فيقال : ابن أم عبد . أسلم قديما . قال : لقد رأيتني سادس ستة ما على ظهر الارض مسلم غيرنا ، وهو أول من جهر بالقرآن وأسمعه قریشا ، هاجر إلى الحبشة ، ثم إلى المدينة ، وشهد بدرًا ، وأحدا ، والمشاهد كلها . وهو الذي أجهز على أبي جهل يوم بدر ، وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وكان شديد الملازمة ، كثير الخدمة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو صاحب سواكه وطهوره ونعله ، يلبسه إياه إذا قام ، ويخلعه ثم يحمله في ذراعه إذا جلس ، يمشي أمامه إذا سار ، ويستتره إذا اغتسل ، ويوقظه إذا نام ، ويلج عليه داره بلا حجاب . حتى لقد ظنه بعضهم من قرابته . ففى البخارى ومسلم عن أبى موسى الأشعرى قال : قدمت أنا وأخى من اليمن فكثنا حينما لآزى ابن مسعود وأمه إلا من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لما نرى من كثرة دخوله ، ودخول أمه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولزومه له . . وقيل لحذيفة : أخبرنا برجل قريب السميت والدل والهدى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نأخذ عنه ، فقال : لانعلم أحدا أقرب سمتا ودلا وهديا برسول الله من ابن أم عبد ، ولقد علم المحفوظون من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن ابن أم عبد أقربهم

إلى الله وسيلة . وقال عقبه بن عامر : ما أدري أحداً أعلم بما أنزل على محمد من عبد الله ، فقال أبو موسى : ان تقل ذلك فإنه كان يسمع حين لانسمع ، ويدخل حين لاندخل ، صح عنه أنه قال : أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة . وروى له ثمانمائة وثمانية وأربعون حديثاً . انفق البخارى ومسلم منها على أربعة وستين . وانفرد البخارى بأحد وعشرين ومسلم بخمسة وثلاثين . وكان من أنفذ الصحابة بصيرة في الفتيا ، ومن ساداتهم في القرآن والفقه . لما سيره عمر إلى الكوفة كتب إلى أهلها : إني قد بعثت عمار بن ياسر أميراً ، وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر ، فاقتدوا بهما وأطيعوا ، واسمعوا قولهما ، وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي ، وقد أقام في الكوفة يأخذ عنه أهلها الحديث والفقه . وهو معلمهم ، وقاضهم ، ومؤسس طريقهم ، قد علمت أن ابن مسعود كان من منحي عمر ، وأظهر مناحيه الاعتداد بالرأى حيث لافض ، وتلقى عنه طريقته علقمة بن قيس النخعي ، وأخذها إبراهيم النخعي عن علقمة ، وإبراهيم شيخ حماد بن أبي سليمان .

وحمد شيخ أبي حنيفة

روى عن إبراهيم النخعي أنه كان لا يعدل بقول عمر وابن مسعود إذا اجتمعوا ، فاذا اختلفا كان قول عبد الله أعجب إليه ؛ لأنه كان ألطف ، لما قدم على الكوفة حضر عنده قوم ، وذكروا له بعض قول عبد الله وقالوا : يا أمير المؤمنين - مارأينا رجلاً أحسن خلقاً ، ولا أرق تعليماً ، ولا أحسن مجالسة ، ولا أشد ورعاً من عبد الله ، فقال علي : نشدتكم الله ، انه لصدق من قولكم ؟ قالوا : نعم ، فقال : أشهدك اللهم اني أقول فيه مثل ما قالوا

وأفضل ، قرأ القرآن فأحل حلاله وحرم حرامه ، فقيه في الدين ، عالم بالسنة
ولى بيت المال بالكوفة لعمر وعثمان ، وقدم في آخر عمره المدينة ،
ومات بها في خلافة عثمان سنة ٥٣٢ هـ

عبد الله بن عمرو بن العاص

يتصل نسب عبد الله بقریش ، وأبوه عمرو بن العاص السهمي في غنى
عن التعريف ، وقد أسلم عبد الله قبل والده ، وكان يعتد به بين علماء الصحابة
وعبادهم وحفاظهم للسنة ، وله سبعائة حديث ، غنى بضبطها وتدوينها ، وقد
روى عنه انه قال : استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب ما سمعت منه
فأذن لي فكتبت ، فكان عبد الله يسمى صحيفته تلك : الصادقة ، وأجاب من
سأله مرة عن الصحيفة بقوله : هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس بيني وبينه فيها أحد ، وقد روى عن عائشة رضي الله
عنها أنها قالت لعروة بن الزبير : يا بن اختي : بلغني أن عبد الله بن عمرو
مار بنا إلى الحج ، فאלقه فأسأله ، فانه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم
علما كثيرا ، وروى أن أبا هريرة قال : إني أكرهم حديثا - يعنى الصحابة -
إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب ، وقد أقام عبد
الله بمصر ، واشتغل بالسياسة مع أبيه قليلا ، وظل بها حتى توفي سنة خمس
وستين للهجرة

معاذ بن جبل

كان معاذ بن جبل من خيار الصحابة ، وكرام الأنصار ، وسادة الخزرج ، حضر المشاهد كلها مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد وردت بفضلته الأحاديث الكثيرة ، منها قوله صلى الله عليه وسلم « أعلم أمتي بالحلal والحرام معاذ بن جبل » وقوله « يأتي معاذ بن جبل يوم القيامة أمام العلماء برتوة » بفتح الراء بمعنى خطوة - ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن حينما بعثه اليهم « إني قد بعثت عليكم من خير أهلي وإلى علمهم ، وإلى دينهم » ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم من ثقة تامة بورعه وعدله وعقله وولاه على اليمن ، وجعل إليه القضاء ، وتعليم القرآن ، والشرائع ، وجمع الصدقات من العمال . وحديثه في العمل والاجتهاد بعد الكتاب والسنة مشهور ، وفيه دلالة على اعجاب الرسول صلى الله عليه وسلم به ، وكان يفتى بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلافة أبي بكر ، ولم يكن في الصحابة من ينازعه فضله ، أو ينكر مقامه فيهم ، وحسبك قول عمر فيه : عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، ولولا معاذ لهلك عمر ، وقوله : من كان يريد أن يسأل عن الفقه فليأت معاذ بن جبل ، وقوله حين خرج معاذ إلى الشام مجاهدا على عهد الصديق : لقد أخل خروجي بالمدينة وأهلها في الفقه وما كان يفتيهم به ، ولقد كنت كلمت أبا بكر رحمه الله أن يجلسه حاجة الناس إليه فإني على وقال : رجل أراد جهادا يريد الشهادة فلا أجلسه ، وقال فيه ابن مسعود : ان معاذ بن جبل كان أمة قانتا لله خفياء ولم يك من المشركين ،

فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن - نسيتهما ، قال : لا ، ولكننا كنا نشبهه بأبراهيم ،
والأمة - الذى يعلم الناس الخير ، والقانت - المطيع ، قال : وكذلك
كان معاذ

وكان أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم إذا تحدثوا وفيهم معاذ نظروا
إليه هية ، وكان فى حلمه وسخائه وفى حياته وجماله من أفضل
شباب الأنصار وأكملهم ، وإلى جانب ذلك كله كان مجاب الدعوة
عند الله

وفى عهد عمر احتاج أهل الشام إلى من يعلمهم القرآن ويفقههم فى الدين ،
فاتدب لهم عمر ثلاثة من قراء الصحابة وفقهائهم وفيهم معاذ بن جبل ، وجعل
عمر لكل منهم جهة يقيم بها ، وكانت فلسطين مقام معاذ ، ثم ولاه عمر
على الشام كلها بعد أبى عبيدة بن الجراح ، ولكن لم يلبث أن فشا الطاعون
بجهة عمواس فى السنة التاسعة عشرة ، للهجرة فأت به معاذ عن نيف وثلاثين
عاما - رضى الله عنه



الدور الثالث

التشريع من نهاية عهد الخلفاء الراشدين إلى أوائل القرن الثاني
الهجرى

حالة التشريع فى ذلك العصر

كان التشريع فى الدور الثالث يسير على نحو ما سبق فى العصر الثانى من حيث اعتماده على الكتاب والسنة ، والاجماع والقياس . غير أن مبدأ الشورى لم يعد له من المنزلة كل ما كان له فيما سلف ، وذلك لما ستعلم عن تفرق المسلمين ، وتنازعهم حول الخلافة ، ومن الأحقبها ؟ وتميزهم بسبب ذلك الى طوائف ثلاث : خوارج ، وشيعة ، وجمهور معتزلون

فقد اعتزت كل طائفة من هؤلاء بما جنحت اليه من آراء ، والتفت حول من تثق به من ذوى المكاة فيها فاتخذته اماما لها ، وحصرت الثقة العلمية فيمن يندى الى جانبها من الفقهاء ، مع سوء ظنها بمن عداهم حتى لم يعد الاجماع ميسورا إلا ما كان من طريق الصدقة

أضف الى هذا الاضطراب فى الوحدة أمورا أخرى لها كبر الأثر فى تشعب الخلافات الفقية

أولا - تفرق علماء المسلمين في الأمصار ، فلم يعودوا محصورين في إقليم واحد كما كانوا من قبل

ثانيا - اتجه الجمهور المعتدل الى ناحيتين في المنزع الفقهي : ففريق وقف عند الأخذ بالنصوص ، وغلبت عليهم التسمية (بأهل الحديث) وفريق استضاء بالنصوص في تعرف أحكام أخرى من طريق القياس ، وغلبت عليهم التسمية (بأهل الرأي)

ثالثا - شيوع رواية الحديث بعد أن كانوا يتخرجون منها مخافة الكذب على رسول الله ، ولكن الحاجة دفعتهم إلى ذلك بعد رابعا - ظهور الوضعين للحديث في هذا العصر بكثرة مزعجة ، فقد انتهز الخلاء في الاسلام فرصة الأقبال على الحديث بالرواية ، والقبول ودسوا فيه ما شاءت لهم الأهواء ، وروجوا في الناس كثيرا من باطلهم في صورة الأحاديث

خامسا - ظهور الموالى الذين افادهم الاسلام كثيرا من معارفه ، وأخذهم العلم عن اتصال بهم من علماء المسلمين بسبب الفتح الاسلامى لبلاדם ، واشترك هؤلاء بمواهبهم وبحوثهم في الحركة العلمية التي لم تعد قاصرة على العرب كما كانت أول عهدها

كل هذه الأسباب منضمة الى بعضها كانت مثار الخلاف المحتدم حول الفروع الفقهية ، ومبعث الجدل والنزاع بين الفقهاء : أفرادا وجماعات ، حتى اتسعت الهوة ، وازدادت مهمة الفقيه صعوبة ، ولم تعد الاحكام في متناول الباحثين بسهولة ، بل صار بلوغ الصواب ، وتعرف وجهه فيما يعرض للناس لا يتاح إلا بالجهد الطائل ، وشق النفس ، وتلك حالة استدعت من

الباحثين في أطوار الفقه عناية خاصة ، واستنفدت من أقوالهم الفصول الطوال ،
واليك شيئاً من هذا

كلمة عامة

عن الخوارج والشيعة

انقضى الشطر الأكبر من العصر السابق ، وامر المسلمين متحد ،
وكلتهم سواء ، ولم تكن كلمة الخوارج ، أو الشيعة على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم عنواناً لطائفة خاصة ، بل لم تجر كلتاها على ألسنة الناس إلا بعد
اتصال على بالخلافة وما يتعلق بها ، فصارت كل منهما علماً على فريق ممن
كانوا مع علي في مبايعته والدعوة إليه ، ثم تفرقوا أخيراً في الرأي إلى
نواح متغايرة

وذلك انه بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم كان علي — ويؤازره
بعض الصحابة — يرى أن الخلافة ميراث أدبي ، وانه أولى الناس بها ، فهو
ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة ، وهو أحب أهل
بيته إليه ، فليس لأحد أن يتقدمه في هذا ، وليس سواه يستحق بعد الرسول
أن يقوم على الناس في دينهم وسياساتهم

ومع تمسك علي وأتباعه برأيهم هذا — فقد انضموا إلى الجماعة في
بيعة كل من الخلفاء الثلاثة : أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان

ولما دبب عقارب الفوضى في أعصاب الخلافة على عهد عثمان ، وتغلغل

السائس بين صفوف المسلمين حتى انتهت بقتله - رضى الله عنه - نشط أنصار على في تقليده الخلافة ، ونهض هو في مقدمتهم يتبعك الأمر بعد أن حيل بينه وبين ذلك مدة الخلفاء الثلاثة .

وما كادت تتم له البيعة حتى خرج عليه ثلاثة من كبار الصحابة ينازعونه الأمر ، ويناصبونه الحرب : متأولين لأنفسهم في هذا الشقاق أن الحق في غير إقراره على البيعة ، وأن الدين يطلب اليهم أن يجاهدوه : فطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، ومعاوية بن أبي سفيان - يرون أن علياً خذل عثمان في مناهضة الثائرين عليه ، وقعد عن نصرته ، وكان يستطيع رد الناس عنه ، وأنه بعد أن يبيع قاعد عن الأخذ بثأره ، بل يذهب بهم الظن الى أن علياً استراح الى قتل عثمان ، اذ أن بعض القاتلين انتظم في جيشه فلم يكن منه اعتراض على ذلك : غير أن كلا من هؤلاء الثلاثة يريد الأمر لنفسه ، ويرى الولاية من حقه ، وأنه أقدر على النهوض بها ، وعلى استئصال الفتن قبل استفعالها . ويعتز كل من طلحة ، والزبير لنفسه بأنه واحد من نفر الستة الذين انتخبهم عمر حين وفاته للشورى في امر الخلافة ، وأنه من السابقين الى الاسلام ، كذلك يرى معاوية أنه أقرب الناس رحا الى عثمان ، وأنه أقدر على الأخذ بثأره ، وأحق بالأمر من بعده . وقد انتهى على من طلحة والزبير بقتلها في وقعة الجمل ، ثم اشتبك جيشه مع جيش معاوية في سهل صفين - بأرض الشام - ولما بدأ الفشل يحيق بجيش معاوية ، وأحس الهزيمة تحديق به ، لجأ الى حيلته المعروفة ، وهي رفع المصاحف على رؤوس الرماح طلباً للهدنة ، فالتقى أصحاب على في الرأي بأيدعون الحرب نزولاً على طلب خصومهم ، أم يحذرون خدعة معاوية ودهاهمه ، وأخيراً جنح على الى فكرة

التحكيم حقنا للدماء ، فكان قبوله لفكرة التحكيم مبدأ التصديق في صفوة ومثار النزاع بين أتباعه ، وذلك أن فريقاً منهم ارتضاها ، ودعا إلى الأخذ بها ، وفريقاً توجس الشر منها ورغب عنها . وقد سارع هؤلاء المعارضون إلى الخروج عن طاعته ، وأنكروا عليه العدول عن قتال معاوية ، وبقي معه الراغبون عن القتال ينتظرون ماوراء ذلك .

ومن وقتنا هذا ظهرت الحزبية الدينية ، وسمى المنسلخون عن علي بالخوارج - كما سمي المتنفون حوله ولم ينضموا إلى معاوية بعد - بالشيعية وبجانب هاتين الطائفتين جمهور المسلمين وهم من لم يمسم ابتداء الخروج أو التشيع ، وصار لكل طائفة منزع ديني خاص ، وأثر في الفقه الاسلامي يختلف عن أثر غيرها وإليك تفصيل الحديث

الخوارج

كان قبول علي لفكرة التحكيم بينه وبين معاوية سبباً في انشقاق نفر من أتباعه كما أسلفنا الإشارة إلى ذلك ، وقد كان الرأي عند هذه الطائفة أن التحكيم خطأ ، وأنهم دخلوا في الحرب مؤمنين بأن الحق معهم وعلى ذلك فالأمر ليس بحاجة إلى معرفة الحكم من جديد ، والتحكيم شك ، والشك لا يتفق مع الإيمان ، وصارت الكلمة التي اتخذوها مبدأ وشعاراً لهم - لا حكم الا لله -

وقد أبوا أن يرجعوا إلى علي إلا بشرطين :- أن يقر على نفسه بالخطأ بل بالكفر لقبوله التحكيم - وأن ينقض ما أبرم مع

معاونة من شروط ، ولكن عليا لم يجهم الى ذلك ، فأخذوا كلما خطب في المسجد ، أو ضمهم إليه مجلس يعترضونه بقولهم - لا حكم إلا لله - ولما يسوا من رجوع على إلى رأيهم اجتمعوا في منزل أحدهم ، وخطب فيهم من حضهم على زيادة التمسك بمبدئهم ، وحب اليهم الخروج من الكوفة الظالم أهلها ، إلى قرية قريبة منها تسمى (حروراء) فأجابوه إلى ذلك وسميت هذه الطائفة من يومئذ (حرورية)

كما سميت (خوارج) لخروجهم على علي ، أو لخروجهم في سبيل الله كما يرون ذلك ، وسميت بالمحكمة - بكسر الكاف مشددة - لتمسكهم بكلمة - لا حكم إلا لله -

وقد أمروا عليهم واحدا منهم اسمه (عبد الله بن وهب الراسبي) ولم يكفهم ذلك ، بل أخذوا يتخلصون من علي وخصومه ، قتلهم قتل علي ، ثم قويت شوكتهم وتشعبوا إلى فريقين أحدهما بالعراق ، والثاني بجزيرة العرب ، ولبثوا طول عهد الدولة الأموية يناوئونها ، ويقفون في وجهها محاررين ، حتى كبدها متاعب شاقة ، وكلفوها خسائر فادحة في الرجال والأموال ، ولم تغلب عليهم الدولة بعد ان استولوا منها على بعض البلاد الكبيرة ككرمان ، وفارس ، واليامة ، وحضرموت ، والطائف ، واليمن ، وقد انتهى عهد الأمويين ولم تنقرض هذه الطائفة ، بل بقيت مشغلة للدولة العباسية زمنا ما ، ولكنها لم تكن على سابق شأنها ، فانحطت صولتهم ، وضعفت قوتهم ، وتزعزعت فيهم شوكة القواد

تعاليم الخوارج - وقد عرفت للخوارج تعاليم تخالف تعاليم غيرهم ، وأشهرها :

(١) قولهم بكفروا من ارتكب ذنبا ، وذلك يقضى عندهم بكفر عثمان (رضى الله عنه) لعدم سيره سيرة أبي بكر وعمر ، ويكفرون عليا ، ومعاوية ، وأبا موسى ، وابن العاص ، لاشتراكهم جميعا في فكرة التحكيم - مع أن كتاب الله واضح لا يحتاج إلى تحكيم - ولأن معاوية ومن خلفه من قومه ظلة لا يسيرون على هدى القرآن .

(٢) يوجبون الخروج على الامام الجائر ، ولا يقولون بالثقية التي يقول بها أكثر الشيعة ، ولا يعفيهم من الخروج ضعف قوتهم ، وشدة شوكة الامام بهما بلغ الأمر من ذلك .

(٣) اعتبارهم أن الخلافة تكون لمن اختاره المسلمون ، ولو لم يكن قرشيا أو عربيا ، فليست لشخص معين ، ولا محصورة في جماعة مخصوصة كما تقول الشيعة ، وإذا وقع الاختيار على شخص فليس له أن يتنازل ، أو يحكم ، وإذا انحرف وجب عزله ، فان لم يعتزل وجب قتله .

(٤) اعتبارهم أن الأعمال: من صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وسواها جزء من الايمان ، فلا يتحقق إيمان المرء بالتصديق القلبي ، ولا بالافرار اللساني ، بل لابد من الأعمال كلها

ولم تكن هذه التعاليم الاربعية محل اتفاق عند جميع الخوارج ، بل كان الأخيران - وهما عدم حصر الخلافة في طائفة خاصة ، وكون الأعمال جزءا من الايمان - أشهر تلك التعاليم وأكثرها شيوعا ، والسبب في اختلافهم ازاء هذه التعاليم أنهم لم يكونوا كتلة واحدة كما يظن ، بل كانت البداوة العربية (١٠٢)

غالبه عليهم ، وكثيرا ما كانوا ينقسمون لخلاف يقوم بين بعضهم وبعض فيفترقون الى جماعات ، كل منها تحت لواء يخصصها ، ومنهم من كان يذهب الى عدم الحاجة الى تنصيب الخليفة ، وأن الناس موكولون الى أنفسهم ، يعملون بالكتاب من غير هيمنة حاكم عليهم ، وذلك الرأي هو ما يقصده هذا الفريق من جهاتهم الشائعة - لاحكم إلا الله - ولقد روى عن علي رضي الله عنه انه قال بصدد جملتهم هذه :- كلفة حق يراد بها باطل ، نعم انه لاحكم إلا الله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا الله . وإنه لا بد للناس من إمام بر أو فاجر ، يعمل في امرته المؤمن ، ويستمتع فيها الكافر ، ويلبغ الله فيها الأجل ، ويجمع به النية ، ويقا تل به العدو ، وتأمين به السبل ، ويؤخذ به للضعيف من القوى ، حتى يستريح بر ويستراح من فاجر -

وقد عدل هذا الفريق عن رأيه وأصبح مع جمهورهم في القول بتنصيب الامام من طريق الاختيار المطلق عن التقيد بكونه قرشيا او غير قرشي .

أشهر فرق الخوارج

تعددت فرق الخوارج الى نحو العشرين فرقة ، وكان بين بعضها والبعض تفاوت في بعض التعاليم كما كانت تتفاوت في الشريعة ، ونخص بالذكر منها أربعا .

(١) فرقة الأزارقة - وزعيمها نافع بن الأزرق ، ومذهب هذه الفرقة يقوم على تكفير جميع المسلمين ما عداهم ، ولا يجوز لواحد منهم أن يجيب

من دعاه إلى الصلاة من غير طائفتهم ، ولا أن يأكلوا من ذبيحه مسلم سواهم
أو يصاهروهم ، أو يتوارثوا معهم ، وإنما مثل غيرهم مثل عبدة الأوثان
لا يقبل منهم إلا الاسلام ، أو السيف ، ودارهم دار حرب ، ويحل قتل
اطفال غيرهم ونسائهم .

(٢) - فرقة الصفريّة - وزعيمها زياد بن الاصفر ، وهى أشبه بالازارقة
فى أكثر ما يختص بها

(٣) - فرقة النجدات - وهم أتباع نجدة بن عامر ، وأهم ما تنفرد به
هذه الفرقة ان الدين أمران : معرفة الله ، ومعرفة رسوله

وما عدا ذلك فالمرء معذور بحمله حتى تقوم عليه الحجة فيجب ان يؤمن
وإلا كفر ، ومن اجتهد فأداه اجتهاده إلى استحلال حرام ، أو تحريم
حلال فهو معذور كذلك ، والكذب عندهم اعظم من الزنى .

(٤) - الأباضية - ورئيسهم عبد الله بن أباض التميمى ، ولا يزال
أتباعه فى المغرب وهم لا يشتدون فى رأيهم نحو الغير كما يشتد الأزارقة ،
ولا يمنعون التزوج من الغير ، ولا التوارث ، ولا يجوزون قتال الغير إلا
بعد الدعوة وإقامة الحجة ، واعلان القتال ، والأباضية بوجه عام أقرب
للسلمة .

وعلى أى حال ، فال معروف عن الخوارج فى مجموعهم أنهم بالنوا فى
التشريع على من عداهم ، واشتدوا فى معاملة مخالفيهم حتى لم يرحموا الطفل
الرضيع ، ولا الشيخ القانى ، ولم يكفهم تخطئة عثمان وعلى ، بل لا يرون
ولا يرضون من الناس إلا أن يقرؤا بكفرهما وكفر من ناصرهما ، وكفر
بنى أمية ، ولم يكفهم من عمر بن عبد العزيز عدله وجمال سيرته ، بل طلبوا

منه كذلك أن يلعن أسلافه ، ويشارك الخوارج في البراءة من كل ما تبرأوا منه ، وما إلى هذا الأسراف الذي شوه حركتهم

مميزات الخوارج عن سواهم

ويمتاز الخوارج عن الغير فيما يتعلق بأعمالهم الدينية بأمرين - التشدد في عبادتهم ، والأخلاص للعقيدة

(١) التشدد في العبادة - يدلك على مقدار تشددهم في العبادة وانهم ما هم فيها أنهم كانوا يبرأون من الكاذب والمجاهر بمعصية ، وقد قتل زياد بن أبيه واحدا منهم ، ثم دعا خادمه فاستوصفه أمره ، فقال الخادم : « ما أتيتك بطعام بنهار قط ، ولا فرشت له فراشا بليل قط ، يريد أنه كان يصوم النهار ويقوم الليل دائما ، ومن أوضح ما يشخصهم لنا قول واحد منهم في وصفهم « شباب والله مكتهلون في شبابهم ، غضيضة عن الشر أعينهم ، ثقيلة عن الباطل أرجلهم ، أنضاء عبادة ، وأطلاح سهر ، فنظر الله إليهم في جوف الليل منحنية أصلاهم على أجزاء القرآن ، كلما مر أحدهم بآية من ذكر الجنة بكى شوقا إليها ، وإذا مر بآية من ذكر النار شق شقة كأن زفير جهنم بين أذنيه ، موصول كلاهم بكلاهم ، كلال الميل بكلال النهار ، قد أكلت الأرض ركبهم وأيديهم وأنوفهم وجباههم ، واستقلوا ذلك في جنب الله ، حتى إذا رأوا السهام قد فوقت ، والرماح قد أشرعت .. استخفوا بوعيد الكتبية لوعيد الله ، ومضى الشاب منهم قدما حتى تخضبت بالدماء محاسن وجهه فأسرعت إليه سباع الأرض ، وانحطت إليه طير السماء ، فكم من عين في منقار

طير طالما بكى صاحبها في جوف الليل من خوف الله ، وكم من كف زالت
عن معصمها طالما اعتمد عليها صاحبها في جوف الليل بالسجود لله ،
ذلك وصف ما كانوا عليه في العبادة ، ولعلنا إذا راعينا ما كانوا يعتقدونه
من أنهم وحدهم على الحق دون سائر الناس لم نحمل ذلك الكلام على
المبالغة فيما كانوا عليه

(٢) - اخلاص الخوارج لعقيدهم - ولقد وضع اخلاص الخوارج
لعقيدهم ، واندفاعهم إلى القتال في سبيلها لا في سبيل غرض دنيوى ، ولولا
أنهم أخطأوا السبيل ، وتمادوا على ذلك لكانوا خير مثل للجاهدة في
جنب الله

ومن أجل اخلاصهم هذا عطف عليهم كثير ممن لا يسير على مذهبهم ،
وهذا على بن أبى طالب نفسه ، وهو أول من نكب منهم ، يروى عنه انه قال
في آخر حياته : لا تقاتلوا الخوارج بعدى ، فليس من طلب الحق فأخطأه
كن طلب الباطل فأدركه : يقصد أن الخوارج يدفعون عن عقيدة ، وأما
معاوية فقد ظفر بالباطل ويدافع عن الدنيا

وتاريخ الخوارج يشهد بأنهم لم ييخلوا بأية تضحية في سبيل الدعوة
إلى مبادئهم ، ولم يتهيبوا أن يرسلوا رسلهم إلى خلفاء بني امية عند كل
فرصة ، وما يروى عنهم في سبيل الذود عن العقيدة كثير : منه ان واحدا
منهم طعن بالرمح من خصمه ، فجعل يسعى وراء طاعته ويقول (وعجلت
إليك رب لترضى) ومنه ان معاوية ارسل والدا إلى ولده ينصحه بالعدول
عن متابعة الخوارج ، فجعل الرجل يكلم ولده ، ولده يتأبى طاعته ، فقال
الرجل : اى بنى ! اجيتك بابنك لعلك تراه فتحن إليه ، فقال له : يأبى !

انا والله الى طعنة نافذة اتقلب فيها على كعوب الرمح أشوق منى الى ابني ،
ومنه أن عبد الملك بن مروان اتى بخارجى ندعاه الى ترك مذهبه وكرر
عليه ذلك ، فقال الخارجى : انغك الأولى عن الثانية . . . اسمع أو قل ،
فقال له عبد الملك قل ، فجعل الخارجى ينتصر لمذهبه برائع اسلوبه حتى قال
عبد الملك : لقد كاد يوقع فى خاطرى أن الجنة خلقت لهم ، وانى أولى
بالجهاد منهم ، ثم رجعت الى مائتة الله على من الحجة ، وقرر فى قلبى من الحق
ومنه - أن النساء كن يخرجن للقتال مع رجالهم ، حتى خرجت امرأة
حسنة متدينة ، كانت تخطب للزواج قرفض ، واشتركت فى الحرب ، وكانت
تهاجم الأعداء وهى تقول مرتجلة

احمل رأسا قد سئمت حمله ، وقد ملكت دهنه وغسله ، ألا قتي يحمل
عنى ثقاه ؟

وفى هذا القدر عن الخوارج كفاية .

الشيعة

كانت الفكرة الأولى لانصار على من الصحابة ، ومن نشأ على
رأيهم أن عليا أولى بالخلافة من غيره ، ولم تتجاوز هذا الحد ، ولم
تمنعهم أن يبايعوا الخلفاء الذين توفرت لهم ثقة الاكثريين من وجوه
الصحابة ، لعلمهم بأن الأمر شورى ، يحتاج الى شمل متحد ، وكلمة
بجوة .

غير أن تشيع هؤلاء الانصار لم يقف عند حد الرأى والتزول على مبدأ

الشورى فيما بينهم ، بل تطورت نصرتهم إلى مدى أوسع ، وأخذت صبغة اشنع من الحزبية الاولى بكثير ، فقد اصبحوا يرون أن الخلافة ليست موضع النظر ، ولا مجال الشورى ، بل لابد أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عين بالنص ، أو بالوصف - من يخلفه ، ولا بد أن يكون هذا الخليفة المعين من لدنه صلى الله عليه وسلم معصوما مثله ، فلا يأتي صغيرة ولا كبيرة ، وينتقلون من هذا إلى أن عليا هو الموصى له من الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويستندون في دعواهم هذه إلى أحاديث لم يعرفها سواهم من رجال العلم ، يثبتون بها على تلك الوصية المزعومة ، وعلى ذلك يكون غاصبا كل من سبق عليا إلى الامامة ، أو نازعه فيها ، أو عارض ذريته فيها من بعد ، لأن عليا وحده هو الذى تنطبق عليه أوصاف الامامة في نظر بعضهم ، أو هو الذى عينه الرسول بالاسم في نظر آخرين ، وأولاد على هم الاوصياء من بعده دون سواهم ، وليس هذا فقط ، بل دفع بعضهم الغلو في التشيع إلى القول بتأليه على ، وأنه يعلم الغيب ، ويخلقون لكل هذا نصوصا يتمسكون بها ، وتأويلات في القرآن لا يرضاها غيرهم

وما دامت فكرة التحكيم قد تسربت اليها حيلة معاوية حتى كانت في غير جانب على ، وانتهت باسقاطه ، ومادام على لم يزل بمد ذاك يحاول التغلب على معاوية ، ولم يصده عن طلب هذا الحق إلا قتله غيلة بيد أحد الخوارج - عبد الرحمن بن ملجم - فخفه في الخلافة قائم ، ولا بد أن يكون هو أوصى بها لمن بعده من بني ، كما أوصى له النبي صلى الله عليه وسلم من قبل ، ويكون تطلع الشيعة الى تنصيب واحد من أولاده تطلعا الى حق ديني في معتقدهم ، وسعيهم وراء ذلك عما يوجه عليهم الدين فيا يرون ، فلا بد من

مبايعتهم للحسن بن علي ، وهو أكبر ولد علي من فاطمة رضی الله عنها ، ولكن الحسن لم يكن كلها بالآمامة ، ولا راغباً في شرائها بدم المسلمين ، فما كادوا يبايعونه حتى تنازل عنها لمعاوية ، وعكف على شأن نفسه ، وبذلك صفا الجو لمعاوية من خصومة شغلت ذهنه طويلا ، وعصفت بالكثير من جنوده وجنود العلويين ، وسمى هذا العام - عام الجماعة - لاجتماع الناس حول إمام واحد - هو معاوية -

غير أن نظر الشيعة لم يتحول عن بغيتهم ، ولم يصرفهم عنها تنازل الحسن ، ولا سلطان معاوية

وليس في مقدورهم الا أن يسكتوا الآن على مضض ، حتى تكون فرصة ينتهزونها ، ولبثوا على حالهم هذه الى أن تولى يزيد بن معاوية ، فتحركوا للشغب من جديد ، واستمضوا الحسين بن علي للخروج معهم على يزيد ، ولم يصادفهم شيء من الحظ في هذه الحركة ، بل كانت نتيجتها شرا مما سبق ، فقد قتل الحسين في كربلاء ، ولحق بأهله وذريته كثير من عسف يزيد وعماله ، وأحيطوا بما يستدر الدمع من قسوة يزيد عليهم ، وقتلته إياهم حتى لم يبق من ولد الحسن والحسين إلا اطفال لا يتعلق بهم أمل الشيعة في النهوض بالدعوة ، وقيادة الاتباع ،

وهنا تعددت وجهة نظر الشيعة فيمن يكون الإمام ؟ وبدأوا ينقسمون إلى فرق يخالف بعضها بعضا ، ففرق يرى ان الخلافة بعد قتل الحسين انتقلت الى اخيه من ابيه: محمد بن علي المعروف - بابن الحنفية - فيبايعونه بها

وفريق ثان يحصرها في ولد علي من فاطمة بنت الرسول صلى الله

عليه وسلم ، وقد أصبحت بعد قتل الحسين حقا لأولاد الحسن؛ لأنه كان أكبر إخوته ، فلا يؤثر بها غير أولاده ، وهم ينتظرون كبرهم فيأبسون أرشدهم .

وفريق ثالث يرى حصرها كذلك في ولد فاطمة ، إلا أن الحسن قد تنازل عنها ، فلم يعد لأولاده حق فيها ، وأما الحسين فقد قتل في سبيلها ، فأولاده هم الوارثون لها وهم الأولى بالانتظار

تلك الفرق الثلاث هي أمهات الفرق الشيعية ، ومنها تسلسلت فرق أخرى كثيرة ، كشفت عنها الأيام فيما بعد ، وغاضت كل منها سبيل الدعوة إلى امام لها ، وعرفت باسم خاص بها ، وسلكت في الفقه مذهباً يختلف عن مذهب سواها ، وليست كلها سواء في الشهرة ووضوح الأثر العلمي ، بل بينها تفاوت يدعو إلى الاهتمام بالحديث عن بعضها دون البعض

أشهر الفرق الشيعية

(١) الكيسانية

لم يكن ظهور الفرق الشيعية وتعددتها في زمن واحد ، بل كان على توالي الأزمان ، وتبعاً لظهور الامام الذي تكون له الدعوة ، وقد كان أسبق هذه الفرق إلى الوجود أتباع محمد بن الحنفية وإن لم تكن في مقام غيرها من الشهرة وطول الأجل

وذلك لما عرفت أن بعض الشيعة سارع بعد قتل الحسين إلى يمة أخيه من أبيه وهو محمد هذا ؛ لعدم وجود ولد لعلي سواء ، وخوفاً على الخلافة أن

تفلك من العلويين إذا هم انتظروا أن يبلغ أولاد الحسن أو الحسين أشدهم ،
وكان كيسان مولى على بن ابى طالب انشط الناهضين بالدعوة لمحمد ، واسبق
الناخبين فى بوقها ، وهو الملقن لمن حوله اكثر التعاليم التى درجوا عليها ،
حتى عرف انصار ابن الحنفية بالكنيسانية . ومع ان محمدا لم يطل به الزمن ،
وانه توفى سنة إحدى وثمانين للهجرة وصلى عليه عامل المدينة - ابان بن عثمان
ابن عفان - ودفن بالبقيع على مرأى من معاصريه ، فقد زعم كيسان أن محمداً
لم يمت ، وأنه حى مستتر بجبل رضى على مقربة من المدينة ، وأنه سيخرج
إلى الارض وقت ان يشاء الله فيملؤها عدلا ويعمرها بالدين ، وان الخلافة
حتى يحتفظ به لأجله فانتظاره واجب ، ولا يبعة لغيره وإن طال الزمن

ويذهب الكيسانيون فى تصحيح دعواهم وترويج مزاعمهم إلى احاديث
مروية من طرقهم أو من طرق أخرى ورد فيها وصف على بالمهدى ، ثم
ينقلون الوصف إلى ولده محمد ويسمونه - المهدي المنتظر -

ومن تلك الأحاديث ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم فى شأن على
أنه قال : وأن تؤمروا عليا - ولا اراكم فاعلين - تجدوه هاديا مهديا يأخذ
بكم الصراط المستقيم

وما دام على قدمات ، وان الوصية التى كانت له وراثتها عنه ولده محمد ، فهو
إذا المهدي الذى سيعود ويخلف أباه ، ويؤكدون هذا الزعم بكثير من
الاحاديث التى تمشى مع ميولهم وتروج فى الناس مذهبهم : مثل روايتهم
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : لولم يبق الا يوم لبعث الله رجلا من
اهل بيتي يملؤها عدلا كما ملئت جورا ، والرجل الذى اشار اليه حديثهم هو
محمد بن الحنفية

ومع كثرة الأحاديث التي التمسوها لتركيز فكرة المهدي في أذهان الناس فلم ينقل شيء منها في صحيح البخاري ومسلم ، وذلك مما يشجع على القول بتكذيبها

والمسئلة في نظر الباحثين لم تتجاوز حرص هذه الفئة على بقاء الرياسة فيهم ، واحتياهم على الناس أن يظلوا حولهم ، فأخذوا يبعثون الرجاء إلى نفوس البسطاء من الناس ، وبالفن في وصف مهديهم المنتظر حتى نغره بنوع لا تسفيها العقيدة الصحيحة ، ولا يقبلها عقل سليم ، وأن مرجع هذه المبالغات وجرثومتها الأولى هو اندماج بعض اليهود والمجوس في المسلمين منذ عهد عثمان ، وتلقمهم بأهل البيت ، وظهورهم بالتفاني في خدمة الاسلام ليتمكنوا من بذر هذه الأباطيل بينهم ، ويعرفوا كيف يكيدون لهذا الدين ويزعزون عقائد بني

وعلى وجه الأجمال . فقد غرس الدخلاء في الاسلام هذه البذور الخبيثة في أذهان بعض الناس أيام علي ، حتى ليرى أنه علم بها وأنكرها أشد الانكار ، ونكل بمن وقع تحت يده من مروجها أشنع تسكيل ، ولكنها ظلت بعد ذلك في شبه كتمان ، حتى فححت طائفة الكيسانية باب القول بالمهدي المنتظر ، فولج به أثرهم بقية الفرق الشيعية ، وجرى هذا الوصف على لسان كل فريق ، وصار عقيدة دينية عند الجميع ، وإن كان المهدي المنتظر عند البعض غير المهدي المنتظر عند آخرين

وقد كان لهذا الاسراف في التشيع أثر سيء في تضليل الكثير من الناس ، وشغلهم عن العلم الصحيح ، وشحن أذهانهم بالأحاديث المقترأة والتأويلات الباطلة لكتاب الله ، وسنعرض لأثر ذلك كله في الفقه الاسلامي بعد الكلام على بعض الفرق الأخرى

الزيدية

كان من أحفاد علي بن أبي طالب زيد بن علي بن الحسين ، وقد شب زيد هذا ماقا للأمويين سائطا عليهم أن يستبدوا بالخلافة دون أهل البيت وناقما منهم ما فعلوا بأسلافه من قتل وتعذيب وتشريد .

وقد طمحت نفسه إلى استرداد الخلافة ، وأخذ يتبها لها بالعلم والاجتهاد وتأليف الأنصار لدعوته ، وقد أغراه بذلك الأمل وشجعه على الاخذ بأسبابه أن أهل الكوفة ألحوا عليه بالخروج على الأمويين ووعدوه بالنصرة

ومع أن الكثير من ذوى قرباه والمخلصين له نصحوه ألا يقدم على هذا ، وحذروه أن يغدر به أهل الكوفة كما غدروا بابائه من قبل ، فلم يثنه النصح والتحذير عن وجهته التي اعتزمها ، وقد نفذ خطته إذ كان بالعراق سنة ١٢١ هـ على عهد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك ، وكانت يبعثه التي يتقدم بها للناس - إنا ندعوكم إلى كتاب الله ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، واعطاء المحرومين . وقسم هذا القىء بين أهله بالسواء ، ورد المظالم ، ونصرنا : أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا ، أتبايدون على ذلك ؟ فإذا قالوا نعم وضع يده على يدهم ، وكذلك كان يفعل دعاة الذين بشم في انحاء العراق والموصل .

وبعد أن مكث على هذه الدعوة شهورا عدة نهض يوسف بن عمر

التقى - والى العراق لهشام بن عبد الملك - يجد في طلبه للايقاع به ولما اشتبك الجمعان تفرق عن زيد أكثر أتباعه من الشيعة الزيدية ، وثبت هو ونفر قليل معه حتى قتل سنة ١٢٢ هـ وصلبوا جسده مدة ، ثم أحرقوه ، أما رأسه فارسلوه إلى هشام ، وصارت الزيدية علما على اتباع زيد وخلفائه ، وقد اتف اتباعه حول ابنه يحيى ، ولكنهم فعلوا به مثل ما فعلوا بآيه ، وقد كان زيد من العلم ، وقوة الحجة ، وذلاقة اللسان على جانب كبير حتى قال فيه خصمه هشام بن عبد الملك : - رأيت رجلا جدلا ، لسا ، خليقا بتمويه الكلام وصوغه ، واجترار الرجال بحلاوة لسانه ، وبكثرة مخارجه في حججه ، وما يدلى به عند لند الخصام من السطوة على الخصم بالقوة الحادة ، إن أعاره القوم أسماعهم فحشاها من لين لفظه ، وحلاوة منطقته مع مايدلى به من القرابة برسول الله صلى الله عليه وسلم وجدهم ميلا اليه ، غير متددة قلوبهم ، ولا سا كنة أحلامهم ، ولا مصونة عندهم أديانهم -

ومع هذه المنزلة من العلم فلم يجتمع حوله كل الشيعة ، بل لم يثبت معه كل أنصاره كما عرفت ، وذلك - أولا - لما هو معلوم عن أخلاق أهل الكوفة من القلب والخداع ، - ثانيا - لأن الكثير منهم كان يميل الى أخيه محمد الباقر ، ويقولون بأمامته ، ثم إمامة ولده جعفر الصادق - وثالثا - لأن زيدا كان معتدلا في تشيعه ، لا يسرف في مزاعمه ، ولا يغفلوا الى الحد الذى يرضى جمهرة المتطرفين منهم ، ولا يجاريهم فى الطعن على أبى بكر وعمر ، حتى لقد اجتمع اليه نفر من وجوه اتباعه ذات يوم وسأله رايه فى الخليفتين ، فامتدحهما ، وامسك عن النم فيهما ، ولم يأخذ عليهما الا انها سبقا جده عليا الى الخلافة وكان احق بها منهما ، وهو مع ذلك

لا يقول بتكفيرهما ، وخاصة انه لم يسمع احدا من اهل بيته يتبرأ منهما ، وبعد جدال يطول بنا ذكره بين زيد وهؤلاء السائلين له ، لم يعجبهم حسن اعتقاده في الخليفتين ، ولا امتداحه لهما : ففوضوا بيعته ، وفارقوه ، وأنكروا أن يكون إمامهم فسامهم زيد - بالرافضة -

وعلى وجه الاجمال - فقد كان زيد أعدل من غيره من أئمة الشيعة رأيا وأكثر علما ، وأصح عقيدة ، وكان ينكر المهدية والرجعة إنكارا شديدا وكان اتباعه التابعون حوله وحول خلفائه اقرب في تعاليمهم واعمالهم الى الصواب من سوامهم ، جمعوا كثيرا من احكام الفقه على المذهب المنسوب اليهم - مذهب الزيدية - وكانت عنايتهم برواية الأحاديث والأحكام عن زيد عن آبائه ، ولم يثقوا بغيرهم عن في درجته من الأئمة العلويين ، كما انهم لم يأخذوا بالحديث المروى عن صحابي غير علي كآبي بكر ، وعمر ، وغيرهما ، لحصرهم الثقة في زيد ومن فوقه الى جده علي ، ثم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تزال الزيدية إلى يومنا هذا قائمة في بلاد اليمن كثيرة الاتباع ، فاشية التعليم

الامامية الاثنا عشرية

تطلق هذه التسمية على طائفة من الشيعة كانت تعتقد ان النبي صلى الله عليه وسلم اوصى بالخلافة لعل بالذات ، ويالغون في النيل من سبقه إليها ، ويحصرون الحق فيها من بعده لولده من فاطمة ، وهم الحسن ثم الحسين ومن يعقبهما من الأبناء إلى الثاني عشر - محمد المهدي - ولا تنتقل من

بعده لاحد ، وذلك سبب تسميتها - الاثنا عشرية - ومذهبهم قائم على أن محمدا المهدي لم يمت ، وإنما اختفى عن الدنيا سنة ٢٦٠ من الهجرة . وانه سيمود اليها في آخر الزمن ؛ ليعلاها عدلا وأمنا ، وقد تجاوزوا في وصف الإمام - الخليفة - كل حد مستساغ من المبالغة - ولنلك أيضا سمو بالامامية - حتى زعموا له صلة روحية بالله كصلة الأنبياء ، فهو يوحى اليه ، ويسمع كلام الملك ، غير أن ، لا يرى شخصه كما يراه الأنبياء ، والايان بالامام عندهم جزء من الايمان بالله ، وان من مات على غير اعتقاد بأمامه مات على الكفر والتناق ، والائمة أركان الارض أن تيمد بأهلها ، وحجة الله على جميع خلقه ، وهم مطهرون من الذنوب ، مبرؤن من العيوب ، وأنهم مختصون بما اختص الله به ملائكته ورسله من علم ويعلمون متى يموتون . بل لا يموتون إلا باختيارهم ، وأن أعمال الناس ستعرض على النبي وعلى الائمة ، وأن الائمة قد توارثوا جميع الكتب التي نزلت من عند الله ، وأنهم يعرفونها على اختلاف لغاتها ، وأن عندهم مصحفا موروثا عن فاطمة الزهراء فيه مثل هذا القرآن ثلاث مرات ، وليس فيه منه حرف .

الى غير ذلك من الأراجيف التي دفعهم اليها اسرافهم في تقديس الائمة حتى جعلوهم فوق البشر ، وجعلوا الايمان بهم ضروريا لقبول العبادات ، ويتكلفون لهذه الأباطيل أحاديث غير معروفة ، وتأويلات في القرآن لا يذهب اليها سواهم ممن يخضعون للحق ولا يرويدون أن يكون الحق خاضعا لهوهم ، مما يطول بنا استيعابه ، وينافي ظاهر الأدلة ، ونظام الفطرة الذي لا يسمع لقائل بأن العلم يورث كما يورث المال ، وأن المرء

يوزن بنفسه ، وان العبد لا يخطئ ، وانه يعلم الباطن ، وانه لا يموت إلا باختياره ، الى آخر ما هنالك : وان مذهبهم ليناقض بعضه بعضا ، فهنا على ابن أبي طالب رضى الله عنه وهو رأس الأئمة عندهم لم يدع شيئا من هذا ، ولم يعرف الخير أو الشر لنفسه ، ولم يدرك أيكون التحكيم بينه وبين معاوية خيرا له أم شوما عليه ؟ بل النبي صلى الله عليه وسلم فيما يحكى عنه القرآن يتول : (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء)

اشهر تعاليم الامامية الاثنا عشرية

وأهم التعاليم التي تصل بالخلافة عند هذه الطائفة مسائل أربع :-

(١) العصمة (٢) المهديّة (٣) التقيّة (٤) الرجعة

(١) أما العصمة - فيقصّدون منها أن الأئمة معصومون في كل حياتهم كالأنبياء لا تصدر عنهم صغيرة ولا كبيرة ، بل يزيدون على ذلك أنه لا يجوز عليهم خطأ ولا نسيان ، وتلك عقيدة غريبة في حق الأئمة ، وغريبة على الاسلام ، إذ لم يسبق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا في صدر الاسلام ما ثبت ذلك من بعد أو قرب ، فضلا عن أن يكون عقيدة راسخة يبنون عليها ما يبنون من مبالغات ، ويصدرون عنها في عباداتهم وعلومهم وإثارهم للخلاف المحتدم وتأليبهم على الحكام ، وما وراء ذلك بما كان له أسوأ الأثر في حياة الجماعة الاسلامية ويطول بنا ذكره ، على أن

الباشرين في هذا يرون أن الأئمة الأولين كملوا وابتدأ الحسن والحسين لم يقولوا بهذا عن أنفسهم ، بل ثبت عنهم الخطأ ، وتخطت بعضهم لبعض ، وبعدهم غاية البعد عن التفكير في امتيازهم عن الناس : إلا من ناحية القرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسب ، فليسوا مجردين من الطوائف البشرية التي تجعل المرء تحت تأثير ميله الأنساني عرضة لأن يسير في طريق الخير مرة ، أو الشر أخرى ، ومهما غلبت عليه غريزة الخير فلا يخلو عن الهم بذنوبه ، أو الاشتغال عن ذكر الله بهواجس النفس ، أو ما إلى ذلك مما يكون خطأ أو نسياناً على الأقل ، وليسوا كذلك وسطاء بين الله والناس ، ولا شفعاء عند الله ، وليس الاعتقاد فيهم كافياً في محو السيئات ، ولو كان هذا حقاً كما يراه الإمامية لكان مجرد الاعتقاد برسالة محمد صلى الله عليه وسلم أولى بمحو السيئات ، وهذا في اعتبارنا إلغاء للتكاليف الشرعية ، وإغراء بالتحلل من الأعمال ، ومناف لصريح الكتاب العزيز في قوله سبحانه (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وغير ذلك من الآيات .

٢ - المهدي - تقدم لنا أن كلمة المهدي عند الشيعة وصف للإمام الذي تكون له الدعوة ، وأن هذه الكلمة راجت لأول أمرها على لسان الكيسانية التابعين لمحمد بن الحنفية .

وقد انحدرت هذه الكلمة على لسان كل فريق من الشيعة ، وصارت كل طائفة من فلاحيتها ، وفي زمنها تخص بهذا الوصف إمامها ، وهي عند الإمامية كذلك وصف لمحمد الثاني عشر من أحفاد علي وفاطمة الزهراء ، ومعناها المقصود عندهم - الإمام المنتظر - وقد أفاض الاثنا عشرية في وصف

المهدي يوصافى غير معقولة ، وكلها تدور حول ما أسلفنا من علمه بالغيب وعصمته ، وامتلاكه أمر المسلمين ، واصلاحه ما فسد من شئون الناس ، وما سوى ذلك مما كان ذا أثر فى حشو عقول البسطاء ، وخضوعهم للأوامر ، وكانت فكرة المهدي ذريعة استغلها فى كثير من الاحيان بعض ذوى المطامع ، وأدى استغلالها الى إثارة الفتن ، والتهاب الحروب فى كثير من البلاد الاسلامية .

فكل من حدثته نفسه بالسيادة ، وغلبت عليه المطامع رأى أن أقرب الطرق إلى نيل رغباته هو أن يكون المهدي الذى ينتظره الناس ويسمعون به منذ القدم ، ولم يعدم كل واحد من هؤلاء أن يجد فى حينه انصارا يتقادون له ، ويستسلمون لدعوته ، حتى كثر عدد المهديين فى الازمنة السابقة ، وخاصة فى بلاد المغرب ، وليست الدولة الفاطمية الا وليدة هذه الفكرة . ولم الله وحده ، متى ينقطع ظهور المهديين ، ويتفادى اعداء هذه النظرية عند حدم ، حتى لا تتجدد بسببهم المآسى الدموية بين المسلمين كما حصل فيما سلف فى جهات عدة ، وكما نعهد فى التاريخ الحديث عن مهدي السودان

٣- الرجعة . والرجعة أثر لازم لفكرة المهدي عند الاثناعشرية ، ومعناها : أنه بعد ظهور الامام المهدي ، وتتمية لاقامة العدل يرجع النبي صلى الله عليه وسلم الى الدنيا ، ويرجع كذلك على ، وولدها وبقية الائمة العلويين ، ويرجع خصوم هؤلاء الائمة كآبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، ومعاوية ، وسواهم ممن تغلبوا على الخلافة ، فيقتض من هؤلاء الخصوم الائمة العلويين ، ثم يموت الجميع ثانيا .

٤ - التقية - والتقية - بوزن قضية - معناها المداراة ، والمصانعة ، ويقصد منها الشيعة النظام السرى الذى يكتتمونه عن الناس ، ويسرون على تعاليمه فى الدعوة خفية لآماءهم المختفى ، مع إظهارهم الطاعة لمن ييدهم الأمر ، حتى إذا ما انتشرت فى الخفاء دعوتهم وكثرت أنصارهم جاهرُوا بالخروج وحمل السلاح فى وجه الدولة القائمة ، والأخذ بالتقية جزء من الدين عند هذه الفئة ؛ وأنهم ليتكفون لاثباتها تأويلات لبعض آيات القرآن ، كقوله سبحانه : (أولئك يؤتون أجرهم مرتين بما صبروا) أى بما صبروا على التقية

ويرون أن المستحسن فى حق من اجتمع منهم مع أهل السنة أن يسايرهم ظاهراً فى كل عباداتهم من صيام وصلاة وغيرهما ، وذلك من باب التقية ، ويؤيدون هذه الآراء بآثار عن بعض أئمتهم كقولهم : من صلى وراء سنى تقية فكأنما صلى وراء نبي ، وقد فسروا كثيراً من أعمال أئمتهم بأنهم فعلوها تقية : فوافقة على على خلافة أبى بكر وعثمان تقية ؛ وتنازل الحسن بن على لمعاوية تقية ، وهكذا كل ما حصل من أئمتهم غير مخالفين فيه لجمهرة المسلمين محمول عند الشيعة على انه تقية

وبالاجمال - فقد عرفت أنهم يحضرون الأيمان الحق فى على ومن ناصره ، ومن تبع الأئمة العلويين فى الأجيال اللاحقة ؛ أما من عداهم من الخلفاء ، ومن تابعهم فهم مقصرون بل كفار عند المغالين منهم ، ولا يتخرجون أن يلعنوهم وذلك أثر المبالغة فى التشيع ، ونتيجة الاستسلام للذرائع التى وجدت من سذاجة الشيعة مرتعاً خصباً

الامام جعفر الصادق

من أشهر أئمة الشيعة - الامام جعفر الصادق - وهو ابن محمد الباقر بن علي بن الحسين ، وجده لأمه أبو بكر الصديق . وقد كان جعفر على جانب كبير من العلم ، والآداب ، والزهد في الدنيا ، والورع ، وقد أقام بالمدينة مدة طويلة أفاد فيها الشيعة المتتبعين اليه علما وأدبا ، ثم دخل العراق ولبث بها كذلك مدة أخرى على سابق عادته في بث المعارف والاخلاق بين المتصلين به ، وكان مقامه بين المدينة أحيانا ، والكوفة حيناً ، لم يشغل نفسه بطلب الدنيا ، ولا تعلقت رغبته بالخلافة كغيره ، ولقد حاول بعض الناس أن يدفعه إلى طلبها والدعوة إلى نفسه فلم يصادف هذا الاغراء نجاحاً لدى جعفر ، لشدة انصرافه عن ذلك إلى الناحية العلمية ، ومن أجل هذا لم يصبه ما أصاب غيره من مطاردة الحكام له ، وتسكيلهم به ، ففضى عمره - خمساً وستين سنة ، ما بين أواخر الدولة الأموية وأوائل العصر العباسي - هادئاً ، بعيداً عن الشغب مع ما كان في هذه الفترة من الفتن المتأججة ، والاضطراب الشديد

وقد أخذ الشيعة عن جعفر كثيراً من الأحاديث ، حتى لم يرو عن غيره مثل ما روى عنه في الحديث والأقوال على المذهب الشيعي ، وحصره الخلافة في العلويين ، دون أن يتعرض لها بالذات ، وبما يؤثر عنه في امتداح أهل البيت قوله ... ثم انتقل نور النبوة إلى غرائزنا ، ولمع في أئمتنا ، فنحن أنوار السماء ، وأنوار الارض ، فبنا النجاة ، ومنا مكنون العلم ، وإلينا مصير الأمور ، وبمهدينا تنقطع الحجج ، خاتمة الأئمة ، ومنقذ الأمة ، وغاية النور ،

ومصدر الأمور ، فحن أفضل المخلوقين ، وأشرف الموحدين ، وجميع رب العالمين ، فليهنأ بالنعمة من تمسك بولايتنا ، وقبض عروتنا .

ومع كثرة ما نقل عنه الشيعة ، فقد تزيدوا عليه بعد وفاته ، ونسبوا إليه ما لم يقل به لترويج مذاهبهم ، حتى قالوا فيه أنه حي ، ولن يموت حتى يظهر ، فيظهر شأنه ، الخ

وقد كانت هذه الأكاذيب من الأسباب في عدم الأخذ بما نسب إليه من الحديث ، وقد توفي في السنة العاشرة من حكم المنصور ، ودفن بالبقيع في المدينة مع أبيه الباقر وجده علي زين العابدين - رحمهم الله جميعا

أثر التشيع في الفقه الاسلامي

كان لانفراد الشيعة في نزعتهم ، وفي سوء ظنهم بمن يخالفهم في التشيع أثر في الفقه الاسلامي بينهم ، وذلك ان الفقه عندهم وإن كان يعتمد على الكتاب ، والسنة : إلا أنه يخالف فقه أهل السنة من وجوه

الاول - أن الشيعة كانوا يفسرون القرآن تفسيراً يتفق ومبادئهم التي حدثناك عنها ، ولا يرضون بتفسير غيرهم ولا بما يعتمد على حديث لغير أئمتهم كما سند ذكر بعد

الثاني - أنهم لا يقبلون من الأحاديث ، ولا من الأصول ، أو الفروع شيئاً من قبل أهل السنة مهما كانت درجته من الصحة

الثالث - أنهم لا يأخذون بالأجماع كأصل من أصول التشريع ، ولا يقولون بالقياس : أما الأجماع فلأن الأخذ به يستلزم الاعتراف ضمناً بأقوال

غير الشيعة من الصحابة والتابعين، وهم لا يعتدون بأولئك في الدين . وأما القياس فلا نراه رأى ، والدين لا يؤخذ بالرأى، وإنما يؤخذ عن الله ، ورسوله ، وأئمتهم المعصومين فقط

ومن الواضح أن وقوفهم في هذه الدائرة الضيقة جعل الفقه صلبا لا يتسع لكثير من المسائل التي تمتشع مع الأدلة عند غيرهم ، وحملهم على نبذ الكثير من الأحاديث القوية والآراء السليمة ، وليس لذلك من سبب سوى أنها من غير الشيعة ، ومخالفتهم في هذه الأصول استتبع المخالفة في فروع كثيرة : منها :-

(١) أنهم يقولون بجواز نكاح المتعة إلى يوم القيامة ، بل يرونه قرابة إلى الله ، ويستشهدون لذلك بظاهر قوله تعالى (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن) ويقول بعض أئمتهم - ليس منا من لم يستحل متعتنا - والآية عند جمهور المسلمين محمولة على النكاح المعروف وما يجب للزوجة من المهر كاملا إذا استمتع بها الزوج ، ويرجح ذلك التوجيه أنها وردت في سياق الكلام على النكاح بالعقد المعروف بعد الكلام على أجناس يحرم الزواج بها ، وأن تسمية المهر أجرا لا تدل على أنه أجر المتعة ، فقد سمي المهر أجرا في غير هذا الموضع ، كقوله تعالى (فانكحوهن باذن أهلن وآتوهن أجورهن) أى مهورهن ، وكقوله تعالى (يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن) أى مهورهن

وقد تقدم لنا أن نكاح المتعة كان جائزا في صدر الاسلام عند الضرورة ، وأن آخر ما ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم المتع . وعلى ذلك انعقد

الاجماع ، حتى أن ابن عباس رجع عما كان يراه من الجواز إلى قول بقية الصحابة ، ولكن ذلك كله لا وزن له عند الشيعة

(٢) لا تجوز الشيعة أن يتزوج المسلم بكتانية من اليهود أو النصارى آخذين بظاهر قوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) والجمهور يحملها على غير الكتابيات ، ودليلهم (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (٣) يخالف الشيعة في كثير من مسائل الميراث ، فلا يورثون النساء

من الأرض ، ولا من المقار ، بل من المال المنقول فقط ، ويرون أن الأنياء يورثون ، ويقدمون ابن العم الشقيق على العم لأب ، ويجعلون المال كله لأقرب ذى القربى ، ويمنعون العاصب من أخذ مازاد على فرض هذا القرب ، كالنبت والأخ مثلاً ، فالمال كله للنبت ، ويستظهر بعض الباحثين أن الشيعة يرمون من القول بالتوريث من الأنياء ، ويختدم ابن العم الشقيق على العم لأب ، إلى حصر الخلافة في علي دون عمه العباس وذريته . وأنها إرث لعلي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وظلك واضح في تعاليمهم ، وهكذا تطبق الشيعة فروعهم الفقهية على أدلتهم من الكتاب والسنة وقول أئمتهم ، مما يطول بنا ذكره



تفرق علماء المسلمين في الأمصار

قد علمت أن عمر كان يحرم على كبار الصحابة أن يرحلوا المدينة إلا
لحاجة ماسة ، وأنه كان بعيد النظر في ذلك ، إذ تيسر الاجماع ، وبه قضى
على كثير مما اختلفوا فيه . فلما كان زمن عثمان وزادت الفتوح توسعاً رخص
لهم في الانتشار ، وسكنى الاقطار المفتوحة ، ففرقوا بالامصار
واستوطنوها معلين ، وقارئين ، وحراساً ، ومرابطين ، وكانت الأمصار
متعشة لمعرفة تعاليم الدين الاسلامى ، فاقبل أهل كل قطر على من نزل به
من الصحابة يستفتونهم ، ويروون عنهم ، ويتعلمون منهم ، ومن الثابت أن
الصحابة لم يكونوا فيما يعلمون سواء ، وليس كل محافظه أحدهم يحفظه
الآخر ، وأن الأمصار تختلف في عاداتها ، وأنواع معيشتها ، واحوالها
الاجتماعية والاقتصادية ، وأنه كان من المتعذر على علماء الأمصار المترامية
أن يتصلوا اتصالاً علياً وثيقاً ؛ لبعد الشقة ، وصعوبة المواصلات ، وكان
من نتيجة ذلك أن تشبث أهل كل قطر بقناوى علمائهم وأحاديثهم ، وعولوا
على ما جرى عليه علمهم ، وحكم به قضائهم ؛ لأنهم شاهدوا أحوالهم ،
وخبروا سيرتهم ووثقوا بهم ، فكان للبصريين قناو ، وللشاميين قناو ،
وكذلك كان للكوفيين والبصريين والمغربيين والمدنيين والمكيين ، وكان
أهل المدينة يتبعون أكثر ما يتبعون قناوى عبد الله بن عمر من الصحابة ،
وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير من التابعين . وأهل مكة يتبعون قناوى
عبد الله بن عباس ، ومن تخرج به من التابعين الموالي : كجهاهد بن جبير

وعطاء بن أبي رباح ، وطلووس بن كيسان ، واعتمد أهل الكوفة فتاوى عبد الله بن مسعود ومن تخرج به من التابعين : كعلقمة النخعي ، والاسود ابن يزيد ، ومسروق . واعتمد أهل البصرة على فتاوى أبي موسى الأشعري وأنس بن مالك ، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين . وعول أهل الشام على فتاوى معاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وأبي الدرداء ، ومن تخرج على يدهم من التابعين : أمثال أبي إدريس الخولاني ، ومكحول الدمشقي ، وعمر بن عبد العزيز ، ورجاء بن حيوة . وأخذ أهل مصر بفتاوى عبد الله ابن عمرو بن العاص

شيوخ رواية الحديث

رأيت فيما سبق أن أبا بكر كان يكره للصحابة كثرة الرواية ، وأن عمر رهبهم منها ؛ خشية أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخشية أن يصددهم ذلك عن الاشتغال بالقرآن ، فلما فتحت الممالك ، وتفرقت الصحابة في الأمصار ، وتجددت للناس حاجات اضطروا أن يبحثوا عن أحكامها ، ولا ملجأ لهم إلا الصحابة ومن أخذ عنهم من كبار التابعين - مست الحاجة إلى أن يخرج هؤلاء الصحابة للناس ما عندهم من العلم ويفتوهم بالسنة : إذ كانت أوسع مصادر الفقه ، وأهمها لتعرضها للتفصيل . ولم يكن هؤلاء الصحابة يحيطون علما بكل ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ، بل كان منهم من صحب النبي في بعض الأوقات دون بعض ، ففاته حين لم يصحبه علم عمله غيره ، لذلك حمل كل منهم شيئا ، وغاب عنه شيء ، وكان منهم

المكثرون والمقلون ، وقد عدوا من المكثرين الذين زادت أحاديثهم على الألف سنة وهم :- أبو هريرة ، وجابر الانصاري ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس ، وأنس بن مالك ، وعائشة بنت أبي بكر الصديق ، وتقدم أن سبب إكثارهم يرجع إلى أمور ثلاثة مجتمعة :

الاول - طول أعمارهم ، ومسيب الحاجة إلى استخراج ما عندهم من العلم

الثاني - طول الصحبة وكثرة الملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم كما في

أنس ، وعائشة ، وأبي هريرة

الثالث - التوفر على جمع آثار النبي صلى الله عليه وسلم وحفظ حديثه كما في ابن عباس ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، فقد كانوا يتلصصون أحاديث الرسول حيث كانت ، ويجمعونها ، فلم يكن كل ما حدثوا به مسموعا لهم منه صلى الله عليه وسلم ، بل كان منه ما سمعوه من كبار الصحابة فلا عجب بعدئذ أن نرى كثيرا من كبار الصحابة الذين سبقوا إلى جوار

ربهم لم يرو لهم كثير من الحديث

وكان من نتائج تفرق الصحابة واختلافهم في العلم ، واختصاص كل قطر بمحدثين أن بعض الامصار كان يعرف من الحديث ما لم يعرفه الآخر ، واستتبع هذا اختلاف الفتوى كما أبنا سابقا . وكان بهد ذلك أن شعر التابعون بأن في الامصار الأخرى علما غير علمهم ، فأكثروا من الرحلة ، وعملوا على توثيق الروابط العلمية بين الامصار ، وكان لذلك أثر لا ينكر في تقليل وجه الخلاف

ظهور الوضعين

نشأ من عدم تدوين الحديث ، واكتفاء الصحابة بالاعتماد على الذاكرة ، وصعوبة حصر ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفعل في مدة ثلاثة وعشرين عاما من بدء الوحي إلى الوفاة - ان وجد أعداء الاسلام الذين غلبوا على أمرهم من اليهود والفرس والروم متفنا يدسون منه على المسلمين ما يفسد دينهم ، ليتسنى لهم قلب الدولة الاسلامية ، واسترجاع ما فقدوا من عز وسلطان . لم يجدوا وقد سدت في وجوههم أبواب الكتاب إلا أن يلجوا على المسلمين من باب السنة الفسيح ، فألفوا الجمعيات لوضع الأحاديث في التشبيه ، والتعطيل ، وتحريم الحلال ، وتحليل الحرام ، ثم كثر الوضع كثرة مزجة مروعة بتصدع الوحدة الاسلامية وظهور الفرق الدينية ، فاستباح الشيعة لأنفسهم أن يضعوا الأحاديث تؤيد مذهبوا إليه ، وكثرت بعد ذلك الاسباب الحاملة على الوضع كما ستسمع عن قريب .

ويدلك على مبلغ الوضع في هذا الدور أن ابن عباس وهو الذي نعرف منه الرغبة في جمع الحديث والجد في طلبه يقول فيما يرويه عنه مسلم : إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعبة والنلوك تركنا الحديث عنه ، وفي حديث آخر أن بشيرا العدوي جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ، قال : فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه . فقال : يا ابن

عباس - مالى لأراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع ؟
 فقال ابن عباس ، إنا كنا - مرة - إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله -
 ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعبة والذلول
 لم تأخذ من الناس إلا ما نعرف . وقال حماد بن زيد : وضعت الزنادقة
 أربعة آلاف حديث ليفسدوا على الناس دينهم ، وعن ابن لهيعة قال :
 سمعت شيخاً من الخوارج تاب فجعل يقول : إن هذه الأحاديث دين
 فانظروا عن تأخذون دينكم ، فانا كنا إذا هويتنا أمراً صيرناه حديثاً ، وإذا
 كان هذا فعل الخوارج الذين يرون الكذب كفراً ، فما بالك بالشيعة ؟
 وهذا جابر بن يزيد الجعفي منهم ، يزعم أن عنده خمسين ألف حديث ، أو
 سبعين ألف حديث يروها عن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن
 أبي طالب

استهان الناس بالوضع حتى استجاز قوم أن ينسبوا للنبي صلى الله عليه
 وسلم كل ما هو حق ولو كان من كلام الفلاسفة والحكماء . قال خالد بن
 يزيد : سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول : إذا كان كلام حسن لم أر
 بأساً أن أجعل له اسناداً . وكان أبو جعفر الهاشمي المدينى يضع أحاديث
 كلام حق ، وأجاز قوم وضع الحديث في الترغيب والترهيب . قال
 الثوروى : وقد سلك مسلكتهم بعض الجهالة المتسمين بسمه الزهاد ، ترغياً في
 الخير في زعمهم الباطل ، وقد ظهر بما قدمنا بعض الأسباب التي حملت الوضع
 على الوضع ، وإنا نجملها فيما يلي

١ - العداوة الدينية ، فقد رأيت كيف أن عبد الله بن سبأ اليهودى
 وأضرابه تستروا بالإسلام ، وأخفوا وراء التشيع أغراضهم الدنيئة ،

وتذرعوا باظهار حب آل البيت إلى أن يدسوا على المسلمين ما أرادوا به أن يطفئوا نور الله ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون ،

٢ — التمسب المذهبي ، فان بعض الفرق الدينية الاسلامية كان يدفعها غلوها في تأييد مذهب إلى وضع أحاديث تشهد بصحة ما ترى . وقد رأيت ما كان من الشيعة والخوارج ، ومثل ذلك ما كان من المرجئة ، قال الحاكم ابو عبد الله : كان محمد بن القاسم الطائفي من رؤساء المرجئة يضع الحديث على مذهبهم

٣ — متابعة بعض من يتسمون بسنة العلم لهوى الامراء والخلفاء يضعون لهم ما يعجبهم ، رغبة فيما في أيديهم ، كالذي حكى عن غياث بن إبراهيم أنه دخل على المهدي بن المنصور وكان يعجبه اللعب بالخم ، فروى حديثاً « لاسبق إلا في خف أو حافر أو جناح » فأمر له بمشرة آلاف درهم فلما قام ليخرج قال المهدي : أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله ، ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « جناح » ولكنه أراد ليتقرب إلينا

٤ — تساهل بعضهم في باب الفضائل والترغيب والترهيب ، كالذي روى عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه وضع أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة ، بعنوان أن من قرأ سورة كذا فله كذا ، وروى ذلك عن عكرمة عن ابن عباس ، وقارة يروى عن أبي بن كعب ، فلما سئل : من أين هذه الأحاديث ؟ قال : لما رأيت اشتغال الناس بفقه أبي حنيفة ، ومغازي محمد بن اسحاق ، واعرضوا عن حفظ القرآن ، وضعت هذه الأحاديث .
حسب الله تعالى

هـ — تعالى بعض الناس في أنهم لا يقبلون إلا الكتاب والسنة ، فدعا ذلك بعض الوضاعين إلى أن يعتمد إلى كلام الصحابة وغيرهم وحكم العرب والحكام ، فينسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن الوضع مقصوراً على اختراع المتن ، بل من الوضاعين من يضع للمتن الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً ، ومنهم من يقلب الأسانيد ، أو يزيد فيها ، ويعتمد ذلك للأغراب على غيره ، أو لرفع الجمالة عن نفسه

نهضة العلماء لمقاومة الوضاعين

قد كان ظهور الوضاعين مما حفر العلماء ، وشغذهمهم لمقاومتهم دفاعاً عن الشريعة ، وصيانة للدين ، قصدى أعلام الأئمة للتمحيص والتقيب ونبذ الزائف ، وتحقيق الحق ، ومن ذلك الوقت تكون ما يسمى بعلم - الجرح والتعديل - وقد أجهد أئمة هذا العلم أنفسهم ، وتعقبوا الوضاعين ، وفضحوا عملتهم ، وحذروا من كل واحد باسمه ، ولم يقبلوا شيئاً مما حدثوا به ، وينتوا أعيان الأحاديث التي وضعوها ، والأغراض التي حملتهم على ذلك حتى سلم الله الشريعة من كيدهم ، وقد بدأ الكلام في الجرح والتعديل من عهد صفار الصحابة ، فقد رويت أقوال في ذلك عن عبد الله ابن عباس ، وعقادة بن الصامت ، وأنس ، وكثير القول في ذلك من التابعين كالشعبي ، وابن سيرين ، والحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، ثم تتابع القول فيه

أثر الوضع في التشريع

ويتضح لنا بما تقدم أن الوضعين وإن لم يلفوا مأربهم من الدين لناهضة العلماء لهم ومقاومتهم لإمام : إلا أنهم فبحم الله وضعوا الشوك في طريق الفقهاء المستنبطين مما عرقل سيرهم وجعله بطيئاً وعسيراً ، فبعد أن كان الفقيه لا يشغله شاغل بعد سماع الحديث عن النظر فيه والاستنتاج منه وهو واثق مطمئن ، أصبح واجبا عليه أن يغني قبل كل شيء يبحث الحديث متنا وسانداً ، والتثبت من صحتهما ، حتى إذا تبددت غياهب الشك حل له أن ينظر ويستنبط ، فلا يبلغ ما يروم إلا بعد جهد ومشقة وطول عناء . ولولا أن الله قيض للسنة من يحمها . ويتخصص في دراستها ، ويقف نفسه على تخليصها مما اختلط بها ، وتنقيتها عما ألم بها ، لولا ذلك لم يتها للجتهدين أصحاب المذاهب المدونة أن يتجوا ما خلفوا لنا من تراث عظيم

ظهور متعلبي الموالى

مضى عصر الخلفاء الراشدين وأكثرت حلة العلم من العرب ، لأن الظهور والشهرة في القتوى للصحابة ، وأكثرت الصحابة عرب ، فلما فتح الله على المسلمين مصر ، والشام ، والعراق ، تفرق علماء الصحابة في الأمصار المفتوحة ، وأخذوا ينشرون تعاليم الدين فيها ، واشترك العرب والعجم في تلقى العلم عنهم ، وعندئذ دخل عنصر الموالى وأولادهم في الحركة العلمية .

أقبل أهل تلك الأمصار على العلم يحفظونه ويفهمونه ، مستميين بما عندهم من الكتابة والنبأ بمقتضى حضارتهم القديمة على الاتقان والاجادة ، وساعدهم على الظهور والشهرة أن العرب - وهم الناصر الحاكم - شغلوا بولايات الدولة عن التوسع في العلم ، ولم يكن المعجم وهم المحكومون المغلوبون ما يعوقهم عن دراسة العلم والاستزادة منه والتبحر فيه .

وكان من الصحابة المشهورين بالعلم والفتوى من اتخذ من الموالي رقيقاً أو خدماً ، فكانوا بحكم مخالطتهم لسادتهم في السر والعلن ، وملازماتهم لهم في الإقامة والسفر - أقدر من غيرهم على معرفة حديثهم وفتحهم . ومن هؤلاء نافع مولى ابن عمر ، فقد أخذ عنه أكثر علمه ، وعكرمة مولى ابن عباس ، فقد مات عبد الله بن عباس وعكرمة على الرق ، فباعه ولده علي بن عبد الله بن عباس من خالد بن يزيد بن معاوية بأربعة آلاف دينار ، فأتى عكرمة موله علياً وقال له : ما خير لك ، يعت علم أباك بأربعة آلاف ، فاستقاله ، فأقاله ، فاعتقه ، وبالحيلة : فقد شارك الموالي في هذا العصر العرب في الفتوى ، والرواية ، بل كانت لهم الغلبة والكثرة

فكان بالمدينة سليمان بن يسار ، وكان من أعلم الناس ، وافقهم ، ونافع مولى بن عمر ، وأصله من الديلم ، وريعة الرأي ، وهو شيخ الامام مالك ، وأبوه فروخ - من الموالي

ومن علماء مكة - مجاهد بن جبير مولى بني منزوم ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وعتطاء بن أبي رباح مولى بني فهر من موالي الجند ،

وأبو الزبير محمد بن تدرس مولى حكيم بن حزام ، وكان من أحفظ الناس
للحديث

واشتهر من علماء الكوفة سعيد بن جبير مولى نبي والبة
واشتهر بالبصرة الحسن بن يسار مولى زيد بن ثابت ، ومحمد بن سيرين
والحسن البصري ، وكان أبوهما من سبي ميسان
واشتهر من أهل الشام مكحول بن عبد الله ، وهو معلم
الأوزاعي

واشتهر في مصر يزيد بن حبيب مولى الأزدي ، كان مفتي أهل مصر ،
وعنه أخذ الليث بن سعد ، وكان يزيد بربري الأصل : أبوه من
أهل دقنة ،

وكان في هذا العصر إلى جنب هؤلاء عرب من مشاهير العلماء كسعيد
ابن المسيب ، وعلقمة بن قيس النخعي ، وشريح الكندي ، ومسروق ،
وابراهيم النخعي ، وغيرهم

وكانت الغلبة في بعض الأمصار للعرب كالكوفة ، والمدينة ، وفي
بعضها للوالي كالبصرة

انقسام العلماء

الى أهل رأى وأهل حديث

قد علمت أن الاجتهاد في زمن الصحابة كان يدور على البحث عن أحكام ما يعرض من المسائل في الكتاب ، ثم في السنة ؛ ثم إعمال الرأى إن لم يوجد في المسألة نص من كتاب أو سنة ، وأن المفتين في ذلك العصر كانوا طرائق قندا ، ففهم من يتوسع في الرأى ، ويتعرف المصالح فينبى الحكم عليها كعمر ، وعبد الله بن مسعود ، ومنهم من كان يحمله التورع والاحتياط على الوقوف عند النصوص ، والتمسك بالآثار كالعباس ، والزبير ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، فلما تفرق الصحابة في الامصار قضاء ، ومفتين ، ومعلمين ورثوا عنهم وطرائقهم في البحث والاستنباط من خلفهم في حل لواء العلم من التابعين وأتباع التابعين

شيوع مذهب الحديث في الحجاز

وسببه ومميزاته

كان من علماء هذا العصر الواقفون عند النصوص والآثار ، لا يمجيدون عنها ، ولا يلجئون إلى الرأى إلا عند الضرورة النصوى وهم أهل الحجاز ، وعلى رأسهم سعيد بن المسيب ، إذ رأى هو وأصحابه أن أهل الحرمين

الشريفين أثبت الناس في الحديث والفقه ، فأكب على مابيديهم من الآثار يحفظه ، فجمع فتاوى أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأحكامهم ، وفتاوى على قبل الخلافة ، وعائشة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ، وقضايا قضاة المدينة ، وحفظ من ذلك شيئا كثيرا ورأى أنه بعد هذا في غنية عن استعمال الرأي

ويرجع وقوف الحجازيين عند النصوص إلى أمور ثلاثة :-

١ - تأثرهم بطريقة شيوخهم - كعب الله بن عمر - في تعلقهم بالآثار وتورعهم عن الأخذ بالرأى

٢ - كثرة مايدهم من الآثار ، وقلة مايعرض عليهم من الحوادث التي لم يكن لها نظير في عصر الصحابة

٣ - بداوة أهل الحجاز ، فكانوا إذا استنتوا في مسألة عرضوها على الكتاب ، ثم السنة ، ثم آثارا الصحابة ، فإن أعيامهم العثورة على الحكم في شيء من ذلك - وقلما يكون - أعملوا رأيهم ، وربما توقفوا عن الاقتاء ، روى أن رجلا سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن شيء ، فقال : لم أسمع في هذا شيئا ، فقال الرجل : فأخبرني أصلحك الله برأيك ، قال : لا ، ثم أعاد عليه فقال : أرضى برأيك ، فقال سالم : أتى لعلى إن أخبرتك برأى ثم تذهب فأرى بعد ذلك رأيا غيره فلا أجذك ، ومن هنا كرهوا السؤال عما لم يقع ؛ لأنه قد يضطرهم إلى الرأى الذى يكرهونه ، واعتدوا بالأحاديث والآثار ، ولو لم تكن مشهورة ، وقدموها على الرأى

شيوع مذهب الرأي

في العراق وسببه وميزاته

وكانت طائفة أخرى لا ترى رأيهم ، وتعيب عليهم جهودهم . وأولئك أهل العراق ، وعلى رأسهم ابراهيم النخعي كان هذا الفريق من الفقهاء يرى أن أحكام الشرع معقولة المعنى ، مشتملة على مصالح راجعة إلى العباد . وأنها بنيت على أصول محكمة ، وعلل ضابطة لتلك الحكم ، فكانوا يبحثون عن تلك العلل والحكم التي شرعت الأحكام لأجلها ، ويجعلون الحكم دائرا معها وجودا وعدما . وربما ردوا بعض الأحاديث لمخالفتها لهذه العلل ولا سيما إذا وجدوا لها معارضا . أما الفريق الأول فكان يبحث عن النصوص أكثر من بحثه عن العلل : إلا فيما لم يجد فيه أثرا ، ويرجع شيوع الرأي في العراق إلى أمور ثلاثة :-

١ - تأثرهم بطريقة معلمهم الأول - عبد الله بن مسعود - وهو من حزب عمر في الأخذ بالرأي ، وهو الذي يقول : لو سلك الناس واديا وشعبا وسلك عمر واديا وشعبا لسلك وادى عمر وشعبه

وقد تخرج به تلاميذ عدة ، كان أنبلهم علقمة بن قيس النخعي أستاذ ابراهيم النخعي حامل لواء الرأيين ، والمؤسس لطريقتهم في هذا الدور

٢ - أنهم رأوا أن العراق أسعد الأمصار حظا بالصحابة ، فقد كانت الكوفة والبصرة قاعدة الجيوش الاسلامية ، ومنهما تخرجت سائر الأمصار من خراسان فما وراءها ، ونزل بهما أكثر علماء الصحابة ، وكانت الكوفة مقر

الخلافة زمن علي ، وكان فيها قبله ابن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ، وعمار ابن ياسر ، وأبو موسى الأشعري ، والمغيرة بن شعبة ، وأنس بن مالك ، وحذيفة بن اليمان ، وعمران بن حصين ، وكثير من الصحابة الذين كانوا من حزب علي ومن معه كابن عباس . وهؤلاء هم حملة الحديث ورواته ، فاكثفوا بما عندهم من الأحاديث وما اشتهر منها في أرضهم

ولأن العراق منبع الشيعة ، ومقر الخوارج ، ودار الفتنة ، وقد شاع فيها الوضع والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - اشترط علماءها في قبول الحديث شروطا لا يسلم معها إلا القليل . فاذا ضمنت هذا إلى أنهم اكثفوا بمرور نزلاء العراق من الصحابة علمت أن ما كان عندهم من الأحاديث التي يعول عليها في نظرهم قليل ، فلا مندوحة لهم حيثئذ من استعمال الرأي

٣ - أن المسائل التي يحتاج إلى تعرف أحكامها في العراق أكثر منها في الحجاز ، نظرا لبدانة الحجاز وحضارة العراق ، فاذا انضم ذلك إلى قلة ما يعولون عليه من الأحاديث أتتج ذلك لاحتالة إعمال الرأي

وقد اشتدت المنافسة بين القطرين ، وعلب كل فريق منهم طريقة الآخر ، وكان من بين الحجازيين من يميل إلى الرأي كربيعة بن عبد الرحمن شميخ الامام مالك ، ولهذا لقب بربيعة الرأي ، ومن العراقيين من يكره الرأي وينبذها ويأخذ بطريقة أهل الحديث كعامر بن شراحيل المعروف - بالشعبي - فانه كان يقول : ما جاءكم به هؤلاء من أصحاب رسول الله فخذوه ، وما كان من رأيهم فاطرحوه في الحش

وهكذا قدر أن يقسم جمهور الأمة الذين لم يسهم ابتداع الخروج

أو التشيع إلى أهل حديث ، وأهل رأى . والواقع أنه ليس من أهل
الرأى من يقدم رأيه على السنة الصحيحة الثابتة . قال الامام الشافعى :
أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يكن له أن يدعها لقول أحد ، وما يخال من مخالفتهم للسنة فعندهم
فيه أنه لم يصلهم الحديث . أو وصاهم ولم يثقوا به لضعف راويه ، أو
لوجود قاذح آخر لا يراه غيرهم قاذحا ، أو لأنه ثبت عندهم حديث آخر
معارض لما أخذ به غيرهم

امثلة من مناظراتهم

وإني أسوق لك مثالين من محاورتهم ؛ لتبين منها وجهة كل من
الفريقين في الاجتهاد ، وتعلم أن الجميع واقفون عند حد السنة متى وثقوا
من روايتها .

١ - أخرج مالك في الموطأ عن ربيعة قال : سألت سعيد بن المسيب
كم في أصبع المرأة ؟ قال : عشرة من الابل . قلت : ففي أصبعين ؟ قال :
عشرون . قلت : ففي ثلاث ؟ قال : ثلاثون . قلت : ففي أربع ؟ قال : عشرون
قلت : حين عظم جرحها ، واشتدت مصيتها نقص عقلها ؟ فقال له
سعيد : أعراقى أنت ؟ فقال ربيعة : بل عالم مستثبت ، أو جاهل
متعلم ، فقال سعيد : « هي السنة ، فقد أفتى سعيد بظاهر ما أخرجه
النسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال « عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من دينها ،

وبما أن عقل أربع أصابع يزيد عن ثلث الدية استحق التصيف وإن كان غير مطابق لقضية العقل ، إذ لا شأن للعقل في التشريع الذي فيه نص ، ولذلك عاب على ربيعة ما يعاب عليه العراقيون يومئذ من تحكيم العقل في النصوص

٢ - اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي بمكة فقال الأوزاعي لأبي حنيفة : ما بالكم لا ترفسون أيديكم عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء ، قال : كيف وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وعند الركوع ، وعند الرفع ، فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة ، والاسود عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ، ولا يعود إلى شيء من ذلك ، فقال الأوزاعي : أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وتقول : حدثني حماد عن إبراهيم ؟ فقال أبو حنيفة : كان حماد أقره من الزهري ، وكان إبراهيم أقره من سالم ، وعلقمة ليس بدون ابن عمر ، وإن كان لابن عمر صحبة أو له فضل صحبة فالاسود له فضل كثير ، وعبد الله هو عبد الله ، فسكت الأوزاعي

فانظر كيف كانت ثقة كل منهم برواة أهل بلده ، وهذا نتيجة أنه أخبرهم ؛ لمخالطته لهم وإطلاعه على أحوالهم ، وقد مضى هذا العصر ولم يكن للسنة ولا للفقهاء حظ من التدوين ، وإنما ابتدأ التدوين في العصر التالي ، وكانت الشهرة في الفتوى والظهور والغلبة في هذا العصر للتابعين

نظرا لقلّة الصحابة ، وموت كبارهم ، واشتغال من بقي منهم بالولايات ، وإليك تراجم طائفة من مشاهير الفتوى في ذلك العصر

فن أهل المدينة:

١ - سعيد بن المسيب

هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي المدني ، أبوه وجده صحابيان اسما يوم الفتح ، ولد لستين من خلافة عمر ، فلما كبر أكب على المسألة عن شأن عمر وأمره ، فكان أحفظ الناس لأقضيته وأحكامه حتى سمي - راوية عمر - وحفظ المسند من حديث أبي هريرة ؛ إذ كان زوج ابنته ، وروى عن عثمان ، وعلى ، وسعد بن أبي وقاص ، وغيرهم من أعلام الصحابة . وبالجملة - فقد كان من سادات التابعين قههاودينا وورعا ، وعبادة ، وفضلا ، حتى كان يدعى - فقيه الفقهاء - وكانت الفتوى إذا جاءت المدينة لا يزال عالم يردّها لآخر الى أن تصل إليه فيفتى . وكان يقال له : الجريء ؛ لجرأته على الفتوى بسعة علمه ، وحفظه . وكان لا يقبل جوائز السلطان ، دعى الى نيف وثلاثين الفا ليأخذها فقال : لا حاجة لي فيها ولا في بني مروان ، وخطب ابنته عبد الملك بن مروان ليزوجها لولده الوليد فأبى وزوجها لأبى وداعة على درهمين أو ثلاثة . وألزمه عبد الملك بن مروان ان يبايع لولى عهده الوليد ، ثم سليمان ، فأبى ، وقال : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ، فأمر به فضرب ، وطيف به في اسواق المدينة ، وعرض على السيف وهو على إيمانه صابر محتسب . قال الحافظ في رسالته في التجارة : هل كان في التابعين أعلم من سعيد

ابن المسيب أو أنبل ؟ وقد كان تاجرا يبيع ويشترى ، وهو الذى يقول :
ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، ولا عثمان ،
ولا على قضاء إلا وقد علمته . وكان أعبر الناس للرؤيا ، وأعلمهم بأنساب
قريش ، وكان يفتى والصحابة متوافرون ، وله علم بأخبار الجاهلية
والاسلام ، مع خشوعه ، وشدة اجتهاده ، وعبادته ، وأمره بالمعروف ،
وجلالته فى أعين الخلفاء ، وتقدمه على الجبارين ، حج أربعين حجة ، وما
تخلف عن الصف الأول خمسين سنة ، توفى سنة ٩٤ هـ فى خلافة
الوليد ، وتسمى سنة الفقهاء : لوفاة كثير منهم فيها . ومن
غرائب رضى الله عنه أنه كان يقول : إن المطلقة ثلاثا تحل لمطلقها بالعقد
عليها من غير وطء .

٢ - قبيصة بن ذؤيب

هو أبو سعيد : قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة المدني التابعى ، ولد عام الفتح
على الراجح ، وسمع من زيد بن ثابت ، وأبى الدرداء ، وأبى هريرة ، كان
من فقهاء المدينة وصالحهم ، وأعلم الناس بقضاء زيد بن ثابت ، ثقة ، مأمونا ،
كثير الحديث ، قربه عبد الملك بن مروان ، وجعله على خاتمه ، وكان آخر
الناس عنده ، فجعله على البريد يطلع على الكتب التى ترد على عبد الملك ،
ثم يدخل عليه بها فيخبره بما فيها . ذهبت عينه يوم الحرة ، وتوفى بالشام
سنة ٨٦ هـ فى خلافة عبد الملك .

٣ - نافع مولى عبد الله

ابن عمر بن الخطاب

هو أبو عبد الله المدني ، أصابه مولاه من سبي الديلم ، فعلمه ، وهذبه ، سمع منه ، ومن أبي هريرة ، وأم سلمة وغيرهم ، وأخذ عنه صالح بن كيسان ، والزهرى ، والاوزاعى ، ومالك بن أنس ، وخلق كثير ، كان من أعلام فقهاء المدينة ، ومحدثها ، بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن ، وهو أحد رجال السلسلة الذهبية ، قال البخارى فيها : أصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر . وقال مالك : كنت إذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي ألا اسمعه من غيره ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث ، وكانت له حظوة كبيرة ، ومكانة سامية عند ابن عمر ، ونأهيك بقوله : لقد من الله تعالى علينا بنافع . وعن نافع : أعطى عبد الله بن جعفر بن عمر فى اثني عشر ألفاً فأبى واعتفى ، ولقد بلغ من جودة حفظه ، وزيادة ضبطه انه كان يراى على اللحن فيأباه ، قال الحليمي : نافع من أئمة التابعين بالمدينة ، امام فى العلم متفق عليه ، صحيح الرواية ، منهم من يقدمه على سالم ، ومنهم من يقارنه به ، ولا يعرف له خطأ فى جميع ما رواه توفى سنة ١١٧ هـ وقيل غير ذلك

ومن أهل مكة :

٤ — عكرمة مولى ابن عباس

هو عكرمة المغربي البربري . تملكه عبد الله بن عباس وقت أن كان واليا على البصرة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه . وعنى ابن عباس بتعليمه القرآن ، والسنن أشد العناية ، وقد حدث عكرمة عن نفسه أن ابن عباس كان يضع في رجله الكبل - القيد - ويعلمه القرآن والسنن ، وما زال عكرمة يستزيد من علم ابن عباس حتى آمنه سيده على الفتوى ، وأذنه بها ، فقال له : انطلق فافت الناس . وصار عكرمة من أعلام الأئمة الذين يقصدون من كل صوب ، ويطرق بابهم للاستفتاء والأخذ عنهم ، وشهد له بذلك كثير من أهل الثقة والفضل في عصره .

فقد روى أن جابر بن زيد الأنصاري كان يدفع بالمسائل إلى رسله ويقول لهم : هذا عكرمة مولى ابن عباس ، هذا البحر فسلوه ، وكان سعيد بن جبير يقول : لو كف عنهم عكرمة من حديثه لشدت إليه المطايا ، ويقول عكرمة عن نفسه : أتى لأخرج إلى السوق فأسمع الرجل يتكلم بالكلمة فيفتح لي خمسون بابا من العلم ، وكان إلى جانب علمه بالسنة والفقه من مشاهير القراء والمفسرين ، وحسبك أنه قلبيذ ابن عباس ، ومع هذا الفضل فلم يسلم من خصوم يرمونه بالابتداع ، ولكن لم يعلق به أثر لهذا الاتهام ، ومن أجل ذلك ترى له مرويات كثيرة في الكتب الستة

الصحيح

وقد ظل عكرمة علي رقه حتى مات ابن عباس ، وصار ملكه إلى ولده

على ، فباعه إلى خالد بن يزيد بن معاوية بأربعة آلاف دينار ، فجاه عكرمة إلى على وقال له : ماخير لك ، بعث علم أليك بأربعة آلاف دينار فاستقال على من بيعه واعتقه ، وقد عاش عكرمة إلى سنة خمس ومائة من الهجرة ، وتوفى وله من العمر ثمانون سنة

ه - عطاء بن أبي رباح

كان عطاء بن أبي رباح يمينا من أهل الجند - بفتحين ؛ عاصمة اليمن - وقد نزل بمكة ؛ وهو معدود من موالى قريش ، ومع ما كان ينقصه من حسن الهيئة فقد تبوء في العلم والدين مقاما محمودا ، وصار مرجعا في الفتوى بين الأخيار من معاصريه ، لا يهتمونه في العلم ، ولا يترددون في الأخذ عنه ، وكان ممتازا في علمه بمناسك الحج على وجه أخص ؛ حتى إذا كان الموسم ينادى المتأدى في الناس : لا يفتي أحد إلا عطاء ؛ وقال فيه ابن عباس : يا أهل مكة ، تجتمعون على وفيكم عطاء ؟ و يروى الثقات أن اعرابيا جاء فجعل يقول : أين أبو محمد ؟ - يريد عطاء - فأشاروا له إلى سعيد بن المسيب ، فقال الاعرابي : أين أبو محمد ؟ فقال سعيد : مالنا ها هنا مع عطاء شيء ، وذلك اعتراف لعطاء بفضل وعلمه ، وقد عاش نحو المائة وتوفى سنة ١١٤ أربع عشرة ومائة

ومن أهل اليمن:

٦ - طاوس بن كيسان

هو أبو عبد الرحمن الحيرى ، روى عن زيد بن ثابت ، وأبى هريرة وغيرهما ، وأخذ عنه سليمان التيمي ، والزهرى ، وجماعة ، قال : أدركت خمسين من الصحابة ، وكان رأسا فى العلم والعمل ، قال قيس بن سعد : كان طاوس فينا مثل ابن سيرين فى أهل البصرة ، وقال عمرو بن دينار ، مارأيت أحدا مثل طاوس ، وقيل لابن معين : طاوس أحب إليك أم سعيد بن جبير ؟ فلم يخير ، كان يمد الحديث حرفا حرفا ، وكان كثير الطاعات والعبادات ، وعن عمرو بن دينار : مارأيت أحدا أعف عما فى أيدي الناس من طاوس ، وقال الذهبي : كان طاوس شيخ أهل اليمن ، وبركتهم ، وقيهم له جلالة عظيمة ، وكان كثير الحج ، فاتفق موته بمكة سنة ١٠٦ هـ ، ومن جملة من حمل نعشه عبد الله بن الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، وكان الزحام شديدا ، وما أمكنهم خروج جنازته إلا بأعانة حرس وإلى مكة
ومن أهل البصرة:

٧ - الحسن البصرى

ابن أبى الحسن يسار مولى زيد بن ثابت ، ولد لستين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه ، وروى عن كثير من الصحابة والتابعين ، وكان قتيبا ، ثقة ، وإماما جامعا ، قال ابن سعد : كان الحسن عالما ، رفيعا ، قتيبا ،

ثقة ، مأمونا ، ناسكا ، كبير العلم ، فصيحاً ، جميلاً ، وسيمياً ، وكان أنس بن مالك يقول : سلوا الحسن فإنه حفظ ونسنا ، وقال أيوب : مارأت عيناى رجلا قط كان أفقه من الحسن ، ولسداد رأييه ونفاذ بصيرته قيل فيه : لو أن الحسن أدرك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو رجل لاحتاجوا إلى رأييه ، وقال مورو : قال لى أبو قتادة : الزم هذا الشيخ ، وخذ عنه ، فوافقه مارأيت رجلا أشبه رأيا بعمر بن الخطاب منه ؛ وكان يصدع بالحق ، ولا يخشى أحدا فى إبداء رأييه ، سئل عن ولاية يزيد ابن معاوية فلم يستصوبها ، على حين أن الشعبي وابن سيرين لم يجرؤا على إبداء رأيهما ، وسأله سائل عن الدخول فى الفتن فلم ير الدخول فيها ، فسأله : ولا مع أمير المؤمنين ؟ فقال : ولا مع أمير المؤمنين ، ولم يكن يتعرض للحوادث السياسية التى سبقت عصره ، وكان يقول : تلك دماء طهر الله منها أسيافتنا فلا نلطح بها الستنا . كان تقيا ، ورعا ، يعده الصوفية أحدهم ، ويمثنون بحكمه وجمله ، وقال الأعشى : مازال الحسن يعى الحكمة حتى نطق بها ، وكان إذا ذكر عند أبي جعفر الباقر قال : ذاك الذى يشبه كلامه كلام الأنبياء ، كان من أشجع أهل زمانه ، وكان يقارن بالحجاج فى فصاحته ، وكان قصاصا ، يعد من سادة القصاصين وأصدقهم ، ولاء على بن ارطاة قضاء البصرة فى أيام عمر بن عبد العزيز ، ثم استعفى ، وبالجملة : — كان عظيم القدر فى علمه ، ودينه ، وفصاحته ، وخلقه ، عده القاضى عياض من الأئمة أصحاب المذاهب المقلدة المدونة ، وقال فى اعلام الموقعين : قد جمع بعض العلماء فتاويه فى سبعة أسفار ضخمة ، وكانوا يرون أن مظهر عليه من العلوم والفضائل

ببركة رضاعه من ثدى أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها ، مات سنة ١١٠ هـ ،
وتبع أهل البصرة كلهم جنازته حتى لم يبق بالمسجد من يصلى العصر

٨ - محمد بن سيرين

أبو بكر البصرى ، مولى أنس بن مالك ، ولد لستين بقيتا من خلافة
عثمان رضى الله عنه ، وأدرك نحو ثلاثين من الصحابة ، وتعلم على زيد
ابن ثابت ، وأنس بن مالك ، وشريح وغيرهم ، وكان محدثا ، ثقة ، وفقها
فاضلا ، يفتى فيما يعرض عليه من الشئون ، قال مورق العجلي : مارأيت
رجلا أفتقه فى ورعه ، ولا أوره فى فقهه من محمد ، وهو عن لا يجوز نقل
الحديث بالمعنى ، فكان يحدث بالحديث على حروفه ، وكان يقول : إن
هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذونه ، وكان يتخرج أن يروى الحديث من
كتاب ، وكان يقول : لو كنت متخذنا كتابا لاتخذت رسائل النبي صلى الله
عليه وسلم ، كان فى مجالسته يضحك ، ويسأل عن الأخبار ، فإذا سئل عن
شىء من الفقه والحلال والحرام تغير لونه ، وتبدل ، حتى كأنه ليس بالذى
كان - ورعا وخوفا من الله تعالى ، وكان يمسك عن الكلام فى القدر ، جأه
رجل وذكر له شيئا من القدر فوضع اصبعى يديه فى أذنيه ، وقال : إما ان
تخرج عني ، وإما ان اخرج عنك ؟ فخرج الرجل ، فقال محمد : ان قلبي ليس
يبدى ، وإنى خفت ان يفت فى قلبي شيئا فلا أقدر على ان اخرجه منه ، فكان
أحب إلى ألا أسمع من كلامه .

وعن عثمان البتي : لم يكن بالبصرة أحد أعلم بالقضاء منه وكان ،

معاصرا للحسن البصرى ، وكانا صديقين حينا ، وبينهما وحشة حينا ، ويظهر ان سبب الوحشة اختلاف طباعهما ، فقد كان الحسن صريحا شديدا ، حزينا غضوبا ، لا يخشى ان يقول ما يعتقد ، حتى فى المسائل السياسية الخطرة ، وكان ابن سيرين حليما ضحوكا ، يتخرج أن يقول ما يؤخذ عليه . اشهر ابن سيرين بتعبير الرؤيا ، وحبس فى دين كان عليه ، وكان انس بن مالك لما احتضر أوصى أن يصلى عليه ابن سيرين ، فلما مات اتوا الامير فأذن له ، فخرج وصلى عليه ، ثم رجع لسجته كما هو ، ولم يذهب لأهله : وفاء بحق الأمانة ، توفى بعد الحسن بمائة يوم سنة ١١٠ هـ

— ٩ — الاسود بن يزيد

ابن قيس ابن أخى علقمة بن قيس ، أبو عمرو النخعى ، أحد الفقهاء الكبار ، روى عن أبي بكر ، وعمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وغيرهم ، وروى عن ابنه عبد الرحمن ، وجماعة ، وثقه أحمد ، ويحيى بن معين ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، وله أحاديث صالحة ، وذكره ابراهيم النخعى فيمن كان يفتى من أصحاب ابن مسعود ، وقد كان على جانب عظيم من العبادة والصلاح ، وكان علقمة يقول له : لم تعذب هذا الجسد ؟ فيقول : إنما أريد له الراحة ، ويكفيك تنويعها بشأته وفضله قول عائشة رضى الله عنها . ما بالعراق رجل أكرم على من الاسود ، توفى بالكوفة سنة ٧٤ هـ وقيل سنة ٧٥ هـ

١٠ - مسروق بن الاعدع

الهمداني الكوفي ، الفقيه ، الورع ، قيل : ما ولدت همدانية مثل مسروق ، قال له عمر رضى الله عنه : ما اسمك ؟ فقال : مسروق بن الاعدع ، فقال له : الاعدع شيطان ، أنت مسروق بن عبد الرحمن ، فأثبت اسمه في الديوان بابن عبد الرحمن ، وهو راوية عمر الناقل للكثير من فقهه وقضاياه ، وكان أحد أصحاب عبد الله الذين يقرءون ويفتون ، قال علي بن المديني : ما اقدم على مسروق من أصحاب عبد الله أحدا ، وقال الشعبي : كان مسروق أعلم بالفتوى من شريح ، وكان شريح أعلم بالقضاء ، وكان شريح يستشير مسروقا ، تولى القضاء وكان لا يأخذ عليه جزاء ، وكان يقول : لأن اقضى بقضية فوافق الحق أو أصيب الحق احب الى من رباط سنة في سبيل الله ، وقد شفع لرجل بشفاعه فأهدى له جارية فغضب ، وقال : لو علمت ان هذا في نفسك ما تكلمت فيها ، ولا اتكلم فيما بقي منها أبداً ، سمعت عبد الله ابن مسعود يقول : من شفع شفاعه ليرد بها حقا ، او يدفع بها ظلما فأهدى له قفيل ، فذلك السحت ، قالوا : ما كنا نرى السحت إلا الأخذ على الحكم ، فقال : الأخذ على الحكم كفر ، وحين حضره الموت قال : اللهم لا اموت على أمر لم يسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، والله ما تركت صفراء ، ولا بيضاء عند أحد من الناس غير ما في سبقي هذا ، فكفوني به ، فهذا كله يدلنا على علو كعبه في العلم والفتوى ، وعلى كمال نزاهته وزهده ، توفي سنة ٦٣ هـ

١١ - ابراهيم النخعي

هو ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، الكوفي، الفقيه، روى عن مسروق، وعلقمة، وشريح، وغيرهم، وقد أجمعوا على جلالته، وبراعته في الفقه، وهو شيخ حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة. قال الشعبي: ما ترك أحدا أعلم منه. قيل: ولا الحسن، وابن سيرين؟ قال: ولا الحسن وابن سيرين، ولا من أهل البصرة، ولا الكوفة، ولا الحجاز، ولا الشام. وروى عن الأعمش قال: كان النخعي صيرفي الحديث. وعن مذهب ابراهيم تفرع مذهب الحنفية، مات وهو محتف من الحجاج بن يوسف سنة ٨٩٦ هـ، وله تسعة وأربعون عاما.

١٢ - علقمة بن قيس النخعي

هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي، الكوفي، ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وغيرهم، وقد أخذ عنه ابراهيم النخعي، والشعبي، وابن سيرين، وكان أعلم الناس بحديث عبد الله بن مسعود، ومن أجل هذا كان يقال له علقمة الراوى؛ لكثرة روايته عنه، قال عبد الله بن مسعود: لا أقرأ شيئا ولا أعلمه إلا علقمة يقرؤه ويعلّمه، قال قابوس بن أبي ظيان: قالت لأبي - لاى شيء تدع الصحابة وتأبى علقمة؟ قال: أدركت ناسا من أصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم يسألون علقمة ويستفتونه ، وقال الذهبي : كان قتيبا ،
إماما ، بارعا ، طيب الصوت بالقرآن ، ثبتا فيما ينقل ، وصاحب
خير وورع ، كان يشبه ابن مسعود في هديه ، ودله ، وسمته ، وفضله ،
مات سنة ٦١ ، وقيل سنة ٦٢ هـ

١٣ - عامر بن شراحيل الشعبي

أبو عمرو ، الكوفي الحيرى ، الإمام الجليل الذى اشتهر بالفقه والعلم ،
ولد فى خلافة عمر رضى الله عنه سنة ١٧ هـ ، وروى عن أبي هريرة ، وسعيد
ابن أبي وقاص ، وعبادة بن الصامت ، وشريح القاضى ، وكثير من الصحابة
والتابعين ، قال : أدركت خمسمائة من الصحابة ، وقال العجلي : لا يكاد
الشعبي يرسل إلا صحيحا ، وروى أنه قال : ما كتبت مسودا فى بيضاء ،
ولا حدثنى رجل بحديث إلا حفظته ، ولا حدثنى رجل بحديث فاحيت أن
يعيده على . وقال مكحول : مارأيت أفقه منه ، وعن ابن عينة : كانت الناس
تقول : ابن عباس فى زمانه ، والشعبي فى زمانه ، والثورى فى زمانه ، قال
ابن سيرين لأبى بكر المنذر : الزم الشعبي فلقد رأيت يستقى والصحابة
متوافرون . وكان إذا سئل عن شىء لا يعلمه قال : لا أدرى ، ولا يقول فيه
برأيه ، لأنه كان شديد التمسك بالآثار ، ولا يحب القول بالرأى . قال ابن
أبى ليلى : كان الشعبي صاحب آثار ، وكان إبراهيم - أى النخعي - صاحب
قياس ، ولى قضاء الكوفة ، وكان قاضيا عادلا ، لا يخشى فى الحق لومة لائم ،
قال أبو أسامة : قدمت إلى الشعبي غريبا لى عليه دراهم ، فقال : لن لم تعطه ،

أو جاء بك مرة أخرى لأحبستك ولو كنت ابن عبد الحميد ، قال محمد بن سعد وكان عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب والى عمر ابن عبد العزيز على العراق ، فولى عامرا الشعبي سنة ١٠٤ هـ ، وقيل غير ذلك ، وكانت وفاته فجأة

١٤ - شرح

هو أبو أمية شرح بن الحارث بن قيس الكندي الكوفي القاضي ، كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه . استقضاه عمر على الكوفة ، وأقره على ، وأقام على القضاء بها ستين سنة ، وقضى بالبصرة سنة . قال له على : أنت أفضى العرب ، وكان شاعراً قائماً . روى عن عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وغيرهم ، ويقال : أنه تعلم العلم من معاذ . استغنى من الحجاج ، وعاش بعد ذلك ، ثم مات سنة ٧٨ هـ وله مائة وعشرون سنة . وقد أصبح شرح في عدله ، ونفاذ بصيرته ، وسرعة خاطره ، وخبرته الواسعة بالقضاء مضرب الأمثال

١٥ - سعيد بن جبير

هو سعيد بن جبير بن هشام الكوفي مولى والبة . روى عن ابن عباس وابن الزبير ، وابن عمر ، وغيرهم ، وكان من كبار أئمة التابعين ومتقدميهم في التفسير ، والحديث ، والفقه ، والعبادة . قال ميمون بن مهران : لقد

مات ابن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه ، وعن ابن عباس أنه قال لسعيد يوما : حدث ، فقال : أحدث وأنت شاهد ؟ فقال : أو ليس من نعمة الله عليك أن تحدث وأنا شاهد ؟ وعن ابن عمر أنه سأله رجل عن فريضة ، فقال : سل عنها سعيد بن جبير ، فإنه يعلم منها ما أعلم ، ولكنه أحسب مني . وكان ابن عباس إذا حج أهل الكوفة وسأله يقول : أليس فيكم ابن أم الدهماء - يعني سعيد بن جبير - وكان سعيد كاتباً لعبد الله بن عتبة بن مسعود حين كان على قضاء الكوفة ، ثم لآبي بردة ابن أبي موسى ، ثم خرج مع ابن الأشعث في حملة القراء ، فلما هزم ابن الأشعث هرب سعيد إلى مكة فأخذه خالد القسري بعد مدة ، وبعث به إلى الحجاج فقتله سنة ٩٥ هـ وله من العمر تسع وأربعون سنة ، وقيل سبع وخمسون ، فقد قال لابنه حين بكى وقد قدم ليقتل : ما يكيك ؟ ما بقاء إليك بعد سبع وخمسين سنة ؟

ومن أهل الشام :

١٦ - مكحول الدمشقي

أبو عبد الله قتيبة الشام ، قيل : لم يكن في زمانه أبصر منه بالانتيا ، روى عن جماعة من الصحابة مرسلًا ، وسمع من بعضهم ، ورأى أنس بن مالك في مسجد دمشق ، فسلم عليه ، وسأله عن الوضوء من حل الجنابة ، أو من شهود الجنابة ، فقال له : كنا في صلاة ، ورجعنا إلى صلاة ، فأبال الوضوء فيما بين ذلك ؟ وقد رحل كثيراً في طلب العلم حتى نال منه حظاً وافراً ، وشهد له الكثير ، عن عبد الله بن العلاء - سمعت مكحولاً يقول : كنت لعمرو

ابن سعيد بن العاصي ، فوهبني لرجل من هذيل بمصر ، فأنعم علي بها ،
فأخرجت منها حتى ظننت أنه ليس بها علم إلا وقد سمعته ، ثم قدمت
المدينة فما خرجت منها حتى ظننت أنه ليس بها علم إلا وقد سمعته ، ثم لقيت
الشعبي فلم أر مثله . قال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أحقه من مكحول ، وقال
ابن عمار : كان مكحول أمام أهل الشام ، وقال الزهري : العلماء أربعة : ابن
المسيب بالمدينة ، والشعبي بالكوفة ، والحسن بالبصرة ، ومكحول بالشام ،
وفي سنة ١١٢ هـ

١٧ - أبو إدريس الخولاني

هو عائذ الله بن عبد الله ، ولد يوم حنين ، روى عن عمر بن
الخطاب ، وأبي الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وغيرهم ، كان واعظ أهل دمشق
وقاضيه في خلافة عبد الملك ، تولى القضاء بعد عزل بلال بن أبي
الدرداء ، وكان من عباد أهل الشام وقرائهم ، قال سعيد بن عبد العزيز : كان
أبو إدريس عالم الشام بعد أبي الدرداء مات سنة ٨٠ هـ



الدور الرابع

التشريع من أول القرن الثاني إلى منتصف الرابع الهجري

مادة التشريع في هذا العصر

أخذت حالة التشريع في هذا العصر تسير في قوة فنية ، وتخطو في رحاب واسعة ، وتجلى في مظهر رائع ، وغدا البحث العلمي يشب عن طوقه الأول ، حتى كاد التشريع في وقتنا ذلك يكون وحدة مستقلة في تميزه وتمايزه عما كان ، واتساع دائرته في الاستيعاب والضغط ، وترتيب أشتاته ، وتضافر الجهود في إبراز مكنوناته ، وتدعيم قواعده ، فأصبح الفقه الاسلامي ثروة طائلة ، خلفها ذاك العصر للأجيال المتعاقبة ، ولم يعد المسلمون بحاجة إلى كبير غناء في الاطلاع بمجزئياته ، أو ضبط كلياته ، ومهما يكن للباحثين من عمل بعد ، فانهم لا يتجاوزون ما رسم لهم رجالات هذا الدور ، ولا يعدو مجهودهم أن يكون إطناباً في موجز ، أو إيجازاً في مسهب ، أو جمعاً ، أو تفريقاً لما ورثنا عنهم ، وتقليباً في ذلك التراث النفيس ؛ لتلمس من ثمرات عقولهم ما فيه غناء ، ونقتبس من عرفاتهم ما به يستضاء .

نشاط التشريع واتساع

على أن النشاط العلمي في هذا الدور الرابع لم يكن في دائرة الفقه وحده ، بل كان في سائر النواحي الأدبية ، ولم تكن الأفكار وثابة في ناحية خاصة ، بل كانت سالكة كل سبيل ، وضاربة في كل واد

إذ كانت الحركة العلمية قبل هذا الطور قائمة في معظمها على الأساس الديني ، فهي لا تتخطى في سيرها القرآن ، والحديث ، وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم : إلا إلى ما يتصل بهذه من التفسير ، والاستنباط للأحكام ، والوعظ ، وأن يكن للبحث العلمي وقنذاك اتصال بالعلوم العقلية كالطب والكيمياء ، ففي حدود ضيقة لا تكاد تفي من شيء بجانب العلوم الدينية ، بل إن علوم الدين نفسها لم تكن استوفت حاجتها من الضبط ، والتدوين وتمييز بعضها من بعض ، واستكناه ما ينضوي تحت كل منها من الجزئيات ، وإنما هي موضوعات متفرقة تعتمد على الرواية ، ولا ينظم بعضها مع البعض في سلك واحد ، ولا يستقل علم بشخصه عن علم آخر ، حتى لترى العالم من رجال ذلك العصر يسوق إلى الناس في مجالس عليه طوائف من مختلف العلوم ، كما يحكى عن ابن عباس رضى الله عنه ، وكما عرف عن غيره : ومهما يكن لذلك من دلالة على غزارة العلم ، وكثرة الحفظ ، فإن الأمر بحاجة إلى تنظيم هذه الثروة ، واستغلالها ؛ لتظل حافظة كيانها ؛ وليتسع مداها ، فتكون وافية بما يحتاجه الناس في مستقبل حياتهم

فلما كان القرن الثاني للهجرة - وهو الدور الذى نحن بصددده - اتجه المسلمون إلى ما لم يتسع له زمن أسلافهم ، ولم تهيأ لهم أسبابه ، فأفرغوا كثيراً من جهودهم في التدوين والتصنيف ، وترتيب مسائل العلوم بعضها إلى بعض ، وتمييز كل علم عن غيره ، ووضعوا إلى جانب ذلك علوماً أخرى بما خلفه العرب وله اتصال بعلوم الدين ، كعلم اللغة ، والنحو : وعلوم الحديث ، والعروض ، والأدب ، والتاريخ . بل لم تقف بهم المهمة في ذاك المحيط ، فتبناه إلى ترجمة علوم أخرى عدا العلوم الدينية ، كالفلسفة ، والمنطق ،

والرياضة ، والطبيعة ، ودراسة الديانات الأخرى ، وما إلى ذلك مما كان سبباً في اتساع الحياة العقلية ، وظهور المسلمين في نشاط يثير الدهشة ، حتى كانت منهم الفرق العلمية المتعددة ، تقوم كل منها بواجبها في ناحية خاصة ، وبين كل من هذه الفرق زعماء مبرزون فيما نصبوا أنفسهم لآتقانه ، فإذا كانت همهم تتجه أولاً وبالذات إلى اكتساح الجهالة من البيئة الإسلامية وإشباع أنفسهم من المواد العلمية ، فقد كان يحفزهم ذلك الغرض على التنافس فيما بينهم ، يريد كل أن يأتي في ناحيته بما لم يأت به الآخر فيها هو بسيله ، فقيها كان ، أو نحويًا ، أو رياضياً ، أو طبيعياً

وإن تكن هذه المواد الجديدة ليست مما يمد في علوم الدين ، فإنها على أى حال عادت طريق الفقهاء ، وفحت لهم سبل البحث ، واضفت عليهم نوراً سابغاً هياً لهم أن يلبوا بما لم يعرض لسابقهم من وجوه البحث والاستقصاء ، حتى أصبح هذا الطور على وجه الاجمال جديراً أن يسمى : دور النشاط ، والقوة ، والنضوج الفكري ، والحياة العلمية الواسعة ، والبحث الجدى العميق المنتج ، والمنافسة الفقهية الحادة البريئة . والاجتهاد المطلق ، والحرية الجريئة في النظر والاستنباط . فيه دونت علوم القرآن ، والسنة ، والكلام ، واللغة ، والفقه . وظهر نوابغ القراء ، وأهل اللغة ، والتأويل ، والمحدثين ، والمتكلمين ، والفقهاء .

وبعينا بوجه خاص أن نقول : إن هذا العصر أنجب ثلاثة عشر مجتهداً دونت مذهبهم ، وقلدت آراؤهم ، واعترف لهم الجمهور الاسلامى بالامامة ، والزعامة الفقهية ، وأصبحوا هم القدوة والقادة : فسفيان بن عيينة

بمكة ، ومالك بن أنس بالمدينة ، والحسن البصرى بالبصرة ، وأبو حنيفة
وسفيان الثوري بالكوفة ، والاوزاعي بالشام . والشافعي والليث بن
سعد بمصر . واسحاق بن راهويه بنيسابور ، وأبو ثور ، وأحمد ، وداود
الظاهرى ، وابن جرير ينداد . ومن هذه المذاهب ما عمر الى يومنا هذا ،
ومنها ما قضى عليه بالفناء . وكان إلى جنب هؤلاء كثير ممن لم يسعدهم
الحظ بانتشار مذاهبهم واعتناق جمهرة من الناس لها ، وبالجملة - فقد كانت
حركة علمية واسعة النطاق ، في سائر الأقطار الاسلامية .

أهم مراكز التشريع

في هذا العصر

أهم مراكزه : بغداد ، والكوفة ، والبصرة ، والمدينة ، ومكة ، ومصر ،
ودمشق ، ومرو ، ونيسابور ، والقيروان ، وقرطبة . نهضت هذه الأمصار
وغيرها نهضة مباركة ، ونفذت بجدها ونشاطها في كل فن ، وضربت بسهم
وافر في كل علم



عوامل نشاط التشريع في الدور الرابع

عناية الخلفاء بالفقه والفقهاء ، حرية الرأي ، كثرة الجدل ، كثرة الوقائع ، تأثير العقول بثقافات الأمم المختلفة ، تدوين العلوم .

(١) عناية الخلفاء بالفقه والفقهاء

أصبح الخلفاء العباسيون لا يقصرون مهمهم على نواحي السياسة فحسب كما كان الشأن على عهد الأمويين ، بل غلبت عليهم النزعة الدينية حتى صبغوا كل مظاهر الدولة بصبغة الدين ، وخصوا الفقهاء بكثير من ولائهم ، وقربهم إلى منازل لم تكن لسوام عند الخلفاء ، فأبو جعفر المنصور يؤثرهم بمطايه والمهدي من بعده يناوئ الزنادقة ويتعقبهم ، ويشدد في تعذيبهم ، والرشد يخص أبا يوسف بالصحبة والملازمة ، والمأمون يساهم مع العلماء في الجدل العلني ، ويشير النtol بخلق القرآن ، ويستنهض جماعة العلماء إلى النقاش الحاد ، وقد كان لهذه العناية من الخلفاء بالفقه والفقهاء أوضح الأثر في التشريع ، وذلك هو الشأن في كل ما يتجه إليه الحكام ، فانهم عادة أقدر الناس على الترغيب فيما أحبوا ، والناس أسرع ما يكونون إلى تحقيق أغراضهم ، وكان من نتائج هذا ان اتسع مجال الفقه ، واصبح المحور الذي تدور حوله اعمال الدولة ، فألفت الكتب الدينية التي تدعو إليها هذه الحياة الواسعة الخافطة بالشئون : ككتاب أبي يوسف في الخراج ، فقد عرض فيه لكل ما يتعلق بحماية الأموال ، وعلى الجملة - فقد تضخم الفقه ، ونما ، واصبح شاملا لما تجددمع

الحضارة الحديثة من الوقائع ، ومقتضيات العمران ، بل لم يقف نشاط الفقه عند ذلك ، فأصبح الفقهاء يفرضون مالم يقع ، ويستخدمون وسائل اجتهادهم في تعرف الأحكام لتلك الفرضيات ، حتى غدت عادات الناس على اختلاف أحوالهم ، وتعدد أهمهم متصلة بالفقه ، ولم تعد الفوارق الإقليمية تباعد بينهم مع وجود الروابط التشريعية الوثيقة التي جعلتهم كأمة واحدة تتحد في تقاليدها ومظاهرها

٢- حرية الرأي

كان من أسباب النشاط الفقهي بين العلماء ما يتمتعون به من حرية الرأي في البحث العلمي ، فقد كان الواحد منهم يجتهد في تعرف الحكم ، ويذهب إلى ما يطمئن إليه دون أن تتحكم فيه سلطة ، أو يحجر عليه في رأيه ، وكان مرجع الكل كتاب الله وسنة رسوله مادام أهلاً للاجتهاد ، وما دامت الحكومة لم تلتزم وقتذاك قانوناً خاصاً في التشريع ، ولا مذهباً معيناً في الفقه ، حتى لقد كانت المسئلة الواحدة تعرض للفقهاء فتأخذ أكثر من حكم ، ويقضى كل من القضاة ، وفقى المفتون بما يرى كل منهم على ضوء اجتهاده ، وكذلك الشأن بين العلماء فيما لا يتصل بالقضاء كمسائل العبادة ، وذلك كله طبعاً فيما يكون موضعاً للاجتهاد ، أما من لم يتيسر للاجتهاد فله أن يتبع أي مفت يفتيه ، إذ لم تكن المذاهب محصورة ، ولم يلتزم الناس مذهباً بعينه إلا بعد ذلك على ما يأتي بيانه

٣ - كثرة الجدل

كان الاختلاف والجدل قد يمين بين العلماء ، وقد حدثناك أولا عما كان يجرى بين الصحابة بعضهم مع بعض أيام الخلافة ، ثم بين الحجازيين والعراقيين في العصر الأموي ، وأشرنا لك إلى أسباب ذلك الاختلاف ، غير أن الجدل في عصرنا هذا قد بلغ أشده ، واتسع مداه ؛ لكثرة العلماء ، وارتقاء الذهن ، وانفراج الحياة الاجتماعية عما كانت من قبل ، ونهوض الرأي ، والاعتماد عليه في القياس ، واستمدادهم من المنطق في الجدل ، وكان الجدل فيما بين العلماء دائرا حول تحديد معاني الألفاظ اللغوية ، أو حل الكلام على الحقيقة والمجاز . وعلاقة كل من الكتاب والسنة بالآخر ، وعمل الصحابي : أهو حجة أم لا ؟ والقياس ومداه ، ومتى يصح أو لا يصح ، إلى غير ذلك مما يعتمد عليه الفقيه في استنباط الأحكام ، وكان جدلهم أحيانا بالمشافهة في حلقات الدروس ، وفي المنازل ، والمساجد ، ومواسم الحج ، وأحيانا أخرى بالمكاتبة حتى تأثر التأليف بالأسلوب الجدل ، كما يظهر ذلك واضحا في كتاب الأم للشافعي وخلافه . وقد زخرت الكتب بتلك المناظرات فكانت مرآة لعقلية العلماء ، وقوة ذهنهم ، وقدرتهم على تركيز ما يفهمونه من الأحكام ، كما ساعدت المتأخرين في معرفة وجهة الرأي بين أسلافهم ، والاهتمام إلى مأخذ الحكم عند كل فريق . وكانت غذاء صالحا للروح العلمي فيما بعد ، غير أن تلك المناظرات لم تقل كلها البناء على حقيقتها .

بل تناولها المتأخرون بالتحوير والتحريف ، كما أنهم اختلفوا مناظرات ونسبوا إلى الأوائل من العلماء ترويجا لمذاهبهم . وإجابة لداعى العصية المذهبية .

وبعد أن كان الجدل يقصد للوصول إلى الحق فحسب ، أصبح يستخدم لمجرد التغلب على الغير ، ومعو لا يهدم به كل فريق ما يخالف مذهبه . فانحرف عن طريقه الأولى ، وحشر فيه ما لا يتصل بجوهر الموضوعات ؛ ولذلك نرى الكثير مما وصل إلينا غريبا عن العلم وزائدا عن الحاجة

٤ - كثرة الوقائع

لما اتسعت رفعة الاسلام على عهد العباسيين ، واندمج في الوحدة الدينية كثير من الامم المختلفة في عوائدها وحضارتها ودينها ، واستقرت السلطة الاسلامية في تلك الأصقاع - استتبع ذلك أن يتفرق علماء المسلمين في تلك الجهات ، وأن تعرض عليهم الوقائع الاجتماعية التي تنشأ في تلك البيئات ليعطوها حكمها الديني . واستتبع كذلك أن يرجع العلماء عوائد هؤلاء الاقوام إلى تعاليم الاسلام ، فكان يعرض لكل عالم في جهة ما لا يعرض لغيره في جهة أخرى . وذلك يقتضى تجدد أحكام لم يكن عرفها الناس ، ويستنهض همم الفقهاء للعمل في الوصول بالناس إلى جانب الدين ، حتى يجتهدوا على الأخذ به ، وتضطرب حياتهم بصبغته . ففي العراق تعرض على أنظار الفقهاء تقاليد الفرس ، وحوادثهم ، وفي الشام يعرض على الأوزاعي وأصحابه

عادات وتقاليده واقضية ومعاملات كلها رومانية ، ويعرض في مصر على الليث بن سعد والشافعي ومن اليهما خليط من عادات مصرية ورومانية ، وكذلك الحال في كل مصر دخله المسلمون وخفق عليه العلم الاسلامي ، فكان من عمل هؤلاء العلماء تمحيص ما عرض لهم ، واقرار بعضه وانكار البعض ، حتى أصبحت الحياة العامة لتلك الأقاليم ملونة باللون الاسلامي الجديد ، وفيها ، ما عرفت من أحكام تكثر بكثرة ما في محيطها من الأحداث والعادات

وكان طبعيا أن يظهر في كل إقليم بعض أحكام لا تظهر في غيره تحت تأثير العوامل الاجتماعية والفوارق الإقليمية ، فشعر علماء كل جهة بالحاجة إلى تعرف ما عند الآخرين ، فكانت الرحلات العلمية بين أعلام المشتغلين بالاجتهاد والفتوى ، من ذلك رحلة ربيعة الرأي من المدينة إلى العراق ، ومحمد بن الحسن من العراق إلى المدينة ، والشافعي إلى المدينة ، ثم إلى العراق ، ثم إلى مصر ، وهكذا . وقد كان من وراء تلك الرحلات وأخذ كل منهم عن الآخر ان تقاربت وجهات النظر بينهم ، وأن كمل منهم نقصه بما عند الآخر . وأن تشابهت تأليفهم بواسطة ما استقاه كل من علم غيره



هـ - تأثير العقول بثقافات الامم المختلفة

تألفت الأمة الاسلامية من أجناس مختلفة في مللها كاليهود ، والنصارى ، والمجوس والروم وسرى هؤلاء عن دخولوا في الاسلام رغبة فيه ، أو طمعا في الربح من طريقه ، أو لآى مأرب سوى ذلك ، وقد كان هذا الارتباط الدينى سببا قويا في ارتباطهم الاجتماعى ، فأصبحت المعاملة جارية بينهم ، والمصاهرة سائغة لكل منهم ، وصار الجوار محكما ، ولم يعد هناك ما يحول بين تقوية الوحدة في هذا المجموع . وكان لكل طائفة من هؤلاء ثقافة تخالف الى حد ما ثقافة غيرها ، وعلوم قد تتباين عن علوم سواها ، فطبيعى بعد الارتباط الاجتماعى أن يتبادل الناس ما بينهم من معارف ، ويستمدوا عما لديهم من تجارب ، ولا بد لهذا من أثر في انضاج الفكر، وتنمية الذهن، وسعة المدارك ، وأكثر ما يظهر اثر ذلك في الاحكام الفقهية التى هى الرباط الأول - بعد العقيدة - بين هؤلاء جميعا ، والتى هى مناط النظام فى الاجتماع ، وفى الماملات

وقد ساعد على هذا الاتصال العلمى والاجتماعى انتشار الترجمة للعلوم فى هذا العصر ، فقد ترجمت علوم الطب ، والكيمياء ، والفلسفة ، والمنطق والآداب، وكل ما يدخل فى الحوزة الأدبية

وقد استخدم المنطق والفلسفة أولا فى علم الكلام ، لكثرة الشبه التى أثارها أرباب الديانات المختلفة ضد العقائد الاسلامية ، فاضطر علماء المسلمين فى ذلك العصر - وخاصة المعتزلة - إلى أن يتسلحوا بالمنطق

والفلسفة؛ لتبها لهم مقاومة هؤلاء المجادلين. ثم تسرب ذلك الجدل الفلسفي بعد -
إلى الفقه الاسلامي في إثبات أحكامه الاجتهادية بين الفرق المذهبية من المسلمين.
ومن هذا يتبين لك مقدار ما لتأثر العقول بالثقافات المختلفة : من توسيع
دائرة الاستنباط ، ومواصلة الجد والنشاط

٦ - تدوين العلوم

ومن مظاهر النشاط العلمي في النور الرابع تدوين العلوم ، وربما كان
ذلك نتيجة لازمة للعوامل المتقدمة وان كان يعد سببا معها من أسباب النهضة
العلمية .

ولئن كان للتدوين سابقة في عهد الأمويين فإنه لم يبلغ مبلغه على عهد
العباسيين ، لتوفر أسبابه من كل ناحية ، وتناوله أشتات العلوم والفنون ، فلم
يكن قاصرا على جانب الفقه خاصة ، وإنما كان للفقه حظه بجانب غيره ، كما
استفاد الفقه إلى حد كبير من تدوين العلوم الأخرى ، فان العلوم كشبكة
متصلة الأجزاء ، يخدم بعضها بعضا ، ويشد الواحد منها أزر الآخر ،
ولا سيما الفقه ، فإنه أكثر اتصالا بسواه من سواه

ولا يفين عنك أن التدوين يسهل طريق البحث ، ويساعد على الرجوع
إلى العلوم مهما كثرت ، ويهيئ للانسان أن يلم بالكثير من اشتات المسائل
في قصير الوقت ، وسنعرض في شيء من التفصيل لما دون من العلوم التي لها
مساس كبير بالفقه : علوم القرآن ، والسنة ، وأصول الفقه .

التفسير

لم يكن تفسير القرآن يدور قبل عصرنا الذي تحدث عنه كعلم مستقل بذاته ، وإنما كان يروى منه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يتعرض لتفسيره كما كان يروى الحديث ، ولم يكن ذلك على ترتيب خاص ، ولا متصل الحلقات ، فضلا عن قلته ، حتى ليروى عن عائشة رضى الله عنها قولها : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفسر شيئا من القرآن : إلا آيات تعد ، علمن إياه جبريل ، فلما كان عصر الصحابة رضى الله عنهم أثر عنهم تفسير الكثير من الآيات ، وخاصة على ابن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، فقد برز هؤلاء بين الصحابة في تفسير الكثير من آيات الكتاب ، ويانهم أحيانا أسباب النزول ، وكان اعتمادهم على ما سمعوا من الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو على الاجتهاد منهم ، ثم جاء التابعون فرووا عن الصحابة ما أثر عنهم في التفسير ، وأضافوا إلى ذلك ما كان لهم في هذا الباب معتمدين فيه كذلك على الاجتهاد ، وهكذا كانت كل طبقة تروى عن سبقها وتضيف إليه ما بدا لها من وجوه المعنى ، وقد تأثر التفسير في تلك المراحل كلها بالكثير مما ورد في التوراة ، والإنجيل ، وشروحهما ، فإن من أسلم من أهل الكتاب كانوا يحكم إسلامهم يتدججون في جماعة المسلمين ، وينقلون إليهم ما ورد في كتبهم ، مما يساعد على فهم معاني القرآن ، فلم ير المسلمون ما يمنع من تفسير القرآن على ضوء تلك المعلومات ، وكان ممن اتصل بالصحابة وله أثر في ذلك :

وهب بن منبه ، وكعب الأحبار ، وعبد الله بن سلام ، وكذلك اتصل بالتابعين ابن جريج وغيره

ثم أعقب ذلك أن اتجه العلماء إلى جمع ما روى عن النبي وأصحابه من التفسير ، فكان علماء كل بلد يقومون بجمع ما عرف لأئمة بلدهم ، كما فعل أهل مكة في تفسير ابن عباس ، وكما فعل أهل الكوفة فيما روى عن ابن مسعود ، ثم انتقل العلماء فيما بعد إلى عمل آخر : هو جمع كل ما عرف للصحابه والتابعين في الأمصار المختلفة من التفسير ، إلا أنهم لم يتعرضوا مع هذا الترتيب ما جمعوا حسب ترتيب الآيات ، ومن هؤلاء سفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وإسحق بن راهويه ، وفي غضون العصر العباسي أخذ العلماء يرتبون التفسير على ترتيب الآيات ، وقد اشتهر من بين التفسير التي عرفت وقدذاك تفسير ابن جريج ، وتفسير السدي ، ومحمد بن إسحق ، وسواها ، وتلك التفسير على كثرتها وما لها من الشهرة لم تصل إلينا بذاتها ، وإنما نقل إلينا مضمون ما فيها ابن جرير الطبري في تفسيره المشهور بين أيدينا

وقد وقف الناس في ذلك العصر من التفسير مواقف مختلفة ، ففريق يتحرج أن يأتي بقول من عذبه ، أو يأخذ بغير ماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أصحابه ، وفريق ثان لا يتحرج أن يفسر القرآن باجتهاده معتمدين على درايتهم باللغة وآساليبها ، وما يتصل بذلك من العلم بأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، وقد اشتمل بعض الكتب على المنهجين : كتفسير ابن جرير ، فإنه يروى المأثور ، ويأتي بما كان تفسيره عن اجتهاد ، وقد أطلق بعضهم اسم التفسير على ما كان مأثورا ، واسم التأويل على

ما كان من طريق الاجتهاد ، تفرقة بين النوعين

ولما كثرت العلوم في هذا الحين ، ودونت مميزة بعضها عن بعض ، ونهض كل جماعة في ناحية تخصصوا لها - أخذت كل طائفة تنظر إلى القرآن من الجانب الذي يتصل بها ، فاللغويون ينظرون إليه من ناحية ألفاظه ، ويؤلفون في تفسير غريبها كما فعل أبو عبيدة ، والنحويون ينظرون إليه من جهة تراكيه ، ويؤلفون الكتب في إعرابه ، وكذلك الفقهاء يستنبطون ، ويؤلفون كتب الأحكام ككتاب أحكام القرآن للرازي ، وكتاب أحكام القرآن لابن العربي ، والمتكلمون يأخذون ما يتعلق بالعقائد والاحتجاج لمذاهبهم المختلفة

وعلى أي حال فهذه العلوم التي ظهرت في العصر العباسي على اختلافها من النحو ، والصرف ، والتاريخ ، وسواها تعاونت كلها على فهم القرآن . وأضادت السبل أمام المفسرين . فاتسع نطاق التفسير . وأصبحت الموارد كثيرة . والمراجع موفورة . ونهاى للناس بعد - أن يجدوا بين تلك المؤلفات ما يسد حاجتهم ، وسهل على الباحثين أن يسهبوا أو يوجزوا فيما ينقلون

القرآت

قال تعالى : (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مُدِّكر) ومن مظاهر ذلك التيسير أن تعددت طرق أدائه تعدداً يفي بحاجة العرب الذين اختلفت لهجاتهم ، وتوعدت كفيات تأليفهم للألفاظ ونطقهم بها ، فلم يشأ الله أن

يعتتمهم ويشق عليهم فيكفهم الخروج عما اعتادوا وألقوا في النطق والتعبير .
بل أنزل القرآن على وجوه يستطيع معها كل عربي أن ينطق بأحرفه
وكلماته نطقاً يينا فصيحاً حسب فطرته ولهجة قرمه ، وبهذا تيسر القراءة
والحفظ على قوم أميين لم يكن حفظ الشرائع لديهم معروفاً ، فضلاً عن
أن يكون معتاداً مألوفاً . ومن ثم اختلفت بعض الفاظ القرآن في
قراءتها وأدائها اختلافاً صح جميعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصحت قراءته به . وصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم حملة كل طريق ،
فقد رأيت أن عمر بن الخطاب حينما سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة
الفرقان على وجه لم يحفظه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انطلق به إلى
النبي ، وقرأ كل واحد منهما عليه ماسمعه منه . فقال لكل منهما : هكذا
نزلت . ثم قال : إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منها .
تلقى هذه الطرق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبار الصحابة .
وقاموا بنشرها ، وتلقينها للناس : كل منهم يقرأ ويقرئ حسبما سمع ، واشتهر
بالإقراء منهم بعد عصر النبوة سبعة : أبي ، وعثمان ، وعلي . وزيد بن
ثابت ، وابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعري . وعندهم أخذ
كثير من الصحابة والتابعين في الأمصار ، فلما كانت أواخر عهد التابعين في
المائة الأولى تجرد قوم للقراءة ، واعتنوا بضبطها أتم غاية ؛ لما رأوا من
مساس الحاجة إلى ذلك ، فقد كثرت المعتقون للإسلام من غير
العرب . وأول ما تزع إليه نفس من تشرف بالإسلام أن يحفظ كتاب الله ،
إذ هو عمدة الملة ، وأساس الدين . والعجمي مهما أجد نفسه في إجادة اللغة
العربية فليس يستطيع أن يتخلص كلياً من لؤة العجمة ، ويقوم لسانه كل

التقويم ، فهو - وإن أفاده مجهوده في ترقية اللغة الكتابية - لا يخلص من
اللكنة اللسانية ؛ فلفساد اللسان بسبب ذلك ، وبكثرة اختلاط العرب بغيرهم ،
عنى هؤلاء الأئمة بضبط القراءات ، وجعلوها علما سرى عليه ما يسرى على
كل العلوم من تدرج وارتقاء ، وأصبح هؤلاء الأئمة هم الذين يرحل
إليهم ويؤخذ عنهم . واشتهر منهم ومن الطبقة التي تلهم أصحاب القراءات
العشر المشهورة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة ، وكان مقامه
بالبصرة ، وتوفى بالكوفة سنة ١٥٤ هـ . وعبد الله بن كثير المكي المتوفى سنة
١٢٠ هـ . ونافع بن نعيم المدني المتوفى سنة ١٦٩ هـ . وعبد الله بن عامر اليحصبي
الدمشقي المتوفى سنة ١١٨ هـ . وعاصم بن بهدلة الأسدي الكوفي المتوفى سنة
١٢٨ هـ . وحزمة بن حبيب الزيات العجلي المتوفى سنة ١٥٦ هـ . وعلى بن حمزة
الكسائي إمام النحاة الكوفيين المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وقراءات هؤلاء السبعة
هي المتواترة . ويليهم في الشهرة بقية العشرة ، وهم : أبو جعفر يزيد بن
الققعاع المدني المتوفى سنة ١٣٣ هـ ، ويعقوب بن اسحق الحضرمي المتوفى سنة
١٨٥ هـ ، وخلف بن هشام بن طالب . ولكل من العشرة سند في روايته
وطريق في الرواية عنه ، وكل ذلك محفوظ مثبت في كتب هذا العلم ، وماعدا
هذه القراءات ، فشاذا : كقراءة اليزيدي ، والحسن ، والأعمش ، وغيرهم .
وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ، ويعقوب
وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم ، وبالشام على قراءة ابن عامر ، وبمكة
على قراءة ابن كثير ، وبالمدينة على قراءة نافع ، وكان هؤلاء هم السبعة .
فلما كان رأس المائة الثالثة أثبت أبو بكر بن مجاهد اسم الكسائي ، وحذف
منهم اسم يعقوب .

قال بعض العلماء : والسبب في الاختصار على السبعة مع أن في أئمة القراءة من هو أجل منهم قدراً أو مثلهم - هو أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيراً ، فلما تقاصرت المهم اقتصروا بما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه ، وتنضبط القراءة به ، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة ، والأمانة ، والاتفاق على الأخذ منه ، فأقروا من كل مصر إماماً واحداً ، ومع ذلك نقلوا قراءات غير السبعة ، وقرأوا بها كقراءة يعقوب ، وأبي جعفر ، وشيبة ، وغيرهم .

وأول من تتبع وجوه القراءات ، وألفها ، وتقصى الأنواع الشاذة إليها ، وبحث عن أسانيدھا من صحيح ، ومصنوع - هارون بن موسى القاري . النحوي المتوفى سنة ١٧٩ هـ ، وكان رأساً في القراءة والنحو ، ولكن أول من صنف فيها ، إنما هو أبو عبيد القاسم بن سلام الراوية ، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ ، وكان أول من استقصاها في كتاب ، ويقال : أنه أحصى منها خمسا وعشرين قراءة مع السبع المشهورة .

والأركان التي اعتمدها علماء هذا الفن في صحة القراءة وقبلها ثلاثة :

- ١ - أن توافق القراءة اللغة العربية بوجه من وجوها
- ٢ - أن توافق رسم المصاحف العثمانية الموزعة على الأمصار ولو احتمالاً : كلك ومالك
- ٣ - أن تكون صحيحة السند ؛ فإذا اختلف ركن منها أو أكثر عدت ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة .

وأول من اشتهر من القراء بالشواذ ، وعنى بجمع ذلك ، واستقصائه ، وإظهاره دون الصحيح : أبو الفضل محمد بن جعفر الخزازي في أواخر المائة

الثانية ، فقد جمع قراءة نسبها إلى الامام أبي حنيفة رحمه الله ، ومنها : انما يخشى الله من عباده العلماء ، برفع الله ونصب العلماء . وقد كذبوه في إسناده . وجعلوه مثلاً بينهم في القراءات الموضوعة المردودة . ثم ظهر ابن شنبوذ المتوفى سنة ٢٢٨هـ ، وكان رجلاً كثير اللحن ، قليل العلم ، فيه سلامة ، وحق ، وغفلة ، فكان من أشهر القراء بالشواذ . ثم أخذ في سبيله أبو بكر العطار النحوى المتوفى سنة ٣٥٤هـ ، وكان من أعرف الناس بالقراءات ، وإنما أفسد عليه أمره أنه من أئمة نحاة الكوفيين يخالف الأجماع ، واستخرج لقراءته وجوها من اللغة والمعنى ، ومن ذلك قراءته في قوله تعالى (فلما استياسوا منه خلصوا نجياً) فإنه قرأها (نجياً) بضم النون والجيم . فأزالها بذلك عن أحسن وجوه البيان العربى .

وبعد أن دونت العلوم في اللغة العربية ، والقراءات ، نبذ الناس عامة أهل الشواذ ولم يقيموا لهم وزناً ، وما زالوا بهم حتى انقرضوا .

ولا يغب عنك أن اختلاف القراءات قد يستتبع الاختلاف في الاجتهاد والفنون ، فكثيراً ما رأينا القراءات من حجة الفقهاء في الاجتهاد والاستنباط كما في آيات الایلاء ، وكفارة اليمين ، والسرقة ، ونفقة الأقارب من قوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك)

تدوين السنة

كانت الأمة العربية أمية كما يشير إليه قوله تعالى : (هو الذي بعث في
الأميين رسولا منهم) والامى بحكم اعتماده على قريحته ، وضعف تعوله على
غيرها أقدر على الحفظ ، وأقوى عليه من الكاتب . ومن هنا اتكل الصحابة
رضوان الله عليهم - في السنة على حفظهم ، وسيلان أذهانهم ، وتوقد
رائحهم ، فلم يكتبوها ، ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بكتابتها ، كما
كان يأمرهم بكتابة القرآن ، بل على العكس من ذلك كان ينهاهم عن كتابتها ، ففي
صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني غير القرآن ،
ولعل هذا النهي منه صلى الله عليه وسلم لكتاب وحيه الذين كانوا يكتبون
القرآن في صحف لتحفظ في بيت النبوة ، فلو أنه أجاز لهم كتابة الحديث لم
يؤمن أن يختلط القرآن بغيره . وما يحمانا على هذا الظن إلا أنا وجدنا النبي
صلى الله عليه وسلم أجاز الكتابة لمن سأله ذلك ، ففي مسند أحمد عن عبد الله بن
عمر قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
أريد حفظه ، فنهى قريش ، فقالوا : أنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا ،
فأمسكت عن الكتاب ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
« اكتب . فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق ، وكان أبو هريرة يقول :
لم يكن أحد أكثر مني ملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم إلا ما كان من
عبد الله بن عمر ، فإنه يكتب ولا أكتب . ولما خطب النبي صلى الله عليه وسلم

على راحلته عام الفتح قائلا : « إن الله حبس عن مكة الفيل الخ » جاء رجل من اليمن ، وقال : اكتب لى يارسول الله - يريد كتابة الخطبة التى سمعها - فقال صلى الله عليه وسلم « اكتبوا لابى شاه » وكتب لعمر بن حزم كتابا حين بعثه على نجران ، وفى هذا الكتاب بيان ديات النفس والأطراف ؛ وصح أنه كان عند على كرم الله وجهه صحيفة مكتوب فيها : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر . وروى النسائى أنه كان مكتوبا فيها : المؤمنون تكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، ويسعى بنتمهم أدناهم ، ألا : لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد فى عهده ، سن . أحدث حدثا فعلى نفسه ، أو آوى محدثا فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين .

ومهما يكن من الأمر فإن الذى كتب على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من السنة قليل جداً ، وذلك لشيوع الأمية ، وخوفهم اختلاط السنة بالقرآن ، ولثلا ينصرف الناس بحفظ السنة عن حفظ القرآن ، وانضم إلى تلك الأسباب فى العصرين التالين اشتغال المسلمين بالفتوحات . والشئون العامة ، وما جد من الاضطرابات ، والفتن ، وظل الأمر كذلك حتى أوائل المائة الثانية حيث وفق العلماء إلى تدوينها ، فقد تنبه الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز إلى ضرورة ذلك ، فكتب قبل موته بسنة إلى عامله على المدينة : أبى بكر محمد بن عمرو بن حزم - أن انظر ما كان من حديث رسول الله عليه وسلم أو سنته ، فاكتبه ، فأنى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء

هكذا بدأ تدوين الحديث الذى هو المادة الراسخة للفقهاء ، فقد ذكرنا

أن ابن حزم كتب كتابا ، وتوفى عمر قبل أن يبعثها اليه . ومن ذلك الوقت أقبل العلماء على جمع السنة ، وتدوينها ، وتسربت هذه الرغبة الى الأمصار الاسلامية ؛ ففي مكة جمع ابن جريج الحديث ، وفي المدينة جمعه محمد بن اسحق ، ومالك بن أنس . وبالبصرة الربيع بن صبيح ، وسعيد بن أبي عروبة ، وحماد بن سلمة . وبالكوفة سفيان الثوري . وبالشام الاوزاعي . وباليمن معمر . وبخراسان ابن المبارك . وبمصر الليث بن سعد . وقد كان هؤلاء يجمعون الحديث في أبواب مفصلة ، يستقل كل منها عن الآخر . ويحتوى كل باب على الاحاديث المتعلقة بموضوع واحد كالصلاة ، أو الزكاة ، وما إلى ذلك ، غير أنهم لم يكونوا يجمعون الحديث وحده ، بل كانوا يخلطونه بأقوال الصحابة ، وقناوى التابعين ، ثم جاء في منتهى القرن الثاني جماعة أخرى غنيت بتأليف المسانيد ، ولم يدونوا فيها إلا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، دون ما روى عن غيره .

ومن السابقين إلى تأليف المسانيد عبد الله بن موسى العيسى الكوفي ، ومسدد بن مسرهد البصري ، ونعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر وسواهم . ومن هذه المسانيد مسند الامام أحمد بن حنبل - رضى الله عنه - وطريقة الوضع لتلك المسانيد كما يرى في مسند احمد أن تساق الاحاديث المروية عن كل صحابي على حدها : دون مراعاة الابواب ، فالحديث في الصلاة يعقبه حديث في الجهاد إلى حديث في المعاملات وهكذا

ثم تلت هؤلاء طبقة ثالثة جعلت مهمتها تمييز الصحيح من غيره ، واشترط كل منهم لقبول الحديث شروطا قد تتفق وقد تختلف عن شروط سواه ، وراعوا بجانب ذلك تنسيق الاحاديث على ترتيب أبواب الفقه : أشبه بصنيع الطبقة الأولى ، ومن هؤلاء - الأئمة الستة : محمد بن اسماعيل البخاري

المتوفى سنة ٣٥٦ هـ . ومسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ .
وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، وأبو عيسى
محمد بن عيسى السلي الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ، وأبو عبد الله محمد بن يزيد
القزويني المعروف - بابن ماجه - المتوفى سنة ٣٧٣ هـ ، وأبو عبد الرحمن بن
أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ

وكتبهم هي المعروفة بالكتب الستة ، وقد وجد إلى جانب هؤلاء
المحدثين فريق من العلماء ، بذلوا نشاطهم في نقد رواة الحديث . وتوثيق
البعض منهم ، وتجريح آخرين ، فلم ينته دورنا هذا حتى وجد علم الجرح
والتعديل مضبوطا بقواعده ، واقفا بأغراضه

ومن رجال هذا العلم : يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة ١٨٩ هـ وعبد
الرحمن بن مهدي المتوفى سنة ١٩٨ هـ ثم يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣ هـ
والامام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ ثم تتابع الناس في خدمة هذا العلم
حتى وجد منهم من أفرد للثقات كتباً خاصة ، ولغير الثقات كتباً أخرى ؛
كما وضعوا للحديث قواعد تميز بين الأعلى في الرتبة ، وبين ما يليه من
الآوسط ، والاحط . كما ميزوا علوم الحديث بعضها عن بعض بالتسمية ،
فنها : علم مصطلح الحديث ، وعلم غريب الحديث ، وعلم مختلف الحديث ،
ولكل منها وظيفة في خدمة الحديث من طريق تخالف طريق غيره ، ويتضمن
هذه العلوم إلى بعضها يخلص الحديث من كل شائبة تعتريه ، أو سنده ،
وتعرف قيمته : قوة ، وضعفاً ، وعلاوا في المنزلة ، أو دنوا

الخلاف بين المحدثين والمتكلمين

مضى العصر السابق وجمهور المسلمين فريقان : حجازيون ، وعراقيون .
أو أهل حديث ، وأهل رأى ، وفي هذا العصر ظهر نجم طائفة المتكلمين ،
وعلا كمبهم بانحياز الخليفة المأمون إليهم ؛ لأنهم شربوا جميعاً من منهل
الفلسفة ، وتأثروا بها في بحثهم ، وكان من نتائج ذلك : القول بخلق القرآن ،
وحمل المأمون الناس على اعتناد ذلك ، وإباه أهل السنة والجمهور ، وقد
عابت هذه الطائفة الثالثة كلام من أهل الحديث والرأى . عابوا على أهل
الحديث اعتبارهم السنة أصلاً من أصول التشريع ، وأخذهم بما لا يفيد العلم
من رواية الأحاد ، ورمزهم بحمل الكذب ، ورواية المتناقض ، حتى وقع
الاختلاف ، وكثرت النحل ، وتقطعت العصم ، وتعادى المسلمون ، وأكفر
بعضهم بعضاً ، وتعلق كل فريق لمذهبه بجنس من الحديث

وعاب فريق منهم أهل الرأى على القول بتعليل الأحكام ، ورأوا أن
الشريعة تعبد محض لا نظرية ، ولا مجال للقياس والرأى ، فكل ماورد
عن الشرع لزم التعبد به ؛ لأننا إذا قلنا : ان هناك عللاً أو مصالح لزم تعليل
أفعال الله بالأغراض ، ولزم أن ينتفع تعالى شأنه من هذه الأغراض ، ويلزم
أيضاً التحسين والتقبيح العقليان ، وقد تكفل علم الأصول ببيان خطئهم في
هاتين النظريتين

شبه من لم يأخذ بالسنة وردها

روينا لك في الفصل السابق على هذا أن خلافا محتما نشأ بين المتكلمين والمحدثين . والآن تنبهك إلى أن المتكلمين فريقان : فريق يعرف بأهل السنة ، وينبئ مذهب بعضهم على أن الشريعة تعبد محض ، ولا مسوغ للأخذ بالقياس ، وقد كان لهؤلاء تنازع مع أهل الرأي من الفقهاء ، وقد عرضنا لهذا حين الكلام على الخلاف بين الحجازيين والعراقيين والفريق الثاني من المتكلمين - وهم الذين نتكلم عنهم في موضوعنا - هم المعتزلة ، وقد انقسم المعتزلة أمام الحديث إلى طوائف ثلاث : فطائفة لاتأخذ بالسنة ، ولا تراها مصدرا للتشريع ، وترى في القرآن غناء عن سواه .

وطائفة ثانية تأخذ بالسنة التي وردت بياناً لأحكام القرآن من كيفية الصلوات ، ومقادير الزكوات ، وهيئة الحج ، وما شاكل ذلك ، وما عدا هذا من السنة الناسخة ، أو المخصصة للعالم ، أو الدالة على تشريع مستقل فلا يأخذون به .

وطائفة ثالثة ترتضى الأخذ بالسنة المتواترة المفيدة للعلم ، وما عدا هذا النوع فلا تعتد به .

ومثار التردد عند هذه الطوائف زعمهم أن أسانيد الحديث لم تسلم من التجريح ، وأن الرواة كيفما كانت صفاتهم لم يبرؤوا من التهم ، ولم يعد من الميسور التقطع بصحة شيء دون شيء ، وما دامت السنة بسبب ذلك في

مهب الظنون ، فليس يكنى في الدين عندهم أن يأخذوا بالسنة وحالها على ما وصفوا .

وقد عقد الشافعي - رضى الله عنه - في الجزء السابع من كتاب الام بابا سرد فيه شبه تلك الطوائف ، ورد عليها جميعا وقد أسلفنا لك - حين الكلام على السنة ومنزلتها من الكتاب - أن القرآن يأمرنا في غير موضع منه بالأخذ بالسنة ، ويشهد لها بقوة اتصالها بالكتاب ، وليس لهؤلاء المعارضين عذر في تقاعدهم عن الأخذ بها بعد أن تضافرت العلوم على خدمتها ، وأصبح ميسورا تمييز صحيحها من زيفها ، وإنما ألجأهم إلى ذلك تحاشيهم البحث ، وفرارهم من المجهود ، وركونهم إلى أوهى الأسباب يتعللون بها ، ويستترون وراءها ، على أن السنة كانت قبل عصرهم وفي أيامهم بحجة واضحة ، وعروة وثقى لمن عداهم من المسلمين ، وهاهم والحمد لله قد خلت منهم الدنيا ، بل لم يعمرُوا في عصرهم إلا قليلا واختفت أشباحهم عن الأنظار .

تدوين علم أصول الفقه

قال ابن خلدون في مقدمته : أعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة ، وكان السلف في غنى عنه ، بما أن استفادة المعاني من الانفاظ لا يحتاج فيها إلى أزيد مما عندهم من الملكة اللسانية . وأما القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الاحكام خصوصا فنهم أخذ معظمها - يريد بهذه القوانين ماثل له هو من قبل : من أن اللغة لا تثبت قياسا ، والمشارك لا يراد به معناه معا ،

والعام إذا أخرجت أفراد الخاص منه هل يبقى حجة فيما عداها ؟ والامر للوجوب أو التدب ، وللقرر أو التراخي ، والمطلق هل يحمل على المقيد ؟ والنص على العلة كاف في التعدية أم لا ، إلى غير ذلك ، ويقصد أن معظم هذه القوانين مركز في طباع العرب ، مأخوذ من استعمالهم في محاوراتهم - ثم قال : - وأما الاسانيد فلم يكونوا يحتاجون إلى النظر فيها ؛ لقرب العصر ، وممارسة النقلة وخبرتهم بهم ، فلما انقرض السلف ، وذهب الصدر الأول ، وانقلبت العلوم صناعة احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد ؛ لاستفادة الأحكام من الأدلة ، فكتبوها قائما برأسه ، سموه : أصول الفقه ، وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله عنه ، أمل في رسالته المشهورة ، تكلم فيها في الأوامر والنواهي - الخ

ولعل ابن خلدون يريد أن الإمام الشافعي رحمه الله أول من كتب هذه القواعد بمجموعة مسماة بهذا الاسم الخاص ، أصول الفقه ، أو أن ما كتبه هو أول ما وصلنا مما كتب العلماء في هذا العلم ، وإلا فبعد نقل في تاريخ أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن رحمهما الله أنهما كتبا في تلك الأصول ، وأشار مالك في الموطأ إلى بعض قواعد هذا الفن . ومن المسلم به أن لكل إمام قواعد اعتمدها في الاجتهاد ، وعول عليها في استنباط أحكامه وقلاواه ، وهذه القواعد ماثورة في ثنايا ما كتب عنه تلاميذه من الفقه ، وليس أصول الفقه إلا هذه القواعد . وكتب الإمام الشافعي رضي الله عنه ، ومناظراته لمن عاصره شاهد عدل ، على أن كثيرا من تلك القواعد كان مدار بحثهم ، واجتهادهم ، فقد جرت بينهم المناظرة في جواز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ، وفي الاستحسان ، وفي تقديم القياس على خبر الواحد ، وفي

اشتراط الشهرة في العمل بالحديث ، إلى كثير من أمثال ذلك ، وكتب
 الليث بن سعد إلى مالك رحمه الله في الاعتماد على عمل أهل المدينة ، وهكذا
 ترى أن جل المناظرات بين كبار الأئمة في هذا العصر لم يكن محورها الفروع ،
 وإنما كانت تدور على الأصول ، وما يورد فيها من الفروع فليس إلا لتأييد
 قاعدة ، أو تزييفها ، فليس يصح لنا أن نفهم بعد هذا أن الامام الشافعي رحمه
 الله هو المتبكر لعلم الأصول ومسائله ، نعم كان منه أن جمع شتات
 عدة مسائل منه ، وأعلن رأيه فيها وأيده ، وكون من مجموعها ما سماه -
 أصول الفقه - ونعم ما صنع ، فقد أحسن بعمله هذا إلى الفقه والفقهاء ،
 وقرب بتدوين قواعده طريق الاجتهاد لمن يريده ، وأقام من هذه القوانين
 مناراً يهتدى به الناظر في الكتاب والسنة ، ويكون بئامن من الزلل والخروج
 عن الجادة ، ولو أن المتأخرين استعملوا هذا العلم فيما وضع له لآتى ثماره
 الطيبة ، ولكنهم ساء بهم الله أساموا استعماله ، فجعلوه آلة جدال ، وطمس
 للعالم الحق : تجد أحدهم يستدل لنفسه بالعام ، فإذا ما استدل به خصمه ، قال
 له : إن دلالة العام ظنية ، وإنه لا يعمل به قبل البحث عن المخصص ، وأن
 كل عام دخله التخصيص ، وتجد يستدل بالخاص ، فإذا ما استدل به خصمه
 رد عليه بأنه قضية عين لا عموم لها ، وتجد يستدل بفعاله عليه السلام ، فإذا
 ما استدل به خصمه ، قال له : يحتمل أنه خصوصية ، وما طريق الاحتمال
 سقط به الاستدلال . وهكذا أكثروا من القواعد ، وعارضوا بعضها ببعض ،
 ليتوصل كل واحد إلى أن يتمسك بما هو عليه ، لا يجيد عنه ، ولم يبق عندهم
 استدلال إلا الجدال ، لا لظهور حق وإزهاق باطل
 والذي حمل الامام الشافعي رضي الله عنه على تدوين قواعد هذا العلم
 وجعلها فنا مستقلاً أمور ثلاثة :

١ - أنه جاء في عصر احتدم فيه النزاع في مادة الفقه . فوجد من الناس من حمله الشك في ثبوت السنن والآثار على رفضها جميعا ، ومنهم من لم يقبل منها إلا ما جاء بيانا لنص قرآني ، ومنهم من يرد خبر الأحاد ، ومنهم من يشترط الشهرة ، ومنهم من يشترط عدم مخالفة الحديث لعمل أهل المدينة . وكما اختلفوا في السنة اختلفوا في القياس . والاستحسان ، والاجماع ومدلول صيغتي الأمر والنهي الخ ، فلا بد للمجتهد يؤسس مذهبا جديدا ، غير مذاهب من سلفه أن يبين مسلكه في مصادر الفقه ، وما آخذ ، لاسيما تلك المسائل التي تقاوم أمر الخلاف فيها

٢ - أنه وجد أن الذين رحلوا من المحدثين واستقصوا السنة وجمعوها من الاقطار كاسحاق ، وأحمد ، اجتمع لسيهم منها شيء كثير يعد بمئات الآلاف ، بعد أن كانت طبقة مالك ، وابن عيينة لا يجتمع لهم من ذلك ما يزيد على عشرة آلاف ، لاقتصارهم على سنن بلدهم . ومن هنا ظهر التضارب ، والتعارض بين ظواهر تلك الأحاديث الكثيرة ، فكان لامناص للمجتهد من أن يبين طريقه في الجمع ، والترجيح ، والنسخ ، حتى يتم التوفيق ، ويزول الاختلاف

٣ - دخول الدخيل في لسان العرب ، وامتزاج اللغة بلغة الأعاجم ، وضعف المدارك عن فهم مقاصد الشريعة بسبب ذلك كل هذه الأسباب حملت الإمام الشافعي رحمه الله على أن يبين منهجه في الفقه والاستنباط ، ويبني مذهبه على قواعد ثابتة واضحة ، يسترشد بها من رضىها في الاقواء والقضاء ، وسهل له ذلك ما كان وقع قبله من تدوين علوم اللسان ، مع اللشافعي نفسه من المهارة الفائقة في علوم اللغة ، ومعرفة بلاغة

القرآن ، فوضع رسالته الأصولية ، وتكلم فيها عن القرآن ، وبيانه ، والسنة ومقامها بالنسبة للقرآن ، والناسخ والمنسوخ ، وعلل الأحاديث ، وخبر الواحد ، والاجماع ، والقياس ، والاستحسان ، وما لا يجوز الاختلاف فيه ، وما يجوز

ثم تابع العلماء من بعده في تدوين مسائل هذا العلم ، فكتب احد بن حنبل كتاب طاعة الرسول ، وكتاب الناسخ والمنسوخ ، وكتاب العلل . قال ابن خلدون بعد أن بين أن الامام الشافعي أول من كتب في هذا العلم : ثم كتب فقهاء الحنفية فيه ، وحققوا تلك القواعد ، وأوسعوا القول فيها ، وكتب المتكلمون أيضاً كذلك : إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه ، وأبقى بالفروع ، لكثرة الأمثلة منها ، والشواهد ، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية ، والمتكلمون يجردون صور تلك المسائل عن الفقه ، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن ، لأنه غالب فنونهم : ومقتضى طريقتهم ، فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من النصوص على النكت الفقهية ، والتقاط هذه الفوائين من مسائل الفقه ما أمكن ، وجاء أبو زيد الدبوسي منهم فكتب في القياس بأوسع من جميعهم ، وتتم الابحاث ، والشروط التي يحتاج إليها فيه ، وكلت صناعة أصول الفقه بكامله : وتهذيب مسائله ، وتمهدت قواعده ، وعنى الناس بطريقة المتكلمين فيه اه

ثم أخذ يذكّر أحسن من كتب في هذا العلم على طريقة المتكلمين ، وأسماء كتبهم ، ومن اختصرها ، أو شرح تلك المختصرات ، وأحسن ما كتب على طريقة فقهاء الحنفية ، ثم قال : وجاء ابن الساعاتي من فقهاء

الحنفية فجمع بين كتاب الأحكام ، وكتاب البزدوى في الطريقتين ، وسمى كتابه - بالبدائع - فجاء من أحسن الأوضاع وأبدعها

ظهور الاصطلاحات الفقهية

لقد استتبع تدوين المذاهب ، واختصاص كل مذهب بقواعد ظهور اصطلاحات فقهية لم تكن معروفة فيما سلف ، فحدد العلماء معنى الفرض ، والواجب ، والمسنون ، والمندوب ، والحرام ، والمكروه ، وفرقوا بين الركن والشرط ، والعلة ، والسبب ، والفاسد ، والباطل ، إلى غير ذلك مما تراه مفصلاً في كتب الفقه ، وأكثره محدث قضت به طبيعة الصناعة والفن ، وقد تختلف الاصطلاحات باختلاف المذاهب ، فثلاً : الفرض والواجب عند غير الحنفية اسمان لكل ماطلبه الشارع حتماً ، سواء أطلب بدليل قاطع ، أم مظنون ، نعم يفرقون بينهما في الحجج ، فيقولون : ماطلبه الشارع ولا جبر له لو ترك ففرض ، كالوقوف بعرفة ، وماطلبه وجبر تركه بدم فواجب ، كطواف القدوم . أما الحنفية فيقولون : الفرض مائتت طلبه حتماً بدليل قطعي ، كالركوع ، والسجود في الصلاة . والواجب مائتت بدليل ظني : كالمقود على رأس الركعتين في الرباعية . ويترتب على ترك الفرض مطلقاً بطلان الصلاة . ويجب سجود السهو على من ترك واجبا سهواً ، ومن تركه عمداً فإليه إعادة الصلاة مادام في الوقت ، فإن خرج الوقت فقد أساء ، وهم يوافقون غيرهم في التفرقة بينهما في الحجج والفاسد والباطل اسمان لمسمى واحد عند بعض الفقهاء ، وهو

مالا يجزىء عن فاعله ، ولا يترتب عليه أثره . و الفرق الحنفية بينهما في
اليوع فقالوا : الباطل مالم يشرع بأصله ، ولا بوصفه ، كبيع الخنزير ، وهذا
لا يترتب عليه أثره وهو الملك بحال . والفاسد ما شرع بأصله دون وصفه :
كبيع السمك في الماء ، والطير في الهواء ، فهو مشروع بأصله من حيث إنه
بيع مال بمال ، غير مشروع بوصفه ، من حيث أنه غير مقدور التسليم .
وحكمه عندهم أنه يفيد الملك الخيىء عند القبض . وأما في العبادات فسيماهما
واحد ، وهو مالا يجزىء عن فاعله

اثر العرف فى التشريع

امتد ظل الاسلام على كثير من البقاع ، وامتزجت الأمم المختلفة
بالمسلمين ، فكان من نتائج ذلك أن عرضت على الفقهاء فى مختلف النواحي
عادات ومعاملات جرى بها العرف فى كل أمة ، وتوارثوها خلفا عن
سلف ، حتى أصبح عنيرا زحزحة الناس عما ألفوا من ذلك ، أو إبدالها
لهم بغيرها مما يكفل مصالحهم ، ويبقى بحاجاتهم

فكانت مهمة الفقهاء تقضى عليهم أن ينظروا فى كل ما يطرح أمامهم
من تلك الأقضية ، وهاتيك المعاملات ، فما وجدوه يعارض نصا صريحا
فى الكتاب أو السنة انكروه ، وما لم يجدوه معارضا لشيء من ذلك
اجتهدوا فى ادخاله تحت قاعدة فقهية ، وأعطوه حكمه الشرعى ، بل نرى
الكثير من الفقهاء يعتبر العرف منحصا للنص ، من ذلك أن النهى
قد ورد عن بيع الانسان ما ليس عنده ، فذهب بعض الفقهاء إلى تخصيصه

هذا النهى بالاستصناع ، وهو : أن يتفق شخص مع آخر على صنع شيء بوضعه بالوصف ، ويقدر له الثمن ، وهذا يصدق عليه بيع الانسان مالم يس عتده

ومن ذلك إجازتهم بيع ثمار البستان إذا بدا صلاح بعضها ، لأن العرف جرى بذلك . قال شمس الأئمة الرخسى : أستحسن ذلك لتعامل الناس ؛ فأنهم تعاملوا ببيع الكرم بهذه الصفة ، ولهم في ذلك عادة ظاهرة ، وفي نزع الناس من عاداتهم حرج - مع أنه كذلك من بيع الانسان مالم يس عتده

ومن هذا أيضا أن تدفع للحائك غزلا ينسجه على أن تكون أجرته قدراً معيناً من المنسوج ؛ فأنهم أجازوه ، مع أنه داخل في النهى عن اجارة العامل ببعض عمله ، وهو ما يفهم من النهى عن قفيز الطحان وإلى جانب ذلك وأمثاله نرى أنهم حكموا العرف في ألفاظ الأيمان ، والطلاق ، والوقف ، وفيما يدخل في المبيع تبعا ، ومالا يدخل ، وفيما يكون بين الزوجين من أثاث البيت ، وما يعتبر منه خاصا به أو خاصا بها ، ذلك كله يدلنا على خضوع الفقهاء للعرف وتأثيره في التشريع ، يؤيد هذا قولهم : الثابت بالعرف كالثابت بالنص ، وقولهم : التعامل حجة يترك به القياس ويخص به الأثر ، واشتراطهم في المجتهد معرفة عادات الناس ؛ لأن كثيرا من الأحكام يختلف باختلاف الأزمان ، لتغير العرف ، وكتب الفقه حافلة بالخلافات بين الأئمة مما كان سببه اختلاف العرف ، ويظهر لك هذا في أن الشافعى - رضى الله عنه - عدل عن مذهبه القديم إلى الجديد بسبب انتقاله من العراق إلى مصر ، وإطلاعه على علم

يكن وقع له من تقاليد الناس وعرفهم ، واتجاهه ازاء ذلك إلى تعديل طائفة من قضاياه ، وقتلواوه إلى غير ماسبق له فيها ، وما ذلك إلا لتأثير العرف في التشريع ، وللعلامة ابن عابدين الحنفى رسالة - نشر العرف في بناء الاحكام على العرف - تكلم فيها طويلا على العرف وأقسامه : عام وخاص ، وقولى وعملى ، وأثر كل فى التشريع

الشيعة فى الطور الرابع

سبق لنا الكلام فى الطور الثالث عن الشيعة فى نشأتهم ، وطوائفهم وأثرهم فى الفقه الإسلامى
والآن نذكر طرفا من الحديث عنهم فى العصر العباسى - وهو الطور الرابع للفقه - لبقائهم على مثل ما كانوا أيام الامويين
كانت الخصومة بين العلويين وبنى أمية من جراه التزاحم على الخلافة ، وتغلب أحد الفريقين على الآخر ، وكان العباسيون يومذاك لم يظهروا على مسرح السياسة ، ولم يعلنوا رغبتهم فى الامر كغيرهم ، وكل ما يعرفه التاريخ عنهم أن لهم دعوة فى الخلفاء ييثها أنصارهم فى رحلاتهم التجارية ويتنهبون لها الفرص المستورة . وأما فى الظاهر فهم على اتفاق مع العلويين ، إذ هم جميعا من بنى هاشم ، وهم جميعا من شجرة النبوة ، فالعلويون ينتسبون إلى على ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، والعباسيون ينتمون إلى عمه العباس بن عبد المطلب
ظلت المناوأة الحادة بين الامويين والعلويين لحسب ، وظلت رقابة

الأمويين وحذرهم الشديد للعلويين ومنهم فقط ، ولم يكن للعباسيين حساب عندهم ، حتى قويت شوكة العباسيين ، وأجمعوا أمرهم — استطاعوا أن ينتزعوا الملك من بني أمية ، ويقضوا على البقية منهم ، ويتربعوا في المقعد الذي تفانى العلويون في الوصول إليه دون أن يظفروا منه بطائل .

ومنذ الآن تحولت خصومة العلويين وشيعتهم إلى بني عمهم العباسيين ، وأخذ هؤلاء يحتجون لأنفسهم بالقرابة من الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما كان العلويون يحتجون : بل يرى العباسيون أن قرابتهم من الرسول معقودة بالعباس عمه ، وأما قرابة أولئك فبإبن عمه على ، والعم أقرب من ابن العم ، وعلى هذا قام الجدل ، والتهب الخلاف ، ورأى العباسيون أنفسهم بحاجة إلى تركيز سلطانهم ، وأقرار ملكهم ، ففعلوا ببني عمهم أكثر مما فعل الأمويون : جدالا ، ومطاردة ، وسجناً ، وتقتيلا في عهد السفاح ، والمنصور ، والرشيد ، وسواهم من الخلفاء العباسيين ، مما لا يدخل في موضوعنا تفصيله

وقد كان هذا الانقسام سببا في انقسام الناس تبعاً للزعما ، فكما كان للعلويين ساسة ، وشعراء ، وفقهاء : كذلك نهض بجانب العباسيين ساسة ، وشعراء ، وفقهاء ، ولبت التشيع للعلويين سائراً في طريقه رغم ما ينصب على دعائه من ألوان العذاب ، وتحرك التشيع للعباسيين كذلك لمقابلة خصومهم ، وتركية بني العباس على الطالبين ، فظهرت في هذا العصر طوائف جديدة ، واتخذت الطوائف العلوية سبلا أخرى للقيام بدعوتهم ، وتعريض مافاتهم ؛ وإليك خلاصة من الكلام على هؤلاء وهؤلاء

الامامية الاثنا عشرية في هذا العصر

أوضحنا لك فيما سبق نشأة الفرقة الامامية ، وأن مذهبهم قائم على تعاليم يدو فيها الغلو في تشيعهم ، حتى نبذوا الاعتماد في الفقه على الاجماع ، وأبوا أن يأخذوا بالقياس ، وعكفوا على النصوص ، والتمسك بأقوال أئمتهم المعصومين في اعتقادهم ، واعتبارهم أقوال الأئمة في منزلة النصوص الشرعية ، وكان من أئمتهم في الطور الرابع للفقه : أبو النضر محمد بن مسعود العباسي ، وأبو محمد بن احمد بن الجنيد ، ووزارة بن أعين وكان من آراء الامامية التي خالفوا فيها جمهور الفقهاء إلى جانب ما ذكرنا عنهم في الدور الثالث : —

١ - أنهم يجيزون تزوج البنت على خالتها ، أو عمتها ، بشرط أن تأذن احدهما ، ويجيزون أن تزوج العمة على بنت أخيها ، والخالة على بنت اختها بغير إذن

٢ - يمنعون من تزوج المسلم بالكتانية ، محتجين بأن قوله تعالى : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) نسخ آية المائدة (. . والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب - الآية)

٣ - لا يجيزون للريض أن يطلق ، ولا يملك ذلك ، وإن كان له أن يتزوج ، فإن تزوج ولم يدخل بها حتى مات فالتكاح باطل ، ولا يترتب عليه مهر ، ولا إرث

٤ - لا يتبرون الرضاع محرماً إلا إذا بلغ خمس عشرة رضة متواليات

من امرأة واحدة ، من لبن زوج واحد ، لم يفصل بين هذه المرات رضاع امرأة غيرها

هـ - الطلاق الثلاث في مجلس واحد يعتبر طلاق واحدة

الزيدية

كذلك بقيت فرقة الزيدية في عصرنا هذا على نحو ما عرفت عنهم : من اشتراط الاجتهاد في أئمتهم ، مما سبب كثرة المجتهدين منهم ، وانتشار آرائهم في الفقه

وأكبر من عرف من أئمة الزيدية في هذا الدور : الحسن بن علي المنتهى نسبة إلى الحسين ، فانه صنف الكتب على مذهبهم مرتبة على أبواب الفقه ، ومنهم الحسن بن زيد المنتهى نسبة إلى الحسن السبط ، وكان الحسن من العلماء المتفوقين ، وقد ثار على الخلفاء العباسيين ، وملك منهم طبرستان سنة ٢٥٠ هـ - ٢٧٠ هـ

وله في الفقه : كتاب « الجامع » ، وكتاب « البيان » ، وغيرهما ومنهم القاسم بن ابراهيم العلوى البرسى ، ملك صعدة - من بلاد اليمن - من سنة ٢٤٦ هـ - ٢٨٠ هـ ، وإليه تنسب الزيدية القاسمية هناك ، وله من الكتب في الفقه : كتاب الاشربة ، وكتاب الايمان ، والنذور ، وغيرهما ، ومنهم الهادى يحيى بن الحسن بن القاسم المتقدم ، ملك صعدة بعد جده القاسم من سنة ٢٨٠ هـ - ٢٩٠ هـ ، وإليه تنسب الزيدية الهادوية ، وله كتاب كبير في الفقه

ومذهب الزيدية على العموم أقرب مذاهب الشيعة إلى مذاهب الجمهور لأن الزيدية كما حدثناك عنهم من قبل لا ينتصرون الشيخين : أبا بكر ، وعمر ، وإن كانوا يرون عليا أولى منهما بالخلافة .

الاسماعيلية أو الباطنية

والاسماعيلية من الشيعة العلويين ، وكان ظهورها في غضون العصر العباسي ، وتنسب هذه الفرقة إلى اسماعيل بن جعفر الصادق ، بن محمد الباقر . وترى الاسماعيلية أن زعيمهم - اسماعيل - هو الذي تنتهي إليه الامامة من أحفاد علي ، وقد تجاوزت في التطرف والغلو كل حد سبق إليه غيرهم من شيعة علي وأحفاده ، وسلكوا في مذهبهم مسلكا شاذا لا يتصل بالدين في قليل من الصواب ، وليس فيه من الحيلة في الرأي ما ينبغي للسلم ، حتى ليروى المؤرخون أنهم قائمون على الفلسفة الافلاطونية ، لا على الروح الاسلامي ، ويشهد لذلك أن تعاليمهم تبدى بآثار الشكوك في أحكام الاسلام : كسؤالهم - ما معنى رمي الجمار في الحج ؟ وما وجه السعي بين الصفا والمروة ؟ وينحدرون في هذه التشكيكات إلى تأويلات باطلة يهدمون بها الاسلام ، ويتحللون من قيوده ، كقولهم : إن تكاليف الدين ، وشعائره ليست إلا للامة من الناس ، ولا يلزم الخاصة أن يعملوا بها ، وكقولهم : أن الوحي ليس بعث ملك من عند الله ، وإنما هو صفاء النفس ، وأن الانبياء بعثوا لسياسة العامة ، وأما الخاصة فانيأوهم الفلاسفة ، ويرون أن للقرآن ظاهراً وباطناً ، وأنه لا معنى للاخذ بحرفيته ، وإنما هو رمز لأشياء

يعرفها العارفون ، وان من الواجب أن يفهم القرآن كله على طريقة التأويل في معانيه ، والمجاز في ألفاظه ، وهم لذلك يسمون - بالباطنية - ولا يزال للاسماعيلية على العموم بقايا في الشام ، والعجم ، والهند ، ورئيسهم الزعيم المشهور - أغاخان - الملعود من أثرياء العالم وقد ظهر لنا من تلخيص الكلام عن هؤلاء أنهم كانوا على غير ما أجمع عليه المسلمون ، وأنهم مهدوا لغيرهم أن يتمرّد على الدين ، وأحدثوا فيه من مزاعمهم وتبجحهم ما لا يرضى الله ورسوله ، وما يسر غير المسلمين من أعداء هذا الدين الخفيف .

الفاطمية

كان من بين الاسماعيلية فرقة أعدل من غيرها مسلّكا ، وأخف ادعاء ، وقد اختارت هذه الفرقة أن تنسب نفسها إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم وأم الحسن والحسين - رضى الله عنهما - وأصبحت تعرف - بالفاطمية - والزعيم الأول للفاطمية هو عبد الله المهدي ، وقد كان لعبد الله هذا كغيره من زعماء الشيعة دعاة يروجون له ، ويؤلفون الناس حوله ، ولما اشتد ضغط العباسيين على العلويين في العراق تفرق دعاة عبد الله في شمالي إفريقيا - بلاد المغرب - حيث تتوفر السذاجة في الجمهور ، وتروج الدعوة ، وحيث يبعدون عن الخلفاء ، وإن كانت تلك البلاد تحت حكم العباسيين فمقاومة الولاة هناك أهون عليهم من مقاومة الخلفاء ، وقد صادفت دعوتهم راجا ، وتغلّقت في الأوساط البربرية من سكان تلك الجمرات ، فتسنى لهم أن يتزعموها من العباسيين في

نهاية القرن التاسع الميلادى - أوائل القرن الرابع الهجرى - وأسسوا دولتهم باسم - الدولة الفاطمية - وبسطوا نفوذهم على جميع المدن والأصقاع فى تلك الجهات: كالجزائر، ومراكش، وتونس، وسواها، وامتد سلطانهم حتى لمسوا حدود مصر من جهة الغرب، وقد شجعهم هذا الظفر على التطلع إلى مصر، فلما تولى المعز لدين الله - وهو رابع خلفاء الفاطميين - ورأى حكام مصر من بقايا الدولة الطولونية على خلاف أضعف من قوتهم، وفى شغب يلبيهم عن المقاومة، بعث إليها بجيشه تحت أمره قائده - جوهر الصقلى - فم لهم دخولها والاستيلاء عليها.

وكانت سياسة الفاطميين - كما يبدو لك - تغلب عليها الصبغة المذهبية الشيعية، حتى لتراهم يعمدون فى أول عهدهم بمصر إلى إقامة الجامع الأزهر، وإقامة القصور من حوله للخلفاء والحكام، ويوجهون عنايتهم إلى ترويض التعاليم الشيعية، ويقاومون بها ما عليه المصريون من المذاهب الأخرى المشهورة، وقد ظل الأزهر منبع تلك التعاليم، وحوضها المورد - إلى جانب ما أحدثوا فى البلاد من عادات ومواسم، وآثار، كلها ينطق بالدعوة الشيعية - نحو قرنين من الزمن: طوال العهد الفاطمى بمصر،

من سنة ٣٥٨ - ٥٦٧ هـ.

فلما استقرت يد صلاح الدين الأيوبي على مصر بعد الفاطميين - أوقف تعاليم الشيعة فى مصر، وأحل محلها المذاهب الأخرى المشهورة، ثم هدأت تلك العادات الشيعية إلى حد ما، بعد أن تفشت بين المصريين، ولا تزال أثارة منها باقية إلى يومنا هذا، لأن الجمهور المصرى توارثها على أنها من الدين، والدين فى الأغلب صاحب المنزلة الأولى فى

النفوس ، فليس سهلاً أن تصرف الناس عما اعتقدوه وعاشوا عليه
السنين الطوال

الراوندية

من أهل خراسان جماعة تعرف بالراوندية ، تشيعوا للعباسيين ،
ونهجوا في تشيعهم منهجاً يتصل بالعقيدة ، فلم يكفهم مدح نبي العباس ،
وحصرهم أحقية الخلافة فيهم ، وإنكارهم على أبي بكر وعمر أن يتقلدا
الخلافة مع وجود العباس بن عبد المطلب ، وما جازت عندهم لأحد من
الصحابة غير العباس : إلا لعلي بن أبي طالب ، لأن العباس أجازها له
لم يكفهم هذا التشيع ، والتأهم لاثبات فكرتهم بعض تأويلات في
القرآن ، وأروايات من السنة ، حتى ذهب فريق منهم إلى التناسخ ، وأن
روح آدم حلت في زعيم لهم ، وأن جبريل يمثل في زعيم آخر ، بل أسرف
نفر منهم في التشيع حتى زعموا أبا جعفر المنصور رباً لهم ، ونادوه بذلك ،
ولكن المنصور لم يرض منهم هذا ، فحبس جمهرة كبيرة من زعمائهم ليقنعوا
عن هذا ، وقد أفل نجم هذه الشذمة ، ولم تعد لهم ذكرى إلا على صفحات
التاريخ .

ومن هذا الاجمال عن بقاء الشيعة في عصر العباسيين ، وظهور
فرق أخرى تشيع لبني العباس كما تشيع الاولون لبني علي - ترى مقدار
ما أحدثه التشيع من الاثر السيء في عقائد الناس ، وما يجلبه ذلك من
التشويش على الفقه الاسلامي عند كل من الطائفتين ، إذ كل فريق عاكف

على ما تلقفه من آئمة ، وكل حزب بما لديهم فرحون
ليس من شك في أن هذا وذاك يحمل المعتدلين من فقهاء المسلمين
على زيادة التمسك بما لديهم من الأحكام ، والنشاط في تدعيمها ، ومهما جر
الخلاف إلى ما لا يحسن من الناحية العلمية ، فقد سبب حركة جدلية ، ربما
حسنت في ناحية أخرى ، كما يرى العلماء أن جانباً كبيراً من هذا النشاط عاد
على الأدب العربي بثروة طيبة

المذاهب الأربعة وأصحابها

أبو حنيفة - هو النعمان بن ثابت بن زوطى - بضم الزاى وفتح الطاء -
ابن ماه ، مولى تيم الله بن ثعلبة ؛ وقيل : أنه من أبناء فارس الاحرار ، قال
حفيدة اسماعيل بن حماد : نحن من أبناء فارس الاحرار ، واهه ما وقع علينا دق
قط ، ولد جدى النعمان سنة ثمانين ، وذهب جدى ثابت إلى على وهو صغير
فدعا له بالبركة فيه وفى ذريته . وأبو حنيفة من اتباع التابعين ، أدرك أربعة
من الصحابة : أنس بن مالك بالبصرة ، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة ،
وسهل بن سعد الساعدى بالمدينة ، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة ، ولم
يلق أحداً منهم . وقيل : بل لقي أنس بن مالك ، وروى عنه حديث . طالب
العلم فريضة على كل مسلم . وفى سنة ست وتسعين حج مع أبيه ، ولقي
بالمسجد الحرام عبيد الله بن الحرث بن جزء الزيدى الصحابى وسمعه يقول :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تفقه فى دين الله كفاه الله مهمه ،
ورزقه من حيث لا يحتسب » ، وعلى هذا فهو من التابعين

حدث أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح ، ونافع مولى بن عمر ، وقناة ، وحامد بن أبي سليمان الذى لازمه ثمان عشرة سنة ، وعنه أخذ الفقه عن ابراهيم النخعى ، عن علقمة النخعى ، والاسود بن يزيد عن ابن مسعود . وأخذ عنه أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر ، والحسن ابن زياد ، وغيرهم ، وروى عنه وكيع بن الجراح ، وابن المبارك ، وخلق غيرهم . كان أبو حنيفة خزازا يبيع ثياب الخبز بالكوفة ، وقد عرف بصدق المعاملة ، والنفرة من المما كسة ، وكان حسن الوجه ، حسن المجلس ، سخيّاً ورعا ، ثقة ، لا يحدث إلا بما يحفظ ، سلم له حسن الاعتبار ، وتدقيق النظر ، والقياس ، وجودة الفقه ، والامامة فيه . قال ابن المبارك : أفتة الناس أبو حنيفة ، ما رأيت فى الفقه مثله . وكان يحيى بن سعيد النطّان يقول : لانكذب والله ، ما سمعنا أحسن من رأى أبى حنيفة ، وقد أخذنا بأكثر أقواله وقال الشافعى : الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة . وقال النضر بن شميل : كان الناس يناموا عن الفقه حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فقه وبينه . وقال جعفر بن الرّيع : أفتت على أبى حنيفة خمس سنين فما رأيت أطول صمتاً منه ، فاذا سئل عن الشئ من الفقه تفتح وسال كالوادى . وعن أبى يوسف قال : بينما أنا أمشى مع أبى حنيفة إذ سمعت رجلاً يقول لرجل : هذا أبو حنيفة لاينام الليل ، فقال أبو حنيفة : لايتحدث عنى بما لم أفعل ، فكان يحيى الليل بعد ذلك . وقد قال الحسن بن عمار بعد أن تولى غسله : رحمك الله ، وغفر لك ، لم تقطر منذ ثلاثين سنة ، ولم تؤسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة ، وقد اتعبت من بعدك ، وفضحت القراء . أراد ابن هبيرة - والى العراق من قبل بنى أمية - على قضاء الكوفة فأبى ، فضربه مائة سوط ، وعشرة

أسواط وهو مصر على الامتناع ، فلما رأى ذلك خلى سبيله . ولما كان زمن المنصور الخليفة المسمى اشخص ابا حنيفة من الكوفة إلى بغداد ، وأراد أن يوليه القضاء فأبى ، فحلف عليه ليفعلن ، فحلف ابو حنيفة لا يفعل ، فقال الربيع الحاجب : ألا ترى أمير المؤمنين يحلف ؟ فقال : أمير المؤمنين أقدر على كفارة أيمانه مني ، ويروى عن الربيع بن يونس أنه قال : رأيت أمير المؤمنين المنصور ينازل أبا حنيفة في أمر القضاء ، وأبو حنيفة يقول : اتق الله ولا تشرك في أمانتك إلا من يخاف الله ، والله ما أنا بمأمون الرضا ، فكيف أكون مأمون الغضب ؟ وإنى لا أصلح لذلك . فقال له : كذبت ، أنت تصلح . فقال : قد حكمت على نفسك ، فكيف يحل لك أن تولى قاضياً على أمانتك وهو كذاب ؟ كان ابو حنيفة قوى الحجة ، حسن التخلص . روى أنه كان يوماً جالساً في المسجد فدخل عليه طائفة من الخوارج شاهرين سيوفهم ، فقالوا : يا ابا حنيفة ، نسألك عن مسألتين ، فإن أجبت نجوت ، وإلا قتلناك ، قال : اغمدوا سيوفكم ، فإن برؤيتها يشتغل قلبي . قالوا : وكيف نغمدها ونحن نحتسب الأجر الجزيل باغمارها في رقبتك ؟ فقال : سلوا إذاً ، فقالوا : جنازتان بالبواب - إحداهما - رجل شرب الخمر ، فنص فأت سكران - والآخرى - امرأة حملت من الزنى ، فماتت في ولادتها قبل التوبة ، أما كافرين أم مؤمنان ؟ وكان مذهب السائلين التكفير بذنوب واحد ، فإن قال مؤمنان قتلوه ، قال أبو حنيفة : من أي فرقة كانوا ؟ من اليهود ؟ قالوا : لا . من النصارى ؟ قالوا : لا . من المجوس ؟ قالوا : لا . قال : من كانوا ؟ قالوا : من المسلمين ، قال : قد اجتمعوا . قالوا : هما في الجنة أم في النار ؟ قال : أقول فيهما ما قال الخليل عليه السلام فيمن هو شر منهما (فن تبغى

فانه مى ، ومن عصانى فانك غفور رحيم) واقول : كما قال عيسى عليه السلام (إن تعذبهم فانهم عبادك ، وإن تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم) فتأبوا ، واعتذروا إليه . وعن عبد الواحد بن غياث قال : كان أبو العباس الطوسى يسمى الرأى فى أبى حنيفة ، وكان أبو حنيفة يعرف ذلك ، فدخل أبو حنيفة على أمير المؤمنين المنصور ، وكثر الناس ، فقال الطوسى : اليوم أقتل أبا حنيفة ، فقال لأبى حنيفة : إن أمير المؤمنين يأمرنا بضرب عنق الرجل ، ماندرى ما هو ، فهل لنا قتله ؟ فقال يا أبا العباس : أمير المؤمنين يأمر بالحق أم بالباطل ؟ قال : بالحق ، قال : اتبع الحق حيث كان ولا تسأل عنه . ثم قال أبو حنيفة لمن قرب منه : إن هذا أراد أن يوثقى فربطته .

زعم بعض الناس أن أبا حنيفة كان قليل البضاعة فى الحديث ، وأنه لم يرو إلا سبعة عشر حديثاً ، وهو قول باطل ؛ فانه قد صح عنه أنه انفردا بمائتى حديث ، وخمسة عشر حديثاً ، سوى ما اشترك فى إخراجه مع بقية الأئمة ، وله مسند روى فيه مائة وثمانية عشر حديثاً ، فى باب الصلاة وحدها ، قال ابن حجر العسقلانى فى كتاب « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة » أما مسند أبى حنيفة فليس من جمعه ، والموجود من حديث أبى حنيفة إنما هو كتاب الآثار التى رواها محمد بن الحسن عنه ، ويوجد فى تصانيف محمد بن الحسن ، وأبى يوسف قبله من حديث أبى حنيفة أشياء أخرى ، وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثى وكان بعد سنة ٣٠٠ هـ بحديث أبى حنيفة ، فجمعه فى مجلدة ، ورتبه على شيوخ أبى حنيفة اه

وقد جمع أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمى المتوفى سنة ٦٦٥ هـ مسنداً

لابي حنيفة ، طبع بمصر سنة ١٢٢٦ هـ ، فوق في نحو ٨٠٠ صفحة كبيرة ، وقد أخذه من خمسة عشر مستنداً ، جمدها لابي حنيفة فحول علماء الحديث الأول ، فجمع هذه المسانيد على ترتيب أبواب الفقه ، مع حذف المعاد ، وعدم تكرير الاسناد

وقد طعن أهل الظاهر على مذهب أبي حنيفة ، وقالوا : إنه فلسفة فارسية ، صيرت الفقه الذي هو شريعة منزلة عملاً وضعياً ، وقالوا : أنه لا يجوز التعويل إلا على النصوص ، فأما النظر إلى المعاني والعلل فانه يوجب الاختلاف والاضطراب ، وهو فوق هذا تشريع بالمهورى والرأى . وأنت ترى أن هذا إنكار لأصل حجة القياس ، وطعن في صحة العمل به ، وهذا شيء قد فرغ منه الفقهاء ، وأهل الأصول : على أن العمل بالقياس لم ينفرده أبو حنيفة من بين الأئمة ، وقولهم - أنه فلسفة فارسية صيرت الفقه عملاً وضعياً - قول لا معنى له ، فانا لانعلم من طرائق استنباط أبي حنيفة للأحكام إلا ما نعلم عن سائر الأئمة المجتهدين في استنباطهم ، فقد روى عنه أنه قال : إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته ، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار الصالحة عنه التي فشت في أيدي الثقات ، فاذا لم أجده في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بقول أصحابه من شئت ، وادع قول من شئت ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم ، فاذا انتهى الأمر إلى إبراهيم ، والشعبي ، والحسن ، وابن سيرين ، وسعيد بن المسيب - وعد رجلاً قد اجتهدوا - فلي أن اجتهد كما اجتهدوا . غير أن هناك أشياء اختلفت فيها وجهة النظر بين أبي حنيفة وغيره من الأئمة المجتهدين ، ترجع إلى الاحتياط ، والتثبت فيما يروى من

الأحاديث ، والآثار ، أو غير ذلك ، ووجهة كل أن يصل باجتهاده إلى ما يظن على ظنه أنه حكم الله . فلا يصح أن يعد بحث أحدهم واجتهاده في الوصول إلى ذلك الظن ، والاقتناع فلسفة فارسية ، أو غير فارسية تصير الفقه عملاً وضعياً ، فمن ذلك ما اشترطه أبو حنيفة من كون الحديث مشتهراً في أيدي الثقات . وقد قدمنا في فصل (طرق الآئمة في العمل بالسنة) ما يشترطه أبو حنيفة في قبول خبر الواحد الذي لم يحز كل الشروط المتقدمة .

وقد يترك القياس لضرورة ، أو أثر ، أو يقدم عليه الأخذ بأصل عام ، أو قياس أرجح منه ، ويسمى ذلك استحساناً . وما من إمام من الآئمة الأربعة إلا وقد قاس ، واستحسن بالمعنى المتقدم : إلا أنهم لا يسمونه استحساناً ، بل يدخلونه في أبواب أخرى ، كالأستصلاح مثلاً ، غاية الأمر أن الحنفية توسعوا في الأخذ بمبدأ القياس والاستحسان أكثر من غيرهم .

قال سهل بن مزاحم: كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة ، وفرار من القبح . والنظر في معاملات الناس ، وما استقاموا عليه ، وصلاح عليه أمرهم يمضي الأمر على القياس ، فإذا قبح يمضيه على الاستحسان مادام يمضي له ، فإذا لم يمض له رجع إلى ما يتعامل المسلمون به ، وكان يوصل الحديث المعروف الذي قد أجمع عليه ، ثم يقيس عليه مادام القياس سائغاً ، ثم يرجع إلى الاستحسان : أي ما كان أوثق رجع إليه . وقال محمد بن الحسن : كان أبو حنيفة يناظر أصحابه في المقاييس فينتصفون منه ، ويعارضونه ، حتى إذا قال : أستحسن لم يلحقه أحد منهم ؛ لكثرة ما يورد في الاستحسان من

المسائل ، فيذعنون جميعا ، ويسلمون له .

وأبو حنيفة أول من اشتغل بالفقه التقديرى ، وفرض المسائل التي لم تقع بعد ، وبين أحكامها عساها إن نزلت ظهر حكمها ، فزاد علم الفقه اتساعا وبجالة انبساطا . ومناقبه رحمه الله كثيرة ، توفي سنة ١٥٠ هـ

أشهر أصحابه

أبو يوسف - هو يعقوب بن إبراهيم الانصارى من ولد سعد بن حبة الصحابي المشهور ، ولد سنة ١١٣ هـ ، ولما شب اشتغل برواية الحديث ، فروى عن هشام بن عروة ، وأبي اسحق الشيباني ، وعطاء بن السائب ، وطبقتهم . وتفقه أولا بابن أبي ليلى ، ثم انتقل الى أبي حنيفة ، فكان أكبر تلاميذه ، وأفضل معين له : كما أن أبا حنيفة كان يواسيه حال الطلب لفقر والديه ، ولولاه لم يتعلم ، وقد كان فقيها ، عالما ، حافظا . قال طلحة بن محمد في تاريخ القضاة : كان أفقه أهل عصره ، ولم يتقدمه أحد في زمانه ، وكان النهاية في العلم ، والحكم ، والرياسة ، والقدر ، مشهور الأمر ، وظاهر الفضل ، قال ابن عبد البر : كان يحفظ خمسين ستين حديثا في السماع الواحد ، ثم يقوم فيملئها على الناس ، وكان كثير الحديث ، لكن غلب عليه رأى أبي حنيفة ، وهو أول من صنف الكتب في مذهبه ونشر علمه في جميع الاقطار ، وإليه يرجع الفضل في تأييد مذهب أبي حنيفة وتخليده ، فانه لما أسند إليه منصب قاضى قضاة الدولة العباسية ، وأصبحت تولية القضاة راجعة إليه في جميع ولايات الدولة لم يكن يستعمل على القضاء إلا من كان حنفيا ، وفي هذا

نشر للذهب ، وتأيد له ، وهو أول من كان له هذا المنصب الخطير الذي هو بعض حقوق الخلافة الإسلامية ، إذ كان الخليفة يشره بنفسه فاستده إليه ، وقد تولى القضاء لثلاثة من الخلفاء : المهدي ، والهادي ، والرشد الذي كان يحله كثيرا ، ويقال : إنه أول من اتخذ للعلماء زيا خاصا ، وكان ملبوس الناس قبله شيئا واحدا ، وكان له القوة الفائقة ، والنفوذ في الاجتماع والفقهاء ، سأله يوما شيخه الأعشى عن مسألة فأجابته فقال له : من أين أخذتها ؟ فقال : من حديثك الذي حدثنا به ، وأملأه عليه . فقال له : إني لأحفظه قبل أن يجتمع أبواك ، وما عرفت تأويله حتى الآن . وكان الفقه أقل علومه ، فإنه كان يعلم التفسير ، والمغازي ، وأيام العرب ، وغيرها ، ولم يكن في أصحاب أبي حنيفة مثله . رحل أبو يوسف إلى مالك ، وأخذ عنه بعد أن ناظره في مسائل ثم رجع إلى العراق وقد أفاد إلى علمه علم الحجازيين ، فكان أول من قرب بين المذهبين ، وأزال الوحشة بين العراقيين والحجازيين ، وقد عدّه أهل الحديث محدثا وأثنوا عليه . قال ابن معين : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا ، ولا أثبت من أبي يوسف . وقال أيضا : أنه صاحب حديث وصاحب سنة . واتفق ابن معين ، وابن حنبل ، وعلي بن المدني على توثيقه ، قال ابن جرير الطبري : وتحامى قوم حديثه من أجل غلبة الرأي عليه مع صحبة السلطان وتقلده القضاء ، وكانت ولايته القضاء سنة ١٦٦ هـ ، ولم يزل قاضيا حتى مات سنة ١٨٣ هـ ولم يبق من كتبه إلا رسالة الخراج ، وما نقله الشافعي رحمه الله في كتاب الأم ، وقد سبقت الإشارة إليه .

محمد بن الحسن الشيباني

هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، مولاهم ، كان أبو الحسن من الشام ، وقدم إلى العراق فولد له محمد بواسط سنة ١٢٢ هـ ونشأ بالكوفة ، وطلب الحديث وسمع من مسعر ، ومالك ، والاوزاعي ، والثوري ، وصحب أبا حنيفة ، وأخذ الفقه عنه ولم يجالس كثيرا ؛ لوفاة أبي حنيفة وهو حدث ، وأخذ عن أبي يوسف . وكان ذا عقل ، وفطنة ، فنبغ نبوغا كبيرا ، حتى صار مرجع الحنفية في حياة أبي يوسف ، فنشأت بينهما وحشة ، واستمرت حتى توفي أبو يوسف ، وقد رحل إلى المدينة ، وأخذ عن مالك ، وله رواية خاصة في الموعظ ، وقابله الشافعي رحمه الله ببغداد ، وقرأ كتبه ، وناظره في كثير من المسائل ، ولهما مناظرات قيمة مدونة في كتب الشافعي ، وقد كان للقائه مالكا ومناظراته مع الشافعي أثر في اجتهاده واستنباطه ، وكان أعلم الناس بكتاب الله ، ماهرا في علوم العربية والحساب . عن أبي عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن . وعن الشافعي انه قال : أخذت من محمد وقرأ بعير من علم ، وما رأيت رجلا سمينا أخف روحا منه ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة بتصانيفه . قيل لأحمد : من اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد . وتفقه عليه وأخذ عنه أبو حفص ، وأبو سليمان الجوزجاني ، وموسى بن نصير الرازي ، ومحمد بن سباعة ، وعيسى بن أبان ، ومحمد بن مقاتل وغيرهم . وقد تقدم لك في فصل التدوين طائفة من تصانيفه التي يقال انها بلغت تسعمائة وتسعين كتابا ، كلها في العلوم الدينية : وعلى كتب محمد

ابن الحسن يعتمد الحنفية في المذهب . ولاء الرشيد القضاء ، وخرج معه في سفره إلى خراسان ، فأت بالرى ، ودفن بها سنة ١٩٨ هـ

الحسن بن زياد

هو الحسن بن زياد اللؤلؤى الكوفي مولى الأنصار ، أخذ عن أبي حنيفة ، ثم أبي يوسف ، ثم محمد بن الحسن ، وكان يقظا ، فطنا ، فقيها ، نديها ، حافظا للروايات عن أبي حنيفة ، محبا للسنة وأتباعها ، حتى كان يكسو مالهكم عما يكسو منه نفسه . وكان أحمد بن عبد الحميد الخازمي يقول : ما رأيت أحسن خلقا من الحسن بن زياد . أخذ عنه محمد بن سماعة ، ومحمد بن شعاع الثلجي ، وعلى الرازي ، وعمر بن مهير والد الخفاف . وله كتب تقدمت الإشارة إليها . في فصل التدوين : إلا أن كتبه وآرأه لم تحز من الاعتبار ما حازته كتب محمد وآرأه . روى عنه أنه قال : كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث ، كلها يحتاج إليها الفقهاء . وقد تكلم فيه علماء الجرح والتعديل ، وقالوا : ليس في الحديث بشيء . تولى قضاء الكوفة بعد حفص بن غياث سنة ٢٩٤ هـ ، فكان إذا جلس للحكم ذهب عنه التوفيق حتى يسأل أصحابه عن الحكم في ذلك ، فإذا قام من مجلس القضاء عاد إلى ما كان عليه من الحفظ ، فبعث إليه البكال وقال : ويحك ، إنك لم توفر للقضاء فاستعف ، فاستعفى ، واستراح . ولم يكن الشافعي يعنى بمنائزته كما يفعل مع ابن الحسن . قال البويطى : سمعت الشافعي يقول : - قال لي الفضل بن الربيع : أنا أشتبه مناظرتك مع الحسن اللؤلؤى ، فقلت ليس

هنالك ، فقال : أنا أشتبهى ذلك ، فاحضرناه ، وأتينا بطعام . فقال رجل له :
ما تقول في رجل قذف محصنة وهو في الصلاة ؟ قال : بطلت صلاته ، قال
وطهارته ؟ قال بحالها ، فقال له قذف المحصنات أيسر من الضحك في الصلاة ؟
فقام اللؤلؤى من المجلس ، فقلت للفضل قد قلت لك انه ليس هنالك .
وفي رحمه الله سنة ٢٠٤ هـ

زفر بن الهزبل

هو زفر بن الهزبل بن قيس الكوفي ، ولد سنة ١١٠ هـ ، ولما شب
طلب الحديث ، فروى عن حجاج بن أرطاة وغيره ، وتفقه بأبي حنيفة وغلب
عليه الرأي حتى كان أكثر أصحاب أبي حنيفة أخذًا بالقياس ، كما أن
أبا يوسف أكثرهم اتباعًا للحديث ، ومحمد بن الحسن أكثرهم فروعا
واستنباطا ، وكان أبو حنيفة يبجله ويعظمه ، قال الحسن بن زياد إن المقدم
في مجلس الامام كان زفر . ولما تزوج زفر خطب أبو حنيفة فقال في خطبته
هذا زفر إمام من أئمة المسلمين ، وعلم من أعلامهم في شرفه ، وحسبه ،
ونسبه . وعن داود الطائفي قال : كان أبو يوسف وزفر يتناظران في الفقه ،
وكان زفر جيد اللسان ، وكان أبو يوسف يضطرب في مناظراته ، فربما
سمعت زفر يقول له : أين تفر ؟ هذه أبواب مفتحة خذ أيها شئت ، وعن
يحيى بن أكثم : رأيت وكيعا في آخر عمره يختلف إليه بالغدوات ،
وإلى أبي يوسف بالعشيات ، ثم ترك أبا يوسف وجعل اختلافه إليه .
وعن محمد بن عبد الله الأنصاري قال : أكره زفر على أن يلي القضاء فأبى

واختفى مدة ، فهدم منزله ، ثم خرج وأصلح منزله ، ثم أكره وهدم منزله ولم يقبله ، وقد جمع بين العلم والعبادة ، قال الحسن بن زياد : كان زفر وداود الطائي متأخين ، فترك داود الفقه ، وأقبل على العبادة ، وزفر جمع بينهما ، وظل مشتغلا بالعلم والتعليم حتى مات ، وكان يقول : نحن لاناخذ الرأي مادام أثر ، وإذا وجد الأثر تركنا الرأي ، قال أبو نعيم : كان ثقة ، مأمونا ، دخل البصرة في ميراث أخيه ، فشبث أهلها به ومنعوه الخروج منها ، فأت بها سنة ١٥٨ هـ فهو أسبق أصحاب أبي حنيفة موتا

أثر أصحاب أبي حنيفة في فقهه

هوؤلاء الأربعة أشهر الذين نشروا مذهب أبي حنيفة ، ودونوا أقواله ، وقاموا بنصرة كثير منها ، وهم الذين لهم الفضل الأكبر في وضع مسائل الفقه والاجابة عنها ، ولم تكن نسبتهم إلى أبي حنيفة نسبة المقلد إلى المقلد ، بل نسبة المتعلم إلى المعلم ، مع استقلالهم بما به يفتون ، فلم يكونوا يقفون عند ما أتى به أبو حنيفة بل يخالفونه إذا ظهر لهم ما يوجب الخلاف ، ومن الثابت أن أبا يوسف ومحمدا رجعا عن آراء كثيرة رأها الإمام لما اطلعا على ما عند أهل الحجاز ، فهم يجتهدون منتسبون إلى الإمام ؛ لانهم اعتمدوا قواعده ، وساروا على طريقته في الاجتهاد والفتوى ، وليست نسبتهم إلى أبي حنيفة كنسبة الشافعي إلى مالك ، أو ابن حنبل إلى الشافعي ؛ لأن كلا من الأئمة الأربعة له طريقة في الاستنباط تخالف من بعض الوجوه طريقة الآخر ، ولم يلتزم أحد منهم طريقة غيره ، كما ألزم أصحاب

أبى حنيفة طريقة إمامهم . نعم كثيرا ما يخالفونه في الفروع ، وربما يكون في المسألة الواحدة أربعة أقوال : لأبى حنيفة قول ، ولكل من أصحابه الثلاثة قول ، ومرجع ذلك ما يظهر لكل منهم من الآثار أو المعاني ، فيميل أحدهم إلى الاتخذ بالقياس ، وآخر إلى الاستحسان ، ويقوى في نظر الثالث أثر ، وهكذا .

مسائل الفقه عند الحنفية

وتتقسم مسائل الفقه عند الحنفية إلى أقسام ثلاثة (١) الأصول (٢) النوادر (٣) الفتاوى

أما الأصول فهي المسائل التي تسمى ظاهر الرواية ، وهي ما روى عن أبى حنيفة وأصحابه كأبى يوسف ، ومحمد ، وزفر ، وغيرهم ممن تلقى عن الأئمة ، غير أن الكثير من هذه المسائل من أقوال الأئمة وأصحابه أبى يوسف ، ومحمد ، أو قول بعض منهم ، وقد جمع الإمام محمد بن الحسن أحد أصحاب أبى حنيفة مسائل الأصول في كتب ستة تعرف بكتب ظاهر الرواية ، وسيأتيك تفصيل هذا بعد .

والقسم الثاني - النوادر - وهي المسائل المروية عن الإمام ، وأصحابه في غير كتب ظاهر الرواية .

والقسم الثالث - الفتاوى - وهي ما ائتم به مجتهد والحنفية المتأخرون فيما لم يرو فيه رواية عن الإمام وأصحابه تخريجاً على مذهبهم ، وأول كتاب عرف في فتاوى الحنفية - كتاب النوازل - لأبى الليث السمرقندي

اشهر رجال الطبقات

وأثرهم في فقه الحنفية

هلال بن يحيى بن مسلم البصرى - اشتهر بهلال الرأى ، لسعة علمه ، وكثرة فهمه كما قيل . ربيعة الراى . اخذ الفقه عن ابي يوسف ، وزفر ، واخذ عنه بكار بن قتيبة ، وله مصنف فى الشروط ، واحكام الوقف ، وتوفى سنة ٢٤٥ هـ

محمد بن سماعة - بن عبد الله بن هلال بن وكيع ، ابو عبد الله التميمى ، حدث عن الليث بن سعد ، وابى يوسف ، ومحمد ، واخذ الفقه عنهما ، وعن الحسن بن زياد وكتب النوادر عن ابي يوسف ، ومحمد ، ولد سنة ١٣٠ هـ ومات سنة ٢٣٣ هـ وولى القضاء للامون ببغداد بعد موت يوسف ابن الامام ابي يوسف سنة ١٩٢ هـ ، واستعفى لما ضعف بصره ، ولما مات قال يحيى بن معين ، مات ريحانة العلم من اهل الرأى . له كتاب ادب القاضى ، والمحاضر والسجلات ، والنوادر ، وغيرهما ، وكان من الحفاظ الثقات



أحمد بن عمر بن مهير

(الشهير بالخصاف)

هو أحمد بن عمر بن مهير الشهير بالخصاف ، وإنما اشتهر بذلك ؛ لأنه كان يأكل من صنعه (خصف النعال) أخذ الفقه عن أبيه عن الحسن ، عن أبي حنيفة ، كان فاضلاً ، ورعاً ، زاهداً ، فرضياً ، حاسباً ، عارفاً بمذهب أبي حنيفة ، صنف للمهتدى بالله كتاب الخراج ، فلما قتل المهتدى نهب الخصاف وذهب بعض كتبه ، من ذلك كتاب عمله في مناسك الحج ، وله كتاب الحيل ، وكتاب الوصايا ، والشروط الكبير ، والصغير ، والإسعاف في أحكام الاوقاف ، وغير ذلك كثير . مات سنة ٥٢٦ هـ . وقد قارب الثمانين قال شمس الأئمة الحلواني : الخصاف رجل كبير في العلوم ، وهو ممن يصح الاقتداء به

الطحاوى

أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوى ، نسبة إلى طحية - قرية بصعيد مصر - الأزدي . ولد سنة ٥٢٣ هـ ، وتوفي سنة ٥٣٦ هـ ، كان يقرأ على خاله المزني الشافعي ، فلم ير خاله فيه مخايل النجابة حتى قال يوماً : والله لا يجيء منك شيء ، فغضب ، واتقل من عنده ، وتفق في مذهب أبي حنيفة ، وصار إماماً ، فكان إذا درس أو أجاب في شيء من المشكلات يقول : رحم الله خالي

لو كان حيا لكفر عن يمينه ، أخذ الطحاوى الفقه عن أبى جعفر أحمد بن أبى عمران ، ثم خرج إلى الشام ، فلقى بها أبا خازم عبد الحميد قاضى القضاة بالشام ، فأخذ عنه ، عن عيسى بن أبان ، عن محمد . وكان إماما فى الاحاديث والأخبار ، وسمع الحديث من كثير من المصريين ، والغرياء القادمين إلى مصر ، وله تصانيف كثيرة جليلة فى الفقه وغيره : منها أحكام القرآن ، ومعانى الآثار ، ومشكل الآثار ، والمختصر ، وشرح الجامع الكبير ، وشرح الجامع الصغير ، وغير ذلك ، وذكره السيوطى - فى حفاظ الحديث ، وقال : كان ثقة ثباتا ، فقيها ، لم يخلف بعده مثله ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر

عبيد الله الكرخي

هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي ، ينسب الى كرخ من بلاد العراق ، أخذ الفقه عن أبى سعيد البردعى ، وتفقه عليه كثير من كبار الحنفية كأبى بكر الرازى المعروف بالجصاص ، وأبى حامد أحمد الطبرى ، وأبى الحسن القدورى ، سكن بغداد ، وحدث بها عن كبار العلماء ، وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق على رأس القرن الثالث الهجرى ، بعد شيخه البردعى ، وأبى خازم الحنفى ، وقد ألف فى الفقه كتاب المختصر ، وشرح الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، وكان معروفا بكثرة العبادة من صوم وصلاة ، قنوعا ، كثير العفة ، وما يروى عنه فى ذلك أنه فى آخر حياته تمرض بالفالج حتى قعد عن العمل ، فكتب أصحابه إلى سيف الدولة الحمدانى (أمير حلب) يستمدون منه معونة الكرخي ، فلما علم الشيخ بذلك المسعى بكى ،

وقال : اللهم لا تجعل رزقي إلا من حيث عودتي ، وكان سيف الدرلة قد أمر له بعشرة آلاف درهم ، ولكن الشيخ قد لقي ربه قبل أن يصل إليه شيء منها ، كان مولده سنة ٢٦٠ هـ ووفاته سنة ٣٤٠ هـ

أشهر كتب الحنفية

(التي دونت في هذا العصر)

قيل : ان أبا حنيفة ألف كتابا سماه الفقه الأكبر ، حوى ستين ألف مسألة أو أكثر من ذلك . وقيل : إن هذا الكتاب ليس له ، وإنما هو لأحد تلاميذه

وأول من دون من تلاميذ أبي حنيفة تليذه الأكبر أبو يوسف ، قال ابن النديم في الفهرست : له من الكتب في الأصول والأُمالي كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، إلى آخر كتب الفقه ، وله إملاء رواه بشر بن الوليد القاضي ، يحتوى على ستة وثلاثين كتابا مما فرعه أبو يوسف : كتاب اختلاف الأمصار ، كتاب الرد على مالك بن أنس ، كتاب رسالته في الخراج إلى الرشيد ، كتاب الجوامع ألفه ليحيى بن خله ، يحتوى على أربعين كتابا ، ذكر فيه اختلاف الناس ، والرأى المأخوذ به ، وله أيضا كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، ذكر فيه مسائل كثيرة مما اختلف فيه هذان الامامان اللذان تلقى عنهما ، وهو أحيانا يوافق أبا حنيفة ، وأحيانا يأخذ برأى ابن أبي ليلى ، وله أيضا كتاب سير الأوزاعي ، واتصر في أكثرها لأبي حنيفة .

ولمحمد بن الحسن كتب رويت عنه ، واشتهرت ، حتى اطمأنت إليها النفس ، وتعرف بكتب ظاهر الرواية ، وهي ستة : أولاً - الجامع الصغير - وهو كتاب جمع فيه مسائل رواها عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، ورواه عنه عيسى بن أبان ، ومحمد بن سماعة ، وليس فيه استدلال . ثانياً - الجامع الكبير . ثالثاً - المبسوط ، ويعرف بالأصل ، وهو أطول ما كتب محمد رحمه الله ، جمع فيه الوفا من المسائل التي استنبط أبو حنيفة أجوبتها ، ومنها ماخالفه فيه أبو يوسف ، ومحمد ، ومن عاداته في ذلك الكتاب أن يبدأ الباب بما عندهم من الآثار فيه ، ثم يذكر مسائله ، وكثيراً ما يختم بذكر المسائل التي اختلف فيها أبو حنيفة ، وابن أبي ليلى من هذا الباب والذي رواه عنه هو أحمد بن حفص أحد تلاميذه . رابعاً - السير الصغير ، وهو مسائل كتاب الجهاد .

خامساً - السير الكبير رواه عنه أبو سليمان الجوزجاني ، واسماعيل ابن ثوبة .

سادساً - الزيادات . وله من الكتب كتب تعرف بالنوادر ، وهي الكتب التي لم ترد من طرق توجب الاطمئنان ، وهي كتاب زيادة الزيادات ، وكتاب النوادر رواية ابن رستم ، والهارونيات ، والكيسانيات ، والرقيات ، وغير ذلك .

ومحمد رحمه الله أحد الذين رووا موطأ مالك بن أنس عنه ، يعقب أحاديثه بما عليه العمل عند أبي حنيفة موافقاً أو مخالفاً ، ويبين السبب الذي من أجله كان الخلاف

وصنف الحسن بن زياد كتاب المجرد لأبي حنيفة رواية عنه ، وكتاب

أدب القاضي ، كتاب الخصال ، كتاب النفقات ، كتاب الخراج ، كتاب
الفرائض ، كتاب الوصايا .

وروايات الحسن بن زياد متأخرة في الاعتماد عن روايات محمد بن
الحسن ، لتمام الثقة بالثانية .

وكنلك كتب - عيسى بن أبان ، وهلال الرأي ، ومحمد بن سماعة ،
وأحمد بن عمر بن مهير الشهير بالخصاف ، وأبو جعفر الطحاوي - كتباً
جلية في المذهب الحنفي ، ومسائل الاختلاف

هذه الكتب التي كتبت في هذا الدور ، وفي مقدمتها كتب محمد رحمه
الله : هي أساس مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، وهي التي اشتغل بها علماء
الحنفية في الدور الآتي ، شرحاً ، وبياناً ، وعليها عولوا ، ومن معينها
استقوا .

الجهات التي انتشر فيها مذهب أبي حنيفة

والأسباب الداعية إلى ذلك

كان أبو حنيفة وأصحابه جريماً من أهل العراق ، وقد كان تدريسهم
للمذهب في الأوساط العراقية العامل الأول في اعتناقهم له ، وظهوره بينهم
ولما اتصل أصحابه بالخلفاء العباسيين ، وكانت لهم الحظوة والمنزلة الرفيعة
لسيهم رجحت كفة هذا المذهب ، حتى ليكن أن يعد مذهب الحنفية هو
مذهب الدولة العباسية ، ومن هنا نفذ المذهب في أصقاع الدولة في ظل
(١٧ تترج)

السلطة الحكومية ، فانتشر في بلاد العراق ، وفارس ، ومصر ، والشام ،
والمغرب ، وسواها ، وعما زاد في رواجه وتغلغله في تلك الأصقاع أن أبا
يوسف لما صار أمر القضاء إليه في عهد الرشيد أصبح لا يولى القضاء في
المملكة العباسية إلا من أشار به أبو يوسف ، وكان طبعيا ألا يختار غير
من كان على مذهبه ، فكان هذا حافزا للجمهور على الاتجاه نحو مذهب
أبي حنيفة ، والاقبال على علمائه ، يتعرفون منهم أحكامه ، وفي هذا يقول
ابن حزم : مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان - الحنفي
بالمشرق ، والمالكي بالأندلس

وأول من نقل مذهب الحنفية إلى مصر ' ١٢٤ هـ . القاضي الحنفي اسماعيل
ابن اليسع الكوفي - في عهد المهدي سنة ١٦٤ هـ وقد ظل يضطرد في ظهوره
هدة العباسيين كما عرفت ، غير أن القضاء لم يبق محصورا فيه كما كان أيام أبي
يوسف ، بل كان بعد ذلك دائرا بينه وبين المذاهب الأخرى ، حتى دالت
دولة العباسيين في مصر ، وظهر فيها نجم الفاطميين ، عاد المذهب الحنفي إلى
الانكماش ؛ لأن المذهب المنصور يومذاك هو المذهب الشيعي ؛ ولأن
الفاطميين حاربوه أكثر مما حاربوا غيره ؛ لأنه مذهب أعدائهم العباسيين ،
ولما انتقلت أزمة الدولة من الفاطميين إلى الأيوبيين قضوا على المذهب
الشيعي ، وناصروا مذاهب أهل السنة ، ومن بينها مذهب الحنفية ، وقد بنى
صلاح الدين الأيوبي المدرسة السيوفية بالقاهرة لتدريس هذا المذهب ،
وما زال قائما إلى جانب المذاهب الأخرى ، حتى استولى العثمانيون على
مصر سنة ٩٢٣ هـ فجعلوا القضاء مقصورا على المذهب الحنفي ، لأنه مذهب
الدولة ، فرغب فيه الكثير من أهل العلم ، طمعا في القضاء ، فكثرت اتباع

المذهب لذلك السبب ، وإن كان ذلك يظهر في المدن أكثر من ظهوره في الأرياف ، وقد انتقل مذهب الحنفية إلى شمال أفريقيا ، على يد عبدالله بن فروخ أبي محمد الفارسي ، ثم انتشر بها لما ولي قضاءها أسد بن فرات بن سنان المالكي ؛ لأنه كان قد تفقه أولا على أصحاب أبي حنيفة ، وبقي المذهب الحنفي فاشيا في أفريقيا ، حتى ولي حكمها المعز بن باديس سنة ٤٠٧ هـ فحمل الناس على مذهب مالك الذي كان معروفا هناك قبل مذهب الحنفية على ما ستعرف بعد كذلك انتقل إلى بلاد الأندلس ، حتى تغلب عليه مذهب الإمام مالك بتأثير ذوي السلطة .

ولا يزال مذهب أبي حنيفة موجودا بشمال أفريقيا ، غير أن أتباعه قليلون ، وجلهم من بقايا الأتراك ، ويتمذهب اليه المالكي في تونس بمذهب الحنفية ، ومن أجل هذا تتميز على غيرها بظاهرتين - إحداهما أن القضاء فيها للاخاف بجانب المالكية ، ثانيتهما أن المقام الأول بها في الاقواء للمفتي الحنفي ، وللمالكي المنزلة الثانية .

وعلى الاجمال - فلم يكن دخول المذهب الحنفي في الجهات التي ذكرناها أولا في وقت واحد ، بل كان في أزمنة مختلفة ، بعضها في أول ظهوره ، وبعضها بعد ذلك ، وأسباب ذلك ترجع إلى أمور ثلاثة :

(١) انتشار علماته في الجهات المختلفة ، وعملهم على نشره فيها بالتعليم والتدريس

(٢) تأثر الناس بسلطة القضاة والمفتين

(٣) هجرة بعض الأسر المقلدة لهذا المذهب إلى جهات لم تكن تعرفه ، فتستطيع بحكم الاتصال الاجتماعي أن تنشره فيما حولها ، حتى أصبحت له الغلبة المطلقة في كثير من الأقاليم الإسلامية : كالمراق ،

والأضغان ، والتر كستان ، والقوقاز ، والباينا

الامام مالك - وحياته العلمية

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي : نسبة إلى ذى أصبح - قبيلة من اليمن - قدم أحد أجداده إلى المدينة وسكنها ، وجده الأعلى أبو عامر ، صحابي جليل ، شهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا بدرا ، وقيل : أنه تابعي مخضرم ؛ وجده الأدنى مالك من كبار التابعين وعلماهم ، وهو أحد الاربعة الذين حملوا عثمان ليلا إلى قبره ، ولد مالك بالمدينة سنة ثلاث وتسعين ، وطلب العلم على علمائها ، وأول من لازمه منهم عبد الرحمن بن هرمز ، أقام معه مدة طويلة لم يخطئه بغيره . وأخذ عن نافع مولى ابن عمر ، وابن شهاب الزهري ؛ وشيخه في الفقه ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريعة الرأي . ولما بلغ سبع عشرة سنة نصب للتدريس ، بعد أن شهد له شيوخه بالحديث ، والفقه . روى عنه أنه قال : ما جلست للفتيا والحديث حتى شهد لي سبعون شيخا من أهل العلم أني مرضاة لذلك . وقد ذاع صيته في جميع الأقطار ، وطبقت شهرته الآفاق ، فارتحل الناس إليه من كل فج . وكانوا يزدحمون على بابهِ ، ويقتلون عليه من الزحام لطلب العلم . ومكث يفتي الناس ، ويعلمهم نحو من سبعين سنة . واتفقوا على إمامته ، وجلالته ، ودينه ، وورعه ، ووقوفه مع السنة . قال الشافعي : مالك حجة الله على خلقه . وقال ابن مهدي : ما رأيت أحدا أتم عقلا ، ولا أشد تقوى من مالك . وقال حماد بن سلمة : لو قيل لي اختر لامة محمد صلى الله عليه وسلم إماما يأخضون عنه العلم لرأيت مالكا لذلك موضعا وأملا . وقال الليث بن سعد : مالك عالم تقى ، علم مالك أمان لمن أخذ به من الأنام ، وكان ذا هبة ،

لا يتكلم في مجلسه أحد ، قال الواقدي : كان مجلس مالك مجلس وقار وحلم ، وكان رجلاً نبيها ، نبيلاً ، ليس في مجلسه شيء من المراء ، واللغط ، ولا رفع الصوت ، إذا سئل عن شيء فأجاب سائله لم يقل : من أين رأيت هذا ؟

وكان إذا أراد أن يخرج للحديث اغتسل ، ولبس أحسن ثيابه ، وتطيب ، فقبل له في ذلك ، فقال : أوقر به حديث رسول الله . وإذا رفع أحد صوته في مجلسه قال : قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) فمن رفع صوته عند حديث النبي ، فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد أجمع أشياخه وأقرانه ومن بعدهم على أنه إمام في الحديث ، موثق بصدق روايته . قال البخاري : أصح الأسانيد مالك : عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . وقال أبو داود : أصح الأسانيد مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ ثم مالك ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه . ثم مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . ألف موطأه وقد أقام في تأليفه وتهذيبه نحو أربعين سنة ، وكان أكبر مما هو عليه الآن بكثير ؛ قيل : كانت أحاديثه عشرة آلاف ، فصار يهذب وينقص منه كل ما فيه طعن ، وما لم يقع به عمل الأئمة إلى أن صارت أحاديثه المستندة المتصلة نيفاً وخمسمائة . قال مالك : لقيني أبو جعفر المنصور - يعني في الحج - فقال لي : انه لم يبق عالم غيري وغيرك ، أما أنا فقد اشتغلت بالسياسة ، فاما أنت فضع للناس كتاباً في السنة والفقه ، تجنب فيه رخص ابن عباس ، وتشديدات ابن عمر ، وشواذ ابن مسعود ، ووطئه توطيئاً ، قال مالك : فعلني كيفية التأليف .

يعنى دله على طريقة الاعتدال ، وقد أقبلت الأمة وعلماؤها عليه فى حياة مالك ، وأعجبوا به ، ورحلوا إليه لأخذه عنه . ولقد قال له ابو جعفر ، أو الرشيد : أردت أن اعلق كتابك هذا فى الكعبة ، وافرقه فى الآفاق ، واحمل الناس على العمل به حسما لمادة الخلاف ، فقال له مالك : لاتفعل ، فان الصحابة تفرقوا فى الآفاق ، ورووا أحاديث غير أحاديث أهل الحجاز التى اعتمدتها ، وأخذ الناس بذلك ، فاتركهم على ما هم عليه ، فقال له : جزاك الله خيرا يا أبا عبد الله

وبما امتاز به مالك رحمه الله أنه حاز الإمامة فى الفقه ، والحديث ، وقد روى عنه الحديث ابن شهاب الزهري ، وربيعة الرأى فقيه أهل المدينة ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، وموسى بن عقبة إمام المغازى ، وكلهم أشياخه ، وروى عنه من أقرانه سفيان الثوري ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، وسفيان بن عيينة ، وابو يوسف ، وغيرهم . وروى عنه من اعيان تلاميذه الشافعى ، وابن المبارك ، ومحمد بن الحسن الشيبانى ، وغيرهم . وبالجمله - فقد روى عنه ما ينيف عن ألف وثلاثمائة من اعلام الافطار الاسلامية واخذ عنه الفقه ايضا كثير : منهم ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشبه ، وغيرهم ، وسنترجم لبعضهم

اصول مذهب مالك

بنى الامام مالك رحمه الله مذهبه على أدلة عشرين ، كما يؤخذ من كلام علماء المذهب : نص الكتاب ، وظاهره - وهو العموم ، ودليله - وهو مفهوم المخالفة ، ومفهومه - وهو مفهوم الموافقة ، وتنبیهه - وهو التنبیه على العلة كقوله : (فانه رجس أو فسقا) الآية ، ومن السنة ايضا مثل هذه الخمسة فهذه عشرة ، والحادی عشر الاجماع ، والثاني عشر القياس ، والثالث عشر عمل أهل المدينة ، والرابع عشر قول الصحابي ، والخامس عشر الاستحسان ، والسادس عشر الحكم بسد الذرائع ، والسابع عشر مراعاة الخلاف ، فقد كان يراعيه أحيانا ، والثامن عشر الاستصحاب . والتاسع عشر المصالح المرسلة ، وتمام العشرين شرع من قبلنا

وليس عمله بها على هذا الترتيب في الذکر لاغير . قال القاضي عياض - بعد أن بين ترتيب الاجتهاد حسبما يقضى به العقل ، ويشهد له الشرع - تقديم كتاب الله عز وجل على ترتيب أدلته في الوضوح من تقديم نصوصه ، ثم ظواهره ، ثم مفهوماته ، ثم كذلك السنة على ترتيب متواترها ، ومشهورها ، وآحادها . ثم ترتيب نصوصها ، وظواهرها ، ومفهوماتها . ثم الاجماع عند عدم الكتاب ومتواتر السنة ، وعند عدم هذه الاصول كلها - القياس عليها ، والاستنباط منها . قال بعد أن بين ذلك وبرهن عليه : وأنت إذا نظرت لاول وهلة منازع هؤلاء الأئمة ، وماخذهم في الفقه ، واجتهادهم في الشرع ،

وجدت مالكا رحمه الله ناجها في هذه الاصول مناجها ، مرتبا لها مراتبها ، ومداركا ، مقدما كتاب الله عز وجل على الآثار ، ثم مقدما لها على القياس والاعتبار ، تاركا منها ما لم يتحمله الثقات العارفون بما يحملونه ، او ما وجد الجمهور والجم الغفير من أهل المدينة قد عملوا بغيره وخالفوه ، ثم كان من وقوفه في المشكلات وتحريه عن الكلام في المعوصات ما سلك به سبيل السلف الصالح ، وكان يرجع الاتباع ويكره الابتداع - اهـ

ونفهم مما حكاه لنا القاضي عياض ان الامام مالكا رحمه الله كان ينزع بوجه عام الى طريقة الحجازيين في الوقوف عند الآثار ما امكن ، ويكره التوسع بتقدير المسائل ، وفرضها قبل وقوعها ونستطيع ان نجمل أم ما امتازت به طريقته مما كان له اثر في اتساع مجال الخلاف بينه وبين غيره في الأمور الآتية

(١) عمل أهل المدينة حجة عند مالكا مقدمة على القياس ، وعلى خبر الواحد ، لأنه عنده أقوى منهما إذ عملهم بمنزلة روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواية جماعة عن جماعة أولى بالتقديم من رواية فرد عن فرد . وقد تازعه في ذلك أكثر فقهاء الامصار ، ولم يروا في عملهم حجة - لأنهم ليسوا محل العصمة ، وكتب اليه الليث بن سعد في ذلك رسالة طويلة ، وناقش الشافعي هذه المسألة في كتابه - الام - وكذلك فعل ابو يوسف في كتاب له

(٢) المصالح المرسلة - او الاستصلاح - ومعنى المصالح المرسلة : المصالح التي لم يشهد لها من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار فصرمعين ، وكانت ترجع الى حفظ مقصود شرعي يعلم كونه مقصودا بالكتاب ، او السنة ،

أو الاجماع ، ولا خلاف في اتباعها إلا عند ما تعارضها مصلحة أخرى ، فعند ذلك يقدم العمل بها الامام مالك . مثال ذلك - ضرب المتهم بالسرقة ليقر بالمسروق - قال بجوازه مالك ، وبخالفه غيره ؛ لأن هذه مصلحة تعارضها أخرى ، وهي مصلحة المضروب ؛ لأنه ربما يكون بريئاً ، وترك الضرب في مذنب أهون من ضرب بريء ، فإن كان فيه فتح باب يعسر معه انتزاع الأموال ففي الضرب فتح باب إلى تعذيب البريء . ومن ذلك - المفقود زوجها ، إذا اندرس خبره ، ولم يعلم موته ولا حياته ، وقد انتظرت سنين ، وتضررت بالعزوبة - قضى مالك بأنها تتزوج بعد أربع سنين من انقطاع الخبر مرجحاً مصلحة الزوجة على مصلحة الزوج الغائب ، ومن ذلك - المرأة إذا طلفت ، وكانت من ذوات الحيض ، وامتد طهرها - أفتى مالك بأنها تعتد بثلاثة أشهر بعد مضي مدة الحمل الغالبة (تسعة أشهر) فالجميع سنة : راعى في ذلك مصلحة الزوجة ، لئلا تتضرر بطول العدة ، وقدم العمل بذلك على ظاهر قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فانها لم تصل بعد لسن اليأس حتى تعتد بالأشهر

(٣) قول الصحابي إذا صح سنده ، وكان من أعلام الصحابة ، ولم يخالف الحديث المرفوع الصالح للحجة ججة عنده ، مقدمة على القياس . وقد بالغ الغزالي - في المستصني - في الرد لهذا الاصل ، مستدلاً بأن الصحابة ليسوا محل العصمة ، ويجوز عليهم الغلط ، فلا ينتج قولهم ما يقطع به في الحجة

(٤) السنة - لا يشترط في قبول الحديث الشهرة فيما تعم به البلوى كما اشترط الحنفية ؛ ولا يرد خبر الواحد لمخالفته للقياس ، أو لعمل الراوي

بخلافه ، ولا يقدم القياس على خبر الواحد ، ويعمل بالمرسل ، ويشترط في خبر الواحد ألا يخالف عمل أهل المدينة ، وعدته في الحديث مارواه علماء الحجاز .

(٥) قال بالاستحسان في مسائل كثيرة ، كتضمن الصناعات ، وجبر صاحب القرن ، والرحى ، والحمام على المؤاجرة للناس على سواء ، والقصاص بالشاهد واليمين : إلا أنه لم يتوسع في القول به توسع الحنفية .

محتة

وتد امتحن مالك سنة ١٤٧ هـ وضرب بالسياط ، وانفكت ذراعه ، وبقي مريضاً بسلس البول إلى وفاته ، واختلفوا في سبب ذلك ، فقيل : إنه أفتى بعدم لزوم طلاق المكره ، وقد كانوا يكرهون الناس على الحلف بالطلاق عند البيعة ، فأروا أن فتوى مالك تنقض البيعة ، وتهون الثورة عليهم ، وقيل : أن ابن القاسم سأل مالكا عن البغاة - أيجوز قتالهم ؟ فقال : إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز ، قال : فإن لم يكن مثله ؟ فقال : دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم من كليهما ، فكانت هذه الفتوى من أسباب محتة

أقام مالك بالمدينة لم يرحل منها إلى بلد آخر ، وهذا ما جعل معظم حديثه يدور على مارواه الحجازيون ، وظل الناس يرحلون إليه إلى أن توفي سنة ١٧٩ هـ

المشهورون من أصحابه

ومن رجال الطبقات بعدم ، وأثرهم في مذهبه :

عبد الرحمن بن القاسم

عبد الرحمن بن القاسم المصرى الفقيه المالكي ، تليذ لمالك عشرين عاما حتى نضج في فقهه ، ولم يخلط علم مالك بعلم غيره ، وأخذ الحديث عن إمامه ، وعن الليث بن سعد المصرى ، وعن مسلم بن خالد الزنجى شيخ الشافعى ، وأخذ عنه الحديث والفقه أصبغ بن الفرج ، ومحمد بن سلمة المرادى ، وقد وثقه العلماء ، فقال فيه مالك : مثله مثل جراب ملوء مسكا ، وقال فيه النسائى : ثقة مأمون ، وشهد له يحيى بن يحيى شيخ القضاة فى الاندلس . بأنه أعلم الناس بفقه مالك ، وآمنهم عليه ، وقد بلغ ابن القاسم رتبة الاجتهاد المطلق ، حتى أن أسد بن الفرات كان يعرض عليه فروع الفقه التى تلقاها من أصحاب أبى حنيفة فى العراق ، فيفتيه فيها على مذهب مالك ، وقد انتقل ابن الفرات بتلك الفتاوى إلى بلاد المغرب ، ونشرها هناك ، فأخذها عنه سحنون المغربى المالكي ، ووفد على مصر وعرضها على ابن القاسم ؛ فظفر فيها وصححها له ، وقد رتب تلك المسائل على ترتيب الفقه ، ودونت ، وصارت معروفة بين كتب المالكية باسم - المدونة - وكان ابن القاسم معزوا بجانب علمه بالتقوى ، والورع ، والزهد ، حتى كان لا يقبل جوائز السلطان ، وقد توفي بمصر سنة ١٩١ هـ

أبو محمد عبد الله بن وهب

هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصرى الفقيه ، مولى ربحانة مولاة يزيد بن أنس الفهرى ، ولد سنة ١٢٥ ، وطلب العلم وسنه سبعة عشر عاما ، وروى عن مالك ، والليث بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم ، وتفقه بمالك والليث . رحل إلى مالك سنة ١٤٨ ، ولم يزل فى صحبته إلى أن توفى مالك . كان قريبا مبرزا حتى لقد قيل : إنه أفقه من ابن القاسم ، إلا أنه كان يمتنع الورع عن الفتيا . وكان مالك يكتب إليه : إلى فقيه مصر ، وإلى أبي محمد المغنى ، ولم يكن يفعل هذا لغيره . وقال فيه : إنه عالم ، وإنه إمام ، وكان محدثا ثقة . روى عن أبي زرعة أنه قال : نظرت فى ثلاثين ألفا من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر ، لأعلم أنى رأيت له حديثا لأصل له ، وهو ثقة . وقال ابن حبان : جمع ابن وهب وصنف ، وهو الذى حفظ على أهل مصر والحجاز حديثهم ، وكان من العباد الورعين ، عرض عليه القضاء فجنن نفسه ولزم بيته . وتلى عليه كتاب أهوال القيامة من تأليفه نضر مغشيا عليه ، ولم يتكلم بكلمة حتى مات بعد أيام . قال الحارث بن مسكين : جمع ابن وهب الفقه ، والرواية ، والعبادة ، ورزق من العلماء محبة وحظوة ، من مالك وغيره ، وما أتته قط إلا وأنا أفيد خيرا ، وكان يسمى ديوان العلم . وقال ابن القاسم : لو مات ابن عيينة لضربت إلى ابن وهب أكباد الابل . مادون أحد العلم تدوينه ، وكانت المشيخة إذا رآته خضعت له ، توفى رحمه الله سنة ١٩٧ هـ .

أسد بن الفرات

كان أسد نيبابورى الأصل ، ونشأ بتونس ، ثم رحل إلى المدينة فلتقى عن مالك موطأه ، وانتقل إلى العراق ، فسمع الفقه من أبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة ، وأخذ أبو يوسف عنه الموطأ ، وقد عاد بن الفرات إلى مصر ، وعرض على ابن القاسم ما سمعه من فقه الحنفية فأثناه بحكم مالك فيها ، ثم رجع ابن الفرات - كما حدثنا عنه - إلى القيروان ، ونشرها هناك فكانت أصل المدونة ، وقد تولى ابن الفرات القضاء في القيروان ، ثم ولاه ابن الأغلب قيادة الجيش الذى خرج لغزو صقلية ، فات هناك وهو محاصر لسرقوسة سنة ٢١٣ هـ .

أشهب

هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسى العامرى ، أبو عمر الفقيه ، المصرى ، قيل اسمه مسكين ، وأشهب لقب ، واد سنة ١٤٥ هـ وروى عن مالك ، والليث ، وغيرهما ، وتفقه بمالك ، والمدنيين ، والمصريين ، وكان فقيها على مذهب مالك ، مدافعا عنه ، حسن رأى ، والنظر . فضله ابن عبد الحكم على ابن القاسم فى رأى . وروى عن الشافعى أنه قال : ما أخرجت مصر مثل أشهب لولا طيش فيه . وكان سخنون يقول حدثني المتحرى فى سماعه - يعنى أشهب وقد اتهمت إليه الرياسة بمصر بعد ابن القاسم . مات بعد الشافعى بثمانية عشر يوما سنة ٢٠٤ هـ .

أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم

هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكيم بن أعين بن الليث المصري ، ولد بالاسكندرية سنة ١٥٥ ، وروى عن مالك ، والليث ، ومسلم بن خالد الزنجي وغيرهم . كان فقيهاً على مذهب مالك ، وفرع على أصوله ، وقد سمع من مالك ، ثم روى عن ابن وهب ، وابن القاسم ، وأشهب كثيراً من رأى مالك وصنف كتاباً اختصر فيه ما سمعه بألفاظ مقربة ، ثم اختصره ، وعليهما معول البغداديين المالكية ، وكان صالحاً ، ثقة ، فقيهاً ، حسن العقل ، وإليه أفضت الرئاسة بمصر بعد أشهب ، وبلغ بنو عبد الحكم بمصر من الجاه والتقدم ما لم يبلغه أحد ، وكان صديقاً للشافعي ، وعليه نزل إذ جاء ، فأكرم مثواه ، وبلغ الغاية في إكرامه ، وروى عن الشافعي ، وكتب كتبه لنفسه ، وابنه ، وضم ابنه محمد إلى سنة ٣١٤ هـ

أصبع بن الفرغ

هو أصبع بن الفرغ بن سعيد بن نافع الأموي مولاهم ، الفقيه ، المصري ، رحل إلى مالك ، فدخل المدينة حين مات ، فأخذ عن ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب ، كان فقيهاً ، ماهراً ، لسناً ، حسن القياس ، نظاراً ، وهو أجل أصحاب ابن وهب ، وكتابه ، وأخص الناس به ، قيل لأشهب : من لنا بعدك ؟ قال : أصبع . وكان يستفتي معه ومع غيره من

أشياخه ، قال ابن معين : كان من أعلم خلق الله كلهم بأمره مالك ، يعرفها مسألة مسألة ، ويعرف متى قالها مالك ، ومن خالفه فيها ؛ وله تأليف حسان ، منها كتاب الأصول . قال ابن اللباد : ما انفتح لى طريق من الفقه إلا من أصول أصبغ ، توفي سنة ٢٢٥ هـ

أبو عبد الله زياد القرطبي

هو أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبطون ، سمع من مالك الموطأ ، وهو أول من أدخله الأندلس . وله كتاب معروف بسماع زياد أخذه عن مالك ، وروى عن الليث ، وابن عينة ، وغيرهم . رحل إلى مالك رحلتين . وكان أهل المدينة يسمون زيادا - فقيه الأندلس - وقد نبه بيته بقرطبة ، فكان فيهم العلم ، والقضاء ، والخير ، توفي سنة ١٩٣ هـ

عيسى بن دينار الأندلسي

رحل من الأندلس ، فسمع من ابن القاسم ، وعول عليه وإلى الأندلس ، وكانت الفتيا تدور عليه ، لا يتقدمه في وقته أحد في قرطبة . انصرف وكان ابن القاسم يعظمه ، ويحمله ، ويصفه بالفقه ، والورع . وكان لا يعد في الأندلس أفتة منه في نظرائه . قال ابن آيين : هو الذي علم أهل مصرنا المسائل ، وكان أفتة من يحيى بن يحيى على جلالة يحيى ، وعظم قدره . شيعه ابن القاسم عند انصرافه عنه ثلاثة فراسخ ، فعوتب في ذلك فقال : تلوموني

أن شيعة رجلا لم يخلف بعده أئقته منه ، ولا أروع ؟ توفي بطليطة

سنة ٢١٢ هـ

سحنون

هو عبد السلام بن سعيد التوخى ، الملقب بسحنون ، أصله شامى من حمص ، قدم أبوه فى جيش حمص إلى القىروان . وسحنون اسم طائر حديد ، لقب به لحدته فى المسائل . أخذ العلم بالقىروان عن مشايخها ، أدرك مالكا ، ومنعه الفقر من الوصول إليه ، فرحل إلى مصر ، وسمع من ابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب ، وغيرهم ، ثم رحل إلى المدينة ، ولقى علماءها بعد وفاة مالك ، وانصرف إلى افرىقية سنة ١٩١ هـ

كان ثقة ، حافظا ، فقيها اجتمعت فيه خصال قلما تجتمع لغيره : الفقه البارع والورع الصادق ، والصرامة فى الحق ، والزهد فى الدنيا ، والتخشن فى اللبس ، والمطعم ، والسباحة . قال ابن القاسم وأشهب : لم يقدم علينا من افرىقية من هو أئقه من سحنون ، أخذ مدونة أسد بن الفرات ، وذهب بها إلى ابن القاسم ، وصححها عليه ، فرجع عن أشياء منها ، ثم قدم بها إلى القىروان ، ونشرها فى تلك الأصقاع إلى الأندلس ، وترك الناس مدونة أسد لامتاعه عن تغييرها ، وفض سحنون حلق المخالفين لمذهبه من العراقيين ، ولم يكن يقبل إلا قوى المالكيين ، ولّى القضاء بأفرىقية على عهد بنى الأغلب سنة ٢٣٤ ، فصدع بالحق ، وأقام قسطاس العدل على الأمير فن دونه ، وكان لا يأخذ لنفسه رزقا ، ولا صلة من السلطان فى مدة قضائه ، ويأخذ لأعوانه

وكتابه ، وقضاته من جزية أهل الكتاب ، وكان يضرب الخصوم إذا أذى بعضهم بعضا بكلام ، أو تعرضوا للشهود ، ويؤدب الناس على الإيمان التي لا يجوز ، من الطلاق ، والعناق ، حتى لا يحلفوا بغير الله عز وجل ، وكان يؤدب على الفسق ، وينفي من الأسواق من يستحق ذلك ، وكان الناس يكتبون أسماءهم في رفاع تجعل بين يديه ، ويدعوهم واحدا واحدا : إلا أن يأتي مضطر ، أو ملهوف ، توفي سنة ٢٤٠ هـ

الكتب في مذهب مالك رحمه الله

كتب الامام مالك بنفسه كتابه الموطأ : توخى فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، وبوبه على أبواب الفقه ، فأحسن ترتيبه ، وتبويه ، فكان كتابا فقيها ، حديثيا ، جمع بين الاصل والفرع . وقد رحل اليه العلماء من جميع الأقطار ، ورووا عنه : إلا أن في رواياتهم اختلافا بالزيادة والنقصان ، وأشهر روايات الموطأ رواية يحيى بن الليثي

أما المسائل التي أجاب عنها فقد دونها عنه تلاميذه . دون عبد الملك بن حبيب الأندلسي كتاب الواضحة بعد أن أخذ المذهب عن ابن القاسم وطبقته . ودون تليذه العتي كتاب العتية . ورحل من أفريقية أسد بن القرات ، فكتب عن أصحاب أبي حنيفة أولا ، ثم انتقل إلى مذهب مالك ، وقد دون أسئلة أخذها عن محمد بن الحسن ، فسأل ابن القاسم فيها فأجابها عنها بمذهب مالك ، فكتب من ذلك كتابا في سائر أبواب الفقه ، وجاء

بكتابه هذا إلى القيروان ، وسمى الاسدية نسبة إليه ، وعنه أخذه سحنون ، فلما ارتحل سحنون إلى بلاد المشرق ، ولقى ابن القاسم ، وأخذ عنه عارضه بمسائل الاسدية ، فرجع عن كثير منها ، وكتب سحنون مسائلها ، ودونها ، وأثبت مارجع عنه ، وكتب لاسد أن يأخذ بكتاب سحنون ، فاتفق من ذلك ، فترك الناس كتابه ، واتبعوا مدونة سحنون على ما كان فيها من اختلاط المسائل في الابواب ، فكانت تسمى المدونة ، والمختلطة . وعكف أهل القيروان على هذه المدونة ، وأهل الاندلس على الواضحة ، والعنبة . ومن كتب من أتباع مالك عبد الله بن عبد الحكم المصري ، ألف المختصر الكبير ، والمختصر الأوسط ، والمختصر الصغير ، وصنف أصبغ بن الفرغ كتاب الأصول ، وكتاب سماعة من ابن القاسم ، وألف محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كتاب أحكام القرآن ، وكتاب الوثائق والشروط ، وكتاب آداب القضاة ، وكتاب الدعوى والبيئات . وألف محمد بن سحنون كتابه المشهور بالجامع : جمع فيه فنون العلم ، والفقه . وألف القاضي اسماعيل ابن اسحق كتابه المبسوط في الفقه . وألف كتابا في الرد على محمد بن الحسن ، وعلى أبي حنيفة ، وعلى الشافعي ، وألف محمد بن ابراهيم بن زياد الاسكندري المعروف بابن المواز كتابه في الفقه : أجل كتاب ألفه المالكيون وأصح مسائل ؛ وأبسطه كلاما ، وأوعبه . وقد قدمه القابسي على سائر الامهات .

الجهات التي انتشر فيها مذهب مالك وأسباب ذلك

كان مالك من أبناء المدينة ، نشأ فيها ، ولم يرحل عنها ، ولأن حياة الحجاز كانت بدوية لم تسمها الحضارة الفارسية كان مذهب مالك مصبوغا بصيغة البداوة ، ولأن الحجاز كان قبلة المسلمين في الحج ، وعط رحالهم في تعرف دينهم كثرت مهاجرة الناس إليه ، وأخذهم الفقه الشائع بين أهله ، فأذا ما عاد الراحلون الى بلادهم نشروا فيها ما حملوا من العلم

ولم يكن في المدينة على كثرة ما بها من العلم والعلماء ما يرجح على مذهب مالك في الشهرة التي أذاعها عنه في عرض البلاد الاسلامية كتابه الموطأ ، وما عرف عن الرشيد يومذاك من اعجابه حتى استشار مالكا أن يعلق الموطأ في الكعبة ، ويحمل الناس على اتباعه ، فلم يقره مالك على ذلك ؛ لأن الصحابة تفرقوا في كثير من البلاد ، ولكل منهم اجتهاده ودليله الذي صح عنده ، فليس من وجه لالزام الناس بما يراء مالك ، دون ما ثبت لهم ، وصح عند أئمتهم ، وقد كان من الوافدين على الحجاز من يقوم بالدعاية لمذهب مالك اذا ما عاد الى بلاده فانتشر بواسطة هؤلاء الدعاة في مصر ، وشمال أفريقيا ، والاندلس ، والمغرب الأقصى ، كما انتشر في بغداد ، والبصرة ، وغيرهما من الشرق وأول من أدخل فقه مالك إلى مصر عثمان بن الحكم من أصحاب مالك ، ثم نشره فيها عبد الرحمن بن القاسم ، وأشهب بن عبد العزيز

وابن عبد الحكم ، وابن وهب المصري ، فاشتهر بها أكثر من مذهب الحنفية ، لتوفر أصحاب مالك بمصر ، ولما قدم الشافعي الى مصر ، ونشر بها مذهبه شارك مذهب مالك في الشهرة ، وما زال مذهب مالك على شأنه ، رغم أن القضاء أصبح من عهد الحكم التركي مقصورا على الحنفية وأكثر انتشاره في صعيد مصر

وأول من حمله الى بلاد الاندلس زياد القرطبي المعروف - بشبطون - وكان تلقاه عن مالك نفسه ، فظهر هناك ، وتغلب على مذهب الاوزاعي حتى أزاله ، ويرجع تغلب المذهب المالكي بالاندلس الى أسباب ثلاثة (١) حل الامير هشام بن عبد الرحمن الناس على أتباع مالك ، لحسن ماسمعه عنه في علمه ووجهه لهشام ، حتى روى له أن مالكا قال لبعض الاندلسيين : نسأل الله أن يزين حرمانا بملككم

(٢) أن يحيى رئيس القضاء على عهد الحكم بن هشام لم يكن يولى قاضيا ، ولا مفتيا في المدن ، أو القرى إلا من كان مالكي المذهب

(٣) تشابه الطوائع بين الاندلسيين ، والحجازيين ، في البداوة ، ومظاهر الحياة ، فكان فقه مالك أوفق لحياتهم ، وأقرب إلى روحهم

كذلك كان لسحنون بن سعيد التوخي قاضى قضاء أفريقيا أكبر الأثر في نشر مذهب المالكية بها ؛ لأنه كان يقصر القضاء على أتباع مالك ، وزاد في تشجيع المذهب وانتشاره ، أن المعز بن باديس لما حكم أفريقيا سنة ٤٠٧ هـ حل أهلها ومن يقع تحت نفوذه من أهل المغرب على الأخذ بهذا المذهب ، وترك ما عداه

الامام الشافعي

نشأته ، والمواطن التي رحل إليها ، وأثره الفقهي فيها

هو أبو عبد الله محمد بن إدريس ، بن العباس ، بن عثمان ، بن شافع الهاشمي المطالي ، من بني المطلب بن عبد مناف ، يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ، ولد بغزة من الشام سنة ١٥٠ هـ ، وليست غزة موطن آبائه ، وإنما خرج أبوه إدريس إليها في حاجة فأت هناك ، وولد له محمد ابنه ، وبعد سنتين من ميلاده حملته أمه إلى مكة موطن آبائه فنشأ بها يتيمًا في حجر أمه ، فاستظهر القرآن في صباه ، ثم خرج إلى هذيل بالبادية ، وكانوا من أفصح العرب ، لحفظ كثيرًا من أشعارهم ، ثم عاد وقد أفاد فصاحة وأدبا . فلزم مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة ، وتفقّه به حتى أذن له بالاقامة وهو ابن خمس عشرة سنة ، ثم رحل إلى مالك - روى عنه أنه قال : لما رجعت إلى مكة من هذيل أنشد الأشعار والآداب وأيام العرب ، مر بي رجل من الزيديين ، فقال لي : عز على ألا يكون مع هذه الفصاحة والذكاء فقه فتكون قد سدت أهل زمانك ، فقلت ومن بقي يقصد ؟ فقال : هذا مالك سيد المسلمين يومئذ ، فوقع في قلبي ، فاستعرت الموطأ ، وحفظته في تسع ليال ، ورحلت إلى مالك فأخذت عنه الموطأ ، وكان مالك يثنى علي فهمه وحفظه ، ووصله بهدية جزيلة لما رحل عنه . وروى الحديث أيضا عن سفيان بن عيينة ، والفضيل ابن عياض ، وعمه محمد بن شافع وغيرهم ، والثناء عليه من أعلام الأمة كثير ،

وفضله شهير ، قال فيه شيخه ابن عينة: أفضل فتيان زمانه ، وكان إذا أتاه شيء من الفتيا أو التفسير حال عليه وقال فيه أحمد : كان أفعه الناس في كتاب الله وستة رسوله ، وقال أيضا : ما عرفت ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالست الشافعي

لما بلغ الشافعي مبلغ الرجال اضطر أن يبحث عن عمل يرتزق منه فساعده مصعب بن عبد الله القرشي قاضي اليمن على أن يلي باليمن عملا فولىه وأحسن السيرة فيه ، ثم اتهم في سنة ١٨٤ بالتشيع ، فاشخص الى العراق ، وقد تعرض الشافعي بهذه التهمة لخطر شديد ، لولا أن الله قيض له الفضل بن الربيع فدافع عنه حتى ثبتت براءته ، ومما قاله الشافعي للرشيذ دفاعا عن نفسه من تهمة التشيع : أدع من يقول اني ابن عمه (الرشيذ) وأصير الى من يقول اني عبده (إمام الشيعة) . وكان لهذه الكلمة تأثير شديد في نفس الرشيذ ، حتى أمر باطلاقه ووصله . وتهماً للشافعي حينئذ أن يطلع على ما عند علماء العراق فاختلف بمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي خيفة ، واطلع على كتب فقهاء العراق ، وأضاف ذلك إلى ما عنده من طريقة الحجازيين وكانت له مناظرات مع محمد بن الحسن ، رفعت إلى الرشيذ فسر منها . ومن ذلك أنه دخل على محمد وهو يقرر عدم جواز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ، ويطعن على أهل المدينة في قضائهم بالشاهد واليمين بأنها زائدة على كتاب الله الذي بين أن القضاء بعدلين ، أو رجل وامرأتين ، فقال له الشافعي : أثبت عندك أنه لا يتجاوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ؟ قال : نعم . قال له : فلم قلت أن

الوصية للوارث لا تجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ،
وقد قال الله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً
الوصية للوالدين والأقربين) الآية - وأورد عليه أشياء من هذا القبيل فانقطع
وكتب الشافعي ملومة بهذه المناظرات ، ثم إن الشافعي عاد إلى مكة ،
واختلط بعلمائها ، ومن يفد إليها من علماء الاقطار للاستفادة أو الحج

مذهبه القديم

وفي سنة ١٩٥ هـ عاد للعراق في خلافة الأمين ، وفي هذه المرة اتصل
به كثير من علماء العراق ، وأخذوا عنه ، وهجروا ما كانوا عليه من
طريقة أهل الرأي ، وصنف إذ ذاك كتابه القديم المسمى بالحجة ،
ويرويه عنه أربعة من كبار أصحابه العراقيين : وهم احمد بن حنبل
وأبو ثور ، والزعفراني ، والكرائسي . واتقنهم رواية له الزعفراني .
ومدة إقامته بالعراق في هذه المرة سنتان ، ثم رجع الى الحجاز وقد
ذاع صيته ببغداد ، واتحل طريقته كثير من علمائها ، وفي سنة ١٩٨ هـ
قدم إلى العراق قدمته الثالثة فاقام هناك أشهراً ، ثم ارتحل إلى مصر ،
فتول ضيفاً كريماً على عبد الله بن عبد الحكم ، وكانت طريقة الامام
مالك منتشرة بين المصريين ينتحلها أكثر علماء مصر ، وكان الباقي من
أصحاب مالك الذين سمعوا منه ورووا عنه عبد الله بن عبد الحكم
وأشهب .

مذهبه الجديد

وفي مصر ظهرت مواهب الشافعي ، ومقدرته الكلامية فأمل على تلاميذه المصريين كتبه الجديدة التي يعبر عنها بالقول الجديد - ويجمعها كتاب الأم - وهو المذهب الذي تغير إليه اجتهاده بمصر ، وسبب ذلك التغير أنه لما قدم الى مصر وخالط علماءها وسمع ما عندهم من حديث وفقه ، ورأى عادات وحالات اجتماعية تخالف ما سمع ورأى في الحجاز والعراق ، تغير وجه الاجتهاد عنده في بعض مسائله ، وعرف ذلك - بالمذهب الجديد - وسار ذكره في البلدان ، وقصده الناس من الشام ، واليمن ، والعراق وسائر النواحي ، والاقطار للتفقه عليه ، والرواية عنه ، وسماع كتبه منه ، وأخذها عنه . ولم يزل بها ناشرا للعلم ملازما للاشتغال به بجامعها العتيق حتى توفي .

وكان الشافعي جهورى الصوت جدا . جيد التعبير ، حسن البيان أبلغ الحجة ، قوى المنطق ، بلغ الغاية في الكرم ، والشجاعة ، وجودة الرأي . وصحة الفراسة ، وحسن الاخلاق . قال داود الظاهري : كان الشافعي رحمه الله سراجا لحمة الآثار ، ونقطة الاخبار ، ومن تعلق بشيء من بيانه صار محججا ، وقال الريح : لو رأيتم الشافعي قلتم ما هذه كتبه . كان والله لسانه أكبر من كتبه ، وقوله حجة في اللغة ، ولذا عبر ابن الحاجب في تصنيفه بقوله : وهى لغة الشافعي ، كما يقولون : لغة تميم ، وريعة . وقرأ عليه الاصمعي على جلالته في اللغة شعر الهذليين ، وكان

بارعا في العلم بأنساب العرب ، وأيامها ، وأحوالها ، وله شعر جيد

أصول مذهبه

مبدأ الشافعي رحمه الله في الاجتهاد ما قاله في الامم ونفسه : الأصل قرآن أو سنة ، فان لم يكن فقياس عليهما ، واذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الاسناد به فهو المنتهى . والاجماع أكبر من الخبر المفرد . والحديث على ظاهره . واذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به . واذا تكافأت الاحاديث فأصحها إسنادا أولاها . وليس المنقطع بشيء ماعدا منقطع بن المسيب . ولا يقاس أصل على أصل ، ولا يقال للأصل : لم وكيف ؟ وإنما يقال للفرع لم ؟ فاذا صح قياسه على الأصل صح ، وقامت به الحجة اهـ

فهو ينظر الى السنة الصحيحة نظره الى القرآن : يرى كلا منها واجب الاتباع ، ولا يشترط ما شرطه أبو حنيفة من شهرة الحديث اذا عمت به البلوى ، ولا غير ذلك مما سبق . ولا ما اشترطه مالك من عدم مخالفته لعمل أهل المدينة ، وإنما شرط الصحة والاتصال . وهو لا يحتج بالمرسل إلا مرسل ابن المسيب الذي وقع الاتفاق على صحته ، والشافعي أول من طعن في المراسيل ، مخالفا في ذلك الثوري ، ومالكا والحنفية ، الذين كانوا يحتجون بها . وترك الاستحسان الذي قال به المالكية ، والحنفية ، بل أنكروه ، وقال : من استحسنت فقد شرع ، وآلف فيه كتاب أبطال الاستحسان . ولم يعمل بالقياس إلا اذا كانت

علته منضبطة ، ورد المصالح المرسله ، وأنكر الاحتجاج بعمل أهل المدينة ، وأطال في الائم في رده ، ودافع دفاعا شديدا عن العمل بخبر الواحد الصحيح ، وقد نال بهذا الدفاع حظا كبيرا ، عند أهل الحديث الذين كانت لهم الكلمة العليا . ولهذا ساء أهل بغداد - ناصر السنة قال الزعفراني : كان أصحاب الحديث رقودا حتى جاء الشافعي فأيقظهم فتيقظوا ، وبذلك اكتسب الشافعي تأييد أكبر الطوائف في عصره ، وكان لهذا أكبر الأثر في نصرة مذهبه ، وانتشاره . وقد أخذ بأحاديث غير الحجازيين حيث لم يشترط غير الصحة أو الحسن ، ولم يحتاج بأقوال الصحابة ، لأنها تحمل أن تكون عن اجتهد يقبل الخطأ ، ولم يعتبر ترك الصحابي ، أو من دونه ، أو أهل بلد ، أو قطر للحديث قادحا فيه ، اذ قد يكون لغفلة عنه ، وعدم حفظه ، فكثيرا ما اجتهد الصحابة في مسائل ، ثم ظهر لهم الحديث موافقا فيفرحون ، أو يخالفوا فيرجعون .

والشافعي بميزته فقه الحجازيين والعراقيين ، وفصاحة البدو ، وقوة الحججة ، وعذوبة المنطق ، وحسن المناظرة ، صار وحيدا عصره فلا عجب بعد - أن يقبل الناس على اتحال طريقته ، ويشفقوا بها ، وأن ينتشر مذهبه ، دون أن يعتمد على تأييد حاكم ، أو نفوذ سلطان . توفي رحمه الله بمصر سنة ٢٠٤ هـ

المشهورون من اصحاب الشافعى

ومن رجال الطبقات بعدهم ، وأثرهم فى انتشار مذهبه

(الكراييسى)

هو أبو على : الحسن بن على الكراييسى ، الفقيه ، البغدادى ، تفقه فى بغداد على مذهب أهل العراق ، إلى أن قدم الشافعى بغداد فجالسه ، وسمع كتبه ، فانتقل إلى مذهبه ، وبعد أكثر أصحاب الشافعى البغداديين تردداً على مجلسه ، وأحفظهم لمذهبه العراقى . وكان فهماً عالماً ، فقيهاً نظاراً جديلاً مصنفًا ، متقناً ، له تصانيف كثيرة فى الفقه ، والأصول ، تدل على حسن فهمه ، وغزارة علمه . وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة ، فلما خالفه فى القول بخلق القرآن عادت تلك الصداقة عداوة ، وكان كل منهما يطعن على صاحبه ، وهجر الحنابلة الكراييسى ، وترك الناس حديثه لطنن أحمد عليه . قال الماوردى : كان الكراييسى يقول : القرآن غير مخلوق ، ولفظى به مخلوق ، وإنه لما بلغه إنكار أحمد عليه ، قال : ما ندرى ما نعمل بهذا الفتى ؟ إن قلنا مخلوق قال : بدعة ، وإن قلنا غير مخلوق قال : بدعة ، ولما وضع أبو عبيد كتبه فى الفقه بلغ ذلك الكراييسى فأخذ بعض كتبه فنظر فيها فإذا هو محتج بحجج الشافعى ، ويحكى لفظه ولا يسميه ، فغضب الكراييسى ثم لقيه فقال : مالك يا أبا عبيد ؟ تقول فى كتبك : قال محمد بن الحسن ، قال فلان ، وتدغم ذكر الشافعى

وقد سرقت احتجاجه من كتبه ، وأنت لا تحسن شيئاً ، إنما أنت راوية
فسأله أبو عبيد عن مسألة فأجابته بالخطأ ، فقال : أنت لا تحسن جواب
مسألة واحدة ، فكيف تضع الكتب ؟ توفي رحمه الله سنة ٢٤٥ هـ

اسماعيل بن يحيى المزني

أبو إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني المصري ، ولد سنة ١٧٥ هـ ، وشب
على طلب العلم ورواية الحديث ، ولما جاء الشافعي إلى مصر سنة ١٩٩
اتصل به ، وتفقه عليه ، حتى شهد له الشافعي بقوله : المزني ناصر مذهبي ،
وكذلك شهد له أبو اسحق الشيرازي فقال : كان زاهداً ، عالماً مجتهداً ، ومناظراً
محجاجاً ، غواصاً على المعاني ، ويعتبره الشافعية مجتهداً مطلقاً ، لما عرف له
من اختيارات يخالف فيها لإمامه ، ومن كتبه التي يعول عليها عند الشافعية
- المختصر الصغير - وهو الذي نشر به مذهب الامام ، لأن الشافعية تناولوه
بالتدريس والشرح ، وله أيضاً كتاب - الجامع الصغير ، والجامع الكبير -
وعلى الجملة فالمزني يعتبر أفصح وأذكى وأمهر أصحاب الشافعي وأكثرهم تدويناً
لمذهبه ، وقد توفي سنة ٢٦٤ هـ

البويطي

هو أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي - من بويط - قرية من
صعيد مصر - أكبر أصحاب الشافعي المصريين ، وخليفته في حلقاته من

بعده ، تفقه بالشافعي ، وحدث عنه ، وعن عبد الله بن وهب ، وغيرهما .
كان الشافعي يعتمد في الفتيا ، ويحيل عليه إذا جاءته مسألة ؛ صنف مختصره
المعروف في حياة الشافعي ، وقرأه عليه بحضرة الربيع ، فلماذا يروى أيضا
عن الربيع . ولما حضرت الشافعي الوفاة ، قالوا له : من يخلفك في
مجلسك ؟ فقال الشافعي : ليس أحد أحق بمجلسي من أبي يعقوب ، وليس
أحد من أصحابي أعلم منه . فتخرج به أئمة تفرقوا في البلاد ، ونشروا
علم الشافعي . قال الربيع فيه : ما رأيت أحدا أنزع بحجة من كتاب
الله من أبي يعقوب البويطي ، وكان ابن أبي الليث الحنفي قاضي مصر
يحسده ، فسعى به إلى الواثق بالله في أيام المحنة بالقول بخلق القرآن ،
فأمر بحمله إلى بغداد مع جماعة آخرين من العلماء ، فحمل مغلولا
مقيدا ، وأريد منه القول بذلك ، فامتنع ، فحبس ببغداد إلى أن
مات سنة ٢٣١ هـ ، وكان في كل جمعة يغسل ثيابه ويغتسل ، ثم يمشي
إذا سمع النداء إلى باب السجن ، فيقول له السجناء : إلى أين ؟
فيقول : أجيب داعي الله . فيقال له : ارجع رحمك الله ، فيقول :
اللهم إني اجبت داعيك فتعزني . وكان يحبي الليل قراءة ، وصلاة ،
ويحرك شفتيه دائما بذكر الله ، متشفيا ، كثير الصيام ، والقراءة ،
وأعمال الخير

الربيع الماردى

هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار الماردى - مولاهم ، المؤذن بالجامع العتيق ، خادم الشافعى ، وراوى الأم وغيرها من كتبه . قال الشافعى فيه : إنه أحفظ أصحابى ، وهو أثبت عند الشافعية من المزنى فى نقل أقوال الشافعى ، على عظم مكاتته ، لأن الشافعى قال فيه : الربيع راويتى ، وما خدمنى أحد ما خدمنى الربيع ، وكان يقول له : لو أمكنتنى أن اطعمك العلم لأطعمتك . وهو آخر من روى عن الشافعى بمصر ، وإليه كانت الرحلة من الآفاق لتلقى كتب الشافعى وعلمه توفى سنة ٢٧٠ هـ

حرمة المصرى

أبو حفص حرمة بن يحيى المصرى ، ولد سنة ١٦٦ هـ وروى الحديث عن الشافعى وتفقه عليه ، وأكثر مروياته عن عبد الله بن وهب المالكي ، حتى يقال : انه روى عنه مائة ألف حديث ، وقد روى عنه منلم ، والنسائى ، وابن ماجه ، وإثنى عليه جماعة ، منهم ابن معين ، وصنف فى فقه الشافعى كتابا المبسوط ، والمختصر ، وتوفى سنة ٢٦٤ هـ

يونس بن عبد الأعلى

يونس بن عبد الأعلى الصدقي المصري ، ولد سنة ١٧٠ هـ وأخذ الحديث عن جماعة من كبارهم ، منهم سفيان بن عيينة ، وابن وهب ، وتفقه على الشافعي ، وروى عنه طائفة من المحدثين ، منهم مسلم ، والنسائي وابن ماجه ، ولم يطقن عليه أحد من رجال الجرح والتعديل ، وقال فيه يحيى بن حسان : ركن من أركان الاسلام ، وقال فيه الشافعي : ما رأيت بمصر أحدا أعقل من يونس بن عبد الأعلى ، وقد توفي سنة ٢٦٤ هـ

أحمد بن يحيى البغدادى

هو أحمد بن يحيى بن عبد العزيز البغدادى المتكلم ، كان من أصحاب الشافعي الملازمين له ببغداد ، ثم صار من أصحاب أحمد بن أبي داود ، واتبعه على رأيه في القول بخلق القرآن ، لافي الفروع ، وهو أحد الحفاظ النساك المفتين . منه الشافعي من قراءة كتبه لسوء بصره واتباعه لأراء المعتزلة أسقط درجته . قال ابن السبكي : وقال أيضا بمنكرات من المسائل ، فذهب إلى أن الطلاق لا يقع بالصفات ، محتجا بأنه لما لم يحز نكاح المتعة ، لأنه عقد معلق بصفة ، فكذلك الطلاق يصفه عقد معلق . قال ابن السبكي : وهذا قول باطل ما جرم على خرق الاجماع

أبن سريج

هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي بشيراز ، ثم بغداد .
 حامل لواء الشافعية في زمانه ، وعنه انتشر فقه الشافعية في أكثر الآفاق .
 وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى المزني . تفقه على الانماطي ،
 والزعفراني وأبي داود السجستاني . قال المطوعي : هو سيد طبقة باطباق
 الفقهاء ، وكان يقال له : الباز الأشهب . وهو أول من فتح باب النظر ،
 وعلم الناس طريق الجدل ، وكانت بينه وبين داود الظاهري وابنه محمد
 مناظرات شيرة وقد توفي سنة ٢٠٦ هـ

الكتب في مذهب الشافعي رحمه الله

للامام الشافعي كتاب الحجة ، وهو الذي أملاه على تلاميذه بالعراق
 وله الرسالة الأصولية ، وكتاب الأم ، أملاه على تلاميذه بمصر ، وهو عمدة
 مذهبه الجديد ، وهو بشهرته غني عن التعريف ، وقد ألحق الامام بهذا
 الكتاب جملة كتب ، منها كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى
 وأصله لابي يوسف . فبعد أن يروي الشافعي آراء الأئمة الثلاثة أبي حنيفة
 وابن أبي ليلى ، وأبي يوسف ، يذكر ما يرجحه منها ، وربما اختار لنفسه
 رأيا آخر غير ما رأوا . ومنها كتاب ما خالف فيه العراقيون عليا ، وعبد الله
 ابن مسعود . ومنها كتاب اختلاف مالك والشافعي ، وهو كتاب يرجع
 إلى العمل بالسنة ومناظرة أصحاب مالك رحمه الله فيما شرطه من

عمل الأئمة لأبيد الحديث . ومنها - كتاب جماع العلم - وهو انتصار
للسنة والعمل بها . ومنها - كتاب الرد على محمد بن الحسن - وأصله كتاب رد
فيه محمد بن الحسن على أهل المدينة ، فدافع الشافعي عنهم ، ومنها - كتاب
سير الأوزاعي - وأصله لأبي يوسف ، يرد فيه على الأوزاعي ، فدافع
الشافعي عن الأوزاعي . ومن أجل كتب الشافعي كتابه الموسوم -
باختلاف الأحاديث - وقد وضعه الشافعي انتصاراً للسنة على العموم ،
ولخبر الواحد على الخصوص . ولحرملة بن يحيى كتاب في الفقه أخذه عن
الشافعي إنباء .

وللبويطي - كتاب المختصر الصغير ، والمختصر الكبير ، وكتاب
الفرائض - وللزنى أيضاً مختصران : - المختصر الكبير ، وهو متروك ،
والمختصر الصغير - الذي يعول عليه أصحاب الشافعي ، وهو الذي كانوا
يقرونه ، وإياه يشرحون . وله روايات مختلفة . وله أيضاً - الجامع الكبير ،
والجامع الصغير .

ومن كتب من اتباع تلاميذ الشافعي أبو اسحق إبراهيم بن أحمد المروزي
صاحب المزني ، شرح مختصر المزني شرحين . وله - كتاب الشروط والوثائق
وكتاب الوصايا -

ولابن سريج كتب في الرد على محمد بن الحسن ، والرد على
عيسى بن أبان . وله كتاب التقريب بين المزني والشافعي .
ومختصر في الفقه .

الجهات التي انتشر فيها مذهب الشافعي

علت مما سبق أن الشافعي نشأ بالحجاز، ثم رحل عنها الى العراق ثم الى مصر ، وتلك هي الجهات الرئيسية التي ظهر فيها مذهبه ، وقام هو بنشره فيها ، ثم تجاوز المذاهب حدود هاتيك الامصار الى غيرها من البلدان الاسلامية بفضل تلاميذه المصريين ، ونشاطهم في اذاعته ، ونقل علمه ، وقتحه الى مختلف الجهات .

ومن ذوى السبق في هذا : المزني ، والبيهقي ، والريعي الجيزي . وقد كان أول دخول المذهب الى الشام بعد - علي يد القاضي أبو زرعة : محمد بن عثمان الدمشقي - المتوفى سنة ٣٠١ هـ فقد ناصر مذهب الشافعي ، وجد في تشجيع المقلين عليه ، حتى كثر عددهم ، وتغلبوا به على مذهب الاوزاعي هناك

كذلك راج مذهب الشافعي فيما وراء النهر على يد الغفال الكبير الشافعي المتوفى سنة ٣٦٥ هـ ودخل بلاد مرو ، واسفرين ، وخراسان ، وغزنة ، بواسطة أفراد جامدوا في افساح الطريق له ، ونشرهم إياه حتى كان له بكل من هذه البقاع جمهرة من الاتباع يعملون به ويدعون اليه . ولم يعتمد مذهب الشافعي في نشأته ولا في بقية أدواره على نفوذ السلطان إلا في بعض جهات قليلة تآزر فيها الحكام مع من اتصل بهم من علماء الشافعية في ترجيح كفة المذهب على غيره ، وقيامهم بجانبه حتى أصبح صاحب الغلبة فيها ، وذلك كما

فعل محمود بن سبكتجين ، ونظام الملك في بلاد المشرق ، وكما فعل
صلاح الدين في مصر

الأمام الرابع احمد بن حنبل

نشأته العلمية وأصول مذهبه

هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي
ثم البغدادي . خرجت أمه حاملا به من مرو ، وولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ ،
ونشأ بها ، واكب على السنة يجمعها ، ويحفظها ، حتى صار إمام المحدثين
في عصره . رحل إلى الكوفة ، والبصرة ، ومكة ، والمدينة ، والشام ، واليمن
وروى عن هشيم ، وإبراهيم بن سعد ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم . وقد
تفقه بالشافعي حين قدم بغداد ، وكان من أكبر تلاميذه البغداديين .
ثم أصبح مجتهدا مستقلا ، وقد برز على أقرانه بحفظ السنة النبوية والذب
عنها وجمع شتاتها . وحسبك دليلا على ذلك كتابه المستند الذي حوى نيفا
وأربعين ألف حديث . وقد أعطى من قوة الحفظ ما لم يكن لغيره ، قال
أبو زرعة : حذرت كتب أحمد يوم مات فكانت اتى عشر حملا وعدلا ،
وكل ذلك يحفظه عن ظهر قلب . وقال ابنه عبد الله - قال لى أبي : خذأى
كتاب شئت من كتب وكيع ، فان شئت أن تسألنى عن الكلام حتى
أخبرك عن الاسناد ، أو عن الاسناد حتى أخبرك عن الكلام ، وانفرد
في زمانه بغاية الورع والزهد ، حاز هو والثوري في ذلك قصب

السبق ومزيد الشهرة ، قال الشافعي : خرجت من بغداد ، وما خلفت فيها أفقه ولا أورع ، ولا أزهد ، ولا أعلم من ابن حنبل .

وقد امتحن أحمد في زمن المأمون ، والمعتمد ، والواثق ، بالضرب ، والحبس ، والاخافة ، والارهاب ، وأريد على القول بخلق القرآن ، فأبى كل الإباء ، وما وهن ، ولا ضعفت عزيمته لهذا الإيذاء ، وبذلك صار زعيم حزب عظيم من أحزاب الاسلام ، حتى إن العالم إذا وضعه أحد لم يرتفع ، وإذا رفعه لم ينحط ، وإذا قال في واحد : بئس - نبذ ، حتى لم يشهدوا جنازته وإذا قال في عالم : نعم - صار مقبولا محبوبا . وكان ثباته وتمسكه بمعتقده سبباً في انكشاف هذه النعمة عنه وعن المسلمين ، قال ابن المديني : إن الله أعز الاسلام برجلين - أبي بكر يوم الردة ، وابن حنبل يوم المحنة . وقيل لبشر الحافي حين ضرب أحمد بن حنبل في المحنة : لو قت وتكلمت كما تكلم ؟ فقال لا أقوى عليه ، إن أحمد قام مقام الأنبياء . جاءه المروزي يوماً وقال يا أستاذ : هؤلاء قدموك للضرب والله يقول (ولا تقتلوا أنفسكم) فقال بامروزي : أخرج وانظر ، قال : فخرجت ونظرت في رحبة دار الخليفة فرأيت خلقاً كثيراً ، والصحف والأفلام في أيديهم ، فقلت : أي شيء تعملون ؟ فقالوا ننظر ما يقول أحمد فنكتبه ، فرجع إلى أحمد وأخبره فقال : بامروزي : أضل هؤلاء ؟ كلا ، بل أموت ولا أضلهم . قال المروزي رجل هانت عليه نفسه في الله .

وامتحن في أيام المتوكل بالتكريم والعظيم وبسط الدنيا ، فما ركن إليها ، ولا انتقل عن حاله الأولى ، وقد رموه هو وأصحابه بالحلول والتجسيم والجهة ، حيث قال بالفوقية ، والعلو الواردين في النصوص ، ونسبوا إليه

القول بقدم الحروف ، والأصوات ، وكل ذلك غير صحيح ، وإنما يذهبون في ذلك مذهب السلف يفوضون ولا يؤولون ، ويعتقدون في نحو الاستواء واليد والعلو أنها صفات لانعلم كتبها مع كمال التنزيه عن سمات الحدوث

(أصول مذهب الامام احمد)

مبدؤه في الاجتهاد قريب من مبدأ الشافعي ، لانه تفقه عليه . قال ابن القيم في إعلام الموقعين : فتاوى أحمد بن حنبل مبنية على أصول : - أحدها النصوص : القرآن ، والحديث المرفوع ، فاذا وجدته أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما خالفه ولا من خالفه كائنا من كان ، ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة ، لحديث فاطمة بنت قيس ، ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ، ولا قياساً ، ولا قول صحابي ، ولا عدم العلم بالخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً ، ويقدمونه على الحديث الصحيح . وقد كذب أحمد من ادعى الاجماع ، ولم يسغ تقديمه على الحديث الصحيح .

الأصل الثاني : - فتاوى الصحابة ، فاذا وجد لأحدهم فتوى لا يعرف لها منهم مخالفاً فيها لم يدمها إلى غيرها ، ولم يقل : إن ذلك إجماع ، ولا يقدم على هذا عملاً ، ولا رأياً ، ولا قياساً .

الأصل الثالث : - إذا اختلف الصحابة تخيير من أقوالهم أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم ، فإن لم يبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف ولم يحزم بقول .

الأصل الرابع : - الأخذ بالمرسل ، والحديث الضعيف ، إذا لم يكن في

الباب شيء يدفعه . وليس المراد عنده بالضعيف الباطل ، ولا المنكر ، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه ، بل هو عنده قسم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، بل إلى صحيح وضعيف ، وللضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد في الباب أثر يدفعه ، ولا قول صحابي ، ولا إجماعاً على خلافه - كان العمل به عنده أولى من القياس .

الأصل الخامس - القياس ، وهو عنده مستعمل للضرورة ، بحيث إذا لم يجد حديثاً ، ولا قول صحابي ، ولا مرسل ، ولا ضعيفاً ، قال به ، ويتوقف إذا تعارضت الأدلة ، وكان شديد الكره والمنع للفتوى في مسألة ليس فيها أثر عن السلف ، ويسوغ إفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ، ويدل عليهم ، ويمتنع من إفتاء من يعرض عن الحديث ، إله كلام ابن القيم باختصار . توفي رحمه الله ببغداد سنة ٢٤١ هـ .

(أشهر اصحاب احمد واهم مؤلفاتهم)

إسحق التميمي

يعرف بأبي يعقوب الكوسج المروزي ، ولد بمر ، ورحل عنها إلى العراق ، والحجاز ، والشام فلتقى عن شيوخ هاتيك الاقطار ، ثم ورد بغداد فأخذ الفقه عن الامام احمد ، ودون مسائله ، وقد روى عنه من أهلها إبراهيم الحري ، وعبد الله بن الامام أحمد ، وكذلك روى عنه من المحدثين البخاري

ومسلم ، والترمذى ، وسوام ، وقد انتقل إسحق من بغداد إلى نيسابور واستوطنها ، وقد بلغه يوما أن الامام أحمد رجع عن المسائل التي دونها عنه إسحق ، فجمع أوراقه وحملها ، وعاد من نيسابور إلى بغداد وعرضها على أحمد فأقره على صحتها ، وقد رجع ثانيا إلى نيسابور

وللعلماء فيه شهادة طيبة وثقوه بها في علمه وأمانته ، توفي سنة ٢٥١ هـ بنيسابور ودفن إلى جنب إسحق بن راهويه ، ومحمد بن رافع

(محمد بن عبد الله البغدادي)

محمد بن عبد الله البغدادي المعروف بجمدان ، سمع من الامام أحمد ومن كثير غيره من أئمة العلم ، وقد حدث عنه بعض من كبار العلماء كأبي بكر الخلال ، وابن سريج ، وقد شهدوا له برسوخه في العلم ، وعلو كعبه في التقوى ، حتى قال فيه أبو الحسين بن المنادي : حمدان بن علي مشهود له بالصلاح والفضل ، بلغنا أنه قال وهو في علة الموت : مالصق جلدي بجلد ذكر ولا أثني قط - وذلك لانقطاعه للعبادة ، وتوفي سنة ٢٧٢ هـ ودفن بمقبرة الامام أحمد

(ابو بكر الاثرم)

هو أحمد بن محمد بن هاني الطائي المعروف بالاثرم ، روى عن الامام أحمد كثيرا من مسائل الفقه ورتبها أبوابا ، وقد تفوق في العلم حتى كان من

المبرزين بين تلاميذ الامام ، وشهد له العلماء بجلال القدر ، وقوة الحفظ ، وقد أُملي على الناس في مجالسه كثيرا من مروياته ، ثم عرضت على الامام فأقره على صحتها ، وقد روى أن رجلا استملاه في باب الصلاة فأُملي عليه ما ملاً ستمائة ورقة ، ليس منها شيء في كتب المشهورين من أئداده ، وروى أن شيخين من رجال الحديث قدما من خراسان إلى مكة في موسم الحج ، فجلس كل منهما في ناحية وحوله من يسمع ومن يكتب ، وجلس الاثرم بين الحلقةين يكتب ما يُملي هذا وذاك ، وتلك قدرة على الحفظ ومهارة في التدوين قلما يتفقان لأحد ، وقد عرفت له رسائل ممتعة في التنبية والزجر ، ولم يعرف تاريخ وفاته

ابو القاسم الخرقى

عمر بن الحسين المعروف بأبي القاسم الخرقى ، تلقى عن صالح وعبد الله ابني الامام احمد ، وعن غيرهما من تلاميذه ، نبغ في فقه الامام حتى ألف فيه عدة كتب أشهرها مختصره الذى شرحه ابن قدامة ، وسماه بالمغنى - وهو أكبر موسوعة في فقه الحنابلة ، وقد اشتمل مختصر الخرقى على الفين وثلاثمائة مسألة وقد شهد له القاضي أبو يعلى فقال : كان الخرقى عالما بارعا في مذهب أبي عبد الله ، وكان ذا دين وأخا ورع ، وكان الخرقى يقيم في بغداد ، ولما وجد الخلافات المذهبية بين الشيعة وسوام جرت إلى النيل من الصحابة رحل عنها إلى دهشوق وكانت وفاته بها سنة ٣٢٤ هـ

أبو بكر الخلال

أحمد بن محمد بن هارون المعروف بابن بكر الخلال ، تلقى عن جماعة من أصحاب أحمد ، ورحل الى بلاد كثيرة ، ليجمع مسائل أحمد التي رويت عنه ، فأحرز بذلك قعها كثيرا لم يتح لغيره ، وقد ألف كثيرا من الكتب في الفقه ، والسنة ، والأدب وسواها ، وكانت له الفتاوى الدالة على حدة ذهنه ، الى جانب زهده وورعه ، وكانت حلقة درسه بجامع الخليفة المهدي ، وتوفي قبل صلاة الجمعة في اليوم الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ٥٢١١ هـ ، ودفن عند قبر الامام رضى الله عنهم جميعاً

الكتب في مذهب ابن حنبل

ألف أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ المعروف بالأثرم كتاب السنن في الفقه على مذهب أحمد ، وله شواهد من الحديث ، ولأحمد ابن محمد بن الحجاج المروزي كتاب السنن بشواهد الحديث ولأبي بكر الخلال كتاب الجامع ، ومصنفات كثيرة في الفقه على مذهب أحمد ، وقد بلغت كتب الخنابلة من الكثرة حدا يكاد يتجاوز الحصر ، بعضها متداول مشهور ، وكثير منها مفرق في خزائن البلاد الاسلامية ، وخاصة بلاد الحجاز

الجهات التي انتشر فيها مذهب احمد

نشأ مذهب الامام احمد في أول أمره ببغداد ؛ لأنها موطنه الذي درج تحت سمائه ، وقد انتقل بعد الى بلاد أخرى ، فكان بمصر على عهد الفاطميين ، والأيوبيين من أوائل القرن الرابع ، وكان من الحنابلة قضاة بها بجانب قضاة المذاهب الأخرى ، وكان كذلك بالشام ، وفيها كثر عدد الحنابلة ، وتوفرت كتبهم ، وأصبح مذهب الحنابلة في نجد صاحب المقام الأول ، وقد غدا المذهب الرسمي للحجازيين حكومة وشعبا

قلة أتباع ابن حنبل وسبب ذلك

مما عرف به مذهب احمد شدة اعتياده على الرواية ، وتحرجه أن يتجاوز في الفتوى نصوص الشرع ، أو ماورد عن الصحابة ، وقلة ترى مذهب احمد يذهب الى التوسع في الاجتهاد ، والاخذ بالقياس إلا عند الضرورة كما عرفت عند الكلام على أصول مذهبه ، وتلك المحافظة من شأنها ألا تغرى الناس بالركون إليه ، ماداموا يحدون في المذاهب الأخرى متساعلكل مايعرض لهم في حياتهم الواسعة من طريق القياس ، أو الاستحسان ، أو المصالح المرسلة ، أو ماسوى هذا ، أضف الى ذلك أن أتباع احمد في القرن الرابع كانوا في

بغداد قوى كثرة وغلبة ، فاستغلوا قوتهم فى مناصرة مذهبهم ، وأصبحوا يتعرضون بالعنف للناس فى كل ما يرونه مخالفا للشرع ، لا يفرقون فى شدتهم الدينية بين خاصة وعامة ، بل تعدوا ذلك الى مقاومة الشافعية ببغداد ، واسرافهم فى أذامهم ، حتى أحدثوا فى بغداد شغباً آلم الناس ، وأوغر الحكام ، فنهض الخلفاء لمقاومتهم ، والتشجيع على آرائهم ، وتهديدهم اذا لم يقاموا عن هذه المشادة مع سواهم ، فكان هذا المظهر من اتباع احمد اعلانا سينا عن جهودهم ، وسينا ثانيا مباشرا فى فقرة الناس عنهم .

وأنك لترى أثر هذه السمعة عن جفاف الحنابلة باقيا حتى اليوم لدى العوام من الناس الذين لم يتح لهم من العلم ما يكشف لهم عن أصل ذلك . والمذهب فى ذاته مثال واضح لسماحة الدين ، ومروءة للشرعة البريئة من الشوائب ، وما عرف عن امامه كفى بتكذيب ما ينسب اليه ، والى جانب هذين السببين سبب ثالث فيما نرى : وهو أن مذهب احد قبل عهد ابن السعود لم يصادف حكومة تتقلده وتعمل على ترويجه ، كما فعل الايوبيون فى مذهب الشافعى بمصر ، فبقى المذهب فى دائرة ضيقة قليل الاتباع فى الاقطار الاسلامية ، الى أن قامت الحكومة السعودية فى الحجاز فأصبح هناك غير مزاحم

على أن تخرج الامام احمد وأصحابه من بعده عن التوسع فى القياس كان سينا لحرصهم من جهة ثانية على جمع النصوص وأقوال الصحابة وفى هذين متسع للناس فى الفقة من ناحية أخرى ، ويظهر لك هذا فى

عصورتنا الحاضرة ، فان رجال التشريع الاسلامي كلما جدت بهم حاجة الى نص ، أو حزبتهم شدة الامر في شأن من شئون الناس اتجهوا إلى مذهب أحمد يلتمسون فيه المخرج ، ويستمدون منه الرواية ، ولعل في ذلك مايزيل من أذهان الناس أثر تلك السمعة القديمة

بعض المذاهب الاخرى

بجانب هؤلاء الائمة الاربعة اشتهر في هذا العصر مجتهدون آخرون كانت لهم مذاهب مستقلة لم تنهض على مزاحمة غيرها ، وإليك طرفا من البيان عنهم

الاوزاعي

هو الامام أبو عمرو ، عبد الرحمن بن عمرو الشامي ، كان يسكن دمشق ، ثم تحول الى بيروت فسكنها الى أن توفي بها . والاوزاع قرية بدمشق ، أو بطن من اليمن كان قد نزل فيهم فنسب اليهم ، روى عن عطاء بن أبي رباح ، والزهرى ، وابن سيرين وغيرهم وروى عنه أكابر المحدثين وقد أخذ عن مالك كما أخذ مالك عنه ، كانت اليه فتوى أهل الشام لسعة علمه ، وكان فضله حتى قيل : انه أفتى في سبعين ألف مسألة ، ومقالات السلف كثيرة في ورعه وزهده ، وأدبه ، وقيامه بالحق ، وعلمه شأنه في الحديث والفقه ، قال ابن سعد : كان ثقة

مأمونا ، فاضلا ، خيرا ، كثير الحديث ، والعلم ، والفقه ، وقال الحكم : الاوزاعى إمام عصره عموما ، وإمام أهل الشام خصوصا ، وكان من رجال الحديث الذين يكرهون القياس ، ويقفون مع السنة ، وهو من الأئمة المجتهدين الذين لهم مذاهب خاصة ، وكان أهل الشام يعملون بمذهبه ، وقد عمل به أيضا أهل الاندلس لكثرة الداخلين اليها من الشام ، ثم اضمحل أمام مذهب الشافعى فى الشام وأمام مذهب مالك فى الاندلس ، وذلك فى منتصف القرن الثالث ، ولم يبق من مذهبه إلا ما يوجد فى كتب الخلاف ، ولد سنة ٨٨ هـ وتوفى سنة ١٥٧ هـ

سفيان الثورى

هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى الكوفى ، وقيل له الثورى : نسبة إلى ثور بن عبد مناة ، أحد أجداده . وهو من تابعى التابعين ولد سنة ٩٧ هـ - وروى عن أعلام التابعين ، وروى عنه من التابعين الاعمش وابن عجلان ، ومن أقرانه شعبة ، ومالك ، والاوزاعى ، وغيرهم . قال غير واحد من العلماء : سفيان أمير المؤمنين فى الحديث . وقال مالك : كانت العراق تجيش علينا بالدرهم والثياب ، ثم صارت تجيش علينا بالعلم منذ جاء سفيان . وقال ابن المبارك : كتبت عن ألف ومائة شيخ ، ما كتبت عن أفضل من سفيان . وكان لا يسمع شيئا إلا حفظه . قال : ما استودعت قلبى شيئا نخاتى ، وكان يحيى بن معين لا يقدم على سفيان

في زمانه أحدا في الفقه ، والحديث ، والزهد ، ويقول : ما خالف أحد
سفيان إلا كان القول قول سفيان . قال يونس بن عبيد : ما رأيت
أفضل من الثوري ، فقيل له : قد رأيت عطاء ، وسعيد بن جبير ،
ومجاهدا ، وتقول هذا ؟ فقال : والله هو ما أقول ، ما رأيت أفضل من
الثوري . وقال الخطيب : كان إماما من أئمة المسلمين ، وعلمنا من أعلام
الدين ، مجمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تركيته ، مع الانقافان ،
والحفظ ، والمعرفة ، والضبط ، والورع ، والزهد . وما يدل على ورعه ،
وشجاعته في الحق ، وأنه لا يخشى فيه لومة لائم أنه دخل يوما على
الخليفة المهدي في مجلسه والربيع قائم على رأسه متكئا على سيف ،
فسلم سفيان على الخليفة بسلام العامة ولم يسلم بالخلافة ، فتغيظ الربيع وانتظر
ما يأمره به الخليفة في شأنه ، ولكن الخليفة أقبل على سفيان بوجه طلق ،
وقال له : يا سفيان ، تفر منا هنا وهناك ، وتظن أننا لو أردناك بسوء لم
نقدر عليك ؟ فقد قدرنا عليك الآن ، أفأ تخشى أن نحكم عليك بهوانا ؟
قال سفيان : إن تحكم في يحكم عليك ملك قاهر يفرق بين الحق والباطل ،
فقال الربيع : يا أمير المؤمنين ، ألهذا الجاهل أن يستقبلك بمثل هذا ؟
أذن لي أن أضرب عنقه ، فقال له المهدي : أسكت ، ويلك ، وهل يريد
هذا وأمثاله إلا أن تقتلهم فتشقى بسعادتهم ؟ اكتبوا عهده على قضاء
الكوفة ، على ألا يعترض عليه في حكم ، فكتب عهده ، ودفع إليه
فأخذه وخرج ، فرمى به في دجلة وهرب ، فطلب في كل بلد فلم يوجد ،
فولى شريك بن عبد الله النخعي بدله ، وفي ذلك يقول القائل :

تحرر سفيان وفر بدنه وأمسى شرك مرصدا للدرهم
وقد عاصر سفيان أبا حنيفة بالكوفة : إلا أنه كان على طريقة
أهل الحديث الذين يتذمّون من الرأى ، وهو من أرباب المذاهب
المقلدة ، كان له اتباع يفتون بمذهبه مثل الأشجعي ، والمعافى بن
عمران ، وغيرهما . خرج من الكوفة سنة ١٥٠ ولم يعد إليها ،
ومات بالبصرة سنة ١٦١ هـ

الليث بن سعد

الامام الحجة ، فقيه مصر وعالمها ، كان من الموالى على أصح
الاقوال ، وهو اصهبانى الأصل ، مصرى الناز ، ولد بقلقشنده -
قرية بمصر - سنة ٩٤ هـ ، وقد رحل الى كثير من البلدان لاختذ العلم ،
فرحل الى مكة ، وبيت المقدس ، وبغداد ، ولقى تسعة وخمسين تابعيا
حدث عنهم ، وكان له اتصال بالامام مالك في المدينة ، يكتبه في مسائل
التشريع ويحاجه ، وكان ذا منزلة رفيعة في علمه وفضله وعقله ونبله ، ولذا كان
الولاية والقضاة يستشيرونه في عظام الامور وأخطارها ، بل قيل : كان
نائب مصر وقاضيا تحت أمره وتصرفه ، وقد عرض عليه المنصور أن
يكون واليا على مصر فأبى . ألف الحافظ ابن حجر جزءا في ترجمته
وفضائله ، وقال النووي في تهذيبه : أجمع العلماء على جلالته وأماتته ؛ وعلو
مرتبته في الحديث والفقه ، توفي بمصر سنة ١٧٥ هـ

سفيان بن عيينة

أمام المكيين ، وأحد الأئمة الاعلام ، أصله كوفي ، ولد بالكوفة سنة ١٠٧ هـ ثم انتقل الى مكة وبقي بها الى أن مات ، كان فقيها تقياً زاهدا ورعا يجمع على صحة حديثه وروايته ، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث : سمع من سبعة من التابعين ، وشارك مالكا في أكثر شيوخه ، كزيد بن أسلم ، والزهرى ، وروى عنه خلق كثير منهم الشافعى وابن حنبل ، قال الشافعى : العلم يدور على ثلاثة : مالك ، والليث ، وابن عيينة ، وقال احمد : ما رأيت أحدا من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنة منه ، وقد قيل في شأنه : هو مستغن عن التزكية لثبته واتفقه ، وهو من جملة السابقين الى التأليف في عصر مالك ، له مسند ، وتفسير ، وتوفي سنة ١٩٨ هـ

اسحق بن راهويه

هو اسحق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المعروف - بابن راهويه - نزيل نيسابور ، وعالمها ، بل أحد أئمة الدين الاعلام ، روى عن ابن عيينة ، ومعتز بن سليمان ، وغيرهما ، وروى عنه خلق كثير ، منهم البخارى ، ومسلم ، وابو داود ، والترمذى ، والنسائى ، قال فيه الامام احمد : لم يعبر الجسر الى خراسان مثله ، وقال ابن خزيمة : والله لو كان

في التابعين لأقروا له بعلمه ، وحفظه وقبه ، وقال الخفاف : أُملي علينا إسحق أحد عشر ألف حديث من حفظه ، ثم قرأها علينا زاد حرفاً ، ولانقص حرفاً . وثناء الفضلاء عليه كثير ، فقد جمع بين التقوى ، والفقه ، والحديث ، والحفظ ، والصدق ، والورع ، قال البخاري : توفي بنيسابور سنة ٢٣٨ عن سبع وسبعين سنة .

أبو ثور

هو أبو ثور ابراهيم بن خالد بن اليان السكبي البغدادي ، الامام الجليل الجامع بين علمي الحديث والفقه ، أحد الأئمة المجتهدين ، والعلماء البارعين ، متفق على إمامته ، وجلالته ، وتوثيقه ، وبراعته . قال فيه أحمد بن حنبل : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة . وسئل الامام احمد عن مسألة فقال : سل الفقهاء ، سل أبا ثور ، وقال ابن حبان : كان أحد أئمة الدنيا فقهاً ، وعلمياً ، وورعاً ، وفضلاً ، وديانة ، وخيراً . وهو ممن صنف الكتب ، وفرع على السنن ، وذب عنها ، وقمع مخالفيها ، وكان يتفقه أولاً على مذهب أهل الرأي ، فلما قدم الشافعي ببغداد حضره أبو ثور فرأى من علمه وفضله وحسن طريقته ما صرفه عما كان عليه وورده إلى طريقة الشافعي ، فكان من أعلام أصحابه ، ورواة كتابه « الحججة » ، إلا أنه قد اختار لنفسه وصار له مذهب خاص مدون ، واتباع لم يكثروا ولم تطل مدتهم ، بل انقرضوا بعد القرن الثالث . قال الرافعي : أبو ثور وإن كان معدوداً أو داخلاً في طبقة أصحاب الشافعي له مذهب مستقل ، فلا يعد تفرده وجهاً .

وله كتب مصنفة في الأحكام ، جمع فيها بين الفقه ، والحديث ، غير أن له شواذ فقهية خالف فيها الجمهور : منها أنه يقدم الوصية على الدين نظراً لتقدمها في لفظ الآية ، ومنها أنه إذا اختلف اجتهاد الرجلين في القبة جاز لكل منهما أن يأتم بصاحبه متجهاً كل واحد منهما إلى جهته ، وهذا خلاف ما يقوله غيره ، توفي رحمه الله سنة ٢٤٠ ، وقيل سنة ٢٤٦

داود الظاهري

هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الاصبهاني ، المشهور - بداود الظاهري - لتمسكه بظاهر الكتاب والسنة ، روى عن اسحق بن راهويه وأبي ثور ، وغيرهما ، كان ورعاً فاسكاً زاهداً ، وكان أكثر الناس تعصبا للشافعي ، وقد صنف في فضائله ، والثناء عليه كتابين ، ثم انتحل لنفسه مذهباً خاصاً نهج فيه اتباع الظاهر ، ونفي القياس ، وقال : أن في عمومات الكتاب والسنة ما ينفي بأحكام الشريعة من وجوب وحرمة وغيرهما ، فإن لم يوجد نص عمل بالاجماع ، فجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والاجماع فقط ، ولم يجوز القياس والاجتهاد في الأحكام ، فخالف ما مضى عليه عمل الصحابة من بعدهم حتى قال بعض العلماء : ان مذهبه بدعة ظهرت بعد المائتين ، وأنكر عليه اسماعيل القاضي أشد انكار ، صنف داود كثيراً من الكتب ، منها كتب في الفقه ، وكتب في الأصول ، وله آراء خالف فيها الجمهور ، نتجت من ترك القياس ، والرأى ، والعمل بظاهر الكتاب ، والسنة ، وكان له

أتباع في بغداد ، وشيراز ، وما والاها يقال لهم : الظاهرية ، ووصل مذهبه الى الاندلس ، ثم انقرضوا بعد الخمسمائة ، ولد بالكوفة سنة ٢٠٠ هـ وتوفي ببغداد سنة ٢٧٠ هـ

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري

أحد الاعلام ، وصاحب التصانيف ؛ من أهل طبرستان ، ولد سنة ٢٢٤ هـ وقد طاف البلاد في طلب العلم حتى جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، فكان حافظا لكتاب الله ، عارفا بالقراءات بصيرا بمعانيه ، قبيها بأحكامها ؛ عالما بالسنة وأحكامها ، وأقوال الصحابة ، والتابعين خبيراً بأيام الناس وبسيرهم وأحوالهم ، له التاريخ المشهور العديم النظير ، وله كتاب التفسير الذي لم يؤلف مثله ، وله كتاب تهذيب الآثار في فن الحديث ، وله كتب كثيرة في الأصول والفروع ، فهو قد أحرز قصب السبق في التصنيف كثرة وإتقاناً ، حسب قوم من تلاميذه أيام حياته من لدن بلغ الحلم الى أن مات وهو ابن ست وثمانين سنة ؛ ثم قسموا على المدة مصنفاته فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة - مما يدل على سعة علمه ، ووفور عقله ، كان الامام ابن خزيمة على جلالة يحكم بقوله ، ويرجع لرأيه ، لمعرفة وفضله ، وكان يقول : ما أعلم أحداً على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير ، تفقه في أول أمره بمذهب الشافعي ، تلقاه عن الربيع بن سليمان ، وأخذ فقه مالك عن يونس بن عبد الأعلى ، وبني عبد الحكم ، وأخذ فقه العراقيين عن أبي مقاتل ، ثم اتسع علمه ، واداه اجتهاده الى ما اختاره في كتبه الفقهية ، واستمر مذهبه معروفاً معمولاً به إلى أن انقرض اتباعه في منتصف القرن الخامس ، توفي سنة ٣١٠ هـ

شريك بن عبد الله النخعي

هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي ، قاضي الكوفة والأهواز ؛ ولد سنة ٩٠ ، وروى عن سلة بن كهيل ، وسماك ، ومالك ، وغيرهم ، وروى عنه هشيم ، وابن المبارك ، وغيرهما ، وقد تكلموا فيه كثيرا من جهة الحفاظ . قال ابن حبان : كان في آخر أمره يخطئ فيما روى ، تغير حفظه ، فسماح المتقدمين منه ليس فيه تخطيط ، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة . كان عالما ، فقيها ، فهما ، ذكيا ، قال أبو نعيم : لو لم يكن عنده علم لكان يؤتى لعقله . وقال ابن عينة : كان أحضر الناس جوابا . خرج يوما إلى أصحاب الحديث ليسمعوا منه فسموا منه رائحة النيد ، فقالوا له : والله لو كانت هذه الرائحة منا لاستحيينا ، فقال : لأنكم أهل رية . دخل يوما على المهدي العباسي فقال له المهدي : لا بد أن تجيئني إلى خصلة من ثلاث - أن تلي القضاء ، أو تحدث ولدي وتعلمهم ، أو تأكل عندي أكلة ، ففكر ساعة ثم قال : الأكلة أخفها على نفسي ، فقدم إليه الطعام فأكل ، فقال الطباخ : والله يا أمير المؤمنين ليس يفلح الشيخ بعد هذه الأكلة أبدا ، قال الفضل بن الربيع : فمدشهم والله ، وعلم أولادهم ، وولى القضاء لهم ، توفي سنة ١٧٧ هـ .

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل

ولد سنة ٧٤ وتفقّه بالشعبي ، والحكم بن عينة ، وروى عن الشعبي وعطاء وثاقف ، وغيرهم ، وأخذ عنه الفقه سفيان الثوري ، وكان الثوري

يقول : قهاؤنا - ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة . قال ابن أبي ليلى : دخلت على عطاء فجعل يسألنى ، فأنكر من كان عنده وكلمه فى ذلك ، فقال : هو أعلم منى . قال العجلي : كان فقيها ، صاحب سنة ، جازز الحديث ، ولى قضاء الكوفة فى عهد الأمويين ، والعباسيين مدة ثلاث وثلاثين سنة . وكان أبو حنيفة يفتى أحيانا بخلاف مايقضى به ابن أبي ليلى ، فتأثر من ذلك ابن أبى ليلى ، وشكاه للوالى قائلا : ان بالكوفة شابا يعارضنى فى الأحكام ، ويشنع على بالخطأ ، فبعث الوالى إلى أبى حنيفة ، ومنعه من الفتوى ، وقد تفقه به أبو يوسف أولا ، ثم انتقل إلى أبى حنيفة وألف كتابا ضمنه المسائل التى اختلف فيها شيخاه ، وربما انتصر لآبى حنيفة ، وربما انتصر لابن أبى ليلى ، توفى رحمه الله سنة ١٤٨ هـ

عبدالله بن شبرمة

الصينى الكوفى القاضى الفقيه ، وكان يكنى أبا شبرمة ، روى عن أنس ، وأبى الطفيل ، والشعبى ، وغيرهم ، وروى عنه شعبة ، وسفيان ، وابن المبارك وخلق كثير ، كان فقيها كبيرا ثقة فى الحديث ، وكان الثورى إذا قيل له من مفتيكم ؟ يقول : ابن أبى ليلى ، وابن شبرمة ، وقال عبد الوارث : ما رأيت أصرع جوابا منه ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، كان غفيرا نزيها حازما ورعا . قال معمر : كان ابن شبرمة هنا عندنا واليا باليمن ، فلما عزل شيعته ، فلما انصرف الناس واقرئوا وياه المسير ولم يكن معنا أحد نظر إلى فقال : يا أبا عروة ، احمد الله ، اما انى لم استبدل بقميصى هذا قميصا منذ دخلتها ، قال : ثم سكث ساعة فقال : انما أقول لك حلالا ، فاما الحرام فلا سبيل اليه ، قيل : ولد سنة ٧٢ هـ ومات سنة ١٤٤ هـ

الدور الخامس

من منتصف القرن الرابع

الى سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ

حالة التشريع في هذا الطور

في هذا الدور انقسمت الرقعة الاسلامية أقساما عدة ، قام على كل قسم منها وال تسمى بأمر المؤمنين ، فاصاب الأمة من جراء هذا التفكك الضعف والانحطاط ، إذ تناحرت هذه الدول ، وكثرت بينها الفتن ، وتلاحقت المحن ، وتقطعت الاوصال ، وانقسمت العرى ، وحل العدا والفرقة محل الاخاء والآلفة ، وحسبك نظرة الى ما كان بين العباسيين والفاطميين : فقد كان الفاطميون يرسلون دعائهم الى الأقطار الاسلامية لبت دعوتهم . وبنو العباس يعقدون المجالس للنقض من نسب الفاطميين وإبعادهم عن شجرة الزهراء ، ويكتبون بذلك المحاضر والسجلات يوقع عليها العلماء والاشراف طوعا وكرها . وانظر ما كان من تغالب الدول ، وقيام بعضها على انقاض بعض ، فالسلجوقيون بعد بني بويه . ودول الاتاكية بعد السلجوقيين ، والايوبيون بعد الفاطميين . وفي أوائل القرن الخامس تحركت ربيع الصليبيين وكانت تلك الحروب الكبرى والفتن العظيمة .

وفي هذا الجو الذي تلبدت غيومه ، وتعكر صفوه ، واشتدت أعاصيره ، تلغ العلماء رسالتهم ، وأدوا أماتهم ، واضطلموا بما حملوا ، ونبغ كثير من كبار العلماء وأساطين المفكرين : إلا أن تلك الظروف السيئة وعوامل

الاضطراب القوية أثرت في نشاط الحركة العلمية ورجعت بها القهقري فأبدلتها من القوة ضعفا ، ومن التقدم تأخرا ، ومن النشاط قئورا ، ومن الشباب شيخوخة ، وأماتت في العلماء روح الاستقلال الفكرى ، فلم نجد بعد محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ من سمى به نفسه الى مرتبة الاجتهاد يتخير لنفسه فى الاستنباط والافتاء ، ويأخذ أحكامه من الكتاب والسنة غير متقيد برأى أحد من الأئمة ، بل يحسوا أنفسهم حقها ، وظنوا أن أقدارهم لا تقوى على تلقى العلم من الكتاب والسنة ؛ وانهم ليسوا أهلا للنظر فيهما والاستنباط منهما ، ورضوا لأنفسهم التقليد فاصبحوا عالة على فقه أبى حنيفة ، ومالك ، والشافعى ، وابن حنبل ، واضرابهم عن كانت مذاهبهم متداولة إذ ذاك ، وحسروا أنفسهم فى دوائر اتخذوها من أصول تلك المذاهب لا يعدونها ، ولا يتجاوزون محيطها ، والتزم كل منهم مذهبا معينا لا يعتداه ، ويذلل كل ما أوتى من قوة فى نصرة ذلك المذهب جملة وتفصيلا . وصار لفظ الامام - كما قال القاضى عياض فى المدارك - ينزل عند مقلده منزلة ألفاظ الشارع ، فبعد أن كان مرید الفقه يشتغل أولا بدراسة الكتاب ، ورواية السنة ، صار فى هذا الدور يتلقى كتب إمام معين ، ويدرس طريقته التى استنبط بها مادونه من الأحكام ، فإذا أتم ذلك صار من العلماء الفقهاء . وصارت مؤلفاتهم لا تعدو أن تكون اختصارا لمؤلف سبق ، أو شرحا له ، أو جمعا لما تفرق فى كتب شتى ، ولا يستجيز أحدهم لنفسه أن يفق فى مسألة بما يخالف ما استنبطه إمامه ، غلوا فى الثقة بهؤلاء الأئمة ، حتى قال عبيد الله الكرخى : كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ . فأين هذا من قول أبى حنيفة فى من سبقه من الفقهاء : هم رجال ونحن رجال .

وقول مالك : مامن أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك : الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

بهذا الافراط والغلو في التحصب للمذاهب الاسلاف أقاموا سدودا بين الأمة وبين نصوص الكتاب والسنة ، وأصبحت الشريعة هي نصوص الفقهاء وأقوالهم ، وصار مبلغ جهدهم أن يفهموا كلام الأئمة ، أو يقرعوا على قواعدهم . اما الاجتهاد فقد تناسوه حتى قالوا بانسداده باب على رأس المائة الرابعة .

لقد كان في علماء هذا الدور من لا يقل عن الأئمة السابقين علما بأصول التشريع وطرق الاستنباط ، ولكن لم تكن لهم الجرأة الكافية للظهور بمظهر الاستقلال ، ولم تكن لهم الحرية الواسعة التي تتمتع بها الاسلاف فقيدوا أنفسهم بأيديهم ، ووضعوا عراقيل عاقهم عن المضى في سبيل الاجتهاد . فهذا أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني شرع في وضع كتاب سماه المحيط ، عزم فيه على عدم التقيد بالمذاهب ، والوقوف على موارد النصوص الشرعية لا يتعدها ، وتجنب جانب العصية للمذاهب ، فوقع للحافظ أبي بكر البيهقي منه ثلاثة أجزاء ، فاتفق عليه أوهاما حديثة ، وبين له أن الآخذ بالحديث الواقف عنده هو الشافعي رضي الله عنه ، وأن رغبته عن الأحاديث التي أوردها الجويني في كتابه إنما هي لعل فيها يعرفها من يتنن صناعة المحدثين . فلما وصلت رسالة البيهقي إلى الجويني قال : هذه بركة العلم ، ودعا للبيهقي وترك اتمام التصنيف .

فأنت ترى من هذا أنه امتنع من الاجتهاد لأنه لم تكن له الإمامة في

الحديث ، مع أن الامام الشافعى نفسه كان يعتمد فى تصحيح الاحاديث على رجال الحديث المنقطعين له المميزين بين صحيحه وسقيمه .

وسترى فى الدور السادس - حين نقص عليك أسباب سريان التقليد وانتشاره - ما كان له الأثر الأكبر فى إخلاد كثير من لهم أهلية الاجتهاد إلى التقليد والرضا به ، مع أنه كان فى عوام هذه القرون من يتنقد ويستدل ويأبى التقليد . فقد دخل بعض أهل العلم على أحد الخلفاء العباسيين وعنده معن . فقال : إن مالكا رحمه الله يمنع سماع الغناء . فقال المعنى : مات عبدنا الله يقول مالك ، ولا أوجب علينا تقليده ، فهات دليلا من الكتاب والسنة ، فافقه يقول (وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) . وفى الاحكام لابن العربى أن أبا الفضل المراكشى أقام بمدينة السلام خمس سنين يطلب العلم ، فلما قضى وطراً من الطلب ، وعزم على الرحيل ذهب إلى بائع خبز ليشترى منه سفرته ، فبينما هو يحاول ذلك معه سمعه يقول لبائع آخر : أما سمعت الواعظ يقول : إن ابن عباس يجوز الاستئناء فى اليمن ولو بعد سنة ؟ لقد اشتغل بالى بذلك وظللت فيه مفكراً ، ولو كان ذلك صحيحاً لما قال الله لأيوب عليه السلام (وَخُذْ يَدَكَ ضِعْفًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ) وما الذى منعه من أن يقول : قل إن شاء الله ؟ قال المراكشى : قلت فى نفسى : بلد يكون باعة الخبز به من العلم بهذه المرتبة أخرج عنه إلى المراكشة ؟ لا أفعله أبداً . فرجع وأقام بها حتى مات .

فهذه القصص وأمثالها دليل أن الاجتهاد لم يمت دفعة واحدة ، وإنما كان ذلك تدريجياً بسريان روح الجبن والضعف فى النفوس ، وتراكم الفتن على الاسلام ، وكثرة الدول ، والاتقسام الموجب للتأخر والانحلال

عمل العلماء في هذا الدور

لئن كان علماء هذا الدور قد حجروا على أنفسهم وألزموها اتباع إمام معين في قضايا موثوقه فقد كان لهم من جليل الأعمال ما يرفع شأنهم ، ويعلى قدرهم ، فأنهم لم يقفوا عند حد التقليد المحض ، بل جمعوا الآثار ، ورجحوا بين الروايات ، وخرجوا علل الأحكام ، واستخرجوا من شتى المسائل والفروع أصول أئمتهم وقواعدهم التي بنوا عليها فتاويهم ، وخاضوا معامع الحجاج والمناظرة ، وأدلو فيها بالبرهان والحجج ، وألفوا كتب الخلافات جمعوا فيها أحكام الأئمة وأدلتهم ، ونصر كل مذهب إمامه ، ودعم رأيه ، وزيف أدلة مخالفيه ، وأزالوا بذلك كل لبس وخفاء ، وأثروا في مسائل كثيرة لم يكن لأئمتهم فيها نص ، فهم مكاون لمذاهب أئمتهم بما قاموا به من النظر في ترجيح الأقوال ، والتنبية على مسالك التعليل ، ومدارك الأدلة ، وبيان تنزيل الفروع على الأصول ، وإيضاح المشكل ، وتقييد المهمل ، ومقابلة بعض الأقوال ببعض ، والنظر في تمييز قويا من ضعيفها .

فيعلم من هذا أنه لم يوجد في هذا العصر مجتهد مستقل ، وأن عمل العلماء إذ ذاك ينحصر في ثلاثة أشياء : تعليل الأحكام . الترجيح . الانتصار للمذاهب

١ - تعليل الأحكام

تلقى علماء هذا الدور عن أئمتهم أحكاما كثيرة لمسائل قدروها وفرضوها قبل أن تقع ، واجتمع لسيهم من ذلك عدد لا يحصى كثرة ، فأخذوا أنفسهم بضبطها ، ورد الأشباه بعضها إلى بعض ، وتعرف وجوه الفرق بين المختلفات ، وتخريج مناط الأحكام ، حتى ياتسنى لهم القياس عليها فيما لم يرد فيه نص .

وقد يختلفون في استخراج العلة فينبى على ذلك الاختلاف فيما يتفرع عليها من الأحكام ، ودعهم مواقف النظر ومجالس الجدل التي شاعت في ذلك العصر أن يستخلص كل جماعة قواعد إمامهم التي بنى عليها استنباطه من ثنایا ما أقی به من الفروع ، وما أشار اليه في الكلام على الأحكام ، حتى تكون دروعم الحسنة لدى الهجوم والدفاع ، وليفتحوا بها بابا للاجتهد والاستنباط على مذهب الامام ، فان كثيرا من قواعد الأصول لم ينص عليها الأئمة بالتعيين ، ولم تصح بها رواية عنهم ، وإنما هي قواعد مستخرجة باستقراء كثير من الفروع ، وعلى هذا أصول البزدوى في مذهب الحنفية ، وقواعد القرافي وعياض وغيرهما في مذهب مالك ، وما ألفه غيرهم في هذا الشأن وكان أكثر المشتغلين بذلك هم الحنفية ، لأن الكتب التي يعولون عليها في المذهب ، وهي كتب محمد بن الحسن كان أغلبها خاليا من العلل ، فان عناية الأولين بالتفريع كانت أتم ، وكانوا هم أقران الشافعية في ميدان المناظرة ، فكان لا بد لهم من تدعيم تلك الأحكام بأدلتها وإظهار عللها حتى يقووا على مواجهة مناظرهم ، لاسيما أن الحنفية أكثر أخذاً بالقياس والاستحسان من غيرهم .

وقد كفى الامام الشافعي رحمه الله اتباعه متونة هذه المشقة بوضعه رسالته الأصولية ، وتدوينه ما كان بينه وبين غيره من مناظرات دعم فيها قوله بالبرهان وأدحض حجج مخالفيه أما المالكية والحنابلة فقد كانوا بعيدين عن مجالس المناظرة التي كانت تحفز لهمم إلى ذلك

٢ - الترجيح بين الآراء المختلفة في المذهب

يقع الترجيح على نوعين : ترجيح من جهة الرواية ، و ترجيح من جهة الدراية . فاما من جهة الرواية - فان النقل قد اختلف في بعض المسائل عن أئمة المذاهب ، فقد نقل عنهم مذاهبهم أكثر من واحد كما علمت فيما سبق لك من تراجعهم ، وكثيراً ما نرى الرواة يختلفون في نقل الحكم في المسألة الواحدة وذلك ناشئ من أمور : ١ منها ، أن يكون للامام قول قد رجع عنه ويعلم بعض من يختلف اليه رجوعه عنه فيروى قوله الثاني ، على حين أن غيره لم يعلمه فيروى قوله الأول . ٢ ومنها ، أن يكون قد قال أحد القولين بناء على القياس والآخر على وجه الاستحسان فيسمع كل واحد أحدهما فينقل كما سمع . ٣ ومنها ، أن يكون الجواب في مسألة من وجهين : من جهة الحكم ، ومن جهة الاحتياط ، فينقل كل كما سمع ، وإذا كان الرواة يتفاوتون في الثبوت والحفظ كان عمل العلماء بعد تقرر المذاهب أن يرجعوا رواية من اشتهر بالضبط وحاز كمال الثقة . فرجح الحنفية روايات محمد بن الحسن على غيره من سائر الأصحاب . ورجعوا بما رواه محمد بن كعب عن الثقات كأبي حفص الكبير ، والجوزجاني ، وسموها بظاهر الرواية . ورجح الشافعية ما يرويه الربيع بن سليمان على ما يرويه حرمله والجرمي . وإذا تعارضت رواية الربيع مع رواية المزني قدموا رواية الربيع مع اعترافهم بعلو كعب المزني في الفقه وترجيحه في ذلك على الربيع . ورجح المالكية رواية ابن القاسم عن مالك على سائر الروايات عنه . وقد يختلف النقل عن ابن القاسم فيرجحون رواية أشهب على رواية ابن عبد الحكم

أما النوع الثاني من الترجيح - فيكون بين الروايات الثابتة عن الأئمة أنفسهم إذا اختلفت ، أو بين ما قاله الامام وما قاله تلاميذه . وهذا النوع يحتاج الى ملكة فقهية قوية ، وخبرة تامة بأصول الأئمة وما آخذهم وطرقهم في الاستنباط . فيرجحون من الأقوال ما يتفق مع تلك الأصول وما تشهد له قواعد الشريعة الكلية ومقاصدها العامة . وقد يختلفون في الترجيح بسبب اختلافهم في الدرجة العلمية وسعة الاطلاع . وقوة التصرف وقفاذ البصيرة

٣ - الانتصار للمذاهب

لقد قام كل فريق من العلماء في هذا الدور بنصرة المذهب الذي يعتقه وتأيده بشئى الوسائل ومختلف الطرق ، فتراهم
 « أولا ، قد أكتروا من كتب المناقب ينشرون فيها ما كان عليه إمام المذهب من سعة في العلم ، وكإل في الزهد ، وما تحلى به من الورع الصادق ، وحسن الاستنباط ، ودقة النظر ، وقوة الحججة ، ولطف المآخذ ، وشدة التمسك بالكتاب والسنة . وكأنهم بذلك يريدون أن يحملوا الناس على أن يسلكوا مسلكهم ، ويحتذوا طريقهم حتى تقوى شوكتهم ، وتتفد كلتهم . ولقد تفننوا في الوصول الى هذه الغاية حتى تطرف بعضهم ونال من بعض الأئمة انظر ما فعله القفال الشاشي بمحضر السلطان « محمود بن سبكتجين » ، فقد توضعاً فلم يحسن الوضوء وصلى فلم يحسن الصلاة ، وقال : هذه صلاة أبي خيفة . وتوضعاً فأسبغ الوضوء وصلى كأحسن ما يصلى الناس وقال : هذه صلاة الشافعي لا يجوزي دونها . وكان هذا سبباً لانتقال السلطان « محمود » عن مذهب الحنيفة إلى مذهب الشافعية ونصرته له .

« ثانيا ، تبعوا مواضع الخلاف وصنفوا فيها كتباً يذكرون فيها المسائل التي اختلف فيها الأئمة ، ويسوقون دليل كل ويرجحون على كل حال مذهب الامام الذي ينسبون اليه ، ويحيلون لذلك وربما ركبوا له متن التعسف والشطط ، وجرم ذلك الى أن يقرروا أحكاماً تنبئ عنها قواعد الأئمة . واتهم بعض الفقهاء بعضاً بأن أئمتهم خالفوا صريح الكتاب والسنة في بعض مسائل ، وبنوا على ذلك أن القاضى لو قضى بها ينقض حكمه لان تلك المسائل ليست محللاً للاجتهاد .

« ثالثاً ، جالوا في ميدان المناظرة ، وتسابقوا في حلبة الجدل ، وتنافسوا في اللدود والخصومة بمحضر الأمراء والكبراء وعلى رموس الاشهاد ، يسوق كل منهم حججه وبراهينه على صحة آراء مذهبه . ومقام المناظرة مقام مطاولة ومقولة ، لا يراعى فيه التزام جانب الحق . وكل هم المناظر ترويج جانبه لا يبالى أخطأ أم أصاب . قال أبو حيان التوحيدي : سمعت الشيخ أبا حامد يقول لظاهر العباداتى : لاتعلق كثيراً لما تسمع منى في مجالس الجدل ، فان الكلام فيها يجرى على ختل الخصم ، ومغالطته ، ودفعه ، ومغالته

شيوخ المناظرات والجدل

كانت الأدوار السابقة لا تخلو من مناظرات دينية يدور محورها حول المسائل الكلامية ، والعقائد الاسلامية ، واشتهر فيها رجال بالمهارة الجدلية ، والمقدرة الفائقة على مقارعة الخصوم : أمثال علي بن أبى طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعمر بن عبد العزيز ، والأوزاعى . فلما كان العصر العباسى بلغ النضال الدينى والسياسى أشده ، وطرأت أسباب دينية وسياسية أفسحت للناس

بجال القول ، وحركت الخلاف بينهم ، وهيات عقولهم للجدل والمناظرات .
وكان لا اشتغال المعتزلة بالفلسفة والمنطق ومزج أصولهما بلم الكلام أثر كبير
في تمهيد طرق البحث والجدل ، فولع الناس بسماع المناظرات والاشتراك فيها ،
ولا سيما في عصر المأمون ، والمعتصم ، والواثق

وبالجملة - فقد انتشر الجدل في عصر العباسيين وساهم بعض الخلفاء في
ذيوعه ، وعرقل سيره بعض آخر . فقد أمر المهدي العباسي بمناظرة الملاحدة
 وإقامة البراهين عليهم حتى يكشفوا شبهاتهم ، وكان له في ذلك بمجهود محمود .
فلما كان الرشيد خشي أمر الفتنة وسوء العاقبة فمنع من الجدل في الدين وحبس
علماءه . أما عصر المأمون والمعتصم والواثق فكانت أزهى عصور المناظرة ،
فلما كان المتوكل نهى عن المناظرة ، وعاقب على ذلك . ومن هذا الوقت كره
الخلفاء والأمراء المناظرة في المسائل الكلامية ، لأنها مبعث الفتن ومثار
الشروع ، وقد تؤدي الى تكفير بعضهم بعضا ، ويتبع هذا سفك الدماء ،
واتهاك الحرمات . من أجل ذلك صرف الخلفاء الناس عن المناظرة في
العقائد ، إلى المناظرة في الفروع ، لأنها أهون خطبا ، وأسلم عاقبة ، فراجت
سوق المناظرة الفقهية في هذا الدور ، وكان فرسان حليتها الحنفية والشافعية ،
لأن أغلب هذه المناظرات كانت بالعراق ، وعلماء المذاهبين متوافرون بها .
والمناصفة بينهم شديدة . ومن قبل ذلك كانت مناظرات فقهية ، فقد حكى لنا
الشافعي رضي الله عنه في الام جملة صالحة منها . إلا أن الحال في هذا الدور
يختلف عنه في الأدوار السابقة من وجوه ثلاثة

أولا - من حيث الدافع اليها ، فقد كان الدافع للسابقين على المناظرة
أرادة تعرف الحق في أي جانب ، فيستعرضون وجهات النظر ، ويأخذون

أصوبها لا يمنعهم من ذلك مانع ، لأنهم لم يقيدوا أنفسهم بما تقيد به المتأخرون أما الدافع اليها في هذا الدور فقد كان أولاً رغبة الخلفاء والأمراء في معرفة الحذاق من علماء عصرهم ، وأقدرهم على القيام بأعباء المناصب الدينية . من إفتاء وقضاء ، وتدريس . ثم تغير الحال وأصبح عقد هذه المجالس بقصد الرياء والمفاخرة حتى يقال إن فلانا يجلسه مجلس علماء يعني بالفقه والدين . وقد قرر حجة الاسلام الغزالي أنه مادفع علماء وقته الى خوض لجة الجدل والمناظرة إلا اشباع شهوة الأمراء وان كانوا يلبسون على أنفسهم ، ويخدعونها بأن غرضهم استنباط دقائق الشرع ، وتمهيد أصول الفتاوى ، وتقريب علل الأحكام

ثانياً - من حيث نتيجتها : فانه كان من نتائج المناظرة فيما سبق أن يرجع أحد المتناظرين إلى رأى صاحبه ، لانه مع الدليل حيثما وجده . أما في هذا العصر الذى شاع فيه التقليد والتزم كل فريق مذهب إمام لا يجحد عنه مهما ظهر له من قوة مأخذ مخالفه فلم تنتج المناظرة إلا آثاراً سيئة : أتجت حسداً ، ورياء ، وكبرا ، وجحداً للحق ، وحقداً ، ونفاقاً ، وغير ذلك من خصال كان يجب على علماء الاسلام أن يبرئوا ساحتهم منها ، فانهم حماية الشريعة وحفاظ الدين .

« ثالثاً ، من حيث شيوعها وكثرتها حتى لا تكاد مدينة تخلو من عقد مجالسها بين كثيرين من علمائها ، ولا سيما في العراق وخراسان . وكانت تعقد امام الوزراء والكبراء ويحضرها كثير من أهل العلم ، وكثيراً ما كانت تجرى في مجالس العزاء

وفى ذلك الوقت ألقت الكتب فى قواعد النظر وأطلق عليها

« أدب البحث والمناظرة » .

« ومن مناظراتهم في القرن الخامس ، قال ابن العربي في الأحكام :
ورد علينا بالمسجد الأقصى ستة سبع وثمانين وأربعمائة فقيه من عظماء أبي
حنيفة يعرف - بالزوزنى - فحضرنا في حرم الصخرة المقدسة - طهرها الله -
معا وشهد علماء البلد فستل - على العادة - في قتل المسلم بالكافر فقال : يقتل
به قصاصا ، فطوب بالدليل ، فقال : الدليل قوله تعالى (يأيتها الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص في القتلى) وهذا عام في كل قتل ، فانتدب له فقيه
الشافعية بها وإمامهم - عطاء المقدسى - وقال : ما استدل به الشيخ الامام
لا حاجة له فيه من ثلاثة أوجه .

« أحدها ، أن الله سبحانه قال (كتب عليكم القصاص) فشرط المساواة
في المجازاة ، ولا مساواة بين مسلم وكافر ، فان الكفر حط منزله
ووضع مرتبته .

« الثانى ، أن الله ربط آخر الآية بأولها ، وجعل بيانها عند تمامها فقال
(كتب عليكم القصاص في القتلى ، الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأثى
بالأثى) فاذا نقص العبد عن الحر بالرق وهو من آثار الكفر فأولى وأحرى
أن ينقص عنه الكافر .

« الثالث ، أنه تعالى قال : (فمن عفى له من أخيه شيء) ولا مؤاخاة بين
المسلم والكافر فدل على عدم دخوله . قال الزوزنى : بل ذلك دليل صحيح ،
وما اعترضت به لا يلزم منه شيء . أما شرط المساواة في المجازاة فمسلم . وأما
دعواك أن المساواة في القصاص بين المسلم والكافر غير معروفة فغير صحيح ،
(٢١٢ شرح)

فانهما متساويان في الحرمة التي تكفي للقصاص ، وهي حرمة الدم الثابتة على التأيد ، فالذمي محمىون الدم على التأيد كالمسلم ، وكلاهما صار من أهل دار الاسلام ، والذي يحقق ذلك أن المسلم يقطع بسرقة مال الذمي ، فيدل على مساواة ماليهما ، فدل على مساواة دميهما ، إذ المآل إنما يحرم بحرمة مال. كـه . وأما ربط آخر الآية بأولها فغير مسلم ، فأولها عام وآخرها خاص ، وخصوص آخرها لا يمنع عموم أولها ، بل كل على حكمه . وأما أن الحر لا يقتل بالعبد فلا أسلمه ، بل يقتل به عندى قصاصا ، فتعلقت بدعوى لاتصح لك . وأما (فمن عفى له من أخيه شيء) يعنى المسلم فكذلك أقول ، ولكن خصوص هذا فى العفو لا يمنع عموم القصاص ، فهما قضيتان متباينتان لا يمنع خصوص هذه عموم تلك .

تراجم بعض فقهاء هذا الدور

فمن فقهاء الحنفية

أبو بكر خواهر زاده

هو محمد بن الحسين بن محمد البخارى المعروف بأبى بكر خُواهر زاده كان إماما فاضلا من علماء ماوراء النهر « وخُواهر زاده » لقب فارسى : معناه - ابن أخت العالم - لأن خاله القاضى أبو ثابت محمد بن احمد البخارى . كان خواهر زاده شيخ الحنفية ونعمان وقته ، كما يقول الذهبي وغيره . تخرج على يديه كثير من فطاحل العلماء . وله كتب التجنيس ، والمختصر ، والمبسوط المعروف باسمه . مات فى جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة

شمس الأئمة الحلواني

هو عبد العزيز بن احمد بن نصر المعروف - بشمس الأئمة الحلواني -
بفتح الحاء - نسبة إلى الحلواء ، لأن أباه كان فقيراً يبيع الحلوى - كان في زمانه
إمام أهل الرأي يبخارى . قال ابن كمال باشا : إنه كان من مجتهدي الفتوى ،
يجتهد في المسائل التي لم ترو فيها رواية عن صاحب المذهب ، فلا يستطيع
المخالفة في الأصول ولا في الفروع ، وعده بعضهم من المجتهدين في المذهب ،
يتابع في الأصول وقد يخالف في بعض الفروع

تفقه بأبي علي النسفي ، وتخرج به شمس الأئمة السرخسي ، وغفر الاسلام
اليزدوي ، وأخوه صدر الاسلام أبو اليسر . ومن تصانيفه المبسوط ،
وكتاب النوادر . مات يبخارى سنة ست وخمسين وأربعمائة ، وقيل سنة ثمان
وأربعين وأربعمائة .

شمس الأئمة السرخسي

هو أبو بكر محمد بن احمد بن سهل المعروف - بشمس الأئمة السرخسي :
نسبة إلى « سرخس » من بلاد خراسان - كان من كبار علماء ماوراء النهر
في علم الكلام ، وإماماً في الأصول والفروع ، وحجة قوى المناظرة ، وهو
من المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب . لازم شمس
الأئمة الحلواني ، وتخرج به ، وقرأ عليه كتاب السير الكبير بسنده إلى محمد بن
الحسن الشيباني ، وكان حافظاً ثباتاً جريئاً في الحق . نصح الخاقان بكلمة :
ففضب عليه وحبه في جب بسجن أوزجد ، فكان يجتمع تلاميذه حول

الجب فيملى عليهم من محظوظه من غير مراجعة شيء من الكتب ، له كتاب في أصول الفقه ، وكتاب شرح به السير الكبير ، أملاهما على تلاميذه وهو في السجن كما أملى عليهم كتابه المبسوط خمسة عشر مجلداً . ثم أطلق من السجن فذهب إلى فرغانة فأكرمه أميرها ، ووصل به طلابه فأكمل عليهم الاملاء . وله كتاب شرح به مختصر الطحاوى ، مات قريباً من سنة خمسائة من الهجرة .

أبو إسحق الصفار

هو أبو إسحق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد بن إسحاق المشهور بالصفار ، لأنه أو أحد آبائه كان يصنع الأواني النحاسية أو يبيعها . كان أبوه وجده وأبوه جده من جلة علماء الحنفية . كان أبو إسحق بخارياً ، وكان إماماً ورعاً زاهداً شديداً على الأمراء ، ولا يهرب السلاطين ، وله من أبيه أسوة في قمعهم والوقوف لهم دون أغراضهم . ولذلك حمله السلطان سنجر بن ملك شاه ، إلى مرو وأسكنه إياها . تفقه بأبيه ، وسمع منه الآثار للطحاوى ، كما سمع على أبي حفص كتاب السير الكبير لمحمد . وقد أخذ عنه جماعة منهم فخر الدين قاضىخان . وكانت وفاته بخارى سنة أربع وثلاثين وخمسمائة .

فخر الدين قاضىخان .

هو الامام فخر الدين حسن بن منصور بن محمود الأوزجندى - نسبة إلى « أوزجند » - بلدة باصبهان بالقرب من فرغانة - وهو المعروف

بقاضيهان ، كان جيد الذهن ، فقيه النفس ، غواصا في الدقائق ، مجتهدا في المسائل ، أخذ عن ظهير الدين المرغيناني . وله الفتاوى المشهورة ، وشرح الجامع الصغير ، وشرح الزيادات . وشرح أدب القضاء للخصاف . وله كتب الأملی والواقعات ، والمحاضر . مات سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة

ومن فقهاء المالكية

أبو الوليد الباجي

هو أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ، نسبة إلى « باجة » من بلاد الاندلس ، ولد سنة ثلاث وأربعمائة . وقد نشأ وتعلم في الاندلس ، ثم رحل إلى بلاد الشرق فقلب بها بين الحجاز وبغداد والشام ، ودرس وانتفع واستفاد علوما إلى علمه ، وتلقى عن الخطيب البغدادي وغيره من فحول العلماء ، ثم عاد إلى الاندلس فنشر علمه بها ، وظهر على كثير من علمائها وناظر ابن حزم فافحمه ، وأقر له ابن حزم بالفضل . ولما عرفوا قدره أجلموه وولوه القضاء ، وله كتب كثيرة : منها كتاب الاستيفاء ، وكتاب المتقى الذي ألخصه من الاستيفاء ، وقد شرح بها موطأ مالك ، وشرح المدونة واختصرها أيضا في كتاب المذهب ، وله كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول ، وكتاب السراج في علم الحجاج ، مات سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، وقيل سنة أربع وتسعين وأربعمائة

ابو الحسن اللخمي

هو أبو الحسن علي بن محمد الريمي المعروف باللخمي ، شهرة جده لأمه ، أصله من القيروان ، وسكن صفاقس ، وتفقه بالسيوري وابن محرز وغيرهما ، ومن تلاميذه المازري المشهور عند المالكية . كان اللخمي فقيها فاضلا بعيد الصيت له تعليق على المدونة سماه (انتبصرة) جمع فيه علما نافعا . وهو من العلماء الذين يعتمد على ترجيحاتهم في المذهب ، ومن أهل الاجتهاد في المسائل . بل قيل : إنه قد يعمل رأيه ، ويتبع نظره فيخالف في ذلك بعض ما هو معروف في المذهب ، مات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة ، وقيل سنة ثمان وتسعين وأربعمائة .

ابو الوليد بن رشد القرطبي

هو أبو الوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي ، كان شيخ الفقهاء في عصره بالأندلس والمغرب ، وكان معروفا بدقه الفهم وجودة النظر ، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية ، على أنه قد أخذ من هذه بحظ وافر ، وهو معدود من المجتهدين في المسائل . وضع كتاب مقدمات المدونة ، أكمل فيه من مسائلها ما كان ناقصا ، وجمع ما كان متفرقا ، وشرح ذلك كله وبين علله ، وساق عليه أنواع الاستدلال ، وله كتاب البيان والتحصيل لما في المدونة من التوجيه والتعليل ، وله كتاب لحص فيه مشكل الآثار للطحطاوي . مات سنة خمس مائة وعشرين .

(أبو عبد الله المازرى)

هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازرى - نسبة إلى مازر ، بلدة بصقلية - تفقه باللخمي وابن الصائغ وغيرهما ، وهو من المجتهدين في المسائل . وكانت له معرفة بالطب والحساب والأدب . شرح صحيح مسلم ، وكتاب البرهان لامام الحرمين ، وسماه - المحصول من برهان الأصول - كما شرح كتاب « التلقين في الفقه للقاضي عبد الوهاب » مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة .

ومن قهء الشافعية

أبو إسحق الاسفراينى

هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الاسفراينى « نسبة إلى بلدة اسفراين » دخل خراسان وبلاد العراق ، وسمع من شيوخها وروى عنه أبو بكر البيهقي ، وأبو القاسم القشيري ، وقد اتفق العلماء على جلالته وإمامته في علوم الكلام والأصول والفقه . وأقر له شيوخه وغيرهم من علماء العراق وخراسان بالفضل والتقدم ، فرجع إلى بلده ، ثم انتقل منها إلى نيسابور التي كان يحب أن يعيش بها حتى يموت . ألف كتاب (الجامع) في أصول الدين والرد على الملحدين ، ووضع تعليقة في أصول الفقه ، وبقى في نيسابور حتى مات سنة ثمان عشرة وأربعمائة .

ومن غريب ما أفتى به - على ما نقله الرافعي - أن الأمة تعتق إذا اعتق حمله مالكها كما يعتق الحمل بعقها ، مع أنه في الحالة الثانية إنما يعتق الحمل

بالتبع لعتق الام ، ولا يتأتى القول بالتبعية في الصورة الاولى ، فان الام لا تتبع جنيتها ، ولا يصح التعليل بالسراية ، فانها انما تعتبر في أجزاء الشخص الواحد كما إذا أعتق نصف العبد فانه يعتق كله .

(أبو الحسن الماوردي)

هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي المعروف - بالماوردي - تفقه بالبصرة على الصيمري ، ثم رحل إلى بغداد ، فأخذ عن أبي حامد الاسفرايني ، وكان حافظا للذهب مبرزاً في الأصول والأدب ، ولى القضاء زمناً ، وصنف في فنون عدة فهو صاحب « الحاوي » ، و « الاقناع » ، في الفقه . و « أدب الدنيا والدين » ، و « الاحكام السلطانية في السياسة الشرعية » ، و « قانون الوزارة وسياسة الملك » ، وكان يرمى بالميل إلى بعض مذاهب الاعتزال ، يقول ابن الصلاح : إن الماوردي كان يعترف بأن الله لا يشاء عبادة الأوثان ، ويقول لذلك قوله تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن) على أحد وجهين في الجعل : أحدهما الحكم بأنهم أعداء . والثاني تركهم على العداوة ، وعدم منعهم منها . وهو تفسير غريب . مات سنة خمسين وأربعمائة ، وعمره ست وثمانون سنة

أبو المحاسن الروياني

هو أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل بن أحمد الروياني : نسبة إلى « رويان » بطبرستان ، ولد سنة خمس عشرة وأربعمائة ، وتفقه على أبيه وجده ، وعلى محمد بن يسان الكازروني وغيرهم ، وتقل لطلب العلم في البلاد :

أمل ، ونيسابور ، وبخارى ، وغزنة ، ومرو ، وغيرها ، كان من أئمة المذهب ، ومضرب المثل فى الحفظ ، وجودة الذهن ، حتى نقل عنه أنه كان يقول : لو احترقت كتب الشافعى لأمليتها من حفظى . وله كتاب « البحر » فى الفقه جمعه من الحاوى للماوردى ، ومن فروع تلقاها عن أبيه وجده وغيرها من شيوخه . وله أيضا كتاب « الفروق » ، و « الحلية » ، و « الكافى » ، وغيرها . وقد تولى قضاء طبرستان ورويان . مات شهيداً : قله الملاحظة حسداً بعد فراغه من الاملاء على تلاميذه سنة اثنتين وخمسمائة

حجة الاسلام الغزالى

هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالى . ولد بطوس سنة خمسين واربعمائة من أب فقير كان يغزل الصوف ويبيعه فى حانوته ، وقد مات أبوه وهو صغير فأوصى الى من يتعهد ، ويريه ، ويقوم بتعليمه . فقرأ الغزالى فى صباه طرفاً من العلم على أحد العلماء ببلده ، ثم سافر الى جرجان ، فسمع من الامام أبى نصر الاسماعيلى وعلق عنه ، ثم رجع الى بلده « طوس » فكث بها ثلاث سنين حفظ فيها ما علقه عن شيخه الاسماعيلى ، ثم خرج الى نيسابور فلازم إمام الحرمين ، وجد فى التائق منه حتى تفقه وبرع فى علوم أصول الدين ، وأصول الفقه ، والجدل ، والخلاف ، والمنطق ، والفلسفة . وكان إمام الحرمين معجباً بنبوغه ويقول : إنه بحر مغدق

ولقد كان الغزالى أوسع العلماء باعاً فى المناظرة والتأليف ، فانه لما مات أستاذه الامام قصد مجلس الوزير - نظام الملك - وكان يجمع أهل العلم فاجتمع بالعلماء هناك وناظرهم وظهر عليهم وأقروا له بالفضل والتقدم . وقد صنف

كتبها كثيرة في مختلف العلوم ، فله في الفروع البسيط ، و الوسيط ،
و الوجيز ، و الخلاصة ، و في الأصول المستصفي ، و المنخول ، و له
كتاب المأخذ ، في الخلافات . و شفاء الغليل ، في بيان مسائل التعليل .
و له كتاب إحياء العلوم ، في الفلسفة الدينية و الاخلاق . و هو كتاب
جليل أجاد تأليفه و أحكم وضعه - خلا أنه لم يتجر الصحة في كل ما أورده
فيه من الأحاديث . هذا الى كتب كثيرة ألفها : كتهافت الفلاسفة ،
و مشكاة الأنوار ، و معيار النظر ، و كيمياء السعادة ، و غيرها كثير

و لقد دخل بغداد سنة أربع وثمانين واربعمائة ، و درس بالمدسة
النظامية ، و أكب الناس عليه و أعجبوا بعلومه و فصاحته و قوة حجته . و بقي
يدرس و يفتي و يصنف حتى صدف نفسه عن مظاهر الدنيا ، و زهد في
التدريس و المناظرة ، و مال الى التخلي للنسك و العبادة ، فخرج الى الحج سنة
ثمان وثمانين ، ثم ذهب الى دمشق سنة تسع وثمانين ، و دخل بيت المقدس ،
ثم عاد الى دمشق و اعتكف بالجامع الالهوى في زاوية الشيخ نصر المقدسى
التي عرفت فيما بعده بالقرالية ، و هكذا مكث في الشام نحو عشر سنين ، ثم
غادر دمشق و أخذ يجول في البلاد ، و يزور المشاهد و المقابر و المساجد ،
و دخل مصر و ذهب منها الى الاسكندرية ، ثم عاد الى بغداد فعقد
بجالس الوعظ ، و حدث بكتاب الاحياء ، و دخل خراسان و مكث
بها قليلا ، و انتهى به المطاف الى بلده طوس ، فأقام بها يعبد
و يتنسك و يجتمع حوله ارباب القلوب ، و رواد المعارف حتى كانت وفاته
سنة خمس و خمسمائة

ابو محمد علي بن حزم الاندلسي

كان ابن حزم موفور الحظ في العلوم على اختلافها مشهوداً له بحجة
الذهن ، وذلاقة اللسان ، وقوة الحجة ، وقد ضرب بسهم وافر في الجدل
والتأليف في مختلف النواحي ، ومن أشهر تأليفه في الفقه كتاب كبير يقع
في ثلاثة عشر مجلداً ، جمع فيه مسائل الفقه على مذهب الظاهرية ، وفي
الاصول كتاب - الاحكام في الاصول الاحكام - وله - كتاب الفصل في
الملل والنحل - الى غير ذلك من المؤلفات العديدة في الحديث وسواه ، حتى
ليروى أن تأليفه بلغت اربعائة مجلد

وكان الى جانب علمه الغزير معروفاً بالورع والتسك بالدين ،
ومع أنه كان أول أمره شافعيًا فقد عدل إلى مذهب الظاهرية
وأفرط في الانتصار له الى درجة التشنيع على غير الظاهرية مع الحدة في
النيل من مخالفيه ، حتى توترت العلاقات بينه وبينهم فنبذوه ونبذهم ،
وعاش على هذا العداء مسخوطاً عليه من خصومه الى أن توفي
سنة ٤٥٦



الدور السادس

من منتصف القرن السابع الى الآن

حالة التشريع في هذا الدور - انتشار التقليد

قد علمت عما سبق لك في الكلام على التشريع في الأدوار السابقة أن الاجتهاد تدرج في مدارج الارتقاء حتى بلغ الذروة وانتهى إلى الغاية . ففي الدور الثاني والثالث بذل الصحابة والتابعون جهودهم في استخراج الأحكام لما كان يعرض لهم من المسائل ، وبينوا طرائق الاستنباط من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ورسموا لذلك خططا انتهجها من جاء بعدهم من الفقهاء ثم جاء الدور الرابع فبلغ النشاط العلوي فيه أشده ، وظهر كثير من المجتهدين ودونت الأحكام ، ووضعت الأصول والقواعد ، وكان إلى جانب العلماء والفقهاء في هذه العصور كثير من المقلدين يتابعون غيرهم من أهل القدرة على الاجتهاد فيما استخرجوه من الأحكام ، فإن الاجتهاد قوة لا تكون إلا لخاصة العلماء الذين توفرت لديهم أسبابها وكملت لهم أدواتها ، والله الرحيم بعباده لا يتعبد جميع الناس بالاجتهاد ، ولا يكلفهم تحصيل أدواته إذ كان ذلك من أعظم الشواغل عن القيام بضرورات الحياة ، وفيه تعطيل للصناعات والمصالح التي عليها يدور النظام وينبنى العمران

وفي الدور الخامس - وإن أخذ الفتور سبيله إلى نفوس العلماء وفشا التقليد حتى شمل العامة والخاصة - قد كان من بينهم من له اليد الطولى في

التخريج والترجيح والاجتهاد في المذهب والمسائل ، قد بذلوا في ذلك جهوداً محمداً .

أما الدور السادس فانه ينقسم قسمين

الاول :- ينتهى بأوائل القرن العاشر ، وقد ظهر فيه نوابغ من العلماء كالشيخ خليل المالكي ، والسبكي ، والرملی ، وابن الرفعة ، والكال بن الهمام ، والسيوطي ، وغيرهم ممن كانت لهم القوة الفقهية وملكات الاستنباط : غير أنهم لم يصرفوا هذه القوى كما فعل من قبلهم في الاجتهاد والتخريج ، بل وجهوها إلى التأليف والتحرير ، ونحا أغلبهم في ذلك منحنى الاختصار ، وجمع الفروع الكثيرة في عبارات ضيقة تشبه الالغاز ، وتطلب الوقت الطويل ، لفهمها وتعرف مغزاها حتى احتاجت إلى وضع كتب أخرى تشرح مبهمها وتحل عقدها ، وتكشف عن غرض المؤلف من وضعها ، وكانت روح الادماج والاختصار غالبية على أصحاب تلك الشروح أيضا فست الحاجة إلى التعليق عليها . وهكذا كانت التأليف فأصبح هم المطلع على هذه الكتب أن يفهم الأساليب ، وانحصرت الجهود في حل العبارات والتراكيب ، واشتغل الناس بالالفاظ عن لب العلم وجوهره ، وهذا هو ما يكد الاذهان ، ويفسد الاستعداد ، ويميت المواهب ، والملكات ويحمل المطالع - عند ما يعوزه الفهم ويقف دون إدراك المرمى - على أن يحفظ تلك الالفاظ حفظا خاليا من الفهم الصحيح

وإذا كان الافراط في الاختصار والمبالغة في الادماج قد بلغا حداً لم يستطع معه صاحب التأليف أن يفهم ما كتبه بنفسه ، ولا يعرف الغرض الذي كان يرمى اليه من عبارته ، فما بالك بغريب عن كتابه يريد أن يفهم ويستخلص منه علما وفقها ؟

أنظر ما كان من ابن عرفة اذ عرف الاجازة بقوله : بيع منفعة ما أمكن نقله :
غير سفينة ، ولا حيوان لا يعقل ، بعوض غير ناشئ عنها ، بعضه يتبع بعضا
١٥ ، فأورد عليه أحد تلاميذه أن كلمة « بعض » تنافي الاختصار وأنه لا ضرورة
لذكرها - فتوقف الشيخ يومين ، ثم أجاب بما كان محل مناقشة وأخذ ورد ،
وقد وقع للشيخ الامير من المالكية ما يشبه هذا
أما في الشطر الثاني من هذا الدور - وذلك من القرن العاشر إلى الآن
فقد ساءت حالة الفقه كثيرا وذلك :-

١ - لان العلماء صرفوا جهودهم إلى دراسة هذه الكتب العريضة
وقطعوا صلتهم بتلك الكتب القليلة النخبة التي خلفها لهم المتقدمون « علماء
الدور الرابع والخامس » هذه الكتب التي تغذى الروح وتبعث الهمة وتثير
النشاط وتخرج الفقيه الكامل لحسن بيانها ، وسهولة أخذها ، ووفائها بالعرض
الذي تقصد إليه .

٢ - انقطاع الصلة بين علماء الامصار الاسلامية ، فان خير الوسائل
لاستفادة العلم وأقوم السبل إلى ذلك هو التلقي من العالم مشافهة ، ولن يكون
ذلك إلا بانتشار الرحلات العلمية وكثرتها ، ولم ينل القدماء تلك الدرجات
السامية إلا بارتحالهم وملاقاتهم أقطاب العلم في مختلف البلدان ، ومدارسهم
لهم وناقشتهم لإياهم ، فالتقى بفيد مالا تفيده المطالعة المجردة ، إذ هو أفضل في
شحن الذهن وإيقاظ الفكر ، وأقرب توصيلا للبراد ، وأبعد عن الايهام ،
والاحتمال ، إذ يسهل للتلقى الاستفسار عما يعزب عنه ، ولا يحتاج معه إلى
دراسة المبادئ والاصطلاحات التي تختلف باختلاف المؤلفين ، والتي يقطع
الطالب في دراستها وقاطوبلا . قال ابن خلدون في فصل عقده لبيان أن الرحلة

في طلب العلم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعلم : والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما يتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علماً وتعليماً والقاء ، وتارة محاكاة وتلقيناً بالباشرة ، إلا أن حصول الملكات ورسوخها ، والاصطلاحات أيضاً في تعليم العلوم مخططة على المتعلم ، حتى لقد يظن كثير منهم أنها جزء من العلم ، ولا يدفع عنه ذلك إلا مباشرة الاختلاف الطرق فيها من المعلمين ، فبقاء أهل العلوم وتعدد المشايخ يفيد تمييز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها ، فيجرد العلم عنها ، ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصيل ، وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في الملكات ، ويصحح معارفه ، ويميزها عن سواها مع تقوية ملكته بالباشرة والتلقين وكثرتهما من المشيخة عند تعددهم ، وتنوعهم اهـ

٣ - انه قد كثرت التأليف والتصانيف في العلوم وأدواتها ، فكان ذلك سبباً في الاشتباه والاختلاط ، وعاق طالب الفقه عن الاجتهاد والاستنباط . واليك ما كتبه ابن خلدون في ذلك قال : اعلم أنه بما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التأليف ، واختلاف الاصطلاحات في التعليم ، وتعدد طرقها ، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك ، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل ، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها ومراعاة طرقها ، ولا ينحصر عمره ، بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها فيقع الفصور - ولا بد - دون رتبة التحصيل ، وضرب ابن خلدون لذلك مثلاً بالمدونة في مذهب مالك وما كتب عليها من الشروح التي اختلفت فيها طرق الكاتنين من علماء قرطبة ، وبغداد ، والقروان ، ومصر ، فان المتعلم لا يصل إلى بغيته من التحصيل ، ولا يسلم له منصب الفتيا إلا إذا أحاط بهذه الطرق علماً ،

وميز بينها ، مع أن أحكام طريقة واحدة منها يستنفد العمر . اه بتصرف
فهذه الأسباب الثلاثة - مضافا إليها السبب الأول وهو المبالغة في
الاختصار - كان لها أسوأ الأثر في تأخر الفقه والفقهاء ، وبعد العلماء عن
منازل الرسوخ والاجتهاد

وبالجملة - فقد طغى سيل التقليد في هذا الدور وتمكنت بروحه وأقفل
باب الاجتهاد والاختيار ، وليس ذلك لاستحالة ، بل لما سنسوقه لك من
الأسباب .

وقد علمت أن التقليد بمعنى اتباع إمام معين في إرادته وإصداره والتزام
مذهبه في كل ما أتى به دب ديبه إلى نفوس العلماء في صدر العصر الخامس ،
وكان لذلك أسباب تقتضيه كما سترى : إلا أن العلماء إذ ذاك لم يقفوا عند حد
التقليد المحض ، بل أكلوا مذاهب أئمتهم

أما في هذا العصر فقد شاع وانتشر ولم يكن للعلماء إلا نصيب الحكاية
لأقوال من سبقهم ، والقناعة بما بين أيديهم من شروح وحواش وتقارير .
أما الابتكار وانتهاج طريقة الأسلاف فلم يكن عندهم منه شيء

أسباب التقليد وانتشاره

• أولا ، تلك الدعاية القوية التي قام بها أنصار المذاهب المتبعة حتى
حلت من القلوب في السويداء ، وملكت على الناس مشاعرهم ،
وأصبحوا يعتبرون من لم يأخذ بها خارجا مبتدعا ، وساعد على ذلك أنه كان
لبعض الأئمة تلاميذهم من المكانة في الهيئة الاجتماعية ، والاتصال بالخلفاء ،
والوزراء وما جعل هؤلاء يساهمون في نشر تلك المذاهب ، وتأيدها

بشئ الوسائل ، والخلفاء أقدر على صرف الناس إلى الاجتماع الذي يميلون إليه ، فقد نصر مذهب الشافعي في بلاد المشرق محمود بن سبكتجين ، ونظام الملك وقام صلاح الدين بتأييده في مصر . وكان العنصر التركي يميل إلى مذهب أبي حنيفة وينصره ، وكثيراً ما قام الأمراء والوزراء والأغنياء بإنشاء مدارس ، وقصروا التدريس فيها على مذهب أو مذاهب معينة ، فكان ذلك سبباً في الإقبال على تلك المذاهب ، والانصراف عن الاجتهاد محافظة على الأرزاق التي ربت لهم . سأل أبو زرعة شيخه الامام البلقيني قائلاً : ما تقصير الشيخ تقي الدين السبكي عن الاجتهاد وقد استكمل آله ؟ فسكت البلقيني ، فقال أبو زرعة : فاعزى أن الامتناع من ذلك إلا للوظائف التي قدرت للفقهاء على المذاهب الأربعة ، وأن من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك وحرمان ولاية القضاء ، وامتناع الناس من إفتائه ونسب إليه البدعة ، فبسم البلقيني ووافقه على ذلك .

ثانياً : — ضعف الثقة بالقضاة ، فقد كان القضاء فيما قبل البور الخامس يختارون من العلماء القادرين على استنباط الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله ، المشهورين بالقوى ، والصلاح ، والزهد ، والورع ، فيقضون بما يتبين لهم من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح ، وقد يسألون غيرهم من المفتين إذا لم يهتدوا بأنفسهم إلى الحكم ، فمن ثم كانت ثقة الناس بهم كاملة قوية ، ثم سامت حالتهم ، وظهرت فيهم الرشاش ، وشاع الجور ، وأصبحت ولايات القضاء تباع وتشترى ، ويفرض على متوليها ضرائب معينة ، وهذا من شأنه أن يدعو إلى ابتزاز أموال الناس بالباطل والحيف في الأحكام ، فزعزعت ثقة الناس بهم ، وماوا إلى أن يكون القضاء مقيداً بأحكام

معروفة ، حتى يسدوا عليهم باب النلاعب بأموال الناس ودمائهم وأعراضهم ،
والحكم فيها وفق أطعامهم وأغراضهم بتخيرهم في كل حادثة من أقوال
المفتين ما يصادف هواهم ويشبع شهواتهم ، وفي ذلك الوقت كانت المذاهب
قد دونت وانتشرت بالأقطار الاسلامية ، فأحب أهل كل قطر أن يكون
قاضيهم من أهل المذهب الذي يعتقدونه ، يتبع ذلك المذهب في قضائه
ولا يحيد عنه .

ثالثا - « تدوين المذاهب » كان سببا في نجاحها ، وأخذ الجمهور بها ،
واستغنائهم عن تكلف البحث والتنقيب من جديد ، إذ كان مقربا لتأولها ،
وعاملا قويا في انتشارها وبقائها ، ألا ترى إلى مذاهب أئمة الصحابة والتابعين
التي كانت نبراسا لمن أتى بعدهم ، وكان لها أجل الآثار في التشريع الاسلامي :
كيف درست على كثرتها وعظم شأنها ؟ ولم يبق لها من ذكر إلا ما ينقل
منها أحيانا في بعض مسائل كتب الخلاف ، ولم يوجد لواحد منها أتباع
يلتزمونه ، ويقتصرون عليه ، كما هو الحال في المذاهب المتداولة الآن ،
وليس ذلك إلا لأنها لم تسعد بالتدوين . قال الشافعي رحمه الله : كان الليث
أفقه من مالك إلا أن أصحابه ضيعوه ، يريد أنهم لم يعنوا بتدوين آرائه وبثها
في الجمهور ، كما قاموا هم أنفسهم بتدوين آراء مالك .

رابعا - « تحاسد العلماء » فقد بكثير منهم عن أن يظهر بظهر المجتهد ،
مخافة أن يكيد له علماء وقته ، ويرموه بالابتداع ، فيتعرض بذلك لسخط
الناس ، ويستهدف لأعظم الأخطار .

خامسا - « تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم » فأنهم لما تراحموا في الفتوى
كان كل من أفتى بشيء نوقض في فتواه ورد عليه ، فلم ينقطع الكلام إلا بالوقوف
على تصريح في المسألة لواحد من المتقدمين .

سادساً - « الافراط في الاختصار ، أضاع جل وقت المتعلم وعاق عن تكوين فقيه

سابعاً - فساد نظم التعليم ، وتوسع العلماء في الاشتغال بما لا يعينهم ، مما لا يتوقف عليه الاستنباط ، ولا يربطه به سبب من الأسباب .

ثامناً - كثرة المؤلفات ، فانها - كما تقدم - عاققة عن التحصيل .

تاسعاً - فقدان الثقة بالنفس ، وفتور الهمم ، وانحلال العزائم .

عاشرأ - شغف الناس بالمادة ، وتسليطها عليهم ، وانصراف الرغبات إلى جمع المال .

تراجع بعض العلماء في هذا العصر
من كانت لهم آثار امتازوا بها عن غيرهم

النسفي

هو عبد الله بن أحمد بن محمود - أبو البركات حافظ الدين النسفي ، نشأ النسفي نشأة علمية خالصة حتى أصبح رأساً في الفقه ، والأصول ، بارعاً في الحديث ، عده ابن كمال باشا من المقلدين القادرين على تمييز القوى من الضعيف ، وقال غيره : أنه خاتم مجتهدى المذهب ، وله تأليف كثيرة معتبرة منها في الفقه - متن الوافي وشرحه الكافي ، وفي الأصول - المنار وشرحه وله في التفسير - مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، وقد اختصره من الكشف للزمخشري . وقد توفي في أراذل القرن الثامن الهجري .

الزيلي

هو أبو محمد عثمان بن علي بن محجن الملقب بفخر الدين الزيلي - نسبة إلى زيلع : بلدة على ساحل بحر الحبشة - قدم القاهرة سنة خمس وسبع مائة ،

ودرس وأقنى ونشر الفقه ، وكان مشهوراً به وبالنحو وبالفرائض . وضع شرحاً على كنز الدقائق سماه تبيين الحقائق ، وهو شرح معتمد مقبول . وهو المراد - بالشارح - في إطلاقات البحر الرائق ، وقد تكلم على أحاديث الأحكام الواقعة في الهداية وسائر كتب الحنفية ، وذكر صاحب الكشف أن له شرحاً على الجامع الكبير . مات سنة ٧٤٣ : ثلاث وأربعين وسبعمائة

الكمال بن الهمام

هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد كمال الدين الشهير - بابن الهمام السيواسي السكندري - كان والده قاضياً بسيواس من بلاد الروم ، ثم قدم القاهرة ، وولى خلافة الحكم بها عن القاضي الحنفى ، ثم ولى القضاء بالاسكندرية ، وتزوج بها بنت القاضي المالكي فولد له « الكمال » سنة ثمان وثمانين وسبعمائة ، ولما ترعرع أخذ عن أبيه وعن غيره من علماء البلد ، ثم قرأ الهداية على - سراج الدين - الشهير بقارى الهداية ، وقد تقدم على أقرانه وبرع في مختلف الفنون ، وتصدى لنشر العلم ، فانتفع به خلق كثير . وكان إماماً في الفقه والأصول ، وعلوم العربية ، بارعاً في الحديث ، والتفسير والمنطق ، والمناظرة . وله تصانيف معتبرة ، منها شرح الهداية المسمى « فتح القدير » ، شرع فيه سنة تسع وعشرين وثمانمائة ، ولكنه لم يتمه بل كتب فيه إلى الوكالة ، ثم أكمله قاضى زاده المتوفى سنة ثمان وثمانين وتسعمائة ، وسمى هذه التكملة « نتائج الأفكار » ، والبون شاسع بين المسلمين ، يعرف ذلك من يطالع الكتاب ، وبوازن بين الأصل والتكملة . وله في الكلام كتاب « المسامرة » ، وفي الأصول كتاب « التحرير » ، وله مختصر في مسائل الصلاة أسماه « زاد الفقير » . وقد سلك في تصانيفه - لاسيما في فتح التدير - مسلك الانصاف ،

والسير مع الدليل ، غير متأثر بالتعصب المذهبية . علمه ان يجيح في البحر الرائق من أهل الترجيح ، وعده بعضهم من أهل الاجتهاد . وقد سلك مسلك الصوفية ، وتجرد للعبادة والزهادة ، فقال له أهل الطريق : أرجع فان للناس حاجة بعلمك وقد أخذ عنه شمس الدين محمد - الشهير بابن أمير حاج الحلبي - ومحمد ابن محمد بن الشحنة ، وسيف الدين بن عمر بن قطلوبغا ، وغيرهم . أفتى برهة من عمره ، ثم ترك الافناء جملة . وولى من الوظائف تدريس الفقه بالمنصورية والاشرفية ، والشيخونية ، وكان يلبس دائماً لبسة الفقهاء - الطيلسان - الذى كان يرخيه أحياناً على وجهه ، توفي سنة ٨٦١ هـ احدى وستين وثمانمائة

العيني

هو محمد بن احمد بن موسى بدر الدين العيني - نسبة إلى عيتاب : بلدة قريبة من حلب - ولد بهاسنة اثنتين وستين وسبعمائه ، وقدم القاهرة سنة سبع وثمانين وسبعمائه ، وولى بها عدة وظائف ، حتى كان والى الحسبة ، وقاضى القضاة للخنفية ؛ وله مؤلفات كثيرة فى الفقه وغيره ، فله شرح الهداية المسمى بالبنية - ألفه حينما كان عمره قريباً من التسعين ، وله شرح السكز المسمى . رمز الحقائق ، وشرح المجموع ، وشرح ودرر البحار . وله فى الحديث : شرح معانى الآثار ، للطحاوى ، و « عمدة القارى » شرح صحيح البخارى . وله فى غير ذلك . طبقات الخنفية ، و « طبقات الشعر » ، و « مختصر تاريخ ابن عساكر » ، وقد شرح شواهد الرضى شرحين : أحدهما صغير ، والآخر كبير . وكان له قوة فى تخرىج الاحاديث ، وكشف معانيها ، وسعة اطلاع فى الفنون كلها . عمر مدرسة قرب الازهر الشريف فى المسجد المعروف باسمه الآن ، حبس بها كتبه ، ومآثره جملة . توفي بمصر سنة ٨٥٥ خمس وخمسين وثمانمائة

ابن نجيم

هو زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم . أخذ العلم عن جماعة ، منهم شرف الدين البلقيني ، وشهاب الدين الشلبى ، وغيرهما . وأجازوه بالافتاء والتدريس وله عدة مصنفات ، منها شرح الكنز المسمى « بالبحر الرائق » و « الاشباه والنظائر » وحاشية على « جامع الفصول » وتعليقات على الهداية ، وفتاوى ، وله فى الأصول شرح « المنار » ومختصر تحرير الأصول سماه « باب الأصول » ومن تلاميذه أخوه عمر بن ابراهيم بن نجيم صاحب النهر الفائق على كنز الدقائق ، وكان مع ذلك متصوفاً ، كريم الاخلاق ، حسن العشرة . مات سنة ٩٦٩ تسع وستين وتسعمائة

ومن علماء المالكية

خليل

هو أبو الضياء خليل بن إسحق الكردي المصري ، كان عالماً ، محيطاً بمذهب مالك ، متفتناً ، قوياً فى علوم الشريعة وغيرها . شرح مختصر ابن الحاجب فى الفقه شرحاً حافلاً سماه « التوضيح » غنى فيه برد الفروع لأصولها ثم اختصر هذا المختصر ، وعول على أن يلم فيه بالمتعمد المقتضى به من الأقوال ، وقد بالغ فى اختصاره حتى عد من الالغاز ، ولذلك اعتنى العلماء به ، وقصروا همهم عليه ، وأكثروا من شروحه وحواشيه ؛ لاعتماده وكثرة ما فيه من الفروع ، حتى قيل : إن شروحه وحواشيه نيفت على الستين . مات سنة ٧٧٦ ست وسبعين وسبعمائة

الشيخ على الأجهورى

هو أبو الحسن نور الدين على بن زين العابدين محمد بن زين الدين الأجهورى ، ولد بمصر سنة ٩٦٧ سبع وستين وتسعمائة ، وكان إماماً فى الفقه والتصوف ، بارعاً فى العلوم العربية ، شرح مختصر خليل شرحاً جامعاً ، وله « مواهب الجليل فى تحرير ماحواه مختصر خليل » ، وشرح على رسالة ابن أبى زيد ، ورسالة فى المغارسة وأحكامها ، « والأجوبة المحررة لأسئلة البررة » ، وغاية البيان لحل شرب مالا يغييب العقل من الدخان ، توفى سنة ١٠٦٦ ست وستين والف

الخرشى

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن على الخرشى : نسبة غير قياسية إلى « أبى خراش » قرية من أعمال البحيرة بمصر ، أخذ العلم عن جماعة من الأعلام ، منهم الأجهورى ، والشيخ إبراهيم الثقافى ، وغيرهما ، وتخرج به الشيخ محمد الزرقافى ، والنفراوى ، والشيخ عبد الباقي القلبنى ، وغيرهم من أفاضل العلماء ، كان مجلسه بمدرسة الأقبانوية بالأزهر ، يقرأ فيه درسه من بعد الفجر إلى الضحى ، وله درس آخر كان يقرؤه بعد الظهر عند منبر المسجد ، وكان ورعاً ، متواضعاً ، متعشفاً ، كثير الصيام ، جم الحياء : كريم النفس ، كثير الشفاعة لأصحاب الحاجات عند الأمراء والعظماء الذين كانوا يجلونه ويهابونه ، كان شيخ المالكية ، وإماماً فى مختلف العلوم ، ومرجعاً فى الفتوى ، اشتهر بذلك فى الأقطار الإسلامية ، وكانت له خزنة كتب قيمة يعير منها ولا يستوثق : جبا فى النفع ، وتسهيل أسباب العلم

الطلاب ، له شرح قفيس على مختصر خليل لاتجد فيه من الصعوبة والادماج ما تجده في أغلب مؤلفات المالكية المتأخرين . مات سنة ١١٠١ هـ إحدى ومائة ألف .

الشيخ على الصعدي العدوي

هو أبو الحسن نور الدين علي بن أحمد بن مكرم الله الصعدي العدوي نسبة إلى « بني عدى » قرية من أعمال أسيوط ، ويقال له المنسفي ، لأن أصوله من منسفيين من بلاد منية بن الحصيب . ولد بني عدى سنة ١١١٢ اثنتي عشرة ومائة وألف ، وأخذ العلم عن عدة أسياف ، منهم الشيخ عبد الله المغربي ، والشيخ محمد السلموني ، وهما من تلاميذ الخرشي . كان عظيم الشغف بالعلم ، شديد العناية بالتلقي والتحصيل ، عاملاً بعلومه ، حريصاً على اتباع السنة ، إذ كان من أرباب القلوب العامرة بحسن المعرفة ، وله مؤلفات كثيرة نافعة ، منها حاشية على ابن ترمي ، وحاشية على الزرقاني شرح العزية ، وحاشية على أبي الحسن على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، وحاشية كبيرة على الخرشي ، وحاشية على عبد الباقي على المختصر ، وقعت في ستة مجلدات . يرض منها إلى الزكاة ، ومات قبل أن يتم تبييضها فأكله بعض أصحابه ، إلى تأليف أخرى في مختلف العلوم . كان - رحمه الله - عفيف النفس ، طيب الأخلاق ، حدث عن نفسه قال : طالما كنت أبيت بالجوع في مبدأ اشتغالي بالعلم ، وكنت لا أقدر على ثمن الورق ، ومع ذلك إذا وجدت شيئاً تصدقت . مات سنة ١١٨٩ تسع وثمانين ومائة وألف .

ومن علماء الشافعية

محي الدين النووي

أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري ، النووي ، ولد بنوى من بلاد الشام سنة ٦٣١ هـ ، ونشأ نشأة عبادة وعلم ، حتى كان أوحد زمانه في العلم ، والورع ، والزهد ، والعبادة ، وقد صرف جميع زمنه في التحصيل والتأليف ، حتى تجنب كثيرا من الأطعمة مخافة أن يورثه كسلا يعوقه عن مواصلة جده ، وقد بورك له في وقته وعمله ، حتى امتلأت حياته على قصرها بالتأليف المفيدة : كشرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين ، والأذكار ، والأربعين ، وشرح المذهب في الفقه ، المسمى « بالمجموع » ، والروضة ، وتهذيب الأسماء واللغات ، وغير هذه الكتب مما يشهد له بربووخ القدم ، ويحفظ له طيب الذكرى ، وقد توفي سنة ٦٧٦ بنوى ، وله من العمر ٤٥ سنة

تقي الدين السبكي

هو تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي ، ولد بسبك الضحاك ، من أعمال المنوفية بمصر سنة ٦٨٣ ثلاث وثمانين وستائة . وتفقه بابن الرفعة ، وأخذ الحديث عن الشرف الدمياطي ، والنحو عن أبي حيان ، و انتهت إليه رئاسة أهل العلم بمصر ، كان فقيها ، محدثا ، أصوليا ، نظارا ، قال الأسنوى : كان أنظر من رأيناه من أهل العلم ، ومن أجمعهم للعلوم ، وأحسنهم كلاما في الأشياء الدقيقة ، وأجلدهم على ذلك ، أن هطل در المقال فهو سحابه ، أو اضطربت نار الجدال فهو شهابه ، وكان شاعرا أدبيا حسن الخط ، كثير الانصاف والرجوع إلى الحق ، لازم الاشتغال بالافتاء والتدريس

والتصنيف بالقاهرة إلى سنة ٧٣٩ ، ثم تولى قضاء الشام إلى سنة ٧٥٦ حيث استخلف ولده على القضاء لمرضه ، وعاد إلى مصر ومات فيها في تلك السنة ، وله مؤلفات كثيرة : منها « تكملة المجموع » في شرح المذهب ، « بنى على ما كتبه النووى من باب الربا إلى أثناء التفليس . وله كتاب « الابتهاج » في شرح المنهاج للنووى وصل فيه إلى أوائل الطلاق ، وله كتاب « التحقيق في مسألة التعليق » رد به على ابن تيمية في مسألة الطلاق . وله رسائل في مسائل كثيرة من الفقه مثل « نور المصاييح : في صلاة التراويح ، و « كيف التدابير في تقويم الخمر والخنزير ، والسهم الصائب : في قبض دين الغائب ، وله غير ذلك في مختلف الفنون شرع في كثير منها ولم يتمه

شيخ الاسلام زكريا الانصارى

هو أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصارى ، ولد - بسنيكه : من أعمال الشرقية بمصر - سنة ٨٢٦ ست وعشرين وثمانمائة . انتهت إليه الرياسة بمصر حتى قيل إنه لم يبق في آخر عمره إلا طلبته أو تلاميذهم ، كان يدرس في علم الفقه والتصوف ، وله قدم راسخة في العبادة ، والزهد ، والورع ، يدلاً من رآه هية وأنسا ، وله تأليف كثيرة في الفقه والحديث وغيرهما ، عم نفعها ، وذاع صيتها ، منها في الفقه « منهج الطلاب ، وشرحه المسمى « فتح الوهاب ، ومنها « أسنى المطالب في شرح روض الطالب » ، « والقرر البهية شرح البهجة الوردية ، « وتحرير تنقيح اللباب » اختصر فيه كتاب التنقيح بحذف الخلاف ، وتبديل غير المعتمد به ، وضم إليه فوائد جليلة ، ثم شرحه في كتاب أسماه « تحفة الطلاب » وله شرح على ألفية العراقي في مصطلح الحديث ، وتحفة البارى شرح صحيح البخارى . مات سنة ٩٢٦ ست وعشرين وتسعمائة .

ابن حجر الهيتمي

هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي - نسبة الى محلة أبي الهيثم : من أقاليم الغربية بمصر - ولد سنة ٩٠٩ تسع وتسعمائة . أخذ عن القاضي زكريا الأنصارى ، والرملى ، واللقاني ، والبلقيني ، وغيرهم ، وبرع في العلوم العقلية والنقلية ، وذهب إلى مكة حاجا للمرة الثالثة سنة ٩٤٩ أربعين وتسعمائة ، وأقام بها يفتي ويدرس إلى أن مات ودفن بالمعلاة . كان مجرا في الفقه ، قدوة الأئمة في زمانه ، له مؤلفات قيمة منها « تحفة المحتاج » شرح المنهاج للتووي ، وشرحان على الإرشاد : كبير مسمى « بالامداد » وصغير مسمى « بفتح الجواد » والزواجر عن اقتراف الكبائر . و « كف الراع عن محرمات اللهو والسماع » و « الفتاوى الهيتمية » و « الفتح المبين شرح الأربعين » وغير ذلك كثير . كانت وفاته سنة ٩٩٥ خمس وتسعين وتسعمائة

شمس الدين الرملى

هو محمد بن حمزة شمس الدين الرملى المتوفى المصرى الأنصارى الشهير بالشافعى الصغير . أخذ عن الشيخ زكريا ، والبرهان بن أبي شريف وغيرهما ، وكان قوى الفهم ، غزير العلم ، مرجعا في الفتاوى ، حضر درسه فاصر الدين الطبلاوى ، ولما ليم على ذلك لكون الرملى في منزلة أبنائه قال : لى أستفيد منه ما لم يكن لى به علم . ولى عدة مدارس ، وإفتاء الشافعية . وله تأليف نافعة كشرح المنهاج ، وشرح البهجة الوردية ، وعمدة الرابع ، وغير ذلك ، مات سنة ١٠٠٤ أربع وألف .

ومن علماء الخبابة

شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية

هو العالم الكبير ، والامام الجليل أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الملقب بتقي الدين ، ويكنى أبا العباس ، ولد بخران في ربيع الأول سنة ٦٦١ إحدى وستين وستمائة . ونشأ بدمشق ، فأخذ العلم عن والده وغيره من خول عصره ونبغ في مختلف العلوم كالأصول . والفقه ، والحديث ، والتفسير ، والفلسفة والكلام ، وعلوم اللغة ، حتى برز في كل ذلك على من تحضوا لها واشتهروا بها ، وأصبح فيها ذا صوت مسموع ، ورأى قوى يؤخذ به ، وقد اشتغل بالتدريس ، والافتاء والتأليف في كل ناحية من تلك العلوم ، وكرس حياته على تلك الجهود ، وساعده على هذا قوة ذهنه ، وسرعة حفظه ، وذلاقة لسانه حتى نهض حساده بالوشاية في حقه الى حكام زمانه ، ونسبوا إليه كثيرا من الزيف في العقيدة ، والخطأ في الفتيا ، فحبس بسبب ذلك عدة مرات في دمشق ومصر ، وكانت تعقد بينه وبين العلماء مجالس الجدل العلني ، والمناظرة فيما ينسبون إليه ، وقد ظهرت براءته من كل ما أرجفوا به حوله ، وانتصر عليهم بقوة حجته ، وصراب فهمه . ومع متابيع وشائتهم به ، وتردده على السجن لم ينقطع عن التأليف ، حتى إن أكثر مؤلفاته الكبيرة دونها في غرفة سجنه ، وهي مؤلفات مشهورة باقية إلى عصرنا هذا ، ومن مؤلفاته « الفتاوى المصرية » ، وكتاب « تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » ، وكتاب « رد تعارض العقل والنقل » ، وكتاب « منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية » ، و « الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح » ، و « السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية » ، وسوى هذا مما يطول

بنا سرده ، وكان آخر محنة ابتلى بها ابن تيمية أن قام الجدل بينه وبين العلماء حول شد الرحال إلى قبور الأنبياء والصالحين ، فأقضى قضية مصر الأربعة بحبسه في قلعة دمشق فحبس بها حتى مات ، وكان في هذه الفترة ممنوعا من الاقراء والكتابة ، حتى جردوه من القلم والدواة ، فاشتغل بالعبادة وكان يقول : ما يصنع بنى أعدائي ؟ إن بستانى فى صدرى ، أين رحلت فهو معى أنا حبسى خلوة ، وقلى شهادة ، وإخراجى سياحة .

ولشدة تحامل العلماء عليه راجت حوله بعض الأقاويل فصرفت السذج من الناس عن تتبع الحقائق ، وساقطهم المشايعة لخصومه إلى قبول ما نسب إليه ، فبقى لذلك أثره كلما تجددت ذكرى هذا الشيخ حتى اليوم .

وقد استقى من علمه الغزير كثير من تلمذوا له ، وكانوا من أعلام المسلمين وذوى الأثر الخالد فى خدمة العلم ، والذب عن الحنيفية ، وحسبك بابن القيم واحدا منهم ، وقد توفى ابن تيمية رحمه الله فى سجنه بدمشق سنة ٧٢٨ هـ

ابن القيم

هو محمد بن أبى بكر شمس الدين بن قيم الجوزية ، ولد سنة ٦٩١ هـ ، وفى صباه لازم الشيخ ابن تيمية ، فتخرج به فى العلوم ، وسلك مسلكه فى التدريس ، والافتاء ، والتأليف ، وقد تفوق على أقرانه ، فكان أغزرم علما ، وأقوام حجة ، وأنصحهم بيانا ، وأفصحهم لسانا ، تشهد له بذلك الفضل تأليفه العديدة فى مختلف العلوم ، حتى لم يدع ناحية إلا ضرب فيها بسم صائب ، وترك لنفسه أثرا لا يراحم ، وقد لحقه مالحق شيخه من تألب الخصوم عليه ، وشايتهم به فسجن غير مرة ، واحتمل فى سبيل العلم كثيرا من الأذى . ومن مؤلفاته التى يضيق عن حصرها المقام كتاب « زاد المعاد فى هدى

خير العباد ، وكتاب « أعلام الموقعين » وكتاب « هداية الحيارى في الرد على اليهود والنصارى » ، و « تهذيب سنن أبي داود » ، وغير ذلك ، وكان مع جده في العلم : تحصيلاً ، وتديساً ، وتأليفاً ، متعبداً ، زاهداً ، متصوفاً إلى الغاية ، وقد توفي ابن القيم رحمه الله تعالى في رجب سنة ٧٥١ هـ .

البهوتي الحنبلي

منصور بن يونس بن صلاح الدين المعروف - بـ ابن ادريس البهوتي المصري - ولد في بلدة بهوت من قرى مصر سنة ألف من الهجرة ، وقد أخذ العلم عن جمهرة من علماء زمانه حتى ذاع صيته ، واتسعت شهرته ، فقصده الناس من كل صوب ليأخذوا عنه مذهب الامام أحمد ، إذ كان حجة فيه ، وقد صرف حياته في التدريس ، وتحرير المسائل الفقهية ، وله في هذا الباب مؤلفات عدة ، « كشرح الاقتاع » وحاشية عليه « وشرح المنتهى » وحاشية عليه « وشرح زاد المستقنع » وكان ممن انتهى إليهم التدريس والفتوى ، وقد عرف بالسخاء والمكارم بين معاصريه ، ولا تزال مؤلفاته متداولة في مذهب أحمد ، مع شهرتها وكثرة نفعها ، وقد توفي سنة ١٠٥١ من الهجرة .

العمل على إنهاض الفقه في عصرنا هذا

كان الفقه الاسلامي فيما مر به من أدوار مختلفة أشبه بغيره من العلوم فيما يعرض لها من النهوض والانتعاش حيناً ، والانكماش والتريث في السير حيناً آخر ، وذلك تحت تأثير العوامل التي تحيط برجاله في كل عصر من عصوره والتي لها اتصال بالروح العلمي بوجه عام ، وبالعلوم الدينية باعتبار خاص . وقد عرضنا في الفصول السابقة لكل ناحية تتصل بتطور الفقه الاسلامي ، ورجعنا في تحليل كل حالة من تلك الحالات إلى أسبابها .

ومهما يكن من العوامل التي اختلف أثرها في الفقه فقد استقر في تلك المذاهب المشهورة ، وأخذ سبيله بين الناس في حدود تلك المذاهب وإن اختلفت هي رواجاً أو كساداً بين مقلديها ، وفي الأقطار التي استوطنتها ومع أن التقليد وصل بالناس في نهاية أمرهم إلى تمسك كل فريق بمذهب إمامه ، وإسرافهم في التعصب له ، وجسهم اليهود على كتب علمائه ، فقد نشطت في مصر حياة علمية جديدة ، وثارَتْ بها في عصرنا هذا همم فتيّة رغبت عن ذلك التعصب الجامد ، وحفظت لكل مذهب حرمة - مراعية أن المذاهب التي عليها جمهور المسلمين راجعة كلها إلى أصل واحد - هو دين الله الحق - ومستمدة من بحر واحد - هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعمل أسلافنا الصالحين رضي الله عنهم - نظروا إلى ذلك ، وإلى أن الناس كثيراً ما يتعرضون للخرج ، وتلتوى عليهم السبل كلها جدت بهم حاجة شخصية أو اجتماعية ووقفوا بها عند مذهب معين ، على حين أنهم لا يجدون في ذلك المذهب منفذا للتخلص منها ، ولا حيلة لهم في نقادها ظهر ذلك لولاة الأمر فيما يرفع اليهم ، ولرجال القضاء فيما يطرح أمامهم والعلما فيما يطلب منهم ، فلم يرق لدى المصلحين من وجال العلم وأولى الشأن في مصر أن يدعو الأمر على هذا الجود البغيض ، ويتركوا الناس يجأرون بالشكوى من كل جانب ، ولم يكن بد من العمل على تقريب مسافات الخلاف بين المذاهب المشهورة ، والاتجاه بالناس أزاء حاجاتهم إلى التماس المخرج في غير المذهب الذي يلتزمونه ، متابعة للشرعة في رفقها ، واقتباساً من سماحتها ، وسيراً بالناس في أحداثهم ومقتضيات زمنهم على ضوء الإسلام الخفيف ولعل ذلك - في نظر المتشائمين - أولى من ترك الناس يضلون ، أو يتفتلون من أحكام مذاهبهم إلى غير حكم شرعي إذا ما تحكمت فيهم الحاجة

وضاق بهامذهب ، والدين يسر لآخر ، ولم يجعل الله على عباده في الدين من حرج
درجت هذه النهضة بين جنات الازهر ، وحمل لواءها نخبة من رجاله
وشق لهم طريق السير فيها أستاذهم الأكبر شيخ الازهر المصلح (الشيخ
مصطفى المراغي) سدّد الله خطاه ، وأكثّر من أمثاله ، وقد أخذت هذه النهضة
الفقيه تتجلى في نواح عدة ، وفي مظاهر متنوعة : - في القضاء ، وفي التدريس ،
وفي الوعظ ، وفي الكتابة والمجتمعات

ففي القضاء - عدلت لوائح المحاكم الشرعية ، فبعد أن كانت لا تتعدى
مذهب أبي حنيفة أصبحت تصل الى حد ما بالمذاهب الأخرى ، ثم أخذ في
تعديلها ثانيا على نحو أوسع بواسطة جماعة يرأسها شيخ الازهر - الشيخ
المراغي - ومن بين أعضائها مفتى مصر العلامة (الشيخ عبد المجيد سليم)
ورئيس القضاة في مصر (الشيخ فتح الله سليمان) ، وأغلب الظن أن يسفر ذلك
التعديل الجاري الآن عن خير وجوه الإصلاح في كل ما يتعلق بنظام الأحوال
الشخصية : من زواج ، وطلاق ، وميراث ، وسوى ذلك ، فأنتهم يعملون على أن
تكون لوائح المحاكم الشرعية مزيجاً من المذاهب المعتمدة بين المسلمين ، ويعتمدون
عند الأخذ بأحد تلك المذاهب على ما استند إليه إمامه من الدليل ، ويستأنسون
بما ثبت لديه من وجوه الاستنباط والترجيح وفي ذلك من الحيلة كفاية

وفي التدريس - تساوت المذاهب حرمة وتقديراً في نظر العلماء والطلاب
بالازهر ، ولم يعد شيء من ذلك الجفاء الذي كنا نسمع به عن سبقنا من
متأخرى الفقهاء ، بل عمل شيخ الازهر - المراغي - على استئصال تلك العصبية
المذهبية ، فأوجد بين ما يدرس في الازهر من العلوم - علم مقارنة المذاهب الأربعة
ولم يكن موجوداً من قبل ، والذي يقصد من ذلك عقد الصلة العلمية بين هاتيك
المذاهب بعضها مع بعض بالموازنة فيما تنفق فيه أو تختلف وإمام الطلاب

بعض من وجوه المقارنة بين المذاهب في أدلتها ، واستنباطها ، وترجيحها كما أوجد الشيخ المراغي بالازهر - علم تاريخ التشريع الاسلامى - ليقف أبناء الازهر على أطوار الفقه الاسلامى بجملته ، وماطراً عليه من أسباب نقوة أو الضعف ، وما الى ذلك مما يوجه الناشئة الأزهرية إلى البحث العلمى

فحسب ، غير ناظرين إلى عصبية أو تشيع مما منى به غيرنا فيما سلف وفى الكتابة والوعظ - تتآزر المجلات والصحف فى نشر ماتمخذه أقلام

الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، ويقرأ الجمهور كل ما يكتب ، ويسمع الناس فى مجالس الوعظ كل ما يلقي عليهم من الاحكام منسوبا إلى مذاهب الأئمة فى غير تحامل على بعضها ، أو اقتصار لبعض آخر ، ومن شأن ذلك أن يفرس فى الأدهان توقير المذاهب على اختلافها ، ولكل من المقلدين شأنه فيما يختار من هذه المذاهب ويتبع

ولقد كان من نشاط الازهر فى سيره قدما بالفقه الاسلامى ذلك الموقف الخالد الذى سجل له فى مؤتمر القانون المقارن بمدينة - لاهاى - اذ وجه المؤتمر دعوته الى الازهر ليندب من علمائه من يمثل فيه حين انعقاده للدورة الثانية فى شهر جمادى الثانية سنة ١٣٥٦ هـ - أغسطس سنة ١٩٣٧ م فأجاب شيخ الازهر - المراغى - تلك الدعوة ، وندب من العلماء من انتظم فى جلسات المؤتمر وقد تقدم مندوبو الازهر الى هيئة المؤتمر يبعثين جليلين

أحدهما :- فى بيان المسئولية الجنائية ، والمسئولية المدنية فى نظر الاسلام وثانيهما :- فى علاقة القانون الرومانى بالشريعة الاسلامية ، ونفى ما يزعمه بعض المستشرقين من تأثر الفقه الاسلامى بذلك القانون .

وقد أثار مندوبو الازهر أعجاب الاعضاء الاوربيين فى سمو الشريعة الاسلامية ، وتكفلها بأرقى نمط للحياة الاجتماعية ، فكانت نتيجة ذلك أن

قرر المؤتمر بأجماع الآراء ما يأتي :-

أولا - اعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا من مصادر التشريع العام
(القانون المقارن)

ثانيا - اعتبار الشريعة الاسلامية حجة صالحة للتطور

ثالثا - اعتبارها قاطبة بذاتها ، ليست مأخوذة من غيرها

رابعا - تسجيل البحث الأول في سجل المؤتمر باللغة العربية ، واعتباره

بين المجموعة العلمية التي قد خسر للرجوع اليها

خامسا - استعمال اللغة العربية في المؤتمر والتوصية بالاستمرار على

ذلك في الدورات المقبلة وهو توفيق لندوبى الأزهر ، يدعو إلى كثير من

الغبطة ، ويحفظ على الأزهر قديم غره وحسن سمعته في خدمة الدين

ولغة القرآن

وهذا على الاجمال اتجاه جدير بالتفاؤل ، وجدير بلا شك أن يعتبر نهضة

محمودة .

وقد انبعثت هذه النهضة في عهد فقيد مصر المغفور له - فؤاد الاول -

وكانت حلقة من سلسلة إصلاحات تعهد بها - أحسن الله جزاءه - بمطفئه

وتشجيعه حتى استوت على سوقها ، وآنت أكلها ، ثم تعهد بها من بعده خلفه

ملك مصر المحبوب ، الموفق في دينه ودنياه - فاروق الاول - فهو يضاف عليها

من بره وجاهه ، ويجبوها من تأييد وأعزازه ، ويمدها من روحه ونشاطه

بما يكفل لها حسن السير ، ويصل بها الى أكل غاية ، ويدنى ثمارها ومنافعها

الى شعبه المتفاني في حبه وتقديره ، وإلى غير شعبه من المسلمين - أمد الله في

حياته ، وجهل تاريخه بالين والاقبال ، وأثابنا على ما أبليت في عمل هذا الكتاب

ووفقنا لمواصلة السير في خدمة العلم على ما يرضيه - سبحانه - من الاخلاص

عبد اللطيف السبكي محمد السائس محمد يوسف البربري

أهم مراجع الكتاب

- أعلام الموقعين لابن القيم
الاتقان للسيوطي
المواقفات للشاطبي
الملل والنحل لابن حزم
مقدمة ابن خلدون
إعجاز القرآن للرحوم صادق الرافعي
تاريخ التشريع الاسلامي للرحوم محمد بك الخضري
الفكر السامي لمحمد بن الحسن الحجوى
طبقات ابن سعد
الديباج المذهب في تراجم المالكية . لابن فرحون
الفوائد البهية في تراجم الجنفية . . لمحمد الالكنتوى الهندي
طبقات الشافعية لابن السبكي
طبقات الحنابلة للعلامي ، ولنجيل الشطلي
ضحى الاسلام وفجر الاسلام . لفضيلة الأستاذ أحمد بك أمين
-

فهرست الكتاب

صفحة	الموضوعات	صفحة	الموضوعات
٣	المقدمة	٤٩	عدم الحرج
٥	تاريخ التشريع الاسلامى	٥١	تقليل التكاليف
٨	التشريع ضرورى للأمم	٥٢	التدرج فى التشريع
١١	التشريع سماوى ووضعى	٥٦	أسلوب القرآن فى الطلب والتخير
١٢	وجوه الفرق بين السماوى والوضعى	٥٧	فى طلب الفعل
١٤	التشريع السماوى كلى وجزئى	٥٨	فى طلب الكف عن الفعل
١٦	ما يرجع إليه فى إثبات الأحكام	٥٨	فى التخير
	الأصلية والفرعية	٥٩	هل وقع النسخ فى القرآن
٢٣	التشريع الاسلامى كفىل بالسعادة	٦٤	السنة النبوية
٢٨	أطوار التشريع الاسلامى	٦٤	تعريف السنة
٢٩	الطور الأول	٦٥	حجية السنة فى التشريع
٢٩	كيف كان التشريع فى عصر النبى	٦٦	مرتبتها فى التشريع
	صلى الله عليه وسلم	٦٧	علاقة السنة بالكتاب
٣٤	الكتاب الكريم	٧٤	ورود النسخ على السنة
٣٦	كيف كان ينزل القرآن	٧٧	الاجتهاد فى هذا العصر
٣٧	نزول القرآن منجماً وحكمة ذلك	٨٣	حكمة اجتهاد النبى صلى الله عليه وسلم
٣٩	فائدة العلم بأسباب النزول		وإذنه للصحابة فيه
٤٠	أول القرآن نزولاً وآخره	٨٥	الطور الثانى التشريع فى عصر الخلفاء
٤٤	كتابة القرآن وحفظه		الراشدين وكيف كان فى هذا العصر
٤٦	المكى والمدنى من القرآن	٨٧	جمع القرآن ونسخه فى المصاحف
٤٧	مميزات كل من المكى والمدنى	٩٠	تفاوت الصحابة فى فهم القرآن
	أساس التشريع الإسلامى	٩٣	طرق الصحابة فى العمل بالسنة

صفحة	الموضوعات	صفحة	الموضوعات
٩٦	الاجماع	١٥٠	الشيعة
٩٩	استعمال الصحابة للرأى ومسلكتهم فيه	١٥٣	أشهر الفرق الشيعية ، الكيسانية
١٠١	أشهر العائلين بالرأى	١٥٦	الزيدية ١٥٨ الامامية الاثنا عشرية
١٠٢	التوفيق بين ذم الرأى والعمل به	١٦٠	أشهر تعاليم الاثنا عشرية
١٠٢	نموذج عما اختلف فيه الصحابة	١٦٤	الامام جعفر الصادق
١٠٩	أسباب اختلاف الصحابة فى الاجتهاد	١٦٥	أثر التشيع فى الفقه الاسلامى
١١٢	مشاهير المفتين فى الطور الثانى	١٦٨	تفرق علماء المسلمين فى الأمصار
١١٢	أبو بكر الصديق ١١٥ عمر بن الخطاب	١٦٩	شيوع رواية الحديث
١٢١	عثمان بن عفان ١٢٣ على بن أبى طالب	١٧١	ظهور الوضاعين
١٢٥	زيد بن ثابت	١٧٤	نهضة العلماء لمقاومه الوضاعين
١٢٧	عائشة أم المؤمنين	١٧٥	أثر الوضع فى التشريع
١٢٨	أبو موسى الأشعرى	١٧٥	ظهور متعللى الموالى
١٢٩	أنس بن مالك	١٧٨	انقسام العلماء إلى أهل رأى وأهل حديث
١٣٠	عبد الله بن عمر بن الخطاب	١٧٨	شيوع مذهب الحديث فى الحجاز
١٣٢	عبد الله بن عباس		وسيه ويميزاته
١٣٤	عبد الله بن مسعود	١٨٠	شيوع مذهب الرأى فى العراق
١٣٦	عبد الله بن عمرو بن العاص		وسيه ويميزاته
١٣٧	معاذ بن جبل	١٨٢	أمثلة من مناظرات أهل الحديث
١٣٩	الطور الثالث		وأهل الرأى
١٣٩	حالة التشريع فى هذا العصر	١٨٤	مشاهير المفتين فى الطور الثالث
١٤١	كلمة عامة عن الخوارج والشيعة	١٨٤	سعيد بن المسيب ١٨٥ قيصة بن ذؤيب
١٤٣	الخوارج	١٨٦	نافع مولى بن عمر
١٤٦	أشهر فرق الخوارج	١٨٧	عكرمة مولى بن عباس
١٤٧	مميزات الخوارج عن سواهم	١٨٨	عطاء بن أبى رباح

صفحة	الموضوعات	صفحة	الموضوعات
١٨٩	طاوس بن كيسان	٢٢٣	تدوين علم أصول الفقه
١٨٩	الحسن البصري	٢٢٨	ظهور الاصطلاحات الفقهية
١٩١	محمد بن سيرين	٢٢٩	أثر العرف في التشريع
١٩٢	الأسود بن يزيد	٢٣١	الشيعة في الطور الرابع
١٩٣	مسروق بن الأجدع	٢٢٣	الأمامية الاثنا عشرية في هذ
١٩٤	إبراهيم النخعي	العصر ٢٣٤	الزيدية
١٩٤	علقمة بن قيس النخعي	٢٣٥	الاسماعلية أو البطانية
١٩٥	عامر بن شراحيل الشعبي	٢٣٦	الفاطمية ٢٣٨ الرواندية
١٩٦	شريح القاضي	٢٣٩	المذاهب لأربعة وأصحابها
١٩٦	سعيد بن جبير ١٩٧ مكحول الدمشقي	٢٣٩	أبو حنيفة
١٩٨	أبو إدريس الخولاني	٢٤٥	أشهر أصحابه - أبو يوسف
١٩٩	الطور الرابع	٢٤٧	محمد بن الحسن الشيباني
١٩٩	حالة التشريع في هذا الطور	٢٤٨	الحسن بن زياد
٢٠٢	أم مراكر التشريع في هذا العصر	٢٤٩	زفر بن الهزبل
٢٠٣	عوامل نشاط التشريع في الدور الرابع	٢٥٠	أثر أصحاب أبي حنيفة في فقهه
٢٠٣	عناية الخلفاء بالفقه والفقهاء	٢٥١	مسائل الفقه عند الحنيفة
٢٠٤	حرية الرأي ٢٠٥ كثرة الجدل	٢٥٢	أشهر رجال الطبقات وأثرهم في فقه الحنفية
٢٠٦	كثرة الوقائع	٢٥٢	هلال بن يحيى البصري
٢٠٨	تأثر العقول بتقافات الأمم المختلفة	٢٥٢	محمد بن سماعه
٢٠٩	تدوين العلوم	٢٥٣	أحمد بن عمر بن مهيبر الشهير بالحصاف ٢٥٣ الطحاوي
٢١٠	التفسير ٢١٢ القراءات	٢٥٤	عبيد الله الكرخي
٢١٧	تدوين السنة	٢٥٥	أشهر كتب الحنفية التي دونت في هذا العصر
١٢١	الخلاف بين المحدثين والمتكلمين		
٢٢٢	شبه من لم يأخذ بالسنة وردّها		

صفحة	الموضوعات	صفحة	الموضوعات
٢٥٧	الجهات التي انتشر فيها مذهب أبي حنيفة وسبب ذلك	٢٨٣	الكرايسى
٢٦٠	الامالك مالك وحياته العلية	٢٨٤	اسماعيل بن يحيى المزني
٢٦٣	أصول مذهب مالك ٢٦٦ عنه مالك	٢٨٤	البويطي ٢٨٦ الربيع المرادي
٢٦٧	المشهورون من أصحاب مالك ومن رجال الطبقات بعدهم وأثرهم في مذهب	٢٨٦	حرمة المصري
٢٦٨	أبو محمد عبد الله بن وهب	٢٨٧	يونس بن عبد الأعلى
٢٦٩	أسد بن الفرات	٢٨٧	احمد بن يحيى البغدادي
٢٦٩	أشهب	٢٨٨	ابن سريج
٢٧٠	أبو محمد عبد الله بن الحكم	٢٨٨	الكتب في مذهب الشافعي
٢٧٠	أصبغ بن الفرج	٢٩٠	الجهات التي انتشر فيها مذهب الشافعي
٢٧١	أبو عبد الله زياد القرطبي	٢٩١	الامام الرابع احمد ابن حنبل
٢٧١	عيسى بن دينار الأندلسي	٢٩٣	أصول مذهب الامام احمد
٢٧٢	سحنون	٢٩٤	أشهر أصحاب أحمد وأهم مؤلفاتهم
٢٧٣	الكتب في مذهب مالك	٢٩٤	اسحق التميمي
٢٧٥	الجهات التي انتشر فيها مذهب مالك وأسباب ذلك	٢٩٥	محمد بن عبد الله البغدادي
٢٧٧	الامام الشافعي	٢٩٥	أبو بكر الأثرم
٢٧٩	مذهبه القديم	٢٩٦	أبو القاسم الخرق
٢٨٠	مذهبه الجديد	٢٩٧	أبو بكر الخلال
٢٨١	أصول مذهب الشافعي	٢٩٧	الكتب في مذهب ابن جنبل
٢٨٣	المشهورون من أصحاب الشافعي ومن رجال الطبقات بعدهم وأثرهم في انتشار مذهبه	٢٩٨	الجهات التي انتشر فيها مذهب احمد
		٢٩٨	قلة أتباع أحمد وسبب ذلك
		٣٠٠	بعض المذاهب الاخرى
		٣٠٠	الاوزاعي ٣٠١ سفيان الثوري
		٣٠٢	الليث بن سعد ٣٠٤ سفيان بن عيينة
		٣٠٤	اسحق ابن راهويه ٣٠٥ أبو ثور

صفحة	الموضوعات	صفحة	الموضوعات
٣٢٩	حجة الاسلام الغرالى	٣٠٦	داود الظاهرى
٣٣١	على ابن حزم الاندلسى	٣٠٧	ابن جرير الطبرى
	الطور السادس	٣٠٨	شريك بن عبد الله النخعى
٣٣٢	حالة التشريع فى هذا الدور	٣٠٧	ابن أبى لیلی
	انتشار التقليد	٣٠٩	ابن شبرمة
٣٣٦	أسباب التقليد وانتشاره	٣١٠	الطور الخامس
٣٣٩	بعض العلماء هذا الطور	٣١٠	حالة التشريع فى هذا الطور
٣٣٩	النسفى	٣١٤	عمل العلماء فى الطور الخامس
٣٣٩	الزبلى	٣١٦	الترجيح بين الآراء المختلفة فى المذهب
٣٣٩	الكمال بن الهمام	٣١٧	الاتصار للذاهب
٣٤١	العينى	٣١٨	شيوخ المناظرات والجدل
٣٤٢	ابن نجيم		فقهاء الطور الخامس
٣٤٢	خليل	٣٢٢	أبو بكر خواهر زاده
٣٤٣	الشيخ على الاجهورى	٣٢٣	شمس الأئمة الحلوانى
٣٤٣	الخرشى	٣٢٣	شمس الأئمة السرخسى
٣٤٤	الشيخ على الصعیدى العدوى	٣٢٤	أبو اسحاق الصفار
٣٤٥	محيى الدين النووى	٣٢٤	فخر الدين قاضىخان
٣٤٥	تقى الدين السبكى	٣٢٥	أبو الوليد الباجى
٣٤٦	شيخ الاسلام زكريا الانصارى	٣٢٦	أبو الحسن اللخنى
٣٤٧	ابن حجر الهيتمى	٣٢٦	أبو الوليد بن رشد القرطبى
٣٤٧	شمس الدين الرملی	٣٢٧	أبو عبد الله المازرى
٣٤٨	شيخ الاسلام ابن تيمية	٣٢٧	أبو اسحق الاسفراينى
٣٤٩	ابن القيم	٣٢٨	أبو الحسن الماوردى
٣٥٠	البهوتى الحنبلى	٣٢٨	أبو المحاسن الرويانى
٣٥٠	نهضة الفقه فى عصرنا الحاضر		



Bibliotheca Alexandrina



0598253